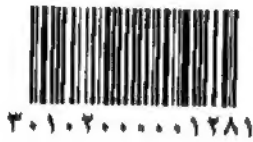


المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى - مكة المكرمة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فروع الفقه والأصول  
شعبة الفقه

قد أنعم الله علينا بحسن تدريس  
الشيخ الأستاذ الدكتور  
في الرسالة وعلى هذا جرى التوقيع

د. محمد عبد الله العبدوس  
د. محمد بن عبد الله العبدوس  
د. محمد بن عبد الله العبدوس  
د. محمد بن عبد الله العبدوس  
د. محمد بن عبد الله العبدوس

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي



رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي

اعداد ١٠٠٣٣٧٦

الطبيب : عبد الله بن عبد الرحمن



اشراف

لله فيكم شكره بعبد الله بن عبد الرحمن

المجلد الثاني

١٤٠٨ هـ

## الفصل الرابع

### مخالفات الطحاوي آبا يوسف ومحمدا أو أحدهما

(٦) مخالفة أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .

(٤٣) سؤر الهر .

(٤٤) الشفق الذي يوجب دخول صلاة العشاء .

(٤٥) اشتراط النصاب في زكاة ما يخرج من الأرض .

(٤٦) إعطاء الزوجة زكاة مالها لزوجها الفقير .

(٤٧) تقديم نكح قبل نكح .

(٤٨) بيع التمر بالرطب .

(٤٩) إحياء الأرض الموات .

(٥٠) النكاح بغير ولي .

(٥١) العقد بذات محرم .

(٥٢) افتداء أسرى المسلمين بأسرى المشركين .

(٥٣) نفوذ قضاء القاضي .

(١)  
سور الهر (٤٣)

- اختلف الفقهاء في سور الهر : ( اذا لم ير في ألواها نجاسة ) :  
 ذهب الامام الطحاوى الى القول : بكراهة استعماله <sup>(٢)</sup> .  
 وهو قول الامام أبي حنيفة رحمة الله عليه <sup>(٣)</sup> .  
 وذهب صاحبان الى طهارة سور الهر، واباحة استعماله .  
 وهو قول جمهور الفقهاء : مالك ، والشافعي ، وأحمد <sup>(٤)</sup> .  
 قال ابن هبيرة : " واتفقوا على طهارة سور الهر ومادونها فــــي <sup>(٥)</sup>  
 الخلقة ، إلا أبا حنيفة ، فإنه كرهه " <sup>(٦)</sup> .

الأدلة :أدلة القائلين بالكراهة :

استدل القائلون بالكراهة بالنقل والعقل :

فمن السنة ما روى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ظهور الإناء إذا ولغ فيه الهر <sup>(٧)</sup>  
 أن يغسل مرة أو مرتين ) .

- (١) السور : ( بالضم ) البقية والفضة ، وهو : فضل المأكول والمشروب .  
 والهر : ( بالكر ) السور ، والجمع : هرة ، ( كقردة ) . انظر القاموس ( السور ، هرة ) .
  - (٢) انظر : معاني الآثار ، ١٨/١ ، مختصر الطحاوى ، ص ١٦ .
  - (٣) انظر : ( مع كتب الطحاوى ) - المبسوط ، ٤٩/١ ، البنايصة ، ٤٤٥/١ ، حاشية ابن عابدين ، ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ .
  - (٤) انظر : المدونة ( مع المقدمات ) ، ٦/١ ، قوانين الأحكام ، ص ٤٦ ، المجموع ٥٩٥/٢ ، المغني ، ٣٨/١ ، شرح منتهى الإرادات ، ١٠٤/١ .
  - (٥) هو يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد بن الحسن الشيباني ، الوزير ، عون الدين أبو المظفر ( ٤٩٩ - ٥٦٠ هـ ) ، دخل بغداد شاباً ، وأخذ فنون العلم من مشايخها ، وتقلد الوزارة للمقتدى ، من تصانيفه في الفقه : ( الإفصاح عن معاني الصحاح ) ، و ( العبادات الخمس ) على مذهب الإمام أحمد .
  - انظر : سير أعلام النبلاء ، ٢٠/٢٢٦ - ٤٣٢ ، ذيل طبقات الحنابلة ، ٣٠/٢٥١ - ٢٨٩ .
  - (٦) ابن هبيرة : الإفصاح عن معاني الصحاح ، ٦٥/١ .
  - (٧) أخرجه الطحاوى : معاني الآثار ، ١٩/١ ، مشكل الآثار ، ٣/٢٦٧ .
- رواه الدارقطني مرفوعاً وموقوفاً ، ٦٨/١ .  
 قال صاحب التنقيح : " وهذا لا يصح عن أبي صالح مرفوعاً ، والصحيح وقفه على أبي هريرة " ، نصب الراية ، ١٣٥/١ .

فقال الطحاوى مقويا هذه الرواية من جهة الإسناد : " وهذا حديث متصل الإسناد ، . . . . فإن كان الأمر يؤخذ من جهة الإسناد فإن القول بهذا أولى من القول بما خالفه " <sup>(١)</sup> .

واستدلوا أيضا لقول أبي حنيفة بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( الهرة سبع ) ، وقال الحاكم : " حديث صحيح ولم يخرجاه " <sup>(٢)</sup> .

يستفاد من هذا : بأن حكم الهرة كحكم السبع ، فيكون سورها نجسا كسور سائر السباع ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الأحكام ، فلا يحتاج لبيان حقيقة الخلقة والصورة ، إلا أنه سقطت النجاسة لعل الطواف دفعها للحرج ، فبقيت الكراهة ، إذ لا يلزم من سقوط النجاسة سقوط الكراهة <sup>(٣)</sup> .

كما استدل الطحاوى للكراهة بالنظر :

بتقسيم اللحوم إلى أربعة أقسام بحسب مصدرها من أجناس الحيوانات وماتصف به هذه الحيوانات من طهارة ونجاسة ، وحل وحرمة ، واستنتج من ذلك ما يترتب على نجاسة بعض هذه اللحوم من أحكام ، في سور هذه الأنواع ليستخرج بذلك حكم سور الهر عن طريق النظر فقال رحمه الله تعالى :

" وذلك أنا رأينا اللحمان على أربعة أوجه :

... فمنها لحم طاهر مأكول ، وهو لحم الإبل والبقر والغنم ، فسور ذلك كله طاهر ؛ لأنه ماس لحما طاهرا .

- ومنها لحم طاهر غير مأكول ، وهو لحم بني آدم ، وسورهم طاهر لأنه ماس لحما طاهرا .

- ومنها لحم حرام ، وهو : لحم الخنزير والكلب ، فسور ذلك حرام لأنه ماس لحما حراما ، فكان حكم ماس هذه اللحمان الثلاثة كما ذكرنا يكون حكمه حكمها في الطهارة والتحريم .

(١) معاني الآثار ٢٠٠، ١٩/١٠ .

(٢) المستدرک ١٨٣/١٠ ، سنن الدارقطني ٦٧/١٠ .

(٣) انظر : البناية ٤٤٥/١٠ .

- ومن اللحمان أيضا لحم قد نهى عن أكله ، وهو لحم الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع أيضا ، ومن ذلك السنور وما أشبهه ، فكان ذلك منهيًا عنه ، ممنوعًا من أكل لحمه بالسنة .

وكان في النظر أيضًا سور ذلك حكمه حكم لحمه ؛ لأنه ماس لحمة مكروهها ، فصار حكمه حكمه ، كما صار حكم ماس اللحمان الثلاثــــــــــــــــة الأول حكمها ، فثبت بذلك كراهة سور السنور ، فبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى <sup>(١)</sup> .

#### أدلة القائلين بإباحة استعمال سور الهر :

استدلوا من السنة :

بما روى من حديث كبشة بنت كعب - وكانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل عليها ، فسكبت له وضوءًا ، فجاءت هرة فشربت منـــــــــــــــــه فأمضى لها أبو قتادة الإناء حتى شربت ، قالت كبشة : فرآني أنظر إليه فقال أتعجبين يا ابنة أخي ؟ قالت : قلت : نعم . قال : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(٢)

( إنها ليست بنجس ، إنها من الطوائف عليكم أو الطوائف ) .

وأخرج الطحاوي من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ( كنت أمتلئ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من الإناء الواحد ، وقد أصابت

(١) معاني الآثار ، ١/٢٠/٢١ ؛ مشكل الآثار ، ٣/٢٧٣ .

(٢) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ١/١٩ ؛ وأخرجه الأربعة ، وقال الترمذي : " حديث حسن صحيح ... وهو أحسن شيء في الباب وقد جوده مالك ، ولم يأت به أحد أتم من مالك " . كلهم في كتاب الطهارة وباب سور الهرة : أبو داود ، (٢٨) ، الترمذي ، (٩٢) ، النسائي (٥٤) ، ابن ماجه ، (٣٢) ، وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح ولم يخرجاه على أنهما على ما أصلاه في تركه ، غير أنهما شهدا جميعًا لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المدنيين ، وهذا الحديث مما صححه مالك واحتج به في الموطأ " . وصححه الذهبي في الذيل ، المستدرک ، ١/١٦٠ .

(١)  
الهرة منه قبل ذلك ) .

وعنها أيضا : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل  
الإناء للهرة ويتوضأ بفضله ) .  
فظاهر هذه الأحاديث دل على طهوية سائر الهرة ، وإباحة استعماله .

#### مناقشة أدلة القائلين بالكراهة :

أجاب الطحاوى على اعتراض المبيحين - بأن حديث أبي هريرة رضي  
الله عنه قد روى عن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين موقوفا :  
" ليس في هذا ما يجب به فساد حديث قره - من رجال السند - لأن محمد  
ابن سيرين قد كان يفعل هذا في حديث أبي هريرة يوقفها عليه ، فإذا  
سفل عنها : هل هي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ رفعها :

والدليل على ذلك ما رواه الطحاوى - بسنده - عن محمد بن سيرين  
أنه كان إذا حدث عن أبي هريرة ، فقليل له عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟  
فقال : كل حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان  
يفعل ذلك ، لأن أبا هريرة لم يكن يحدثهم إلا عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ، فأغناه ما أعلمهم - من ذلك في حديث ابن أبي داود - أن يرفع كل  
حديث يرويه لهم محمد عنه ، فثبت بذلك اتصال حديث أبي هريرة هذا ، مع  
ثبت قره وضبطه وإتقانه " (٢) .

ويعاضد هذا ما قد أخرجه الطحاوى عن أبي هريرة رضي الله عنه  
موقوفا من غير هذا الطريق : أنه قال : ( يغسل الإناء من الهرة ، كما  
يغسل من الكلب ) .

ثم روى نحو ذلك عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
وتابعيهم :

(١) معاني الآثار ، ١٩/١ ، سنن الدارقطني ، ٦٩/١ .

(٢) معاني الآثار ، ٢٠/١ .

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يتوضأ بفعل الكلب والهر  
وماسوى ذلك فليس به بأس .

وعنه أيضا أنه قال : ( لا توضئوا من سؤر الحمار ولا الكلب ولا السنور ) .  
وروى عن سعيد بن المسيب والحسن ، أنهما كانا يقولان :  
( ١ )  
( اغسل الإناء ثلاثا ) يعني من سؤر الهر .

#### مناقشة أدلة القائلين بالإباحة :

هذا وقد ناقش الطحاوى أدلة القائلين بالإباحة ، بقوله :  
إن حديث أبي قتادة لأحجة لكم فيه من قول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ( على أنها ليست بنجس ، إنها من الطوائف عليكم أو الطوائف )  
وذلك لما يأتي من احتمالات :  
- لأن ذلك قد يجوز أن يكون أريد به كونها في البيوت ومماستها  
الشياب .

- فأما ولو غشا في الإناء ، فليس في ذلك دليل أن ذلك يوجب  
النجاسة أم لا .

- وإنما الذى في الحديث من ذلك فعل أبي قتادة ، فلا ينبغي أن يحتج  
من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قد يحتمل المعنى الذى  
يحتج به ويحتمل خلافه " .

وأيد الطحاوى هذه الاحتمالات قياساً على سؤر الكلاب ، حيث يقول :  
" وقد رأينا الكلاب كونها في المنازل غير مكروه ، وسؤرها مكروه  
فقد يجوز أيضا أن يكون ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما  
في حديث قتادة ، أريد به الكون في المنازل للصيد ، والحراسة والزرع " .  
إلى أن قال مستنتجا : " وليس في ذلك دليل على حكم سؤرها  
( ٢ )  
هل هو مكروه أم لا ؟ " .

( ١ ) انظر بالتفصيل : معاني الآثار ٢٠/١ ، وأيضا : مصنف عبد الرزاق

باب سؤر الهر ٩٨/١ - ١٠٣ .

( ٢ ) معاني الآثار ١٩/١ .

لكن يجاب على ما افترضه الطحاوى من احتمالات في رواية قتادة : بما أخرجه الطحاوى عن قتادة أيضا من رواية أخرى أنه قال : ( بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ) . فهذه الرواية تنفي اعتراضه بأنه من فعل قتادة رضي الله عنه ، ومن ثم لا فائدة من تلك الاحتمالات التي افترضها .

ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوى أيضا من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها بنحو حديث قتادة ، وفي رواية أخرى عنها : ( أنه صلى الله عليه وسلم كان يعطي الإناء للهرة ويتوضأ بفضله ) .

وهذا نص صريح في لفظه على نفي الكراهة عن سور الهرة .  
- ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم جل العلة الموجبة لطهارة سورها ، لأنه لا يمكن التحرز والامتناع من سورها : ( إنها من الطوافيين عليكم ) وقال إنها من ساكني البيوت ، فحيث وجدت هذه العلة وجدت الطهارة وانتفت النجاسة .

ومن ثم لا اعتبار أيضا في قياس السور على أنواع اللحوم من حيث الطهارة والنجاسة ، إذ لا قياس في مورد النص .

- وأما حديث قرة ( الذي هو من أهم أدلة القائلين بالكراهة ) فإنه يجاب عنه : بأنه لو ثبت هذا الخبر من غير معارض لكان يجب الأخذ به إلا أنه قد وردت أخبار صحاح في طهارة سور الهرة لا يدانيها حديث قرة ( مثل حديث قتادة ) فكان الأخذ به أولى منه .

كما قال الحاكم : وقد صح مالك هذا الحديث واحتج به في موطنه وقد شهد البخارى ومسلم لمالك أنه الحكم في حديث المدنيين كما سبق فوجب الرجوع إلى هذا الحديث في طهارة الهرة ، والله أعلم .



(٤٤) الشفق الذى يوجب دخول صلاة العشاء

(١)

اتفق العلماء على أن دخول وقت المغرب : بغروب الشمس .

كما اتفقوا بأن وقت العشاء : يدخل بغياب الشفق .

إلا أنهم اختلفوا في تفسير الشفق :

ذهب الطحاوى إلى القول بأن غياب الشفق الذى يخرج به وقت المغرب

ويدخل به وقت العشاء : هو البياض الذى في الأفق بعد الحمرة .

وهو قول الإمام أبي حنيفة ، وقول المزني من الشافعية ، ورواية عن

أحمد في الحضر .

وذهب صاحبان في تفسير الشفق : بأنه الحمرة التي دون البياض

وهو قول جمهور الفقهاء ، مالك ، والشافعي ، وأحمد ، رحمهم الله تعالى .

كما هو قول جمهور فقهاء التابعين والصحابة رضوان الله تعالى

(٢)

عليهم .

أدلة القائلين بخروج وقت المغرب بالبياض :

استدل الطحاوى لما ذهب إليه في المسألة بالنظر :

فحرر - في استدلاله أولا - محل النزاع في المسألة : حيث أجمعوا

على اعتبار الحمرة وقتا للمغرب ، ثم عقب بذكر محل الخلاف ، فقارن وقت

المغرب بوقت الفجر ، بجامع أن في كل منهما حمرة تليها بياض ، فإذا كانت

(١) لكنهم اختلفوا في وقت صلاة المغرب ، هل وقتها موع كسائر الطلوات

أم لا ؟ فذهب قوم إلى أن وقتها مضيق ، وهذا أشهر الروايات عن

مالك والشافعي ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى القول بأن وقتها

موع ، وهو رواية عن الشافعي ومالك أيضا رحمهم الله تعالى .

راجع المراجع الآتية :

(٢) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٢٣ ، معاني الآثار ، ١٥٩/١ ، البدائع

٣٥٤/١ ، فتح القدير ، ٢٢٢/١ ، المدونة ، ٥٦/١ ، قوانين الأحكام ، ص ٥٩ ،

الشرح الصغير ، ٩٦/١ ، الأم ، ٧٤/١ ، الحاوى ، ج ٢ ، ق ٦٦ ، حلية العلماء

١٦/٢ ، المجموع ، ٤٤ ، ٣٧/٣ ، المنهاج ، ص ٨ ، المغني ، ٢٧٢/١ ، الإنصاف

٤٣٤/١ ، المبدع ، ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ ، كشف القناع ، ٢٥٤/١ .

الحمرة والبياض وقتا للفجر، فكذلك ينبغي أن يكون اللونان وقتاً لصلاة واحدة وهي المغرب .

فقال : " وكان النظر في ذلك عندنا أنهم قد أجمعوا أن الحمرة التي قبل البياض من وقتها ، وإنما اختلافهم في البياض الذي بعده فقال بعضهم : حكمه حكم الحمرة ، وقال بعضهم : حكمه خلاف حكم الحمرة فنظرنا في ذلك : فرأينا الفجر يكون قبله حمرة ، ثم يتلوها بياض الفجر فكانت الحمرة والبياض في ذلك وقتاً لصلاة واحدة ، وهو الفجر ، فإذا خرج ، خرج وقتها .

فالنظر على ذلك : أن يكون البياض والحمرة في المغرب أيضاً وقتاً لصلاة واحدة ، وحكمها : حكم واحد ، إذا خرجا خرج وقتا الصلاة اللذان هما وقت لها <sup>(١)</sup> .

كما بين الطحاوي أن وقت المغرب يستمر بعد الحمرة إلى ما قبل البياض ، وذلك بطريق الجمع والتوفيق بين الروايات الواردة في المسألة . فحمل الرواية القائلة بعد غياب الشفق ، على الحمرة ( وهي الأكثر ) وحمل رواية جابر ( صلاها قبل غيبوبة الشفق ) على البياض ،

فقال رحمه الله تعالى : " وأما العشاء الآخرة فإن تلك الآثار كلها فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها في أول يوم ، بعد ما غاب الشفق ، لإجابر بن عبد الله ، فإنه ذكر أنه صلاها قبل أن يغيب الشفق ، - فيحتمل ذلك - عندنا - والله أعلم أن يكون جابر : عن الشفق الذي هو البياض ، وعني الآخرون : الشفق الذي هو الحمرة ، فيكون قد صلاها بعد غيبوبة الحمرة ، وقبل غيبوبة البياض ، حتى تصح هذه الآثار <sup>(٢)</sup> ولا تتضاد " .

وتأكد له بهذا الجمع قول القائلين باستمرار الوقت إلى غيبوب البياض فقال : " وفي ثبوت ما ذكرنا ما يدل على ما قال بعضهم : أن غيبوبة الحمرة وقت المغرب إلى أن يغيب البياض <sup>(٣)</sup> " .

(١) معاني الآثار ١٥٥/١٠ ١٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ١٥٦/١٠ .

(٣) المصدر نفسه .

كما استدل الحنفية لهذا القول :

بالنص : قوله سبحانه وتعالى : ( أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ الَّتِي  
عَسَقَ اللَّيْلُ )<sup>(١)</sup> .

فقالوا : " جعل الضيق غاية لوقت المغرب ، ولا عسق ما بقي النور  
المعتز " <sup>(٢)</sup> .

وكما احتجوا من السنة بقوله صلى الله عليه وسلم :

( آخر وقت المغرب إذا اسود الأفق )<sup>(٣)</sup> .

فإنما يسود الأفق بإخفائها بالظلام .

كما أبدوا القول بأن الشفق هو البياض من حيث اللغة :

وقالوا : الشفق بالبياض أليق ؛ لأنه مشتق من الرقة ، يقال : شوب

شفيق إذا كان رقيقا ، ومنه : شفقة القلب : رقيقته ، ورقة نور الشمس باقية

ما بقي البياض ، وقيل الشفق : اسم لردى الشيء وباقيه ، والبياض باقسي<sup>(٤)</sup>

آثار الشمس فما لم يذهب لا يعير ليلا مطلقا<sup>(٥)</sup> .

وعضدوا قولهم أيضا بالاستدلال الفقهي :

فقالوا : " إن طلاتين تؤديان في أثر الشمس : وهو المغرب —

الفجر ، وطلاتين تؤديان في وضوح النهار : وهما الظهر والعصر ، فيجرب

أن تؤدى طلاتين في عسق الليل ، بحيث لم يبق أثر من آثار الشمس ، وهما

العشاء والوتر ، وبعد غيبوبة البياض لا يبقى أثر للشمس " <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الاسراء ، من آية : (٧٨) .

(٢) البدائع ، ٣٥٤/١ ، انظر تفسير القرطبي ، ٣٠٤/١٠٠ .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ، عن أبي مسعود رضي الله تعالى عنه ( في الحديث الطويل عن المواقيت ) في الصلاة ( ٣٩٤ ) .

(٤) ذكر ابن فارس هذا عن الخليل بن أحمد ، انظر : مجمل اللغة ، تحقيق زهير سلطان ( بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ) ، مادة

( شفق ) .

(٥) انظر : البدائع ، ٣٥٤/١ ، البناية ، ٨٠٦/١٠ .

(٦) البدائع ، ٣٥٤/١ .



أدلة القائلين بأن الشفق هو الحمرة :

فاستدلوا لقولهم : بما ورد في تفسير الشفق بأنه الحمرة :  
روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال : ( الشفق الحمرة ، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة )<sup>(١)</sup> .  
وروى عن عمر ، وابنه ، وعلي ، وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم  
أنهم قالوا : ( الشفق الحمرة ) ونحوه عن مالك وغيره .  
وروى عن عبادة بن الصامت ، وشداد بن أوس رضي الله تعالى عنهما  
أنهما قالا : ( الشفق شفقان : الحمرة ، والبياض ، فإذا غابت الحمرة  
حلت الصلاة ) .  
وروى عن مكحول أنه قال : ( إذا ذهب الحمرة فصل ، قال سفيان  
وهو أحب إلينا ، وذلك الشفق عندنا ؛ لأن البياض لا يذهب حتى يمضي  
الليل ) .

(٢)

وروايات نحوها كثيرة .

واستدلوا أيضا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( لاتزال أمتي بخير ما مجلوا المغرب ، وأخروا العشاء )<sup>(٣)</sup> .  
وكان صلى الله عليه وسلم يطلي العشاء بعد مضي ثلث الليل<sup>(٤)</sup> .  
" فلو كان الشفق : هو البياض ، لما كان مؤخرا لها ، بل كان مطبعا  
في أول الوقت ؛ لأن البياض يبقى إلى ثلث الليل خصوصا في الصيف " .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما مرفوعا ، وموقوفـــــــــــــــــا  
قال البيهقي " الصحيح موقوف " . انظر : سنن الدارقطني ، ٢٦٩/١ ،  
السنن الكبرى ، ٣٧٣/١ .  
(٢) انظر : السنن الكبرى ، ٣٧٣/١ .  
(٣) أخرجه البيهقي نحوه ، عن السائب بن يزيد ، والعباس بن عبدالمطلب  
انظر : السنن الكبرى ، ٤٨٨/١ .  
(٤) راجع الأحاديث : البخاري ، في مواقيت الصلاة ، باب وقت العشاء  
إذا اجتمع الناس أو تأخروا (٥٦٥) وما بعدها ؛ مسلم ، في المساجد  
ومواضع الصلاة ، باب وقت العشاء وتأخيرها (٦٣٨ - ٦٤٤) .  
(٥) البدائع ، ٣٥٤/١ .

كما احتجوا بقولهم : " بأن إجماع أهل الأعصار في سائر الأمصار وقع على إقامتها عند سقوط الأحمر ، لا يتناكرون ولا يختلفون في فعله مع (١) اختلافهم " .

### مناقشة أدلة القائلين بأن الشفق : البياض :

أولا : دليل الطحاوي في المسألة من حيث النظر ، لا يقوى لمعارضة أدلة الجمهور الصريحة من فعل النبي صلى الله عليه عليه وسلم وكذلك ما نقل في تفسير الشفق من أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم .

وأما استدلالهم بالآية الكريمة :

فقد أجاب الماوردي عنها بقوله :

" وأما الآية فتأويل الفسق مختلف فيه ، فأحد تأويله :

إقبال الليل ودخوله ، فسقط الدليل بهذا التأويل ، والثاني : أنه اجتماع الليل وظلمته ، فعلى هذا قد يظلم الليل إذا غاب الشفق الأحمر أو يحمل على وقتها الثاني (٢) .

وكذا الجواب عن حديث ( أسود الألق ) .

— وأجابوا عن استدلالهم من اللغة :

بأن المعروف في لغة العرب : أن الشفق، الحمرة ، وهذا مشهور فـي نشرهم وشعرهم .

قال ابن فارس : " الشفق : النداء التي ترى في السماء عند غياب الشمس ، وهي الحمرة ، وقال الخليل : الشفق : الحمرة التي من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة .. وقال الزجاج : الشفق : هي الحمرة التي ترى في المغرب بعد سقوط الشمس ، وقال الفراء : وسمعت بعض العرب يقول عليه شوب مصبوغ كأنه الشفق ، وكان أحمر ، قال : فهذا شاهد لمن قال بأنه الحمرة (٣) " .

(١) الحاوي الكبير ، ج٢ ، ق ٦٧ .

(٢) الحاوي (مخطوط) ، ج٢ ، ق ٦٨ ؛ انظر : تفسير القرطبي ، ٣٠٤/١٠ .

(٣) مجمل اللغة ، مادة : ( شفق ) .

كما أيد الجمهور قولهم ( بأن الشفق الحمراء ) بما روى عن النعمان ابن بشير رضي الله تعالى عنه ، أنه قال :

( أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة ، صلاة العشاء الأخيرة ، كـ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يطئها لسقوط القمر لثالثه <sup>(١)</sup> ) <sup>(٢)</sup> .

ومعلوم أن القمر يسقط في الثالثة قبل الشفق الأبيض ، إذ البياض لا يغيب إلا بعد ذلك بزمان ، وقد صلاها صلى الله عليه وسلم قبله .  
كما أن البياض في بعض الأزمان والبلدان لا يغيب إلى طلوع الفجر حيث " حكى أبو مبيد ممن حدثه أنه راعاه في جبال اليمن ، فلم يغيب <sup>(٣)</sup> حتى طلع الفجر " .

ومعد الجمهور مذهبهم بالاستدلال الفقهي :

فقالوا : " إن صلاة الصبح من صلاة النهار ، وصلاة العشاء من صلاة الليل ، فلما وجبت الصبح بأقرب الفجرين من الشمس اقتضى أن يجب العشاء بأقرب الشفقين من الشمس ، ولأنها صلاة تجب بانتقال أحد النيرين ، فوجب <sup>(٤)</sup> أن يتعلق بأنورهما كالصبح " .

وبهذا العرض يظهر أرجحية أدلة القائلين بأن الشفق هي الحمرة وهو قول صاحبين وجمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى - والله أعلم .

(١) ويعني بسقوط القمر : وقت مغيب القمر في الليلة الثالثة من كل شهر . انظر بالتفصيل : تعليق الشيخ أحمد شاكِر على سنن الترمذی  
٣٠٨/١ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في الصلاة ، باب وقت صلاة العشاء الأخيرة (٤١٩) ،  
والترمذی نحوه (١٦٥) .

(٣) الحاوی ، ج٢ ، ق ٦٧ .

(٤) المصدر نفسه .

### (٤٥) اشتراط النصاب في زكاة ما يخرج من الأرض

اختلف الفقهاء في اشتراط النصاب لإخراج زكاة ما يخرج من الأرض - مثل الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، ونحوها من العسدي والحمص - على قولين :

ذهب الطحاوي في معاني الآثار<sup>(٢)</sup> إلى عدم اشتراط النصاب في إخراج زكاة الثمار، وقال : تجب الزكاة في القليل والكثير من الثمار ولا يعتبر النصاب .

وهو قول أبي حنيفة، وإبراهيم النخعي رحمهما الله تعالى .<sup>(٣)</sup>  
 وذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن إلى القول : باشتراط النصاب وأنها لا تجب الزكاة في الثمار حتى تبلغ خمسة أوسق .  
 وهو قول جماهير الفقهاء<sup>(٤)</sup>، بل ذهب البعض إلى القول بالإجماع .<sup>(٥)</sup>

### الأدلة :

أدلة القائلين بعدم اشتراط النصاب في العشریات :

استدلوا بهذا القول :

أولا : بعموم قول الله سبحانه وتعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض )<sup>(٦)</sup> .

(١) مع اتفاقهم على أن الزكاة الواجبة فيما يخرج من الأرض : العشر فيما سقي بالسما، ونصف العشر فيما سقي بالنضح .

(٢) لم يصرح الطحاوي بترجيحه في المسألة، في كتاب معاني الآثار إلا أنه يعرف من خلال أسلوب عرضه للمسألة، ومناقشة أدلتها، وقوليه أخيرا ( فهذا هو النظر ) - يشير إلى ترجيحه لهذا الرأي، وإن كان صرح في كتابه ( المختصر ) باختياره لقول صاحبين .

انظر : معاني الآثار، ٣٤/٢ - ٣٨ : مختصر الفقه، ص ٤٦ .

(٣) انظر : القدوري، ص ٢٢ : البدائع، ٩٣٨/٢ : الهداية، ١٠٩/١ .

(٤) راجع المراجع الحنفية السابقة : الموطأ، ٢٧٣/١ : قوانين الأحكام، ص ١٢٣ : الشرح المغير، ٢٤٠/١ : الأم، ٣٨، ٣٧/٢ : المجموع، ٤٤١/٥ : المنهاج، ص ٣١ : المغني، ٧/٣ : الإنصاف، ٩١/٣ .

(٥) انظر : رحمة الأمة، ص ٨١ : نيل الأوطار، ١٥٩/٤ .

(٦) سورة البقرة، آية : (٢٦٧) .

• وقول الله عز وجل : ( وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ) (١)

ومن الأحاديث التي استدل بها الطحاوي :

ما أخرجه من حديث معاذ بن جبل أنه قال : ( بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، فأمرني أن آخذ مما سقت السماء العشر <sup>(٢)</sup> ومما سقي بعلا نصف العشر ) •

وروى نحوه من حديث عبدالله بن عمر، وجابر بن عبدالله رضي الله  
(٣)  
تعالى عنهم •

فدل هذا الحديث صراحة على وجوب إخراج (العشر أو نصف العشر —————  
بحسب السقي) من كل ما تخرجه الأرض، من غير فعل بين القليل والكثير .

**ثانيا : كما استدل له الطحاوى بالنظر ، ذلك :**

أن الزكاة تجب في جميع الأموال بشرطين : حولان الحول ، والنصاب  
ولكن وجدنا أن الزكاة في محصولات الأرض تجب بدون اشتراط الحول ، فينبغي  
أن لا يشترط النصاب أيضا .

فقال الطحاوى موضعا ذلك : " والنظر الصحيح أيضا يدل على ذلك  
وذلك أنا رأينا الزكوات تجب في الأموال والمواشي : في مقدار منها  
معلوم ، بعد وقت معلوم ، وهو الحول . فكانت تلك الأشياء تجب بمقدار  
معلوم ، ووقت معلوم .

ثم رأينا مآخرا الأرض، يؤخذ منه الزكاة، في وقت مآخرا، ولا ينتظر  
 به وقت<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأنعام ، آية : (١٤١) • انظر : البدائع ، ٩٣٨/٢ •

(٢) انظر : معاني الآثار ٢/٣٦، ٣٧؛ وأخرجه ابن ماجه ، في الزكاة ، باب صدقة الزروع والثمار (١٨١٨) .

(٣) انظر حديث ابن عمر : البخارى ، في الزكاة ، باب العشر فيما يسقى

• من ماء السماء (١٤٨٣)، وحديث جابر : مسلم (٩٨١) •

وانظر بالتفصيل : نص السراية ، ٢/٣٨٤ وما بعدها .

(٤) معاني الآثار ٣٨/٢٠ •



ثم قال مستنبطاً - من هذه المقارنة - حكم المستخرج من الأرض :  
 " فلما سقط أن يكون له وقت يجب فيه الزكاة بحلوله ، سقط  
 أن يكون له مقدار يجب الزكاة فيه ببلوغه .  
 فيكون حكم المقدار والميقات في هذا سواً ، إذا سقط أحدهما  
 سقط الآخر ، كما كانا في الأموال التي ذكرنا سواً : لما ثبت أحدهما  
 ثبت الآخر ، فهذا هو النظر <sup>(١)</sup> .

#### أدلة القائلين باشتراط النصاب في زكاة الثمار والزروع :

استدل القائلون بالنصاب لقولهم ، بأحاديث منها :  
 ما أخرجه الطحاوي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ليس فيما دون خمسة  
 أوسق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وليس فيما دون خمس  
 أواق صدقة ) .

(٢)  
 وروى نحوه من جابر ، وابن عمر ، وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم .  
 ومارواه أيضاً من حديث عمرو بن حزم في كتاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الذي كتبه لأهل اليمن ، وفيه : ( ما سقت السماء أو كان حراً <sup>(٣)</sup>  
 أو بعلاً فيه العشر ، إذا بلغ خمسة أوسق ، وما سقي بالرشاء <sup>(٤)</sup> أو بالدالية <sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup> )

- 
- (١) معاني الآثار ٢٨/٢٠ .  
 (٢) معاني الآثار ٣٥، ٣٤/٢٠ ، وأخرجه الشيخان : البخاري ، في الزكاة  
 باب ما أدى زكاته فليس بكنز (١٤٠٥) ، مسلم ، في الزكاة (٩٧٩) .  
 (٣) سحاً : يقال سح الماء سحاً : أي سال من فوق إلى أسفل ، وهو الصب  
 الكثير ، انظر المصباح : ( سح ) .  
 (٤) بعلاً : " هو ما شرب من النخيل بعروقه من الأرض من غير سقي سمياً  
 ولا غيرها " . النهاية ، ( بعل ) .  
 (٥) الرشا ، ( بكسر الراء ) : هو الذي يتوصل به إلى الماء . النهاية  
 ( رشا ) .  
 (٦) الدالية : " المنجنون تديرها البقر ، والساعورة يديرها الماء " .  
 الصحاح ( دلو ) .

(١) ففيه نصف العشر ، إذا بلغ خمسة أوسق ) .

فدللت هذه الأحاديث على عدم وجوب الصدقة في شيء من الحنظلية  
والشعير والتمر والزبيب ونحوها حتى تكون خمسة أوسق : أي : نصابا .  
كما استدلوا بالعقل قياسا على المواشي والنقدين .

وذلك لأن الشمار جنس مال تجب فيه الزكاة ، فوجب أن يعتبر في—  
النصاب كالذهب والفضة ، ولأنه حق مال يجب صرفه في الأصناف الثمانية  
فوجب أن يعتبر فيه النصاب ، كالمواشي ، ولأن كل حق تعلق بمال مخصوص  
اعتبر فيه قدر مخصوص كالنقدين ، وكذا النصاب في المواشي ، إنما اعتبر  
ليبلغ المال حدا يتسع للمواساة ، وهذا موجود في الشمار والزروع أيضا .  
(٢)

#### مناقشة أدلة القائلين بعدم اشتراط النصاب :

ناقش القائلون باشتراط النصاب أدلة القائلين بعدم الاشتراط  
وقالوا :

بأن ما استدللتم به من الأحاديث لقولكم فهي أدلة مجملة .  
وأما ما استدللنا به لقولنا من الأحاديث : فهي مفسرة لدلالة  
الإجمال ، فالمفسر من ذلك أولى من المجمال في العمل ، وبذلك يكون الحكم  
بالجمع والتوفيق بين الأدلة ، ومن ثم لا يحمل تضاد ولا يكون تعارض بين  
أدلة الطرفين .  
(٣)

#### إجابة الطحاوي على هذه المناقشة :

أجاب الطحاوي على أدلة القائلين بالنصاب :  
باعتبار الأول مجملا والآخر مفسرا في استدلالهم لوجوب النصاب  
فقال :

" هذا - ( التوفيق بين الأحاديث ) - محال ؛ لأن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أخبر في هذه الآثار ، أن ذلك الواجب من العشر ، أو نصف

(١) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ٣٥/٢ .

(٢) انظر : الحاوي ، ج٤ ، ق٣٤ ، المجموع ، ٤٤١/٥ .

(٣) انظر : معاني الآثار ، ٣٧/٢ .

العشر، فيما يسقى بالأنهار، أو بالعيون أو بالرشا أو بالدالية، فكان وجه الكلام على كل ماخرج مما سقى بذلك " (١) .

كما ضد الطحاوى اجابته هذه - باستحالة الجمع بين هذه الأدلة بادلة مسألة أخرى، تشبه هذه المسألة، من حيث الإجمال والبيان، ولم يعمل المخالفون فيها بالجمع بينهما كما طالبوا هنا، مع أن الأولي كان العمل بهما جميعا كما قالوا هناك، ومن ثم فلامؤاخذه على القائلين بعدم اشتراط النصاب : ( في عدم الجمع بين الدليلين ) وبين الطحاوى هذه المعارضة للزام المخالف بقوله :

" وقد رويتم أنتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنسبه رد ماعرا عندما جاء، فأقر عنده بالزنا أربع مرات ثم رجمه بعد ذلك " (٢) .  
ورويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأنيس : ( اغد على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها ) (٣) .

#### وجه المعارضة :

" فجلتم هذا ( حديث أنيس ) دليلا على أن الاعتبار بالإقرار بالزنا مرة واحدة ؛ لأن ذلك ظاهر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فإن اعترفت فارجمها ) ولم تجعلوا حديث ماعز المفسر قاضيا على حديث أنيس المجمل، فيكون الاعتراف المذكور في حديث أنيس المجمل : هو الاعتراف المذكور في حديث ماعز المفسر " .

ثم قال مستنكرا على معارفيه، ومعارضا عمل مخالف فيه، ومؤييدا مذهبه :

" فإذا كنتم قد فعلتم هذا فيما ذكرنا ( الإقرار في الزنا )، فما تنكرون على من فعل في أحاديث الزكوات ما وصفنا ( عمل كل على حدة ) .  
بل حديث أنيس أولى أن يكون معطوفا على حديث ماعز، لأنه ذكر فيسه

(١) معاني الآثار، ٣٧/٢ .  
(٢) الحديث أخرجه الشيخان : البخارى في الحدود، باب لايرجم المجنون والمجنونة (٦٨١٥)؛ مسلم، في الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا (١٦٩١)، والامام مالك في الموطأ ١٤٥/٤ .

(٣) معاني الآثار، ٣٧/٢، والحديث أخرجه الشيخان : البخارى، في الحدود، باب الاعتراف بالزنا، (٦٨٢٧، ٦٨٢٨)؛ مسلم، نحوه (١٦٩٧، ١٦٩٨) .

الاعتراف ، وإقراره مرة واحدة ، ليس هو اعترافا بالزنا الذي يوجب الحد عليه في قول مخالفكم " .

وحديث معاذ وابن عمر وجابر رضي الله عنهم في الزكاة : إنما فيه ذكر إيجابها فيما سقي بكذا ، وفيما سقي بكذا .

فذلك أولى أن يكون مضادا لما فيه ذكر الأوساق ، من حديث أنيس<sup>(١)</sup> لحديث ماعز " .

ومعد مذهب أيضا بما روى عن بعض التابعين في حمل أحاديث الاجمال على حدة - بنحو صنيع الطحاوي - ، فقال :

" وقد حمل حديث معاذ وجابر وابن عمر رضي الله تعالى عنهم : على ما ذكرنا ، وذهب في معناه إلى ما وصفنا : إبراهيم النخعي ، ومجاهد : ثم روى عن إبراهيم قوله : ( في كل شيء أخرجت الأرض الصدقة ) .

وروى عن مجاهد أنه سئل من زكاة الطعام ، فقال :<sup>(٢)</sup>  
( فيما قل منه أو أكثر : العشر ونصف العشر ) .

#### مناقشة الجمهور لأدلة القائلين بتقديم العموم :

ناقش الجمهور هذا الاتجاه بقولهم :

" بأن الخاص أقوى دلالة على ما يتناوله من العام ، والأقوى راجح<sup>(٣)</sup>  
فالخاص راجح " .

ووضعوا ذلك :

( أ ) بأن العام يجوز إطلاقه من غير إرادة ذلك الخاص ، أما ذلك الخاص

فلأيجوز إطلاقه من غير إرادة ذلك الخاص ، فثبت أنه أقوى .

( ب ) " إن إجراء العام على عمومه ، إلغاء للخاص ، واعتبار الخاص لا يوجب<sup>(٤)</sup>  
الإلغاء واحد منهما فكان أولى " .

( ١ ) معاني الآثار ٢٧/٢٠ .

( ٢ ) انظر : معاني الآثار ٢٨، ٢٧/٢٠ .

( ٣ ) الرازي : المحمول في علم الأصول ج ١، ق ١٦٢/٣، ١٦٣ .

( ٤ ) المصدر نفسه .

(ج) " وقال الشافعي : إن العام والخاص سواء في أن كل واحد منهما لا يوجب العلم قطعا ، وبين النصين تناف ، لكن العمل بالخاص ، وأولس لأنه أقوى ؛ لأن الاحتمال فيه أقل ، لأنه يحتمل المجاز لا غير ، فأما العام فيحتمل الخصوص ويحتمل المجاز ، فما كان أقل احتمالا فهو أقوى . فيكون أولى بمنزلة خبر الواحد <sup>(١)</sup> .

وقال الرازي بعد ذكر الخلاف في الأدلة : " والمعتمد : أن فقهاء الأمصار في هذه الأمصار يخصصون أعم الخبرين بأخصهما ، مع فقد علمهم بالتاريخ <sup>(٢)</sup> .

وقال الغزالي في هذه المسألة بخاصة : " والمختار أن يجهل بياننا ، ولا يقدر النسخ ، إلا للضرورة ، فإن فيه تقدير دخول مادلن النصيب تحت وجوب العشر ، ثم خروجه منه ، وذلك لاسبيل إلى إثباته بالتوهم من غير ضرورة <sup>(٣)</sup> .

كما أجاب الجمهور عن تقديم أبي حنيفة للعموم على الخصوص : بأن الاستدلال بالعموم هنا في غير موضعه ؛ لأن كلا من الحديثيين ظني (آحاد) ، ومن ثم لازمة لأحدهما على الآخر ، فيقدم الخاص ؛ لأنه أرجح دلالة .

ثم إن إعمال العام ( فيما سقت السماء العشر ٠٠٠ ) فقط ، يؤدي إلى جعل حديث ( ليس فيما دون خمسة أوسق مدقة ) لاعمى له ، وفيه إهمال لنص من غير دليل ، في حين يمكن الجمع بينهما ، بإعمال الدليلين أولس من إهمال أحدهما .

ونبه ابن القيم إلى هذه المسألة بقوله :  
" يجب العمل بكلا الحديثين ، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر ولا إلقاء أحدهما بالكلية ، فإن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فرض في هذا وفي هذا ، فلا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجه من الوجوه " .

- 
- (١) السمرقندي : ميزان الأصول ، ص ٣٢٥ .  
(٢) هو محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري ، ( أبو عبد الله ، أبا من الخياط فخر الدين ) ( ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ ) برع في علم الكلام والأصول مع تفننه في العلوم الأخرى ، وتصانيفه كثيرة معتبرة ، منها ( التفسير ) و ( المحصول في علم الأصول ) . انظر : السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، ٨/٨١ ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، ٥/٢١ .  
(٣) المحصول ، ١/١٧٣ .  
(٤) المستصفى ، ٢/١٤١ .

فان قوله : ( فيما سقت السماء العشر ) إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر ، وما يجب نصفه ، فذكر النوعين مفرقا بينهما ففي مقدار الواجب ، وأما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث ، وبينه نصا في الحديث الآخر ، فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم الذي لا يَحْتَمِلُ غير ما أول عليه البتة ، إلى المجمل المتشابه الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم لم يقصدوا بيانه ، بالخاص المحكم المبين ، كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص <sup>(١)</sup> .

وأجاب الماوردي عن الخبر ( فيما سقت السماء العشر ) بتفصيل آخر فقال : " ففيه جوابان : ترجيح واستعمال .  
فأما الترجيح فمن وجهين : أحدهما : أن قوله ( فيما سقت السماء العشر ) : بيان في الإخراج مجمل في المقدار .  
وقوله : ( ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ) بيان في المقدار مجمل في الإخراج .

فكان بيان المقدار من خبر ( ليس فيما دون ) قاضيا على إجمال المقدار من خبر ( فيما سقت ٥٠٠ ) كما أن بيان الإخراج من خبر ( فيما سقت ٥٠٠ ) قاض على إجمال الإخراج من خبر ( ليس فيما ) .  
والثاني : أن خبر ( فيما سقت السماء ) متفق على تخصيص بعضه لأن أبا حنيفة لا يوجب في الحشيش والقصب والخطب شيئا .  
وخبر ( ليس فيما ٥٠٠ ) غير متفق على تخصيص بعضه .  
فكان هذا أولى من خبر ( فيما سقت السماء العشر ) .  
" وأما الاستعمال : ففي الخمسة الأوسق لأنه أعم ، وخبر ( ليس فيما ٥٠٠ ) أخفى يستعملان معا <sup>(٢)</sup> .

#### الإجابة على معارضة الطحاوي :

إن اعتراض الطحاوي على قول الجمهور - باستحالة الجمع بين الحديثين - ومعارضتهم بالمثل : ( بإقامة الدليل على خلاف ما أقسام

(١) اعلام الموقعين ٤٣٨/٢ (القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٨هـ) .

(٢) انظر : الحاوي ، ج ٤ ، ق ٣٥٠٣٤ ( مخطوط ) .

الدليل عليه الخصم ( قعدا لإبطال معارفتهم : ( بحديث ماعز وأنيس )  
 (١) حيث ذهب مالك والشافعي : إلى عدم اشتراط الإقرار أربع مرات ، لإقامة  
 الحد في الزنا ، كما في حديث ماعز رضي الله عنه وإنما أخذوا فـسـي  
 الإقرار بحديث أنيس في إقامة الحد على من أقر على نفسه مرة واحدة .  
 فيجاب عنه :

بأن هؤلاء لم يتركوا العمل بحديث ماعز ، وإنما عملوا بالحديثين  
 معا مع ما ثبت حديث أنيس . فقالوا : بأن الإقرار أربع مرات ليس شرطاً  
 لإقامة الحد ، وأن ماورد في حديث ماعز كان لقعد التثبت والتأكد .  
 وهذا مايلحظ في سياق حديث ماعز : ( أهلك جنون ؟ ) ، ثم سألـه  
 صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عنه لقومه .

ومن ثم تعمل الأحاديث القائلة بالتراخي عن إقامة الحد بعد صدور  
 الإقرار مرة واحدة ، على من كان أمره ملتبساً في ثبوت العقل واختلاله  
 والصحو والسكر ونحو ذلك ، وكذلك أن أكثر عدد الإقرار أربع مرات ، وأيضاً  
 بالحث على الاستفصال للمقر بالزنا .

وأما حديث أنيس ونحوه مما دل : على إقامة الحد بالإقرار مرة  
 واحدة ، فمحمول على من كان معروفاً بصحة العقل ، وسلامة إقراره عـنـ  
 المبطلات ، إذ لايتهم الإنسان العاقل في حق نفسه بما يضره ضرراً بالغاً .

ومما يؤيد هذا الجمع : قول الفامدية رضي الله تعالى عنهما  
 للنبي صلى الله عليه وسلم : أتريد أن تردني كما رددت ماعزا ؟ ولم  
 ينكر عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ لو كان تربيع الإقرار شرطاً  
 (٢) لبين لها أنه ينبغي أن يكون الإقرار أربع مرات لإقامة الحد .

ومن ثم ظهر أن لاتفاد في الجمع بين أحاديث الزكاة ، كما لاتفاد  
 في الجمع بين أحاديث الحد في الزنا . والله أعلم .

(١) انظر : الموطأ ٨٢٥/٢ ، المنتقى ١٤٢/٧ ، الأم ٢٣٣/٦٠ .

(٢) انظر : نيل الأوطار ١١٠/٧٠ .

أصل الخلاف في المسألة :

- مرد الاختلاف في هذه المسألة : هو معارضة الخصوص للعموم .
- أما العموم فقوله صلى الله عليه وسلم : ( فيما سقت السمائم العشر ) .
- وأما الخصوص فقوله صلى الله عليه وسلم : ( ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ) .
- فالذين قالوا : بأن العام يخص بالخاص ، قالوا : لا بد من النصاب .
- والذين ذهبوا إلى القول : بأن العموم والخصوص متعارضان ، ينبغي العمل بالمشهور منهما ، وهو العام ، ومن ثم قالوا : لانصاب .
- وبين الفريقين نزاع طويل في هذه المسألة ، باختلاف صورها وتنوع وقوعها .
- والذي يتعلق بهذه المسألة هو : إذا وقع التعارض بين العام والخاص ، ولم يعرف تاريخ تقدم أحدهما على الآخر .
- فذهب أبو حنيفة في هذه الحالة : إلى جعل العام آخر احتياطاً ويكون ناسخاً للخاص ، ومن ثم عمل أبو حنيفة بالحديث العام دون الخاص لأن الأمل عنده : أن العام المتفق على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله ، لأنهما لما تساويا ، رجح العام بكونه متفقاً عليه ، على الخاص المختلف فيه .
- وذهب صاحبان " إلى اعتبار أن التاريخ لما لم يعرف بينهما —————  
جلا كأنهما وردا معا فجعل الخاص مخصصاً للعام " <sup>(١)</sup> .
- وذهب الشافعي وجمهور الأصوليين إلى جعل الخاص مخصصاً للعام .
- قال الغزالي في هذه المسألة : " والمختار أن يجعل بياناً " <sup>(٢)</sup> .
- وكان اختلافهم هذا صادراً من اختلافهم في دلالة العام ، هل دلالتهم قطعية أم ظنية ؟

(١) انظر : كشف الأسرار ٢٩٢/١٠ .

(٢) المستصفى ( مع مسلم الشبوت ) ١٤١/٢٠ .



ذهب الحنفية بأن العام دلالة قطعية ، ويريدون به : ( ما لا يحتمل  
 الخلاف الذى ينشأ عن دليل في وقت من الأوقات ) .  
 ومن ثم فالعام عندهم : يدل على العموم ولا يحتمل التخصيص احتمالا  
 يعد في المحاورة احتمالا " .  
 وذهب الجمهور بأن دلالة العام : دلالة ظنية ( وهو ما كان خلاف  
 القطعي : بمعنى أنه محتمل للخصوص احتمالا صحيحا عرفا ناشئا عن  
 دليل " ، فيحتمل عندهم للتخصيص . ولا يقطع بحكمه ، وإنما يبحث عن  
 مخصص إلى غلبة الظن .  
 ومن هذا الأصل ذهب الحنفية إلى تقديم العام على الخاص ، بل جعله  
 ناسخا للخاص كما تقدم ، ثم إن العام في إيجاب الحكم مثل الخاص .  
 ومن ناحية أخرى : أن وجوب الزكاة عن كل ما تخرجه الأرض ، فيسـ  
 احتياط لتبرئة الدمة من العهدة ، زيادة إلى النظر في مصلحة ذوى الحاجة  
 والمستحقين في عدم اشتراط النصاب .  
 كما ذهب الجمهور إلى اشتراط النصاب ، وأن الزكاة لا تجب فيمـ  
 (١)  
 دون خمسة أوسق ، تمثيا مع قاعدتهم في تخصيص العام بالخاص .  
 مما سبق في عرض المسألة وأدلتها ، ثم مناقشتها ، وبيان سبب  
 اختلاف الفقهاء فيها ، وكذا الإجابة على معارضة الطحاوى باستحالة الجمع  
 بين حديث العام والخاص ، يظهر : رجحان قول جمهور الفقهاء : عـ  
 بالدليلين ؛ إذ العمل بالحديثين أولى من العمل بحديث واحد عـ  
 الآخر . والله أعلم .

---

(١) انظر : المستصفى ١٤١/٢ ؛ كشف الأسرار ١٠/٢٩٨ ، ٣٠٤ ؛ السمرقندى ، ميزان  
 الأصول ، ص ٢٢٣ - ٢٢٧ ؛ فتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ( عـ  
 المستصفى ) ١٠/٢٦٥ .

(٤٦) إعطاء زكاة مال الزوجة لزوجها الفقير

- اتفق الفقهاء على عدم جواز إعطاء الزوج زكاته لزوجته .  
 ونقل ابن المنذر : الإجماع على المنع .<sup>(١)</sup>
- غير أنه جرى خلاف بينهم في إعطاء الزوجة زكاة مالها لزوجها الفقير ، على قولين :
- ذهب الإمام الطحاوي : إلى القول بعدم جواز إعطاء زكاة الزوجة لزوجها .<sup>(٢)</sup>
- وهو قول الإمام أبي حنيفة (وهو الراجح في المذهب) وأظهروا<sup>(٣)</sup> الروايتين عن أحمد ، وقول المالكية .<sup>(٤)</sup>
- وذهب صاحبان إلى القول : بجواز إعطاء الزوجة زكاة مالها لزوجها الفقير .<sup>(٥)</sup>
- وهو قول الشافعي ، ورواية عن أحمد .<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) انظر : الأم ٨٠/٢ ، المغني ٨٨٤/٢ ، المجموع ٢٤٨/٦ ، رحمة الأمة ص ٩١ .
- (٢) انظر : معاني الآثار ٢٦/٢ .
- (٣) انظر الكتاب ( مع اللباب ) ١٥٦ ، ١٥٥/١ ، البناية ٣١٤/٣ .
- (٤) وجزم به الخرقى والفتوحى والبهوتى .
- انظر : المغني ٨٨٤/٢ ، الإنصاف ٥٥/١ ، منتهى الإرادات ٢١٣/١ ، كشفاف القناع ٢٩٠/٢ .
- (٥) قال سحنون في المدونة : " قلت : أتعطي المرأة زوجها من زكاتها ؟ قال : لا ، قلت : أتحفظه عن مالك ؟ قال : لا ، وهذا أبين ممن أن أسأل مالكا عنه " ، هذا واختلف مشايخ المالكية في حمل هذا القول فمنهم من حمل على المنع ، كابن زرقون ومن وافقه ، وعليه فلايجزئها ومنهم من حمل على الكراهة ، وإليه ذهب ابن القصار ، قال العدوى : " وهو الظاهر " وعليه فلافرق ، بين أن يرجع لها في نفقتها أو لا .
- انظر : المدونة ٢٩٨/١ ، الخرخشي ، مع العدوى على خليل ٢٢١/٢ .
- (٦) راجع المراجع الحنفية السابقة .
- (٧) انظر : المجموع ٢٤٨/٦ ، فتح الباري ٣٣٠/٣ .
- (٨) واستظهر هذا القول بالأدلة ابن قدامة في المغني ، وقال المرداوى : " وهي المذهب " .
- راجع : مراجع الحنابلة السابقة مع : الكافي ٣٢٩/١ ، الإنصاف ٢٦١/٢ ، المبدع في شرح المقنع ٤٣٢/٢ .

(١) وكذلك هو قول الظاهرية - رحمهم الله تعالى - .

### الأدلة :

#### أدلة القائلين بعدم جواز دفع الزكاة للزوج الفقير :

استدل الطحاوى لمذهبه بالقياس على الزوج ، فإنه لا يعطي زوجته زكاة ماله ، وإن كانت فقيرة ، وليس ذلك لوجوب النفقة ، بل السبب المانع هو كونهما كدوى الرحم المحرم .

وأكد ذلك بقرائن أخرى ، مثل : عدم قبول شهادة أحد الزوجين للأخر وأيضاً عدم جواز الرجوع في الهبة ، فذلك هنا لا يجوز إعطاء زكاة أحد الزوجين للأخر فقال مبيناً طريقة بحثه " عن طريق النظر وشواهد الأصول " في المسألة ، للاعتبار بذلك :

" فوجدنا المرأة باتفاقهم لا يعطيها زوجها من زكاة ماله وإن كانت فقيرة ، ولم تكن في ذلك كغيرها ؛ لأننا رأينا الأخت يعطيها أخوها من زكاته إذا كانت فقيرة ، وإن كان على أخيها أن ينطق عليها ، ولم تخرج بذلك من حكم من يعطي الزكاة ، فثبت بذلك أن الذي يمنع الزوج من إعطاء زوجته من زكاة ماله ، ليس هو وجوب النفقة لها عليه ، ولكنه السبب الذي بينه وبينها ، فصار بذلك كالنسب الذي بينه وبين والديه في منع ذلك إياه من اعطائهما من الزكاة " وإن كانا فقيرين .

ورأينا الوالدين لا يعطيانه أيضاً من زكاتهما ، وإن كان فقيرا .

فالسبب المانع في دفع الزكاة بين الأبناء والآباء هو النسب .

فكذلك السبب المانع في دفع زكاة أحد الزوجين للأخر هو اعتبارهما

كدوى الرحم المحرم .

وقوى الطحاوى جانب سبب المنع : أنهما كدوى الرحم المحرم

باعتبارات أخرى :

" وقد رأينا هذا السبب بين الزوج والمرأة يمنع من قبول شهادة

كل واحد منهما لصاحبه فجلا كذوى الرحم المحرم، الذى لا يجوز شهادة كـل واحد منهما لصاحبه، ورأينا أيضا كل واحد منهما لا يرجع فيما وهب لصاحبه في قول من يجيز الرجوع في الهبة فيما بين القريبين، فلما كان الزوجان فيما ذكرنا، قد جلا كذوى الرحم المحرم فيما منع فيه من قبول الشهادة ومن الرجوع في الهبة، كانا في النظر أيضا في إعطاء كل واحد منهما صاحب من الزكاة كذلك، فهذا هو النظر في هذا الباب <sup>(١)</sup> .

#### أدلة القائلين بجواز دفع زكاة الزوجة لزوجها :

استدلوا لقولهم من النقل، بما روته زينب ( امرأة عبدالله بن مسعود رضي الله عنهما ) :

" أن النبي صلى الله عليه وسلم وعظ النساء بالصدقة فقـال : ( تمصدقن ولو من حليكن ) - وكانت زينب تنفق على عبدالله وأيتام فـهي حجرها - فقالت لعبدالله : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أيجزىء مني إن أنفقت عليك ، وعلى أيتام في حجرى من الصدقة ؟ قال : سـلي أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجدت امرأة من الأنصار على الباب ، حاجتها مثل حاجتي .

فمر علينا بلال ، فقلت : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجزىء مني أن أتمدق على زوجي وأيتام في حجرى من الصدقة ؟ وقلنا : لا تخبر بنا .. قالت : فدخل فسأله ، فقال : ( من هما ) ؟ قال : زينب قال : ( أى الزيانب هي ؟ ) قال : امرأة عبدالله .  
(٢)  
قال : ( نعم ، يكون لها أجر القرابة ، وأجر الصدقة ) .

(١) معاني الآثار ، ٢٦، ٢٥/٢ ، انظر : المبسوط ، ٥١/١٢ .

(٢) أخرجه الطحاوى : معاني الآثار ، ٢٣/٢ ؛ والبخارى : في الزكاة باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر (١٤٦٦) ؛ مسلم ، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد ... (١٠٠٠) .

فدل الحديث مراحة على جواز إعطاء المرأة زوجها من زكاة مالها  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم ترك استفعالها عن الصدقة : هل هي  
تطوع أو واجب ؟

(١)  
فترك الاستفعال ينزل منزلة العموم : فيجزى فرضا كانت أو تطوعا .  
واستدلوا للجواز من العقل : باعتبار النفقة .  
أن من وجبت على الرجل نفقته وعوله ، فلاحظ له في زكاته ، ومن لم  
تجب عليه نفقته ومؤنته ، حلت له زكاته ، فعلى هذا الاعتبار :  
أن الزوج يجبر على نفقة امرأته ، وإن كانت موسرة ، ولا تجبر  
المرأة على نفقته وإن كان فقيرا معسرا ، ومن ثم قالوا : يجوز أن تدفع  
الزوجة زكاة مالها لزوجها .  
(٢)

#### مناقشة أدلة القائلين بالجواز :

ناقش الطحاوى دليل القائلين بجواز إعطاء الزوجة زكاة مالها  
لزوجها ، بأن الصدقة التي حفر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
النساء في حديث زينب رضي الله تعالى عنها إنما كانت من غير الزكاة .

يتبين هذا من روايات أخرى :

(٣)  
أخرج الطحاوى من حديث عبيد الله بن عبد الله ، عن رابطة بنت  
عبد الله : امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ، وكانت امرأة صنعا  
وليس لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه مال ، فكانت تنفق عليه وعلى  
ولده منها .

فقالت : لقد شغلتنى والله - أنت وولدك عن الصدقة ، فما أستطيع  
أن أتمدق معكم بشيء ، فقال : ( ما أحب إن لم يكن لك في ذلك أجبر  
أن تفعل ) .

(١) انظر : نيل الأوطار ، ١٩٩/٤ .

(٢) انظر : الأموال ، ص ٧٧٥ ، المغني ، ٤٨٤/٢ ، المجموع ، ٢٠٠/٦ .

(٣) " رابطة هذه : هي زينب امرأة عبد الله ، لانعلم أن عبد الله كانت له  
امرأة غيرها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم " . معانسي  
الأشار ، ٢٤/٢ .

فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم هي وهو ، فقالت : يا رسول الله  
إني امرأة ذات صنعة ، أبيع منها ، وليس لولدى ولا زوجي شيء ، فشغلوني  
فلا أتصدق ، فهل لي فيهم أجر ؟

(١)  
فقال : ( لك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم ، فأنفقي عليهم ) .

وجه الاستدلال على أن تلك الصدقة كانت تطوعا :

أولا : قولها : ( كنت امرأة صنعاء ، أصنع بيدي فأبيع من ذلك  
فأنفق على عبد الله ) .

" فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي في هذا الحديث  
وفي الحديث الأول جوابا لسؤالها هذا " .

ثانيا : قولها في هذا الحديث : ( كنت أنفق من ذلك على عبد الله  
وعلى ولده مني ) : ففيه الإنفاق على ولدها .

بينما " أجمعوا على أنه لا يجوز للمرأة أن تنفق على ولدها من  
زكاتها .

فلما كان ما أنفقت على ولدها ليس من الزكاة ، فكذلك ما أنفقت على  
زوجها ليس هو أيضا من الزكاة (٢) .

ويؤيد أيضا أن تلك الصدقة التي أباح لها النبي صلى الله عليه  
وسلم إنفاقها على زوجها كانت من صدقة التطوع وليست من الزكاة :

ما أخرجه الطحاوي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انصرف من الصبح يوما ، فأتى على النساء في المسجد  
فقال : ( يامعشر النساء ، ما رأيته من ناقصات عقل ودين ، أذهب بعقول  
ذوي الأبواب منكن ، وإني قد رأيت أنكن أكثر أهل النار يوم القيامة

(١) معاني الآثار ، ٢٣/٢ ، ٢٤ ، وأخرجه ابن ماجه بنحو هذا اللفظ ، ففي  
الزكاة ، باب الصدقة على ذي قرابة (١٨٣٥) ، وقال البوصيري : " هذا  
اسناد صحيح ، وله شاهد صحيح رواه أصحاب الكتب الستة ، خلا أباداود " .  
كما سبق .

(٢) انظر : معاني الآثار ، ٢٤/٢ .

فتقربن إلى الله بما استطعن ) .

وكان في النساء امرأة عبدالله بن مسعود رضي الله عنهما ، فانقلبت إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، فأخبرته بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخذت حليا لها . فقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : أين تذهبين بهذا الحلي ؟ فقالت : أتقرب به إلى الله وإلى رسوله ، لعل الله أن لا يجعلني من أهل النار .

قال : هلمي بذلك ، ( ويلك تصدقي به علي وعلى ولدي ) .

فقالت : لا والله ، حتى أذهب به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فذهبت تستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فقالوا : يا رسول الله ، هذه زينب تستأذن .

فقال : ( أي الزيانبة هي ؟ ) قالوا : امرأة عبدالله بن مسعود فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني سمعت منك مقالة فرجعت إلى ابن مسعود فحدثته ، فأخذت حليتي أتقرب به إلى الله عز وجل وإليك رجاء أن لا يجعلني الله من أهل النار ، فقال ابن مسعود رضي الله عنه : تصدقي به علي وعلى بني ، فإننا له موضع . فقلت له : حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( تصدقي به عليه وعلى

(١)

بنيه ، فإنهم له موضع ) .

فقال الطحاوي :

بيّن أبو هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أراد بقوله ( تصدقن ) : صدقة التطوع ، التي تكفر بها الذنوب ، وهذا واضح من سياق الحديث .

ثانيا : في الحديث ( فجاءت بحلي لها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت يا رسول الله خذ هذا أتقرب به إلى الله عز وجل وإلى رسوله ) .

فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( تصدقي به عليه وعلى  
بنيه فإنهم له موضع ) .

فجاءت بكل الحلي للمدقة ، وذلك في التطوع ، ولا يكون من الزكاة  
الواجبة لأن الزكاة لا توجب المدقة بكل المال ، وإنما توجب بجزء منه " .  
وبين بعد هذه المناقشة أن حديث زينب ليس في محل الاستدلال ، ومن  
ثم أبطل قول المستدلين به .

فقال موضحا ذلك : " فهذا أيضا دليل على فساد تأويل أبي يوسف  
رحمه الله .

ومن ذهب إلى قوله للحديث الأول - دليل القائلين بالجواز - فقد  
بطل بما ذكرنا أن يكون في حديث زينب ما يدل أن المرأة تعطي زوجها  
من زكاة مالها إذا كان فقيرا <sup>(١)</sup> .  
وأما دليلهم العقلي : ( باعتبار النفقة ) :

فيجاب عنه من قول الطحاوي نفسه : بأن الزوجة هنا ليست كغيرها  
من الأقارب ، وعدم جواز إعطاء الزوج زكاته لها ، ليس لأجل وجوب النفقة  
ويدل على ذلك :

أنه يجوز للأخ أن يعطي زكاته لأخته ، وإن كان على أخيها أن ينفق  
عليها ، ولم يخرج بذلك من حكم من يعطي الزكاة ، فمن ثم افترق هنا حكم  
الزوجة من الآخرين في مسألة الزكاة . ثم إن الزوجين يشتركان في  
الانتفاع من مال أحدهما الآخر ، فتنتفع الزوجة بدفعها إليه على  
أي حال <sup>(٢)</sup> .

والذي يظهر من سياق الأحاديث الواردة في المسألة : أنها في  
مدقة التطوع ، كما فعل ذلك الإمام الطحاوي في مناقشة تلك الأحاديث  
وهو قول أكثر أهل العلم <sup>(٣)</sup> .

ومن ثم يعرف أن دليل المانعين :

- 
- (١) معاني الآثار ٢٥/٢ .  
(٢) انظر بالتفصيل : المغني ٤٨٤/٢ .  
(٣) انظر : شرح مسلم ( للنووي ) ٨٨/٧ ، فتح الباري ٣٣٠/٣ .



هو القياس : قياس إعطاء الزوج على إعطاء الزوجة ، ( حيث أجمعوا على عدم جواز إعطاء الزوجة لزوجها ) فكما لا يجوز للزوج أن يدفع لزوجته فكذلك الزوجة ، وذلك لوجوب نفقة الزوجة على الزوج ، فإذا دفعت إليه زكاتها تنتفع بدفعها إليه .

أو بسبب اعتبارها كذوى الرحم المحرم ، كما ذهب إليه الطحاوي .  
فننقش هذا الدليل :

أولا : أن قياس الزوجة على الزوج قياس مع الفارق .  
فقال أبو عبيد مجيبا عنه : " وهما - الزوج والزوجة - عندنا  
مفترقان من جهة السنة والنظر جميعا :  
وأما النظر : فإن الرجل يجبر على نفقة امرأته وإن كانت موسرة  
وليست تجبر هي على نفقته وإن كان معسرا ، فأى اختلاف أشد تفاوتـــــــــــــــــــــــــا  
من هذين ؟ <sup>(١)</sup> .

وأما ما ذهب إليه الطحاوي في علة المنع : هي كونهما كذوى الرحم المحرم ، فيجاب عنه :

بأن الرحم المحرم لا يمنع من إعطاء الزكاة، بل الأفضل والأولى  
أن يبدأ بذي الرحم المحرم : كالأخوة والأخوات، والأعمام والعَمَمَات  
( إلا الأصول، والفروع، والزوجة، والمملوك )، حيث يحكم عليه بمؤنتهم  
حكمًا، ولاستحقاقهم منه النفقة دون الزكاة .

**وما سوى هؤلاء من الأقارب يستحقون الزكاة والنفقة •**

فالأزواج بالنسبة لزوجته كالأخ وغيره من الأقارب الذين لا تجب نفقتهم عليه ، إذ الأصل المفرق بين كل من يعطيه الرجل من زكاته ومن لا يعطيه ، أن من وجبت على الرجل نفقته وموله ، فلاحظ له في زكاة ماله ومن لا تجب عليه نفقته وموله حلت له زكاته .

وبهذا ظهر افتراق الزوجة عن الزوج في المسألة .

وطالما لم نجد في الأدلة النقلية التي سيقت في المسألة دليلاً قوياً لأحد الفريقين، لضعف دلالتها على محل النزاع ، استوجب الأمر

الرجوع إلى الأصل .

والأصل جواز الدفع ، لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين فـ في الزكاة ، ولعدم المانع من ذلك ، وليس في المنع نص ، ولا إجماع ، ولا قياس صحيح ، قال ابن قدامة : " فيبقى جواز الدفع ثابتاً ، والاستدلال بهـ إذا (الأصل) أقوى من الاستدلال بالنصوص ، لضعف دلالتها " (١) .

ثم إن القاعدة الأصولية تؤيد هذا المذهب : ( ترك الاستفصال فـ في حكاية الحال ، ينزل منزلة العموم في المقال ) (٢) .

فإذا نظرنا إلى تلك الأحاديث التي وردت في شأن امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما ، نجد أن ترك استفصال النبي صلى الله عليه وسلم لها ينزل منزلة العموم ، فلما لم يستفصلها عن المدققة هل هي تطوع أو واجب ؟ فكأنه قال لها : يجزىء عنك فرضا كانت أو تطوعا . وأيضا يعنف هذا القول القاعدة : ( الاعتبار بعموم اللفظ لـ لـ بخصوص السبب ) .

وبهذا يظهر أن وجهة قول المجيزين أقوى من قول المانعين - والله أعلم - .

(١) المغني ، ٢/ ٢٨٥ .

(٢) انظر : شرح الكوكب المنير ، ٢/ ١٧١ .

(٣) انظر : فتح الباري ، ٣/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

## (٤٧) تقديم نك قبل نك في أعمال الحج

اتفق الفقهاء بأن الترتيب المسنون الذي ينبغي على الحجاج أن يراعيه في أداء نكته يوم النحر : هو رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدى أو ذبحه ( للقارن والمتمتع ) ، ثم الحلق أو التقصير ، ثم طواف الإفاضة .

غير أنهم اختلفوا في حكم من قدم نكاً من هذه على الآخر : كمن قدم الحلق على الرمي ، أو الذبح قبل الرمي ، أو الذبح على الحلق ( لمن يجب في حقه الذبح ) .

ذهب الطحاوي إلى القول : بوجوب الدم في حق من قدم نكاً على نك ، وهو قول أبي حنيفة وزفر رحمهم الله تعالى - وهو المذهب للحنابلة - إلا أن الطواف مستثنى منه ، فلا ترتيب فيه .

وذهب أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إلى القول : بعدم (١)  
إيجاب شيء في التقديم والتأخير .  
(٢) وهو قول الشافعي ، والظاهرية .  
(٣)

وكذا قول الإمام أحمد إذا كان ناسياً أو جاهلاً ، والعماد أيضاً (٤)  
كذلك في أظهر الروايتين عنه : لاشيء عليه .

(١) انظر : معاني الآثار ، ٢٣٦/٢ ، الهداية مع البناية ، ٧١٧/٣ ، حاشية ابن عابدين ، ٥٥٥/٢ .

(٢) انظر : المجموع ، ١٦٤/٨ .

(٣) المحلى ، ٢٦٠/٧ ، وأوجب الإمام مالك : في تقديم الحلق على الرمي والإفاضة على الرمي دماً ، وأما في تقديم الذبح على الحلق فلا شيء عليه عنده . انظر : المدونة ، ٤١٨/١ ، قوانين الأحكام ، ١٥٣ ، الشرح الصغير ، ٥٥٠٥٤/٢ .

(٤) وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . انظر : المغني ، ٣٩٦٠٢٩٥/٣ ، الإنصاف ، ٤٢/٤ ، المبدع ، ٢٤٦/٣ ، شرح المنتهى ، ٦٤/٢ .

الأدلة :أدلة القائلين بوجوب الترتيب :

## استدلوا لهذا القول بأدلة :

منها ما أخرجه الطحاوى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : ( ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ( يوم النحر ) عن قدم شيئا قبل شيء إلا قال ( لا حرج لا حرج )<sup>(١)</sup> ونحوها من الروايات .

فقالوا : الحديث ليس على إطلاقه الظاهر ، بل هو محمول على صفة مخصوصة من الدلالة : وهي رفع الإثم عما حصل من التقديم والتأخير فـي هذه الحجة لعدم معرفتهم بالأحكام ، وأما مستقبلا فعليهم أن يتعلموا ويؤدوا مناسكهم على الوجه الصحيح .

وفعل الطحاوى ذلك بقوله : بأن الحديث قد يحتمل " أن يكون قوله ( لا حرج ) : هو على الإثم ، أى لا حرج عليكم فيما فعلتموه من هذا ؛ لأنكم فعلتموه على الجهل منكم به ، لا على التعمد ، بخلاف السنة ، فلا جناح عليكم في ذلك<sup>(٢)</sup> .

ثم أيد الطحاوى هذا الاحتمال بأحاديث أخرى ، مما توضح وتبين هذا المعنى ، أكثر ، فقال : " وقد روى عن ذلك مبينا ومشروحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " فأخرج من حديث علي رضي الله عنه : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل رجل في حجه ، فقال : ( إني رميت وأفضت ونسيت ولم أحلق ) ؟

قال : ( فأحلق ولا حرج ) ثم جاءه رجل آخر فقال : ( إني رميت وحلقت ، ونسيت أن أنحر ) : قال : ( فأنحر ولا حرج )<sup>(٣)</sup> .

قال أبو جعفر الطحاوى :

(١) معاني الآثار ٢٣٦/٢٠ ، وأخرجه الشيخان في الحج ، البخارى في باب

إذا رمى بعد ما أمسى ٠٠٠ (١٧٣٥) ؛ ومسلم ، في باب من حلق قبل النحر

أو نحر قبل الرمي (١٣٠٧) .

(٢) معاني الآثار ٢٣٦/١٠ .

(٣) معاني الآثار ٢٣٧/٢٠ ؛ مسند الإمام أحمد ٧٦/١٠ .

" فدل ماذكرنا على أنه صلى الله عليه وسلم إنما أسقط الحرج عنهم في ذلك للنسيان ، لأنه أباح ذلك لهم ، حتى يكون لهم مباح أن يفعلوا (١) ذلك في العمدة " .

ثم روى الطحاوى أحاديث أخرى مما تؤيد بأن إباحته صلى الله عليه وسلم في التقديم والتأخير ، إنما كان لأجل الجهل وعدم المعرفة بالمناسك :

فروى من حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله تعالى عنه ، أنه قال : ( سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو بين الجمرتين عن رجل هل حلق قبل أن يرمي ؟ قال : ( لا حرج ) وعن رجل ذبح قبل أن يرمي ، قال : ( لا حرج ) .

ثم قال : ( عباد الله ، وضع الله عز وجل الحرج والضيق ، وتعلموا مناسككم ، فإنها من دينكم ) (٢) .

فبين الطحاوى وجه الدلالة منه ، بقوله :

" أفلاترى أنه أمرهم بتعلم مناسكهم ، لأنهم كانوا لا يحسنونها فدل ذلك أن الحرج والضيق الذى رفعه الله تعالى عنهم ، هو لجهلهم بأمر مناسكهم ، لا لغير ذلك " (٣) .

#### أدلة القائلين بسنية الترتيب :

استدل القائلون باستحباب الترتيب - وعدم ترتب جزاءه بتركه - بأحاديث :

منها ما أخرجه الطحاوى من حديث علي رضي الله تعالى عنه أنه قال : ( أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال يا رسول الله - إني أفضت قبل أن أحلق ؟ قال : ( احلق ولا حرج ) قال : وجاءه آخر ، فقال يا رسول الله ، إني ذبحت قبل أن أرمي ؟ قال : ( ارم ولا حرج ) (٤) .

(١) معاني الآثار ، ٢٣٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه ، ٢٣٥/٢ .

وأخرج الطحاوى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن خلق، قبل أن يذبح، أو ذبح قبل أن يخلق ؟ فقال : ( لآخرج لآخرج ) •  
وعنه رضي الله عنه أيضا أنه قال : ( ماسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ عن قدم شيئا قبل شيء إلا قال : ( لآخرج لآخرج ) • ونحوها أيضا من عبد الله بن جابر، وأسامة بن شريك رضي الله عنهما (١) • منهم •

قال الطحاوى :

" فلي هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الطواف قبل الخلق ؟ فقال : ( اخلق ولاخرج )، فاحتمل أن يكون ذلك إباحة منه للطواف قبل الخلق، وتوسعة منه في ذلك، فجعل للحاج أن يقدم ماشاء من هذين على صاحبه (٢) •

كما استدلوا :

بما رواه ابن حزم من مورق العجلي قال : قلت لابن عمر : رجس هل خلق قبل أن يذبح ؟

قال : خالف السنة •

قلت : ماذا عليه ؟

قال : ( إنك لفخم اللحية )، ( ولم يجعل عليه شيئا ) (٣) •

وروى عن مقاتل، أنهم سألوا أنس بن مالك عن قوم خلقوا قبل

أن يذبحوا ؟

قال : ( أخطأتم السنة ، ولا شيء عليكم ) (٤) •

وأكد سبب الإباحة ، بقوله :

(١) معاني الآثار ، ٢٣٦/٢ •

(٢) المصدر نفسه ، ٢٣٥/٢ ، راجع مدونات الحديث السابقة •

(٣) المحلى ، ٢٦٢/٧ •

(٤) المصدر نفسه ، انظر : السنن الكبرى ، ١٤٣/٥ •

" ألا ترى أن السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنما كانوا أعرابا ، لا علم لهم بمناسك الحج .

فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : ( لا حرج ) على الإباحة منه لهم : التقديم فيما قدموا من ذلك وآخروا .

ثم قال لهم ما ذكر أبو سعيد في حديثه : ( وتعلموا مناسككم )<sup>(١)</sup> .

وعقد الطحاوي بأن الإباحة إنما كانت خاصة لحجاج ذلك العام بقتوى من ابن عباس رضي الله عنهما ، بوجوب الدم في التقديم والتأخير مع أنه رضي الله عنه من أحد رواة حديث ( لا حرج ) : في التقديم والتأخير ، كما مر .

( فروى الطحاوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ( من قدم شيئا من حجه ، أو أخره فليهرق لذلك دما )<sup>(٢)</sup> .

كما روى ذلك عن عدد من التابعين : سعيد بن جبير ، والحسن وغيرهما ، وعن إبراهيم النخعي نحوه في تعليق قوله تعالى : ( وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ )<sup>(٣)</sup> .

ثم قال الطحاوي مبينا العلة التي من أجلها أباح لهم التوسعة ( التقديم والتأخير ) : وأوضح الأمر الذي استقر عليه بعد ذلك ، حيث فقدت العلة المبيحة ، وتعلم الناس مناسكهم : " فهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه أو أخره دما ، وهو أحد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما سئل يومئذ من شيء قدم ولا أخر ، من أمر الحج إلا قال : ( لا حرج ) .

فلم يكن معنى ذلك عنده ، معنى الإباحة في تقديم ما قدموا ، ولا تأخير

(١) معاني الآثار ٢٣٨/٢ .

(٢) معاني الآثار ٢٨/٢ ، وقال الحافظ ابن حجر : " أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه منه " . وقال الترمذي عن رواية ابن أبي شيبة : " وهذا سند صحيح على شرط مسلم " . انظر : الدراية ٤١/٢ ، الجوهر النقي مع السنن ١٤٢/٥ .

(٣) سورة البقرة ، من آية (١٩٦) . انظر : الجوهر النقي ( مع السنن ) ١٤٢/٥ : إعلال السنن ١٥٩/١ .

ما أخروا مما ذكرنا ، إذ كان يوجب في ذلك دما .

ولكن كان معنى ذلك عنده : على أن الذي فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، كان على الجهل منهم بالحكم فيه ، كيف هو ؟  
فمذرمهم بجهلهم وأمرهم في المستأنف أن يتعلموا مناسكهم <sup>(١)</sup> .

#### مناقشة أدلة القائلين بوجوب الدم :

أولا : قوله صلى الله عليه وسلم : ( لاجرج ) " يقتضي رفع الإثم والغدية معاً ، لأن المراد بنفي الحرج نفي الخيق ، وإيجاب أحدهما في نفسه ضيق ، وأيضا لو كان الدم واجبا لبينه صلى الله عليه وسلم ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

ثانيا : عدة أدلة القائلين بوجوب الدم : أثر ابن عباس رضي الله عنهما ( من قدم شيئا من حجه أو آخره فليهرق دما ) وقد تكلم العلماء في صحته :

فقال القرطبي : " روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه ، ( أن من قدم شيئا على شيء فعليه دم ) <sup>(٢)</sup> .

وفي سند الأثر : إبراهيم بن مهاجر ، وهو ضعيف .  
كما ذكر الزيلعي وابن حجر . <sup>(٣)</sup> وضعفه يحيى بن معين وغيره <sup>(٤)</sup> . وقال ابن حجر : " ويعارضه ما ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس : ( لاجرج فيمن قدم شيئا أو آخره ) وفي حديث ابن عمر : ( فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدمه رجل قبل شيء إلا قال : افعل ولا جرج ) <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) معاني الآثار ، ٢٣٨/٢ .  
(٢) انظر : نيل الأوطار ، ٨٤/٥ .  
(٣) انظر : نصب الراية ، ١٢٩/٣ ، تقريب التهذيب ، ٤٤/١٠ ، تهذيب التهذيب .  
١٦٨/١ .  
(٤) انظر : تهذيب الكمال ، ٦٦/١٠ ، تهذيب التهذيب ، ١٦٧/١٠ ، ١٦٨ .  
(٥) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، ٤٢٠٤١/٢ .



بل روى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا ، إلى النبي صلى الله عليه وسلم ( بخلاف ذلك ) بلفظ : ( من قدم من نسكه شيئا أو آخره فلا شيء عليه )<sup>(١)</sup> .  
وبهذه المناقشة يظهر ضعف حجج القائلين بوجوب الدم على المقدم أو المؤخر شيئا من النسك عن موضعه .

#### تقديم القارن نسكا قبل نسك :

وبعد أن عرض الطحاوى المسألة بتفصيل ، وذكر أدلة كل جانب ، وناقشها ، إلى أن ثبت لديه بصفة قول من ذهب إلى إيجاب الدم في حق من قسـم نسكا على نسك .  
ثم ذكر المسألة المتفرعة من هذه المسألة - والتي وقع الخلاف فيها بين الفريق الأول القائل : بوجوب الدم في التقديم والتأخير ، وهي : حكم من قدم نسكا على نسك في حالة كونه قارنا ، - لأن القارن : ( هو أن يجمع بين نسكي العمرة والحج في إحرام واحد ) : فالقارن عليه أن يؤدي نسكين .  
ومن ثم إذا قدم القارن الحلق على الذبح ، فهل يكون حكمه كحكم المفرد في الجزاء ، باعتبار أن النسكين بنيا على نية واحدة : وتـدرج أحدهما في الآخر ، أم يخاف عليه الجزاء ، باعتبار أنه تلبس بنسكين ؟  
ذهب الطحاوى إلى القول : بأن القارن إذا قدم نسكا على آخر ، يجب عليه دم واحد للتأخير .

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله عليه ، وهو المذهب .  
(٢)  
وذهب زفر : بأن القارن يجب في حقه دمان ، باعتبار النسكين .  
وذهب صاحبان إلى عدم وجوب شيء عليه ، وهو قول جمهور الفقهاء .  
كما سبق الحديث بالتقديم في النسكين الآخرين .

(١) السنن الكبرى ١٤٤/٥٠ .

(٢) انظر : معاني الآثار ٢٣٨/٢ ، مختصر الطحاوى ، ص ٧١ ؛ متن القـدوري ص ٣١ ؛ المبسوط ٨١/٤ ؛ راجع المراجع السابقة بأول المسألة .

### أدلة القائلين بأن عليه دما أو دميين :

استدلوا بوجوب الدم للقارن الذى خلق قبل أن يذبح ؛  
بالأدلة التي سبق ذكرها ، وشرح معانيها في أدلة القائلين بأنفسه  
يجب دم في حق الحاج الذى قدم نسكا قبل نسه .

واستدلوا ثانيا :

بأن السائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعلم نوعية نسكه  
هل كان قارنا أو متمتعا أو مفردا ؟

فإن كان مفردا فإنه لاختلاف لدى أبي حنيفة وزفر بعدم وجوب الدم  
عليه في ذلك ؛ لأن الذبح الذى قدم عليه الحلق ، ذبح غير واجب .  
ولكن الأفضل له : هو تقديم الذبح على الحلق .

وأما إن كان السائل قارنا أو متمتعا ، فالجواب في ذلك على ما ذكر  
مع تأويل ذلك بفتوى ابن عباس رضي الله عنهما ( بوجوب الدم في التقديم  
في الحج والتأخير ) وفصل ذلك الطحاوى بقوله :

" فلما كان قول النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ( لا ينفي  
(مند) ابن عباس رضي الله عنهما وجوب الدم ، كان كذلك أيضا لا ينفي  
مند أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى ، وكان القارن ذبحه ذبح واجب  
عليه ، يحل به " (١) .

كما استدلوا ثالثا بوجوب الدم على القارن بالعقل : قياسا على  
هدى المحصر ، فحيث يجب على المحصر دم إذا خلق قبل بلوغ الهدى محلته  
فكذلك القارن إذا قدم الحلق على الذبح . وقال :

" فأردنا أن ننظر في الأشياء التي يحل بها الحاج إذا أخرها  
حتى يحل ، كيف حكمها ؟ فوجدنا الله عز وجل قد قال : ( وَلَا تَخْلُقُوا  
رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ) (٢) .

فكان المحصر يحلق بمر بلوغ الهدى محله ، فيحل بذلك ، وإن خلّق

(١) معاني الآثار ٢٣٩/٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية : (١٩٦) .

قبل بلوغه محله ،وجب عليه دم ،وهذا إجماع .

فكان النظر على أن يكون كذلك : القارن إذا قدم الحلق قبل الذبح  
الذى يحل به : أن يكون عليه دم قياساً ونظراً على ما ذكرنا من ذلك <sup>(١)</sup> .

ومن ثم قال مصرحاً : بإبطال القول الذى لم يظهر صحته ،وكذا إثبات  
ما تبين له صحته من خلال الأدلة .

" فبطل بهذا ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
وثبت ما قال أبو حنيفة رحمه الله ،أو ما قال زفر رحمه الله تعالى <sup>(٢)</sup> " .

أثبت الطحاوى بالقياس والنظر ،وجوب الدم على القارن الذى  
قدم نسكا قبل نسك .

ثم ذهب يبحث المسألة من خلال وجهة نظر كلا القولين :  
وفعل كل قول بأسلوب تحليلي ،وذلك بتفصيل المسألة إلى وحيدات  
ثم النظر فيها مرة منفردة ،ومرة مجتمعة ،ليظهر ما يترتب على المسألة  
من أحكام في حال الانفراد ،والاجتماع ،ومن ثم يعرف حال القارن من كسلا  
الحالين ،وما يترتب عليه من أحكام بجرأ تقديم الحلق على الذبح .

فقال رحمه الله تعالى :

" فنظرنا في ذلك :

فإذا هذا القارن قد حلق رأسه في وقت ،الحلق عليه حرام ،وهو فسي  
حرمة حجة ،وفي حرمة عمرة .

وكان القارن ما أصاب قرانه مما لو أصابه وهو في حجة مفردة  
أو عمرة مفردة ،وجب عليه دم .

فإذا أصابه وهو قارن ،وجب عليه دمان .

فاحتمل أن يكون حلقه أيضاً قبل وقته ،يوجب عليه دميين ،كـ  
قال زفر <sup>(٣)</sup> .

ثم وضع قول زفر ببيان أسباب وجوب الدم ،ووقت وجوب دميين

(١) معاني الآثار ،٢٣٩/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

أو دم واحد للقارن ، قال : " فنظرنا في ذلك ، فوجدنا الأشياء التي توجب على القارن دميين ، فيما أصاب في قرانه ، هي الأشياء التي لو أصابها وهو في حرمة حجه ، أو في حرمة عمرة ، وجب عليه دم فإذا أصابها فـ في حرمتها وجب عليه دمان ، كالجماع وما أشبهه ، وكان حلقه قبل أن يذهب لم يحرم عليه بسبب العمرة خاصة ، ولا بسبب الحج خاصة ، وإنما وجب عليه بسببهما ، وبحرمة الجمع بينهما ، لا بحرمة الحجة خاصة ، ولا بحرمة العمرة خاصة <sup>(١)</sup> .

ثم نظر في المسألة على الانفراد ، وما ترتب عليه من حكم ، فوجد أنه لا شيء عليه ، ومرة أخرى على اجتماع النسكين معا ، فوجد أنه يجب عليه دم واحد ، ومن ثم علم أن الدم يسبب الاجتماع .

فقال : " فأردنا أن ننظر في حكم ما يجب بالجمع ، هل هو شيء — إن أو شيء واحد ؟

فنظرنا في ذلك : فوجدنا الرجل إذا أحرم بحجة مفردة ، أو بعمرة مفردة ، لم يجب عليه شيء . وإذا جمعتهما جميعا ، وجب عليه لجمعه بينهما شيء لم يكن يجب عليه في إفراده كل واحدة منهما ، فكان ذلك الشيء دما <sup>(٢)</sup> واحدا .

فاستنبط بالنظر بأن هذه المسألة أيضا يجب فيها دم واحد فقط وذلك لأن الحظر إنما كان بسبب الجمع .

" فالنظر على ذلك : أن يكون كذلك ، الحلق قبل الذبح الذي منعه منه الجمع بين العمرة والحج ، فلا يمنع منه واحدة منهما ، لو كانت مفردة أن يكون الذي يجب به فيه دم واحد ، فيكون أصل ما يجب على القارن في انتهاكه الحرم في قرانه ، أن ننظر فيما كان من تلك الحرم ، تحرم بالحجة خاصة أو بالعمرة خاصة .

فإذا جمعنا جميعا : فتلك الحرمة محرمة لشيئين مختلفين ، فيكون

(١) معاني الآثار ٢٣٩/٢ .

(٢) معاني الآثار ٢٤٠، ٢٣٩/٢ .

على من انتهكهما كفارتان ، وكل حرمة لاتحرمها الحجة على الانفـراد  
ولا العمرة على الانفـراد ، يحرمها الجمع بينهما ، فإذا انتهكها دم واحد  
لأنه انتهك حرمة حرمت عليه بسبب واحد <sup>(١)</sup> .  
وبعد هذا أكد ماتومل إليه بقوله :  
" فهذا هو النظر في هذا الباب ، وهو قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ " .  
ويجاب عن حج الطحاوي لإيجاب الدم على القارن إذا قدم نسكاً  
قبل نسك ، بما أجيب عنه في التقديم والتأخير في المفرد بالحج  
إذ المسألة هذه مفرعة عن الأمل ، فإذا لم يعلم الأمل فمن باب أولسـي  
أن لايسلم الفرع أيضاً ، والله أعلم .

---

(١) معاني الآثار ، ٢٤٠/٢ .

بيع التمر بالرطب (٤٨)

اختلف الفقهاء في بيع الربوى : الرطب بجنسه من اليابس ، مثلاً بمثل  
مثل : التمر بالرطب .

ذهب الطحاوى إلى القول بجواز بيع التمر بالرطب مثلاً بمثل ———  
بيد ، حيث جعلهما نوعاً واحداً ، وقال : " ولا بأس بجواز بيع الرطب ———  
بالتمر يداً بيد مثلاً بمثل " .

وهو قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى .  
(١) وذهب أبو يوسف ومحمد إلى القول بعدم جواز بيع التمر بالرطب .  
(٢) وهو قول جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى .

قال ابن عبد البر : " جمهور علماء المسلمين على أن بيع الرطب ———  
(٣) بالتمر لا يجوز بحال من الأحوال " .

الأدلة :أدلة القائلين بالجواز :

استدل القائلون بالجواز بأدلة من السنة والعقل :

فمن السنة :

أخرج الطحاوى وغيره عن عبد الله بن يزيد ، مولى الأسود بن سفيان  
أن زيدا أبا عياش أخبره ، أنه سأل هذا عن السلت بالبيضا ؟ فقَالَ  
(٤) (٥)

(١) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٧٧ ؛ معاني الآثار ، ٦/٤ ؛ الكتاب مع اللباب  
٤٠/٢ ؛ المبسوط ، ١٨٤/١٢ ؛ الهداية وشروحها : فتح القدير ، ٢٧/٧ ؛ البناية  
٥٥٥/٦ .

(٢) انظر : المنتقى ، ٢٤٣/٤ ؛ قوانين الأحكام ، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ؛ مختصر خليل مع  
الجواهر ، ١٨/٢ ؛ الأم ، ٢٤/٣ ؛ المذهب ، ٢٨١/١ ؛ الوجيز ، ١٣٧/١ ؛ المنهاج  
ص ٤٥ ؛ المغني ، ١٢/٤ ؛ شرح منتهى الإرادات ، ١٩٦/٢ ؛ بداية المجتهد  
١٢١/٢ ؛ رحمة الأمة ، ص ١٣٧ .

(٣) المغني ، ١٢/٤ .

(٤) السلت : " هو ضرب من الشعر أبيض لا قشر له ، وقيل هو نوع من مسن  
الحنطة " . النهاية : (السلت) .

(٥) البيضا : الحنطة ، وهي السمراء أيضاً . النهاية : (بيض) .

سعد : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الرطب بالتمر فقال : ( أينقص الرطب إذا جف ؟ ) فقالوا : نعم ، ( قال : فلا إذا )<sup>(١)</sup> وكرهه .

وكذلك ما أخرجه عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن يزيد أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة )<sup>(٢)</sup> .

كما روى الطحاوى من طريق عمران بن أبي أنس - مولى لبنى - مخزوم - حدثه أنه سأل سعد بن أبي وقاص ، عن الرجل يحلف الرجل الرطب بالتمر الى أجل ؟

( فقال سعد : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا )<sup>(٣)</sup> .

#### التوفيق والجمع بين الأحاديث :

إن الأخذ بهذه الأحاديث جميعها يقتضي حمل الوارد منها مطلقا - وهو حديث زيد أبي عياش - على المقيد - في حديث سعد بن أبي وقاص - وإعمالهما أصح وأوفق من إهمال أحدهما : فأثبت الطحاوى الزيادة في الحديث نفسه الذى روى عن طريق عبد الله ابن يزيد ، بطرق أخرى ، عن يحيى بن أبي كثير ، وأيد ذلك برواية عمران بن أبي أنس ، زيادة ( النسيئة ) .

(١) وفي رواية الإمام مالك : ( فنهى عن ذلك ) ، الموطأ ، ٦٢٤/٢ ، معاني الآثار ، ٦/٤ ، وأخرجه أصحاب السنن ، في البيوع ، أبو داود ، باب فسي التمر بالتمر (٢٣٥٩) ، الترمذى ، باب ما جاء في النهي عن المعاقل والمزابنة (١٢٢٥) وقال : " هذا حديث حسن صحيح " ، النسائى ، باب اشتراء التمر بالرطب ، ٢٣٦/٧ ، ابن ماجه ، في التجارات ، باب بيع الرطب بالتمر (٢٢٦٤) .

وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان وصحوه ، وأخرجه الدارقطنى والبيهقى أيضا . انظر بالتفصيل : نصب الراية ، ٤٢٠/٤ ، ذيل الأوطار ، ٢٢٤/٢ .  
(٢) معاني الآثار ، ٦/٤ ، وأبو داود ، في البيوع ، باب في التمر بالتمر (٢٣٦٠) .

(٣) معاني الآثار ، ٦/٤ .

والجمع بين الروايات يقتضي قبول الزيادة ؛ لأن المذهب المختار عند  
المحدثين قبول الزيادة وإن كان الأكثر لم يوردها .<sup>(١)</sup>

ومن ثم يكون النهي قاصرا على بيع النسيئة ، لا فيما سواه .  
وسلك الطحاوى طريق ترجيح بعض الروايات على البعض الآخر في تأييد  
ما ذهب إليه فقال : " فكان هذا أمل الحديث ، فيه ذكر النسيئة ، زاده يحيى  
ابن أبي كثير على مالك بن أنس ، فهو أولى " ، ثم أخرج الحديث —  
عمران بن أبي أنس أيضا مع الزيادة ، وقال : " فهذا عمران بن أبي  
أنس ، وهو رجل متقدم معروف ، قد روى هذا الحديث كما رواه يحيى ، فكان  
ينبغي في تصحيح معاني الآثار ، أن يكون حديث عبد الله بن زيد — لم —  
اختلف عنه فيه — أن يرتفع ويثبت حديث عمران هذا ، فيكون النهي الذى  
جاء في حديث سعد هذا ، إنما هو لعل النسيئة ، لا لغير ذلك ، فهذا سبيل  
هذا الباب ، من طريق تصحيح الآثار " .<sup>(٢)</sup>

كما استدلل الحنفية لقول أبي حنيفة :

بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال — حين أهـدى  
إليه رطب — ( أو كل تمر خبير هكذا ) فسماه تمرا .<sup>(٣)</sup>  
فإنه صلى الله عليه وسلم سمى الرطب تمرا .  
كما استدلوا من العقل : بقولهم :  
بأن الرطب لا يخلو إما أن يكون تمرا أو لا .  
فإن كان تمرا جار المقد ، بأول الحديث : ( التمر بالتمر ) .  
وإن لم يكن تمرا ، جار بقوله :

(١) قال ابن الملاح : " ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث —  
فيما حكاه الخطيب أبو بكر : أن الزيادة من الثقة مقبولة ، إذا تفرد  
بها ، سواء كان ذلك من شخص واحد : بأن رواه ناقصا مرة ، ورواه مرة  
أخرى وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصا " .

مقدمة ابن الملاح ، ص ٤٠ .

(٢) معاني الآثار ، ٧٠٦/٤ .

(٣) البناية ، ٥٥٦/٦٠ .



( ١ ) إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم ) .

كما استدل الطحاوى للجواز بالعقل أيضا : حيث إنه يجوز بيع الرطب بالرطب ، والتمر بالتمر متماثلا ، وإن كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر عند البيع ، مع ترتب النقصان والجفوف في المال .

ومن ثم تظهر علة الجواز : وهي النظر في التماثل عند وقت البيع لما يؤول إليه في المستقبل من التغير والجفوف .

وفعل ذلك بقوله : " وأما وجهه من طريق النظر ، فإننا قد رأيناهم لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل أنه جائز ، وكذلك التمر بالتمر مثلا بمثل ، وإن كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر ، وكذلك ذلك ينقص إذا بقي نقصانا مختلفا ويجف .

فلم ينظروا إلى ذلك في حال الجفوف فيبطلوا البيع به ، بل نظروا إلى حاله في وقت وقوع البيع ، ففعلوا على ذلك ولم يرموا ما يؤول إليه بعد ذلك من جفوف ونقصان .

فالنظر على ذلك أن يكون كذلك ، الرطب بالتمر ، ينظر إلى ذلك فسي وقت وقوع البيع ، ولا ينظر إلى ما يؤول إليه من تغيير وجفوف . . . . . وهو النظر عندنا ( ٢ ) .

#### أدلة القائلين بالمنع :

استدل القائلون بعدم جواز بيع الرطب بالتمر :

بما روى عن عبدالله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، أن زيدا أبا عياش

( ١ ) انظر المبسوط ، ١٨٤/١٢ ، البناية ، ٥٥٥/٦ ، فتح القدير ، ٢٨/٧ .  
يقدم به حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه في الربا : ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يدا بيد ) ، أخرجه مسلم ، في المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ( ١٥٨٧ ) ، وغيره من أصحاب السنن .

( ٢ ) معاني الآثار ، ٧/٤ .

أخبره أنه سأل سعدا ، عن السلت بالبيضاء ، فقال سعد : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الرطب بالتمر ، فقال : ( أينقص الرطب إذا جف ؟ ) فقالوا : نعم ، قال : فلا إذاً ( وكرهه <sup>(١)</sup> .

فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البيع ، وعقبه بالتعليق بأنّه ينقص إذا يبس ، فبين بذلك علة تحريم بيع الرطب بالتمر .  
" قال محمد : وبهذا نأخذ ، لاخير في أن يشتري الرجل قفيز رطب <sup>(٢)</sup> بقفيز تمر ، يدا بيد ، لأن الرطب ينقص إذا جف ، فيصير أقل من قفيز ، فلذلك فسد البيع فيه " <sup>(٣)</sup> .

#### مناقشة أدلة القائلين بالمنع :

ناقش القائلون بالجواز أدلة المانعين فقالوا :  
إن في حديث سعد رضي الله عنه راوياً متروكاً حديثه ، وهو زيـد أبو عياش ، وردّ على هذا الاعتراض :  
بأن زيد بن عياش ثقة ، عند النقلة ، " وهو مولى لبني زهرة معـروف وقد ذكره مالك في الموطأ ، وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا شأن مالك ومادته " كما ذكره الخطابي <sup>(٤)</sup> .  
وقال المنذرى في مختصره <sup>(٥)</sup> : " وقد حكى عن بعضهم أنه قال :

(١) الحديث أخرجه الطحاوى : معاني الآثار ، ٦/٤ ، والإمام مالك في الموطأ ، ٢٢٤/٢ ، وأصحاب السنن وغيرهم في البيوع كما سبق تخريجه .  
(٢) القفيز : مكيال قديم : " ثمانية مكاييل " كما قال الفيومي في المصباح (قفر) ، وفي معجم الوسيط : " يختلف مقداره في البلاد ويعادل بالتقدير الممرى الحديث : نحو ستة عشر كيلو جراماً " (قفر) .

(٣) الموطأ ( برواية محمد ) ، ص ٢٦٩ .  
(٤) معالم السنن ( مع مختصر أبي داود ) ، ٣٤/٥٠ .  
(٥) هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله زكي الدين ، أبو محمد الشامي (٥٨١ - ٦٥٦هـ) طلب الحديث وبرع فيه وفي علومه ، وولي مشيخة الدار الكاملية لعشرين عاماً . قال الذهبي : " كان إماماً حجة ثبتاً ورعاً متحرياً فيما يقوله متثبتاً فيما يرويه " وتآليفه مشهورة مباركة : ( الترغيب والترهيب ) ، ( مختصر صحيح مسلم ) ، ( مختصر سنن أبي داود ) .

انظر : تذكرة الحفاظ ، ١٤٣٦/٤ - ١٤٣٨ ، طبقات الحفاظ ، ص ٥٠١ .

زيد أبو عياش مجهول، وكيف يكون مجهولا، وقد روى عنه اثنان شقشان :  
عبدالله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، وعمران بن أبي أنس، وهما  
ممن احتج بهما مسلم في صحيحه، وقد عرفه أئمة هذا الشأن، فالإمام  
مالك قد أخرج حديثه في موطئه مع شدة تحريه في الرجال، ونقده وتتبعه  
لأحوالهم، والترمذي قد صح حديثه، وكذلك الحاكم في المستدرک<sup>(١)</sup> .

وقال الزيلعي : " وقد ذكره مسلم في ( كتاب الكنى ) ... وما علمت  
أحدا فعله<sup>(٢)</sup> " .

وقال ابن حجر : " صدوق من الثالثة<sup>(٣)</sup> " .

وللحديث توابع، ومن ذلك ما أخرجه الدارقطني بمعنى حديث سعد بن  
أبي وقاص<sup>(٤)</sup> .

وله شاهد مرسل بما رواه البيهقي عن عبدالله بن أبي سلمة .

وقال : " وهذا مرسل جيد، شاهد لما تقدم : لحديث سعد رضي الله  
عنه<sup>(٥)</sup> " .

#### مناقشة أدلة القائلين بالجوار :

أما أدلتهم التي استدلوا بها من السنة : رواية يحيى بن أبي  
كثير بزيادة ( النسيئة ) .

فهي لا ترتقي إلى درجة حديث عبدالله بن يزيد الذي ثبت فيه التعليل  
بل هو أصح مما لم يذكر فيه التعليل، وروى البيهقي - في تأكيد  
هذا - عن الدارقطني أنه قال : " خالفه مالك، وإسماعيل بن أمية  
والضحاك بن عثمان، وأسامة بن زيد، ورووه عن عبدالله بن يزيد، ولم

(١) مختصر أبي داود ( مع معالم السنن ) ٢٤/٥٠ .

(٢) نصب الراية، ٤١/٤٠ .

(٣) تقريب التهذيب، ٢٧٦/١؛ انظر : تهذيب التهذيب، ٤٢٢/٣ .

(٤) سنن الدارقطني، ٤٩/٣٠ .

(٥) انظر : السنن الكبرى، ٢٩٥/٥٠ .

يقولوا فيه نسيئة، واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يحيى، يــــدلل  
على ضبطهم للحديث، وفيهم امام حافظ هو مالك بن أنس (١) .

— ثم اذا قلنا بالنسيئة، يبقى الحديث عربيا عن الفائدة، وهو  
( أينقص الرطب اذا جف ؟ ) ولكن يمكن العمل بكل حديث على حدة، لأن فــــي  
رواية يحيى علل بالنماء، وفي خبر عبد الله بن يزيد علل بالنقص والجفاف  
" فهما حكمان ثبتا بعلمتين، فوجب العمل بهما، ولا يجوز في مثل هذا حمل  
المطلق على المقيد، ولأنهما مطعومان اتفقا في الجنس، واختلفا حال الادخار  
فلم يجز بيع أحدهما بالآخر كيلا، كالحنطة بالدقيق، والحنطة بغير المقلية " (٢) .

وأما احتماحهم : بأن التماثل معتبر في حال وقت وقوع العقد  
لا فيما يؤول إليه . فأجيب عنه : بأن التماثل معتبر بحال الادخار فــــما  
كان مدخراً يصح التماثل فيه حال العقد وإن حدث التفاضل بعد ذلك  
كالمسمم بالسسم، وأما الرطب فغير مدخر فلم يصح التماثل فيه (٣) .

كما اعترض على دليل أبي حنيفة : ( بأن الرطب يسمى تمرا، كما  
ذكر في تمر خيبر ) .

بأن هذا الحديث أخرجه الشيخان عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري  
رضي الله تعالى عنهما، في مواضع، وليس فيها ذكر الرطب، وإنما الهديسة  
كانت تمرا، كما في نعوص الشيخين :

عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما : ( أن النبسي  
على الله عليه وسلم بعث أخا بني عدى الأنصاري، فاستعمله على خيبر  
فقدم بتمر جنيب (٤)، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكل تمر  
خيبر هكذا ؟ فقال : لا والله يا رسول الله (٥) الحديث .

(١) السنن الكبرى، ٢٩٤/٥، ٢٩٥ .

(٢) النكت في المسائل المختلف فيها بين أبي حنيفة والشافعي ( رسالة  
دكتوراه )، د. زكريا المصري، ١٢٠/٢، ١٢١، انظر : فتح القدير، ٧/٢٩٠ .

(٣) انظر : الحاوي الكبير، للماوردي، مخطوط (٦/ورقة ٩٠) .

(٤) الجنيب : " نوع جيد معروف من أنواع التمر " . النهاية : (جنب) .

(٥) أخرجه البخاري في البيوع، باب اذا أراد بيع تمر بتمر خير منه  
(٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ١٩٩)، مسلم في المساقاة، باب بيع الطعام مثلا بمثل

(١٥٩٣)، ١٢١٥/٣، البناية، ٥٥٦/٦ .

يظهر مما تقدم في المسألة من الأدلة ثم مناقشتها :

رجحان قول الجمهور :

حيث ثبت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيع بعينه ، بعد

أن تبين له صلى الله عليه وسلم علة المنع .

فالحديث نص في المسألة .

كما أن استدلال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه على ما نهى الله

بنهى النبي صلى الله عليه وسلم في الرطب بالتمر دليل على العلة ؛ وهو

التفاضل، ويظهر التفاضل هنا ؛ في حال الادخار ؛ لأن التماثل معتبر في

حال الادخار، والرطب غير مدخر ، فلم يصح التماثل فيه مع التمر

المدخر ، والله أعلم .

(١) (٢)  
٤٩) إحياء الأرض الموات

إحياء الأرض الميتة مشروع يجيزه الفقهاء عامة ، وهذا موضع اتفاق بينهم ، ولكنهم اختلفوا في الشروط اللازمة ، من ذلك إلى ثلاثة أقوال :

- (١) يتناول هذا البحث أمرا مهما يتعلق بالناحية التنظيمية لإحياء وهو إذن إلامام أو نائبه ، أو الجهة التي يوكل إليها الإمام فسي هذا الأمر - فلذلك توسعت بالبحث والكتابة عنه ببعض التوسع .
- (٢) الموات : بفتح الميم ، والموت ضد الحياة ، ويقال : ماتت الأرض موتانا ( بفتحيتين ) ومواتا ، ( بالفتح ) ، وميتة ، بمعنى : خلست من العمارة والسكان .
  - انظر : مختار الصحاح ، المصباح : ( موات ) .
  - وإحياءها يكون بالبناء والغرس والزراعة والحرث وإجراء المياه فيها ، وغير ذلك مما تصبح الأرض منتفعا بها .
  - والمراد بإحياء الموات : التسبب للحياة النامية ، فشبهت العمارة بالحياة ، وتعطيلها بعدم الحياة ، قال تعالى : ( فَأَخْيَيْنَا بَيْنَهُمَ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ) ( فاطر ٩/ ) .
  - وعرف الفقهاء الموات بتعريفات مختلفة :
  - فعرفه الحنفية بأنه : " ما لا ينتفع به من الأراضي ، لانقطاع الماء عنه ، أو لغلبة الماء عليه ، وما أشبه ذلك مما يمنع من الزراعة " الهداية مع البنائية ، ٤١٧/٩ .
  - وقد اشترط أبو يوسف والطحاوي والسرخسي : أن تكون هذه الأراضي بعيدة عن العمران ، وحد البعد المشروط : أن يكون في مكان بحيث لو وقف إنسان في أقصى العامر فصاح بأعلى صوته لم يسمع منه .
  - وفي ظاهر الرواية ليس بشرط .
  - وهذا ما ذهب إليه محمد حيث اعتبر انقطاع ارتفاق أهل القرية حقيقة عنها وان كانت قريبة من القرية . وعليه الفتوى .
  - وجمع الطحاوي هذه الشروط في معرض ذكر احترازاات الأرض الموات الصالحة للإحياء : هي ما ليس بملك لأحد ، ولا هي من مرافق البلد ، وكانت خارجة البلد سواء قربت منه أو بعدت في ظاهر الرواية .
  - انظر : مختصر الطحاوي ، ص ١٣٥ ، البدائع ، ٣٨٥١/٨ ، تبين الحقائق ٣٤/٦ ، الدر المختار مع الحاشية ، ٤٣٢/٦ .
  - وعرفه المالكية : " بأنها ما سلم عن الاختصاص " .
  - والمراد بالاختصاص الذي يخرج الأرض عن كونها مواتا عندهم هي : الاختصاص بالملك بالإحياء ، والإقطاع ، وحريم العامر ، والاختصاص بالحمى الشرعي . =

- .....
- = انظر : مواهب الجليل ، ٢/٦٠ ، حاشية الدسوقي ، ٦٠/٤٠ .
- وعرفه الشافعية : " بأنها الأرض التي لم تتيقن عمارتها فـ.....  
الإسلام ، وليست من حقوق عامر ، ولأن حقوق المسلمين " .
- والمراد بالعمارة : ما يشمل البناء والزرع ونحوها ، فـ.....  
الم يعمر .
- تحفة المحتاج ( مع الحواشي ) ، ٢٠١/٦٠ .
- وعرفه الحنابلة : " بأنها الأرض " المنفكة عن الاختصاصات وملـ.....  
معصوم " كشف القناع ، ١٨٥/٤٠ .
- ويستخلص من تعريفات الفقهاء : بأن مذاهب الفقهاء متقاربة فـ.....  
أصلها ، ومختلفة في بعض الشروط والقيود .
- كما يظهر من خلال هذه التعريفات أن معيار الفقهاء في تحديـ.....  
الأرض الموات وتمييزها عن غيرها : هو سلامتها من الملك والاختصاص .
- ليقصد بالملك : الملك المطلق في الإسلام : بالإحياء ، أو التـ.....  
أو الهبة ، أو الشراء وغيرها ، فكل مملوك لا يجوز إحياءه ، وكذلك  
ماتعلق بمصالحه .
- والاختصاص : يقصد به الحقوق كما عرفه الشافعية : سواء كانت خاصة  
كحريم العامر ، والقرية ، والدار والبكر والشجرة .
- أو عامة : هي حقوق المسلمين : كالمنافع العامة من طرق ، وحافـ.....  
الأنهار والمقبرة ، والمعادن الظاهرة ، ومشاعر الحج ، ونحوها : المرعى  
والمحتطب ، ومطرح القمامة ، وأماكن التنزه وغيرها .
- ثم إذا نظرنا إلى تعريفات الفقهاء السابقة : نجد أن تعريـ.....  
الحنفية للموات - كما عرفه المرغيناني - نظر فيه إلى الأرض مـ.....  
حيث وضعها الطبيعي وانتفاعها بالزراعة وغيرها .
- ومن ثم يرد عليه : وجود بعض الأراضي الصالحة للزراعة بكل شروطها  
رغم كونها مواتاً ، لأنه لم يتعلق بها ملك أحد ولا اختصاص .
- إلا أن التعريف المستفاد من أقوال الطحاوي خال من المؤاخذة ، لـ.....  
أنه مستنبط وليس بتعريف .
- وأما تعريف المالكية بالاختصاص فقط ، ثم تفسيرهم له بالأمـ.....  
المذكورة : فيؤخذ عليه : بأنه لم يخرج ما يتعلق به اختصاص المنافع  
العامة كمشاعر الحج ، كما يعترض بأنه لم يخرج ما ملك بغير الإحياء .
- وأما تعريف الشافعية : فجامع ومانع ، لو جعلت العمارة دلالة على  
الملكية .
- وأما تعريف الحنابلة : فهو التعريف الذي سلم من الانتقاد ، حيث يعد  
أكثر التعريفات اتفاقاً مع مفهوم الفقهاء من خلال تناولهم لأحكام  
الأرض الموات .

- (١) ذهب الطحاوى إلى عدم جواز الإحياء إلا بإذن الإمام أو نائبه .  
 وهو قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى .  
 وذهب أبو يوسف ومحمد إلى القول : بعدم اشتراط إذن الإمام  
 في الإحياء . وقالوا : " من أحيى مواتا من الأرض فقد ملكه بذلك ، أذن له  
 الإمام في ذلك أو لم يأذن له فيه " .  
 - والمختار في المذهب : هو ما ذهب إليه أبو حنيفة من اشتراط  
 الإذن - .  
 (٢)  
 (٣)  
 (٤)  
 (٥)  
 وذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى إلى مثل قول صاحبين .  
 (٦)  
 وهو مذهب الشافعية ، ولكن قال ابن حجر : " يستحب استئذان السلطان " .

#### أصل الخلاف :

- (٧)  
 أرجح الإمام القرافي رحمه الله تعالى اختلاف الفقهاء في وجوب  
 إذن الإمام لمحة الإحياء إلى اختلافهم في تكييف موقف النبي صلى الله  
 عليه وسلم لدى قوله : ( من أحيى أرضا ميتة فهي له ) .

- (١) انظر : معاني الآثار ٢٦٨/٣ - ٢٧٠؛ مختصر الطحاوى ، ص ١٣٤ .  
 (٢) انظر : البدائع ٣٨٥٣/٨٠؛ الهداية (مع البناية) ٤٢١/٩٠؛ تكملة  
 فتح القدير ، ٧٠/١٠ .  
 (٣) مختصر الطحاوى ، ص ١٣٤ .  
 (٤) انظر : حاشية ابن عابدين ، ٤٣٣/٦ .  
 (٥) انظر : الأم ، ٤١/٤٠؛ الأحكام السلطانية ، ص ١٧٧؛ المغني ، ٤٤١/٥٠؛ كشف  
 القناع ، ١٨٦/٤ .  
 (٦) انظر : تحفة المحتاج ، ٢٠٢/٦ .  
 وذهب الإمام مالك إلى التفصيل : " فإن كانت الأرض قريبة من  
 العمران (الذى لا ضرر في إحيائها على أحد) افتقر إحيائها إلى  
 إذن الإمام ، وهو المشهور من المذهب ، وأما البعيدة عن العمران  
 فإنها لا تشترط إلى إذن الإمام في إحيائها ، وإن استحب ذلك ، وأما  
 القريبة التي في إحيائها ضرر ، فلا يجوز إحيائها بحال ، ولا يبيحها  
 الإمام " . انظر : المنتقى ، ٢٧/٦؛ قوانين الأحكام ، ص ٣٦٧؛ مواهب  
 الجليل ، ١١/٦ .  
 (٧) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء ، أديس بن عبد الرحمن  
 الصنهاجي البهنسي المصري . كان إماما بارعا في الفقه والأصول  
 والعلوم العقلية ، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك . ألف =



هل هو تصرف بالفتوى ، فيجوز لكل أحد أن يحيي ، أذن الإمام فــــي ذلك أم لا ؟

وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبين من الحنفية كما سبق ، أم هو تصرف منه صلى الله عليه وسلم بالإمامة ، فلا يجوز لأحد أن يحيي إلا بإذن الإمام ، وهو ماذهب إليه الإمام الطحاوي ، كما هــــو مذهب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله تعالى .<sup>(١)</sup>

### الأدلة :

#### أدلة القائلين بعدم جواز الإحياء إلا بأمر الإمام :

##### استدل الطحاوي لمذهبه :

بما أخرجه من حديث العصب بن جثامة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم البقيع ، وقال : ( لاحمى إلا لله ولرسوله )<sup>(٢)</sup> .<sup>(٣)</sup>  
وأخرج نحوه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أيضا .  
فدل الحديث على أن حكم الأرضين إلى الأئمة ، لا إلى غيرهم .  
واستدل أيضا لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول الطحاوي :  
بما روى من حديث معاذ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

= كتبها كثيرة نافعة ، منها : الذخيرة ، القواعد ، التنقيح في أصول

الفقه ، وغيرها من الكتب المفيدة . توفي سنة ( ٦٨٤هـ ) .

انظر : ابن فرحون : الديباج المذهب ، ص ٦٢ - ٦٧ ؛ مخطوف : شجرة النور الزكية ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(١) انظر : القرافي : الفروق ، ٢٠٨ ، ٢٠٧/١ .

(٢) الحمى لفة : ( بالكسر ) المنع ، يقال حميت حميا ( بالكسر ) منعتــــه

عنهم ، وأحميته : جعلته حمى ؛ لا يقرب ولا يجترأ عليه . وحمى : اسم غير مصدر ، وهو على وزن ( فعل ) بكسر الطاء بمعنى مفعول : أى محمى محظور .

وامتلاحا : ( أن يمنع من الإحياء من ذلك الموات ، ليتوفر فيه الكلا فترعاء مواتي مخصوصة ويمنع غيرها ) قاله ابن حجر .

انظر : المصباح ( حمى ) : عمدة القارى ، ٢١٣/١٢ ؛ فتح البارى ، ٤٤/٥ .

(٣) معاني الآثار ، ٢٤٩/٣ ؛ وأخرجه البخارى في المساقاة ، باب لاحتــــى إلا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ( ٢٣٧٠ ) .

(١) أنه قال : ( ليس للمرء إماما بت به نفس إمامه ) .

كما استدل لهذا المذهب :

بما روى :

من حديث طاووس أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
( عادي الأرض لله ولرسوله ، ثم لكم من بعدى ، فمن أحيأ شيئا من موتات  
الأرض فله رقبته ) (٢)

ونحوه عن ابن عباس مرفوعا : ( موتات الأرض لله ولرسوله فمن أحيأ

شيئا فهي له ) .

وفي الحديث :

أن الأرض مضافة " إلى الله تعالى وإلى الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) ، وكل ما أضيف إلى الله ورسوله لا يجوز أن يختص أحد بشيء منه  
إلا بإذن الإمام ، كالخمس . (٤)

ومن هنا يعلم أن معنى : ( من أحيأ شيئا فهي له ) مقيـــــد

بإذن الإمام .

(١) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط ، وهو من قوله طـــــى  
الله عليه وسلم لحبيب بن مسلمة : ( ليس لك من سلب قتيلـــــك  
إلا ما طابت به نفس إمامك ) .

قال الزيلعي : ( فيه ضعف ) وذكره البيهقي بإسناد آخر منقطع بين  
مكحول ومن فوقه ، وروايه عن مكحول مجهول ، وهذا السند لا يحتج به  
فقال ابن حزم : ( بأنه موضوع ) ، وقال الهيثمي في الزوائد :  
" وفيه عمرو بن واقد ، وهو متروك " . وقال العيني ( فيه ضعف )  
انظر : المحلى ، ٩٣/٣ ، نصب الراية ، ٤٣٠/٣ ، مجمع الزوائد  
٣٣١/٥ ، البناية شرح الهداية ، ٤٢٤/٩ ، ٥٢

(٢) العادي : " كل أرض كان لها ساكن في آباد الدهر ، فانقرضوا فلم  
يبق منهم أنيس ، فصار حكمها إلى الإمام " ، الأموال ، ص ٣٩٣ .

(٣) أخرجه أبو يوسف في الخراج ، ص ٧٠ ، الشافعي في الأم ، ٤١/٤ ، البيهقي  
في السنن ، ١٤٣/٦ ، انظر : البناية ، ٤٢٤/٩ ، ١

(٤) البناية ، ٤٢٤/٩ .

الجمع بين الحديثين :

وقالوا : بأن مجموع الحديثين يدل على ثبوت الملك بسبب الإحياء ولكن بشرط الإذن .  
 قال البابر<sup>(١)</sup> : " وفيه وجه آخر ، وهو أن قوله صلى الله عليه وسلم ( من أحيا أرضا ميتة فهي له ) : يدل على السبب ، فإن الحكم إذا ترتب على مشتق دل على عليه المشتق منه لذلك الحكم ، وليس فيه ما يمنع كونه مشروطا بإذن الإمام .

وقوله صلى الله عليه وسلم : ( ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه ) يدل على ذلك<sup>(٢)</sup> . فإذا لم يأذن لم تطب نفسه به ، فلا يملكه .  
واستدل بالعقل :

بأن الموات معتبر من الغنيمة ، فلا بد للاختصاص به من إذن الإمام كسائر الغنائم ، وذلك لأنه كان في أيدي المشركين ، ثم صار في أيدي المسلمين ، بقتال المشركين وجهادهم ، فصارت كلها غنائم ، والغنائم لا يملكها أحد الناس إلا بإذن الإمام ، ومنه القسم بين الغانمين .  
 وقالوا أيضا : لما كان الموات ليس أحد أولى به من أحد ، أشبهه ما في بيت المال . فيكون حكمه كحكمه في التملك والاستفادة<sup>(٣)</sup> .

أدلة القائلين بجواز الإحياء من غير إذن الإمام :

استدل الطحاوي لأصحاب هذا القول ، من النقل :

(١) هو : محمد بن محمد بن محمود ، أكمل الدين (٧١٠ - ٥٧٨٦هـ) " كسان بارها في الحديث وعلومه ذا عناية باللغة ، وأخذ الفقه على أكابر فقهاء عصره ، فافتي ، ودرس ، وأفاد كثيرا بتصانيفه ( العناية شرح الهداية ) ، ( شرح أصول البزدوى ) ، ( شرح ألفية ابن معطي ) وغيره من الشروح النافعة .

انظر : تاج التراجم في طبقات الحنفية ، ص ٦٦ ، الفوائد البهية ص ١٩٥ .

(٢) العناية (مع تكملة فتح القدير) على الهداية ٧١٠٧٠/١٠٠ .

(٣) انظر : البدائع ٢٨٥٢/٨ ، الهداية مع البنائة ٤٢٥/٩٠ .

- بما أخرجه من حديث كثير بن عبد الله ، عن أبيه عن جده قال :
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من أحيا أرضاً مواتاً من أرض فهي له ، وليس لعرق ظالم حق ) (١) (٢) .
- كما أخرج من حديث جابر رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من أحاط حائطاً على أرض فهي له ) (٣) .
- وروى من حديث سمرة بن جندب أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من أحاط على شيء فهو له ) (٤) .
- وروى أيضاً عن عمر أنه قال : ( من أحيا أرضاً ميتة فهي له ) (٥) في رجال كانوا يتحجرون من الأرض .
- فدللت هذه الأحاديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حكم إحياء الموات إلى الناس مطلقاً ، من غير اشتراط إذن الإمام في ذلك .
- واستدل من العقل ثانياً للفاصلين بعدم اشتراط إذن الإمام :
- وذلك بقياس الأرض الميتة على سائر المباحات : كالحطب ، والحشيش ومياه الأنهار ، والبحار ، والصيد من الحيوانات ، ونحوها من المباحات وكل ذلك للعامة ، يستفيد منه الأفراد بما سبقت أيديهم إليه ويملكونه
- 
- (١) والمراد منه : " هو أن يجيء الرجل إلى أرض قد أحيها رجل قبله فيغرس فيها غرساً فصلاً ليستوجب به الأرض " . النهاية : (عرق) .
- (٢) معاني الآثار ، ٢٦٨/٣ ، وأخرجه أبو داود ، في الأحكام ، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات ، عن سعيد بن زيد (٣٠٧٣) ، والترمذي ، نحوه ( ١٣٧٨ ) وقال : " هذا حديث حسن غريب " ورواه بعضهم عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلًا ، ومالك في الموطأ ، مرسلًا ( في الأقضية ، باب القضاء في عمارة الموات ) ، ٧٤٣/٢ ، والبيهقي في السنن ، ١٤٢/٦ .
- (٣) معاني الآثار ، ٢٦٨/٣ ، السنن الكبرى ، ١٤٨/٦ ، وفي رواية للبيهقي :
- ( من أحاط على شيء فهو أحق به ، وليس لعرق ظالم حق ) ، السنن ، ١٤٢/٦ .
- (٤) معاني الآثار ، ٢٦٨/٣ ، السنن الكبرى ، ١٤٢/٦ .
- (٥) معاني الآثار ، ٢٧٠/٣ ، وأخرجه الإمام مالك في الموطأ ، في الأقضية باب القضاء في عمارة الموات ، ٧٤٤/٢ ، وأبو يوسف في الخراج ، ص ٧١ ، ( السلفية ، ط ٤ ) ، والبيهقي في السنن ، ١٤٨/٦ ، انظر بالتفصيل :
- السنن الكبرى ، ١٤١/٦ ، وما بعدها .

بذلك بدون إذن الإمام ، والموات كذلك يملكه من سبقت يده إليه بالإحياء  
بجامع الإباحة في كل .

ولو شرط إذن الإمام في امتلاك سائر المباحات لكان شرطها هنا أيضا  
ولم يقل أحد باشتراطه ، وذلك لأن الإمام ليس مالكا للموات ، ولا هو مسن  
أموال بيت المال ، بل هو كسائر المباحات التي لاسطة للإمام عليها .  
فقال رحمه الله : " وقد دلت على هذا ( عدم اشتراط الإذن ) أيضا  
شواهد النظر :

الأتري أن الماء الذي في البحار والأنهار ، من أخذ منه شيئا ملكه  
بأخذه إياه ، وإن لم يأمره الإمام بأخذه ، ويجعله له .  
وكذلك الصيد ، من اصطاده فهو له ، ولا يحتاج في ذلك إلى إباحة  
من الإمام ، ولا إلى تمليك ، والإمام في ذلك وسائر الناس سواء .  
قالوا : فكذلك الأرض الميتة التي لملك لأحد عليها ، فهي كالطير  
الذي ليس بمملوك ، فمن أخذ من ذلك شيئا ، فهو له بأخذه إياه ، ولا يحتاج  
في ذلك إلى أمر من الإمام ، ولا إلى تمليكه ، كما لا يحتاج إلى ذلك من  
في الماء والصيد اللذين ذكرنا<sup>(١)</sup> .

#### مناقشة أدلة القائلين بجواز الإحياء على الإطلاق :

ناقش الطحاوي أدلة القائلين بجواز الإحياء على الإطلاق :  
أولا : ( حديث من أحيا ٠٠٠ ) فإن الإحياء هنا مبهم ، إذ لم يفسر  
الإبهام ، ولم يبين المقمود من الإحياء ، فليس بدافع لقول القائلين  
باشتراط إذن الإمام .  
ثم أول الحديث وذكر ما يحتمله من وجوه :  
فقال : " قد يجوز أن يكون هو ما فعل من ذلك بأمر الإمام فيكون  
قوله :

( من أحيا أرضا ميتة فهي له ) أي : من أحيها على شرائط الإحياء

---

(١) معاني الآثار ، ٢٦٨/٣ ، راجع المصادر المذكورة في بداية المسألة .

فهي له ، ومن شرائط تحضيرها ، وإن الإمام له فيها وتمليكها إياها —  
فقد يجوز أن يكون هذا هو معنى الحديث ، ويجوز أن يكون على ما تأول —  
أبو يوسف ومحمد رحمة الله عليهما ، إلا أنه لا يجوز أن يقطع على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالقول : أنه أراد معنى ، إلا بالتوقيف منه  
أو بإجماع ممن بعده ، أنه أراد ذلك <sup>(١)</sup> .

وحيث لا دليل ولا إجماع في ذلك ، فلا يثبت الحديث دليلاً لأحد الطرفين —  
ومن هنا كان الأولى ، أن نحمل وجه الآثار الواردة في أدلة الفريقين  
الثاني على ما لا يخالف حديث المعب بن جثامة : لأجس إلا لله ولرسوله <sup>(٢)</sup> .

#### مناقشة استشهادهم من النظر :

ثانياً : ناقش الطحاوى استدلالهم من جهة النظر :

بأنه لا قياس بين إحياء الأرض الموات وبين تملك ماء الأنهار —  
والصيد من حيث الإذن ، وذلك " أنا رأينا الصيد وماء الأنهار ، لا يجوز  
للإمام تعلية ذلك أحداً ، ورأينا لو ملك رجلاً أرضاً ميتة ، ثم ملكها لرجل  
آخر ، جاز ، وكذلك لو احتاج الإمام إلى بيعها في نائبة للمسلمين ، جاز  
بيعه لها ، ولا يجوز ذلك في ماء نهر ، ولا ميد بر ولا بحر .

فلما كان ذلك إلى الإمام في الأرضين ، دل ذلك أن حكمها إليه —  
وأنها في يده كسائر الأموال التي في يده للمسلمين ، لا رد لها بعينها —  
ولا يملكها أحد بأخذها إياها ، حتى يكون الإمام يملكها إياه على حسب —  
النظر منه للمسلمين ، ولما كان الصيد والماء ليس إلى الإمام بيعهما —  
ولا تمليكهما أحداً ، كان الإمام فيهما كسائر الناس ، وكان ملكهما يجب  
بأخذهما دون الإمام <sup>(٣)</sup> .

وبعد هذه المناقشة تأكد للطحاوى قوة حجة ، ورجاحة رأى القائلين  
بأشراط إذن الإمام فقال : " فثبت بذلك ما ذهب إليه أبو حنيفة لمسما  
وصفنا من الآثار والدلائل التي ذكرنا <sup>(٤)</sup> " .

(١) معاني الآثار ٢٦٩/٣ .

(٢) انظر المصدر نفسه .

(٣) معاني الآثار ٢٧٠، ٢٦٩/٣ .

(٤) المصدر نفسه ٢٧٠/٣ .

### مناقشة أثر عمر رضي الله عنه ( من أحيا أرضاً ميتة فهي له ) :

ناقش الطحاوي أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه من جانبين :  
 أولاً : من جانب التأويل ، فإن معنى هذا عندنا يحمل على ما ذكرناه  
 من معنى حديث ( من أحيا أرضاً ميتة فهي له ) ومن ثم " لاجبة لكم فـي  
 هذا " .

ثانياً : من جانب مخالفة عمر نفسه لهذا الأثر ، في آثار أخرى :  
 وأخرج من محمد بن عبيد الله أنه قال : ( خرج رجل من أهـل  
 البصرة يقال له أبو عبد الله إلى عمر ، فقال : إن بأرض البصرة أرضاً  
 لا تضر بأحد المسلمين ، وليست من أرض الخراج ، فإن شئت أن تقطعنيها  
 أتخذها قصباً وزيتوناً ، ونحلاً في نخيلي فأفعل .  
 فكان أول من أخذ الفلايا بأرض البصرة (١) .

قال : فكتب عمر إلى أبي موسى الأشعري : ( إن كانت جـمى ، فاقطعها  
 إياها ) (٢) .

فقال الطحاوي : " أفلا ترى أن عمر لم يجعل له أخذها ، ولا جعل لـه  
 ملكها ، إلا بإقطاع خليفته ذلك الرجل إياها ، ولولا ذلك لكان يقول لـه :  
 وما حاجتك إلى إقطاعي إياك ، لأن لك أن تحييها دوني ، وتعمرها فتملكها  
 فدل ذلك أن الإحياء عند عمر : هو ما أذن الإمام فيه ، للذي يتولاه وملكه  
 إياها (٣) .

ومما يؤكد أن اشتراط إذن الإمام من مذهب عمر رضي الله عنـه  
 ما روى عنه الطحاوي أيضاً أنه قال : ( لنا رقاب الأرض ) .  
 أى : أساس ملكية الأرض للخلفاء (٤) .  
 استنبط الطحاوي من خلال عرض هذه الأدلة ومناقشتها :

- 
- (١) الفلاة : المفازة ، والجمع : الفلا والفلوات . الصحاح : (فلا) .
  - (٢) معاني الآثار ، ٢٧٠/٣ ، الأموال ، ص ٣٩٢ ، السنن الكبرى ، ١٤٤/٦٠ .
  - (٣) معاني الآثار ، ٢٧٠/٣ .
  - (٤) انظر : النهاية ، (رقب) .

" أن رقاب الأرضين كلها إلى أئمة المسلمين، وأنها لا تخرج من أيديهم إلا بإخراجهم إياها، إلى مارأوا، على حسن النظر منهم للمسلمين في عمارة بلادهم وملاحها <sup>(١)</sup> " .

مناقشة أدلة القائلين باشتراط الإذن في الإحياء من الإمام أو نائبه :

ومن أهم ما استدل لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومن تابعه حديث ( ليس للمرء إلا ما طابت نفس إمامه به ) .  
فيجاب :

بأن الاستدلال بهذا الحديث غير سليم :  
وذلك لغفف الحديث، ومن ثم لا يقوى على الاستدلال به في هذا المقام من حيث السند، وكذلك المعنى، لأنه على فرض صحته، فإن دلالته على المراد غير واضحة، وذلك لشبوت تملك المباحات من غير حاجة إلى الإذن .

- وأما قولهم في تعليل ردهم لحديث ( من أحيى مواتا فهو له ) :  
" يحتمل أنه أذن لقوم، لانتصب لشرع <sup>(٢)</sup>، وكذلك ما ذكره الطحاوي من الاحتمالات .

فيجاب عنه :

بأنه استدلال مبني على الاحتمال، فلا يصح الاستدلال به؛ لأن الدليل إذا تعلق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال، ولأن الغالب من تصرفاته على الله عليه وسلم أنها تكون لنصب الشرع، من طريق الفتيا والتبليغ والقاعدة " أن الدائر بين الغالب والناذر، إضافة إلى الغالب أولى <sup>(٣)</sup> " .  
فرد العيني وغيره على هذه الإجابة : " ولئن سلمنا أن مارويناه يحتمل نصب الشرع ولكنه يحتمل، فلم يصح معارضا لما رواه (أبو حنيفة)

(١) معاني الآثار، ٢٧٠/٣ .

(٢) الهداية ( مع فتح القدير ) ٧٠/١٠٠ .

(٣) القرافي : الفروق ٢٠٨/١٠ .



لأنه لا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهاً واحداً فيحمل ذلك على الإذن عملاً بالدليلين <sup>(١)</sup> .  
 يجاب على هذا بأن في هذا الرد تكلفاً ؛ لأن الحديث كما ذكره <sup>(٢)</sup> ضعيف  
 فلا يطلع للاستدلال أصلاً ، بل ذهب ابن حزم إلى القول بأنه : ( موضوع ) .  
 وأما قولهم : بأن الأرض معتبر من الغنيمة .  
 فيجاب عنه :

ليس كل الأراضي مغنومة ، حتى يمكن التعميم في المسألة ، بل منها ما هو مغنوم ، الذي فتح عنوة ، ومنها ما أسلم عليه أهله ، ومنها ما صولح أهله عليه .

ولقد وضع أبو يوسف رحمه الله تعالى مراد أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اشتراط الإذن في الإحياء - حينما سئل عن ذلك - :  
 " ما ينبغي لأبي حنيفة أن يكون قد قال هذا ، إلا من شيء " ؛ لأن الحديث قد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له ) ، فبيّن لنا ذلك الشيء ، فإننا نرجو أن تكون قد سمعت مني في هذا شيئاً يحتاج به ؟

قال أبو يوسف : حجة في ذلك أن يقول : الإحياء لا يكون إلا به - إذن الإمام ، أرايت رجلين أراد كل واحد منهما أن يختار موضعاً واحداً ، وكل واحد منهما منع صاحبه ، أيهما أحق به ؟

أرايت إن أراد رجل أن يحيي أرضاً ميتة بفناء رجل وهو مقبض أن لاحق له فيها ، فقال : لاتحبيها فإنها بفنائي وذلك يضرنى ، فإنما جعل أبو حنيفة إذن الإمام في ذلك هاهنا ، فعلا بين الناس ، فإذا أذن الإمام في ذلك لإنسان كان له أن يحييها ، وكان ذلك الإذن جائزاً مستقيماً ، وإذا منع الإمام أحداً كان ذلك المنع جائزاً ، ولم يكن بيّناً التشاح في الموضع الواحد ، ولا الضرر فيه مع إذن الإمام ومنعه ، وليست ما قال أبو حنيفة يرد الأثر ، إنما رد الأثر أن يقول :

وإن أحيأها بإذن الإمام فليست له ، فأما من يقول هي له فهذا اتباع

(١) البشاية ٤٢٥/٩٠ ؛ انظر فتح القدير مع العناية ٧٠/١٠٠ .

(٢) المحلى ٩٣/٩٠ .

الأثر، ولكن بإذن الإمام، ليكون إنته فصلا فيما بينهم من خصوماتهم وإضرار بعضهم ببعض " .

ثم قال مبينا مذهبه : " أما أنا فأرى إذا لم يكن فيه ضرر على أحد ولا لأحد فيه خصومة ، أن إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم جائـز إلى يوم القيامة ، فإذا جاء الضر فهو على الحديث : ( وليس لعرق ظالم حق ) <sup>(١)</sup> " .

توجيه بعض ما استدل به القائلون باشتراط الإذن :

أولا : حديث العصب ، ( لاحمى إلا لله و لرسوله ) :

ناش ابن حجر الطحاوى في استدلاله بهذا الحديث لاشتراط إذن الإمام في إحياء الموات ، وقال : " وتعقب ( الطحاوى ) بالفرق بينهما ، فـإن الحمى أخفى من الإحياء والله أعلم " .

وأجيب على هذا التعقيب :

" بأن دعوى أخفية الحمى من الإحياء ممنوعة :

أولا : لأن المعنى اللفوى للحمى ، مرعى ومقصود في إحياء المـوات أيضا ، فكل منهما ( محمي محظور ، حيث لا يقرب ولا يجترأ عليه ) .  
ثانيا : إن كلا منهما لا يعد ( حمى ولا إحياء ) إلا فيما لامالك لـه فيستويان في هذا المعنى أيضا .

واعتبر أرض الحمى مواتا : لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد .

ومن ثم يظهر أن عمر الحمى لله و لرسوله ( صلى الله عليه وسلم )  
(٢)  
يدل على أن حكم الأراضى إلى الإمام ، والموات من الأراضى .

ومما يؤكد هذا الاتجاه ، بأن هذا الحديث مخرج في صحيح البخارى .

ثانيا : استدل الطحاوى بأثر عمر رضي الله عنه ، في الرجل البصرى الذى استقطعه أرضا بالبصرة ، وكتابة عمر بذلك إلى عامله بالبصرة ( أبي موسى الأشعرى ) رضي الله تعالى عنهما ، للنظر في طلبه .

(١) الخراج لأبي يوسف ، ص ٧١٠٧٠ .

(٢) انظر : فتح البارى ، ٤٥٠٤٤/٥ ، عمدة القارى ، ٢١٤٠٢١٣/١٢ .

فهذا يدل كما قال الطحاوي : " إن الإحياء عند عمر ، هو ما أذن الإمام فيه للذي يتولاه وملكه إياه " .

ويؤكد هذا الاتجاه ، بأن عمر لو لم ير اشتراط إذن الإمام فــــي الإحياء لأنكر على الرجل وقال له : " وما حاجتك إلى إقطاعي إـــــــاك (١) لأن لك أن تحييها دوني ، وتعمرها فتملكها " .

وكذلك لم نجد الإنكار من الصحابة على عمر ، ولأن عامله أبي موسى الأشعري ، وهو من كبار الصحابة رضي الله عنهم ، ولولا أنه يقول أيفــــا بمثل ماذهب إليه عمر رضي الله عنهما .

لقال للرجل : " لاداعي لطلب الإذن في الإحياء من عمر ولأمنــــي وإنما الأمر يرجع إليك فمتى أحيت أرضا ملكتها . ولم يثبت شيء من ذلك .

والظاهر أن هذا هو اللائق والأولى بأن ينسب إلى عمر رضي الله عنه لما اشتهر من فقهه وثاقب عقله في مثل هذه القضايا ، حتى انــــه امتنع عن الإشهاد في إقطاع أبي بكر ( في خلافته ) لطلحة رضي الله (٢) تعالى عنهم .

وموقف عمر رضي الله عنه معروف ومشهود له في مثل هذه القضايا والله أعلم بالصواب .

(١) معاني الآثار ، ٢٧٠/٣ .

(٢) وروى أبو عبيد بن سلام : ( أقطع أبو بكر طلحة بن عبيد الله أرضا وكتب له بها كتابا ، وأشهد له ناسا فيهم عمر ، قال : فأتى طلحة عمر بالكتاب ، فقال : أختم على هذا ، فقال : لا أختم ، أهذا كله لك دون الناس ؟ قال فرجع طلحة مغضيا إلى أبي بكر ، فقال : والله ما أدري . أنت الخليفة أم عمر ؟ فقال : بل عمر ولكنه أبي ) .

الأموال ، ص ٢٩١ .

بعد هذه الدراسة للمسألة من كل طرفاً ومناقشة أدلتها من كل جانب بمآلها وما عليها :

يظهر أن أدلة أبي حنيفة ضعيفة من حيث السند، اللهم إلا ما استدلل به الطحاوي من الروايات لهذا المذهب، فإنها بمكانة من المحسنة إذ الحديث مخرج في الصحيح، وكذلك ما رواه عن سيدنا عمر رضي الله عنه فإنها ركيزة مهمة في المسألة، لما علم من سياسته وبعد نظره في مثل هذه المسائل .

ثم هناك أمور مهمة يجب التنبيه لها في ترجيح قول على قول فـي مثل هذه المسألة، ولا يستطيع الباحث أن يكون بمعزل عنها، لما لها من اشتراك وتداخل في المسألة .

وهي قضية تنظيمية لاستتباب الأمن والاستقرار في المجتمع، وهذه من أهم مطالب الشرع الإسلامي، ومن ثم اهتم الشرع بمسألة الإمامة، واتبع الإمام وعدم مخالفته والخروج عليه، وقد قرر الفقهاء قواعد عامة، لضبط الأمور والاستقرار في المجتمع، ليعيش الفرد في المجتمع حياة مستقرة مطمئنة آمنة .

(١) ومن تلك القواعد، قاعدة : ( درء المفساد أولى من جلب المصالح ) فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالباً، لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات، قال صلى الله عليه وسلم  
( ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ) (٢) .

وبعد نظرنا لهذه القاعدة، وإذا نظرنا إلى أحوال البلاد والعباد في زماننا، وما أصيبوا من شر عبادة، والسعي لجمع المال من كل طريق .

وأما من الناحية الواقعية الاجتماعية، فإننا نلاحظ في هذه السنوات وبالتحديد منذ بداية الربيع الأخير من القرن الثالث عشر الهجري، ازدياد

---

(١) مجلة الأحكام العدلية ( مادة ٣٠ ) . ابن نجيم: الرضا والمظالم، ص ٩٠ .  
(٢) أخرجه مسلم بلفظ آخر، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في الحج باب فرض الحج مرة في العمر ( ١٢٣٧ ) .

عدد السكان بصورة كبيرة ،والناظر بين الماضي والحاضر يجد الفرق شاسعا في هذا الجانب ،وما استتبع هذا التوسع ،بامتداد الزحف العمراني إلى عشرات الأميال بل إلى المسكنات خارج المدن لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الناس .

فمجموع هذه الأسباب دفع البعض من الناس إلى السيطرة على الأراضي البور ذات العائد المرتفع فيما حول المدن ،وتهافت الناس في إحياؤها وتملكها ،للقصد ممارسة الأنشطة المنتجة عليها ،والتي يعود نفعها على الجميع ، ( وهو قصد الشارع من مشروعية الإحياء ) ،ولكنه لاتخاذ الأرض سلعة لاتجار بها . وكل هذا التهاافت والسعي خلف تملك الأراضي بالإحياء نتج عنها أمور ،كان من نتائجها :التشاجر والتنازع والغصام بين بعض أفراد المجتمع في سبيل تملك الأراضي بالإحياء ،بل أدت في بعض الأحيان إلى إسالة الدماء ،وتقطيع الأرحام (١) .

كل ذلك مائد إلى عدم التزام الأفراد بالأنظمة القائمة الهادفة إلى انضباط مسألة الإحياء وتنظيمها بما تقتضي به المصلحة .

لما دام الأمر كذلك أصبح من المتحتم تدخل الإمام في الفعل ،وتولية توزيعها بحسب المصالح ،فلا تحيا الأراضي إلا بأذن أولياء الأمور .

هذا ما تقتضيه المصلحة العامة ،وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة .

وقد وضع هذا الاتجاه أبو يوسف رحمه الله بتفصيل في دفاعه عن

رأى الامام ،وهذا ماأيده الطحاوي رحمه الله تعالى .

أضف إلى هذا ميول بعض فقهاء المذاهب الأخرى إلى هذا القول ،كما سبق ذكره : من اشتراط المالكية في الإذن فيما قرب من العامر ،وما ذكره ابن حجر من الشافعية : من استحباب إذن السلطان في الإحياء .

ثم إن نفاذ تصرف الراعي مع الرعاية متوقف على وجود المصلحة العامة وتصرفه في فوائدها : دنيوية كانت أو أخروية ،فإن تضمن تصرفه

---

(١) انظر بالتفصيل من الشاحية الاقتصادية : ملكية العوارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الاقتصادي ،رسالة دكتوراه ،د. عبد الله البار ،جامعة أم القرى ،كلية الشريعة ،١٤٠٤هـ .

منفعة متيقنة وجب عليهم تنفيذه وقبوله ، ما لم يخالف الشرع .  
وهذا ماقرره الفقهاء بقاعدة : ( التصرف على الرعية منسـوط  
بالمصلحة )<sup>(١)</sup> .

وأى مصلحة ومنفعة أكثر من تنظيم وضبط قضايا التملك بالإحياء  
والنضاء على المظاهر المتسببة في هدم المجتمع وتفككه .  
وبخاصة في عصر تخطيط وتنظيم المدن ، لاستيعاب عملية التوسـع  
العمرائي ، والسكاني ، والصناعي ، بحيث يتم توزيع كل نشاط في المكان  
المخصص له حسبما تقتضيه المصلحة بعدل وإنصاف ، فإن معظم عواشق تنمية  
المدن وتخطيطها وتنظيمها ، وتنفيذ المشروعات النافعة ، تأتي من قبل  
عمليات الإحياء التي يقوم بها بعض الأفراد من غير استئذان الدولة  
والمقعود بالإحياء هنا : مطلقا ، سواء كان قريبا من المدن أو بعيدا  
عنها ، فإن الاستئذان ينظم تلك الإحياء ، وقد ظهرت فائدة الأماكن البعيدة  
عن المدن في عصرنا بخاصة ، للحاجة إلى بناء مدن جديدة ، وإنشاء  
المصانع والمرافق ، وتشيد طرق جديدة ، وغير ذلك من المصالح الكثيرة  
الملموسة التي أصبحت ضرورية لتطور الحياة ومتطلباتها من جميع  
النواحي .

كل هذه الاعتبارات تقوى وتشيد برجاجة العمل بما ذهب إليه الطحاوي  
وهو قول أبي حنيفة رحمهما الله تعالى . بل تحتم الأخذ به في الوقت  
الحاضر . والله أعلم بالمواب .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ( لابن نجيم ) ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، مجلة الأحكام  
العدلية ( مادة ٥٨٠ ) .

(١)  
(٥٠) النكاح بغير ولي

اختلف الفقهاء في المرأة العاقلة البالغة الرشيدة، هل يجوز لها أن تبشر عقد نكاحها بنفسها بدون ولي ؟ كما جرى الخلاف في جـوان مباشرتها لعقد غيرها، أم أن وجود الولي شرط، فلا يصح النكاح بدونه ؟ ذهب الطحاوي إلى القول : بجواز مباشرة المرأة البالغة العاقلة عقد نكاحها بنفسها، وجواز تولي عقد نكاح غيرها أيضا .  
وهو قول أبي حنيفة وظاهر الرواية عنه ( وان كان خلاف المستحب ) .  
وفي الرواية الثانية عنه : إن عقدت مع كفه جاز، ومع غيره لا يصح وهو المختار في الفتوى .  
ونذهب أبو يوسف في آخر قوليه ومحمد، إلى عدم جواز النكاح بغير ولي .  
(٢)

- (١) الولي : ضد العدو، والولي كل من ولي أمر واحد، فهو وليه، ومنه ولي اليتيم، أو القتل : مالك أمرهما .  
ومصدره : الولاية : بالكسر، والجمع : أولياء .  
والولي في اصطلاح الفقهاء كما عرفه الجرجاني : " هو من له تنفيذ القول على الغير شاء الغير أو أبى "، أو هو من له القدرة على مباشرة التصرف من غير توقف على إجازة أحد، ويسمى بولي العقد .  
ومنه قوله تعالى : ( فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ) . ( البقرة / ٢٨٢ ) .  
انظر : التعريفات : باب الواو، ص ٢٥٤؛ أنيس الفقهاء، ص ١٤٨، ٢٦٣؛ الزحيلي : الفقه الاسلامي وأدلته، ١٨٦/٧ .  
(٢) وفي رواية للمصاحبين أنها إذا انفردت بالعقد بكفه، يكون النكاح موقوفاً، إلا أنهما اختلفا في تصحيح ذلك بعده : فذهب أبو يوسف أما إن كان كفه لها، أمر وليها بإجازة نكاحها، فإن أجاز جـاز بأمره إياه، وإن أبى أن يجيزه قضى عليه بعقلها، وأخرجه مـسن ولايتها وأجاز نكاحها، فصار بذلك جازاً .  
ويرى محمد بن الحسن - في إباء وليها إجازة نكاحها - أن يخرجها القاضي بذلك من ولايتها، ويبطل العقد المتقدم، ويستأنف عقد النكاح عليها للذي كانت عقدت النكاح له على نفسها .  
انظر : موطأ الامام مالك برواية ( محمد بن الحسن )، ص ١٨١، ١٨٢؛ مختصر الطحاوي، ص ١٧١؛ معاني الآثار، ١٣/٣؛ متن القدوري، ص ٦٩؛ المبسوط ١٠/٥؛ فتح القدير، ٢٥٥/٣، ٢٥٦ .

- وكذلك ذهب مالك إلى القول بأن الولي ركن في النكاح ، ولا يصح بدونه .  
 كما ذهب الشافعي وأحمد : بأن الولي شرط في النكاح ، ولا يصح العقد إلا به ، وليس لها أن تنفرد بالعقد على نفسها وإن أذن لها الولي ، سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، شريفة أو دنيئة ، بكرًا أو ثيبًا .<sup>(١)</sup>  
 وبهذا قال من الصحابة : عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة رضي الله تعالى عنهم .  
 ومن التابعين : الحسن ، وابن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، وشريح والنخعي ، ومن بعدهم : الأوزاعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وإسحاق وابن حزم ، وغيرهم رحمهم الله تعالى .<sup>(٢)</sup>

#### أدلة القائلين بجواز النكاح بغير ولي :

- استدل الطحاوي والحنفية لمذهبهم من الكتاب والسنة والعقل :  
 فمن القرآن الكريم : قول الله عز وجل : ( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ) .<sup>(٣)</sup>
- (١) إلا أن الإمام مالكاً أجاز بالنسبة للمرأة غير الشريفة : أن تستخلف رجلاً من الناس على إنكاحها .  
 انظر : المدونة الكبرى ١٦٦/٢ ، بداية المجتهد ٨/٢ .
- (٢) انظر : قوانين الأحكام ، ص ٢٢١ ، الخري ١٧٢/٢ ، الشرح المغير ١٧٦/٢ .  
 انظر : الأم ١٣٠١٢/٥ ، الحاوي ٢ ج ١٨ ، المذهب ٣٦/٢ ، المنهاج ، ص ٩٦ ، المغني ٧/٧ ، كشف القناع ٤٨/٥ ، ابن المنذر : الاشراف على مذاهب الاشراف ، ص ٣٣ ، نيل الأوطار ١٣٦/٦ .
- وهناك أقوال أخرى في المسألة لغير فقهاء المذاهب الأربعة أيضا :  
 كما ذهب أبو ثور (٢٤٠هـ) إلى القول : بأن النكاح لا يصح إلا بولي وأنه لا يجوز للمرأة أن تزوج نفسها بغير ولي ، وأما إن عقدت العقد بإذن الولي فإنه يصح .  
 انظر : فتح الباري ١٧٨/٩ ، نيل الأوطار ١٣٦/٦ ، سعدى : فقه أبي شبيب (بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ) ، ص ٤٦٠ ، وذهب داود الظاهري (٢٧٠هـ) إلى التفريق بين البكر والثيب ، فمنع في البكر إلا بولي وأجاز للثيب أن تولي أمرها من شئت من المسلمين ، ويزوجها من غير ولي .  
 انظر : المحلى ٣٠/١١ .
- (٣) سورة البقرة ، آية (٢٣٠) .



وقوله عز شأنه : ( وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَطْلَهُنَّ فَلَاتَعْضُلُوهُنَّ )<sup>(١)</sup>  
 أن يَنْكِحَنَّ أَرْوَاجَهُنَّ ) .

وقوله سبحانه وتعالى : ( فَإِذَا بَلَغْنَ أَطْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيْمَا  
 فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ )<sup>(٢)</sup> .

فهذه الآيات تدل صريحة على أن زواج المرأة يعدر عنها وذلك  
 أنها أضافت عقد النكاح إلى المرأة من غير شرط إذن الولي .

وفي الآية الأولى : نسب التراجع إليهما من غير ذكر الولي .

وفي الآية الثانية : نهى الولي عن العضل إذا تراضى الزوجان .

وكذلك الآية الثالثة : تدل على جواز فعلها في نفسها من غير

شرط الولي .

وفي اثبات شرط الولي في صحة العقد نفى لموجب الآية<sup>(٣)</sup> .

واستدل الطحاوي من السنة :

بما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أنها زوجت حفصة بنت

عبدالرحمن المنذر بن الزبير ، وعبدالرحمن غائب بالشام .

فلما قدم عبدالرحمن قال : أمثلي يمنع به هذا ، ويفتات عليه ؟<sup>(٤)</sup>

فكلمت عائشة المنذر ، فقال المنذر : إن ذلك بيد عبدالرحمن .

فقال عبدالرحمن : ما كنت أرد أمرا قضيتيه ، ففرت حفصة عنده ، ولم

يكن طلاقا<sup>(٥)</sup> .

فقال أبو جعفر الطحاوي : " فلما كانت عائشة رضي الله عنها

قد رأت أن تزويجها بنت عبدالرحمن بغيره جائز ، ورأت ذلك العقد مستقيما

حتى أجازت فيه التملك الذي لا يكون إلا من صحة النكاح وشبوته ، استحصال

(١) سورة البقرة ، آية : (٢٣٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية : (٢٣٤) .

(٣) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ٤٠٠/١ .

(٤) يفتات عليه : افتات فلان افتياتا إذا سبق بفعل شيء ، واستبد برأيه

ولم يؤامر فيه من هو أحق منه بالأمر فيه . انظر : النهاية : ( فوت )

(٥) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ٨/٣ ، وأخرجه الإمام مالك في

الموطأ ، في الطلاق ، باب ما لا يبين من التملك ، ٥٥٥/٢ .

— عندنا — أن يكون ترى ذلك ، وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لانكاح الا بولي )<sup>(١)</sup> .

واحتجوا كذلك بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها )<sup>(٢)</sup> .

وبما روى عنه أيضا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ليس للولي مع الشيب أمر )<sup>(٣)</sup> .

قال الطحاوي : " فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي آله وسلم في هذا الحديث ، بقوله : ( الأيم أحق بنفسها من وليها ) أن أمرها في تزويج نفسها إليها لا إلى وليها " .<sup>(٤)</sup>

وبما روى أيضا من حديث أم سلمة رضي الله عنها ، أنها قالت : ( دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعد وفاة أبي سلمة فخطبني إلى نفسي ، فقلت يا رسول الله إنه ليس أحد من أوليائي شاهدا فقال : ( إنه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك )<sup>(٥)</sup> .  
قالت : قم يا عمر ،

(١) معاني الآثار ، ٨/٣ ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما ، وقال البيهقي : " في إسناده عبدالله بن محرز : متروك لا يحتج به " .  
وقال ابن حجر : " ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسل ، وقال " هذا وإن كان منقطعا ، فإن أكثر أهل العلم يقولون به " .  
انظر : سنن الدارقطني ، ٢٢٥/٣ ؛ السنن الكبرى ، ١٢٥/٧ ؛ نصب الراية ، ١٨٨/٣ ؛ تلخيص الحبير ، ١٥٦/٣ .

(٢) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ١١/٣ ؛ وأخرجه مسلم ، في التكميل ، باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ( ١٤٢١ ) ، وأخرجه أصحاب السنن أيضا .

(٣) أخرجه أبو داود في النكاح ، باب في الشيب ( ٢١٠٠ ) ؛ النسائي ، باب استئذان البكر في نفسها ، ٨٤/٦ ؛ الدارقطني ، ٢٣٩/٢ ؛ البيهقي فضي سننه ، ١١٨/٧ .

(٤) معاني الآثار ، ١١/٣ .

(٥) هو : عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد القرشي المخزومي ، أبو حفص ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمه أم سلمة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهما ، ولد بالحبشة في السنة الثانية من الهجرة وقيل قبل ذلك . وله أحاديث في الصحيحين وغيرهما ، توفي بالمدينة سنة ثلاث وثمانين من الهجرة .

انظر : أسد الغابة ، ١٨٣/٤ ؛ الإصابة في تمييز الصحابة ، ٥١٩/٣ .

(١)

فزوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فتزوجها ) .

فدل هذا الحديث في أماكن - على جواز تولي المرأة نكاح نفسها -

من غير إذن وليها :

أولاً : قول أم سلمة رضي الله عنها : ( فخطبني إلى نفسي ) .

ففيه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبها إلى نفسها ، ففي ذلك دليل

أن الأمر في التزويج إليها دون أوليائها .

ثانياً : فإنما قالت له : ( إنه ليس أحد من أوليائي شاهداً ) فقال

صلى الله عليه وسلم : ( إنه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك ) .

" فلما لم ينتهر النبي صلى الله عليه وسلم حضور أوليائها ، دل ذلك

أن بغعها إليها دونهم ، ولو كان لهم في ذلك حق ، أو أمر ، لما أقدم

النبي صلى الله عليه وسلم على حق هو لهم ، قبل إباحتهم ذلك له " .

ثالثاً : قول أم سلمة رضي الله تعالى عنها : ( قم يا عمر ، فزوج

النبي صلى الله عليه وسلم ، فتزوجها ) .

" وعمر هذا ابنها ( الذي قام بالتزويج ) وهو يومئذ طفل صغير

غير بالغ ، لأنها قد قالت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث

( إني امرأة ذات أيتام ) : ( يعني عمر ابنها ، وزينب بنتها ) والطفـ

للاولى له ، فولته هي : أن يعقد النكاح عليها ، ففعل ، فراه النبي صلى

الله عليه وعلى آله وسلم جائزاً ، وكان عمر بتلك الوكالة : قام مقام

من وكله ، فصارت أم سلمة رضي الله تعالى عنها ، كأنها هي عقدت النكاح

على نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم " .<sup>(٢)</sup>

كما استدلوا بما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أنها قالت :

( إن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إن أبي

نعم الأب ، هو زوجني بابن أخ له ، ليرفع بي خيسته ، فرد نكاحها ، فقالـ<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ١٢/١١/٣ ؛ والنسائي ، في النكاح

باب نكاح الابن أمه ، ٦٦/٦٠ .

(٢) انظر : معاني الآثار ، ١٢/١١/٣ .

(٣) والخسة : الحالة التي يكون عليها الخسيس الحقير ، يقال رفعـ

خيسته : إذا فعل به فعلاً يكون فيه رفعة . انظر : المصباح (خس) .

قد اخترت ما فعل أبي ، وإنما أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الأبـــــــــــــــــاء  
(١)  
من الأمر شيء .

#### الاستدلال بالنظر :

واستدل الطحاوي بالنظر : بأنه قد جرى الاتفاق أن للولي الولاية<sup>(٢)</sup>  
في مال الصغيرة ، وبضعها ، وكذلك جرى الاتفاق بأن الولاية في المــــــــــــــــال  
ترجع إليها بالبلوغ ، وكذلك النظر في ولاية البضع ، ينبغي أن ترجع إليها  
كالمال ؛ لأن كل من جاز له التصرف في ماله ، جاز له التصرف في نكاحه  
كالرجل طردا ، والصغير عكسا .

فقال الطحاوي مبينا ذلك :

" وأما النظر في ذلك ، فإننا قد رأينا المرأة قبل بلوغها ، يجوز  
أمر والدها عليها في بضعها ومالها ، فيكون العقد في ذلك كله إليها  
لا إليها ، وحكمه في ذلك كله ، حكم واحد غير مختلف ، فإذا بلغت فكل قــــــــــــــــد  
أجمع أن ولايته على مالها قد ارتفعت .

وأن ما كان إليه من العقد عليها في مالها في غيرها قد عاد إليها  
فالنظر على ذلك أن يكون كذلك العقد على بضعها ، يخرج ذلك من يــــــــــــــــد  
أبيها ببلوغها ، فيكون ما كان إليه من ذلك قبل بلوغها ، قد عاد إليها  
ويستوى حكمها في مالها وفي بضعها بعد بلوغها ، فيكون ذلك إليها  
دون أبيها ، ويكون حكمها مستويا بعد بلوغها ، كما كان مستويا قبل بلوغها  
فهذا حكم النظر في هذا الباب " .<sup>(٣)</sup>

واستدل الحنفية كذلك بالنظر إلى صفة النكاح ، فقالوا :

إنه عقد يجوز أن يتصرف فيه الرجل ، فجاز أن تتصرف فيه المــــــــــــــــرأة  
كالبيع .

(١) الحديث أخرجه النسائي ، في النكاح ، باب البكر يزوجه أبوها  
وهي كارهة ، ٨٦/٦ ، وابن ماجه ، في النكاح ، باب من زوج ابنته وهي  
كارهة (١٨٧٤) ، انظر : نصب الراية ، ١٩٢/٣ .

(٢) معاني الآثار ، ١٣/٣ .

(٣) وقول الطحاوي بجريان الاتفاق فيه نظر ؛ لأن العلماء مختلفون فيه .  
انظر : الشرح الكبير للدردير ، ٢٩٨/٣ ، الكافي لابن قدامة ١٩٤/٢ .

ولأنه عقد على منفعة، فجاز أن تتولاه المرأة، كالإجارة .  
وكذلك كل من جاز له التصرف في البذل، جاز له التصرف في المبدل  
فالمرأة لما جاز لها التصرف في مهرها، وهو بدل من العقد، جاز لها  
التصرف في العقد وهو البذل ؛ كالبالغ في الأموال <sup>(١)</sup> .

أدلة القائلين بعدم جواز النكاح إلا بولي :

استدل هؤلاء لقولهم من الكتاب :  
يقول الله عز وجل : ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ ) <sup>(٢)</sup>  
فالخطاب بالإنكاح في الآية للأولياء ، بتزويج من لأزواج لها .  
قال القرطبي : <sup>(٣)</sup> " وفي هذا دليل على أن المرأة ليس لها أن تنكح  
نفسها بغير ولي ، وهو قول أكثر العلماء " <sup>(٤)</sup> .  
ويقوله سبحانه وتعالى : ( وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ) <sup>(٥)</sup> .  
فخاطب الله سبحانه الرجال بالإنكاح دون النساء ؛ بأن لا يزوجوا  
مولياتهم المسلمات من المشركين ، فدل أن الولاية إلى الرجال دون النساء .

(١) انظر : المبسوط ، ١٠/٥٠ وما بعدها ؛ الهداية مع البناية ، ١١٢/٤ ؛ الحاوي  
ج ١٢ ، ق ١٩ .

(٢) سورة النور ، آية : (٣٢) .

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج ، أبو عبد الله الأنصاري  
الخرجي الأندلسي ، " كان من عباد الله الصالحين والعلماء العارفين  
الورعين الزاهدين في الدنيا " .

وكان إماما علما في العلم ألف الكتاب المشهور ( جامع أحكام  
القرآن ) وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا ، وله ( التذكار فسي  
أفضل الأذكار ) ، ( والتذكرة بأمور الآخرة ) وغيرها ، توفي ( ٦٧١ هـ ) .

انظر : الديباج المذهب ، ( دار التراث ) ، ٣٠٨/٢ ؛ الداودي : طبقات  
المفسرين ، تحقيق علي محمد ( القاهرة : مكتبة وهبة ) ، ٦٥/٢ ؛ شذرات  
الذهب ، ٣٣٥/٥ .

(٤) انظر : تفسير القرطبي ، ٢٣٩/١٢ .

(٥) سورة البقرة ، آية : (٢٢١) .

وقال القرطبي فيها : " في هذه الآية دليل بالنص على أن لانكاح  
إلا بولي " (١) .

وغيرها من الآيات مثل قوله تبارك وتعالى : ( فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ  
أَهْلِهِنَّ ) (٢) .

ففي كل هذه الآيات لم يخاطب الله سبحانه وتعالى بالنكاح فيسـر  
الرجال ، ولو كان ذلك إلى النساء لذكرهن (٣) .

ومن أهم أدلتهم من الكتاب :

قول الله جل شأنه : ( فَلَا تَعْطِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَافَعُوا  
بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) (٤) .

فلما أمر الله تعالى وليها بترك عطلها ( والعطل : منع الولي  
موليه من النكاح ) (٥) .

دل ذلك أن إليه عقد نكاحها ، وأن المرأة لاحق لها في مباشرـة  
النكاح ، وإنما هو حق للولي ، لأن المنع إنما يتحقق ممن بيده الممنوع (٦) .

وقد قال الشافعي : " هذه أبين آية في كتاب الله تعالى دلالة  
على أن ليس للمرأة أن تتزوج بغير ولي " (٧) .

ويؤيد هذا ماورد في سبب نزول الآية الكريمة :

أخرج الطحاوي عن معقل بن يسار : أن أخته كانت تحت رجـل  
فطلقها ، ثم أراد أن يراجعها ، فأبى عليه معقل ، فنزلت هذه الآية (٨) .

وفيه دليل صريح على اعتبار الولي ، وإلا لما كان للعقل معنى ، ولو  
كان لها أن تزوج نفسها لفعلت ، حيث كانت راغبة في الرجوع إلى الزوج (٩) .

— كما في رواية البخاري — ولما كان لعقل أخيها تأثير في النكاح .

(١) تفسير القرطبي ، ٧٢/٣ .

(٢) سورة النساء ، آية : (٢٥) .

(٣) انظر الأدلة بالتفصيل : تفسير القرطبي ، ٧٣/٣ وما بعدها .

(٤) سورة البقرة ، آية : (٢٣٢) .

(٥) انظر : الصحاح : ( عطل ) .

(٦) انظر : معاني الآثار ، ١١/٣ .

(٧) مختصر المزني ، ص ١٦٣ .

(٨) معاني الآثار ، ١١/٣ .

(٩) انظر : البخاري ، في النكاح ، باب من قال : لانكاح الابولي (٥١٣٠) .

وقد روى عن جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المفسرين  
رضوان الله عليهم :

أن الذي بيده عقدة النكاح - في قوله سبحانه وتعالى :  
( وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ، فَنَصِفُ  
مَافَرَضْتُمْ ، إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ، أَوْ يَعْلُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ) - هو الولي<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup> .

ومن السنة بأحاديث :

منها ما أخرجه الطحاوي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بصير  
عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لانكاح إلا بولي<sup>(٣)</sup> )  
وفي سند آخر عن طريق الحجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، وعن ابن لهيعة  
عنه كذلك .

وأخرج أيضا عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، عن  
مروة ، عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنه قال : ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل  
فإن أصابها فلها مهرها ، بما استحل من فرجها ، فإن اشتجروا فالسلطان<sup>(٤)</sup>  
ولي من أولي له<sup>(٥)</sup> ) .

(١) سورة البقرة ، آية : (٢٣٧) .

(٢) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ، ٢٨٣/٤ ؛ تفسير القرطبي ، ٢٠٨٠/٢٠٧/٣ ؛  
الشوكاني : فتح القدير ، ٢٥٤/١ .

(٣) معاني الآثار ، ٨/٣ ؛ وأخرجه أبو داود ، في النكاح ، باب في الولي<sup>(٤)</sup>  
(٢٠٨٥) ؛ والترمذي ، في باب ما جاء لانكاح الابولي ، (١١٠١) ؛ أبـن  
ماجه نحوه (١٨٨١) .

(٤) اشتجروا : تنازعوا ، يقال : " اشتجر القوم وتشاجروا إذا تنازعوا  
واختلفوا " . انظر : النهاية : (شجر) .

(٥) معاني الآثار ، ٧/٣ ؛ وأخرجه أبو داود في النكاح ، باب في الولي<sup>(٤)</sup>  
( بلفظ : مواليتها ) ، (٢٠٨٣) ؛ والترمذي ، في باب ما جاء لانكاح الابولي<sup>(٤)</sup>  
(١١٠٢) ، قال : " هذا حديث حسن " ، ٤٠٨/٣ ؛ وابن ماجه نحوه (١٨٧٩) ؛  
والحاكم في المستدرک ، ١٦٨/٢ ولم يعقبه الذهبي ؛ وابن حبان في  
صحيحه كما في الموارد (١٢٤٨) ، ورواه غيرهم . انظر : مسند الإمام  
أحمد ، ١٦٥٠/٤٧/٦ ؛ سنن الدارقطني ، ٢٢١/٢ ؛ مصنف عبد الرزاق ، ١٩٥/٦ ؛  
مصنف ابن أبي شيبة ، ١٢٨/٤ ؛ انظر بالتفصيل : نصب الراية ، ١٨٤/٣ ؛  
وما بعدها ، تلخيص الحبير ، ١٧٩/٣ ؛ وما بعدها ؛ ارواۃ الغلیل ، ٢٤٣/٦ - ٢٤٤ .

ورواه من طرق كثيرة .

وفي رواية غيره كررت ( فنكاحها باطل ) ثلاثا .

ففي هذا الحديث : نفى النبي صلى الله عليه وسلم النكاح إذا وقع بدون ولي ، وهو لنفي الحقيقة الشرعية ؛ لأن كلام الشارع محمول على الحقائق الشرعية : أي لانكاح شرعي أو موجود .

ويدل على بطلان النكاح بدون ولي حديث عائشة ( الثاني ) ( فنكاحها باطل ) ، ثم لا يفهم من الحديث الثاني صحة النكاح بإذن الولي ؛ لأنه خرج مخرج الغالب ، فلامفهوم له ، لأن الغالب أن المرأة إنما تزوج نفسها بغير إذن وليها .<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>

قال الخطابي :

" قوله ( أيما ) امرأة ) : كلمة استيفاء واستيعاب .

وليه إثبات الولاية على النساء كلهن ، ويدخل فيها البكر والشيب والشريفة والوضيعة .... وفيه بيان أن المرأة لا تكون ولية نفسها ، وفيه بيان أن العقد إذا وقع لأبائن الأولياء كان باطلاً ، وإذا وقع باطلاً لم يصححه إجازة الأولياء ، وفي إبطاله هذا النكاح وتكراره القول ثلاثاً تأكيد لفسخه ورفع من أصله " .<sup>(٣)</sup>

يؤكد هذا حديث ثالث : هو ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( لاتزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية التي تزوج نفسها ) .<sup>(٤)</sup>

لأنه يدل على أن المرأة ليس لها ولاية في التزويج لنفسها ولا غيرها ، فلا عبارة لها في النكاح إيجاباً ولا قبولا ، فلا تزوج نفسها

(١) انظر : تيسير التحرير ، ٩٩/١٠ ؛ شرح الكوكب المنير ، ٤٩٠/٣ ؛ إرشاد الفحول ، ص ١٨٠ .

(٢) انظر : المغني ، ٧/٧٠ .

(٣) معالم السنن ، ٢٧٠٢٦/٣ ( مع مختصر أبي داود ) .

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه في النكاح ، باب لانكاح الابولي ، ( ١٨٨٢ ) ؛ والدارقطني في سننه ، ٢٢٨٠٢٢٧/٣ ؛ والبيهقي في سننه ، ١١٠/٧٠ ؛ وقسالة ابن الملقن : سننه صحيح على شرط الصحيح ، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ، ٣٦٤/٢٠ .



- بإذن الولي ولا غيرها ، ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة .
- فيكون دليلا على عدم صحة نكاح المرأة إلا بولي .

#### مناقشة أدلة القائلين باشتراط الولي :

ناقش الحنفية أدلة الجمهور - القائلين باشتراط الولي لصحة النكاح - استدلالهم بقول الله عز وجل : ( فَلَا تَعْطُلُونَهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ ) من عدة وجوه :

أولا : أن الآية مشتركة الإلزام ، لأنه نهاهم عن منعهن عن النكاح فدل على أنه يملكه، ويؤيد هذا : الآيات الأخرى التي جاءت بإسناد النكاح إليهن ، كما سبق ذكرها .<sup>(١)</sup>

ثانيا : أجابوا عن قولهم : بأن الخطاب فيها للأولياء : أن ظاهر الآية يقتضي : أن يكون ذلك خطابا للأزواج ، لأنه سبحانه وتعالى قال : ( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ) . فقوله تعالى ( فلا تعضلوهن ) إنما هو خطاب لمن طلق ، وإذا كان كذلك كان معناه : مغلها عن الأزواج بتطويل العدة عليها ، كما قال تعالى ( ولا تمسكوهن ضرارا ليعتدوا ) .

ويحتمل أن يكون الخطاب عاما للأولياء وللأزواج ولسائر الناس والعموم يقتضي ذلك .<sup>(٢)</sup>

ثالثا : أجابوا عن تقوية وجه استدلالهم بالآية : بسبب نزول الآية - ( بقعة معقل بن يسار ) - : بأن في سند الحديث مجهولا . وروى أيضا : سبب نزولها عن غيره .

(١) انظر : العناية على الهداية ( مع فتح القدير ) ٢٥٥/٣٠ .

(٢) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ٤٠٢/١٠ .

(١) فقال الجصاص : وقد روى عن الحسن أيضا هذه القصة ، وأن الآية نزلت فيها ، وأنه صلى الله عليه وسلم أمر معقلا بتزويجها .  
وهذا الحديث غير ثابت على مذهب أهل النقل ، لما في سنده من الرجل المجهول الذي روى عنه سماك ، وحديث الحسن مرسل .  
رابعها : وأجابوا أيضا من جهة المعنى - على افتراض تسليم صحة الحديث - : فقالوا : ولو ثبت لم ينف دلالة الآية على جواز عقدها من قبل أن معقلا فعل ذلك ، فتناهى الله تعالى عنه ، فبطل حقه في العقل ،<sup>(٢)</sup>  
لأنه " يحتمل أن عقل معقل : كان تزويجه لأخته في المراجعة فتقف عند ذلك ، فأمر بترك ذلك " .<sup>(٣)</sup>

ثم ناقشوا أدلتهم من الأحاديث :

أولا : حديث ( لانكاح إلا بولي ) .

ناقش الطحاوي الحديث من حيث السند والمعنى ، فبدأ بالسند :

فهو مروي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعا .  
فالحديث هنا روى مسندا من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق ، إلا أن مسنده روى أيضا من طرق أخرى ممن هو أثبت وأضبط من إسرائيل عن أبي إسحاق

(١) هو أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (٣٠٥ - ٣٧٠هـ) تفتحه على الكرخي ، وسكن بغداد وانتهت إليه رئاسة الحنفية ، وعنه أخذ فقهاؤها ، وامتنع عن تولي القضاء ، وعده ابن كمال باشا من الطبقة الرابعة : أصحاب التخرج من المقلدين . كما اهتم الجصاص كثيرا بكتب الطحاوي ، فشرح مختصره ، واختصر اختلاف الفقهاء ، وله ( أحكام القرآن ) ( والفصول في الأصول ) في أصول الفقه ، وغيرها من الكتب المفيدة .

انظر : الصميري : أخبار أبي حنيفة وأصحابه ، ص ١٦٦ : الذهبية : سير أعلام النبلاء ، ٢٩٦/١٥ : تنج التراجع ، ص ٦ : الفوائد البهية ص ٢٧ ، وغيرها من كتب التراجع .

(٢) انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ٤٠٢/١٠ .

(٣) راجع المصدر نفسه .

(٤) معاني الآثار ، ١١/٣٠ .

(١) منقطعا ( مرسلا ) :

" فكان من الحجة عليهم في ذلك أن الحديث على أصلهم أيضا لا تقسم به حجة ، وذلك أن من هو أثبت من إسرائيل ، وأحفظ منه ، مثل : سفيان وشعبة قد رواه عن أبي إسحاق منقطعا ، ( عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) فصار أصل هذا الحديث عن أبي بردة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم برواية شعبة وسفيان ، وكـ  
منهما - عندهم - حجة على إسرائيل ، فكيف إذا اجتمعا جميعا " (٢)  
وقد ذكر المحدثون في طرق هذا الحديث اختلافا كثيرا (٣)  
ثم تعقب الطحاوي بقية الطرق التي روى منها الحديث .  
وذكرها على هيئة اعتراضات ، وأجاب عن كل اعتراض ، وبين أخيرا بأنه على سبيل افتراض الصحة له ، فإن دلالة ظنية على المعنى .  
ووضح أيضا بأن نقده لبعض الرجال في السند ، وتضعيف روايتهم ليس انتقاصا منه لمكانة هؤلاء الأفاضل ، ولا تقليلا لشأنهم ، وإنما ليبين

(١) المنقطع : هو ما سقط من سنده راو في موضع أو أكثر ، وهو كالمرسل من حيث سقوط راو من سنده ، إلا أن جمهور المحدثين جعلوا المرسل مخصصا فيما لم يذكر فيه الصحابي ، والمنقطع شامل له ولغيره باعتبار أن كل ما لا يتصل إسناده فهو منقطع وهناك مذهب أن الاصطلاحين سواء .

قال ابن الملاح : " إن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده ، وهذا المذهب أقرب ، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم " .

وعلى هذا المذهب نحا الطحاوي في تعبيره بالمنقطع ، حيث إن الرواية من الطريق الآخر يرويها أبو بردة وهو : أبو بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : تابعي ، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه وتوفي (١٠٣هـ) .

وقد سبق ذكر اختلاف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل بالتفصيل بمسألة (١٤) .

انظر : مقدمة ابن الملاح ، ص ٢٦ ، ٢٧ : أصول الحديث ، ص ٣٣٧ : تهذيب  
التهذيب ، ١٩٠/١٨ ، ١٢٠ .

(٢) معاني الآثار ، ٩٠٨/٣ .

(٣) انظر بالتفصيل : نصب الراية ، ١٨٤/٣ ، ١٨٣/٣ .

كيف أن المخالف يحتج ببعض هذه الطرق على مخالفه ، حينما يكون الدليل لصالحهم .

في حين لا يقبلون من مخالفهم الاحتجاج بتلك الطرق ، لإثبات أقوالهم .

#### الاعتراض الأول :

" فإن قالوا : فإن أبا عوانة قد رواه مرفوعا ، كما رواه إسرائيل .  
فروى بسنده عن أبي عوانة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي هريرة ، عن  
أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .... الحديث .  
أجاب عن هذا الاعتراض ، بقوله :

" قيل لهم : قد روى عن أبي عوانة هذا كما ذكرتم ، ولكننا نظرنا  
في أصل ذلك ، فإذا هو عن أبي عوانة ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، فرجع  
حديث أبي عوانة أيضا إلى حديث إسرائيل ... فانتفى بذلك أن يكون ، عند  
أبي عوانة في هذا ، عن أبي إسحاق شي <sup>(١)</sup> " .

#### الاعتراض الثاني :

" فإن قالوا : فإنه قد رواه قيس بن الربيع ، عن أبي إسحاق أيضا  
كما رواه إسرائيل ، وذكر بسنده عن قيس بن الربيع بمثل السند  
الأول مرفوعا " .

أجاب عنه بقوله :

" قيل لهم : صدقتم ، قد رواه قيس كما ذكرتم ، وقيس - عندهم -  
دون إسرائيل ، فإذا انتفى أن يكون إسرائيل مضادا لسفيان ولشعبة  
كان قيس أخرى أن لا يكون مضادا لهما <sup>(٢)</sup> " .

#### الاعتراض الثالث :

" فإن قالوا : فإن بعض أصحاب سفيان ، قد رواه عن سفيان مرفوعا

(١) انظر : معاني الآثار ، ٩/٣٠ .

(٢) المصدر نفسه .

كما رواه إسماعيل وقيس، وذكر بسنده عن بشر بن منصور، عن سفيان عن أبي إسحاق . . . مرفوعا .

وأجاب عنه بقوله :

" قيل لهم : قد صدقتم ، قد روى هذا بشر بن منصور عن سفيان كما ذكرتم ، ولكنكم لاترضون من خصمكم بمثل هذا : إن احتجوا عليه بمـ رواه أصحاب سفيان ، أو أكثرهم عنه ، على معنى ، ويحتج هو عليكم بمـ رواه بشر بن منصور ، عن سفيان ، بما يخالف ذلك المعنى " .

ثم وضع الطحاوي معاملة المخالف لمخالفه في مثل هذا الموضوع بقوله :

" وتعدون المحتج عليكم بمثل هذا جاهلا بالحديث ، فكيف تصفون أنفسكم على مخالفكم ما ليسوغونه عليكم ؟ إن هذا لجور بين " (١) .

ثم يبين سبب ذكره لهذه المقولة ، بأدب وتواضع :

" وما كلامي في هذا إرادة مني الإزراء على أحد ممن ذكرت ، ولكنني أردت بيان ظلم هذا المحتج ، وإلزامه من حجة نفسه ما ذكرت " (٢) .

بعد أن ناقش الطحاوي الحديث من جهة السند ، عقب بمناقشته من قبل المعنى :

على سبيل فرض صحته أيضا ، لا يصح به الاحتجاج لرأى القائلين باشتراط الولي ، ذلك أن الحديث يحتمل أكثر من معنى ، ولادليل على تخصيص أحده المعاني دون الآخر ، ومن ثم فلا يكون حجة مع الاحتمال .  
لقال موضحا ذلك :

" ولكنني أقول : إنه لو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( لانكاح إلابولي ) . لم يكن فيه حجة لما قال الذين احتجوا به لقولهم في هذا الباب ، لأنه قد يحتمل معاني :

ـ فيحتمل ما قال هذا المخالف لنا ، إن ذلك الولي هو أقرب العصبة

إلى المرأة .

(١) معاني الآثار ،

(٢) المصدر نفسه ، ١٠٠٩/٣ .

- ويحتمل أن يكون ذلك الولي : من توليه المرأة من الرجـال قريبا كان منها أو بعيدا .

وهذا المذهب يصح به قول من يقول : لا يجوز للمرأة أن تتولى عقد نكاح نفسها ، وإن أمرها وليها بذلك ، ولا عقد نكاح غيرها ، ولا يجوز أن يتولى ذلك إلا الرجال <sup>(١)</sup> .

وقد روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها مثل ذلك : ( بأنها أنكحت رجلا من بني أخيها ، جارية من بني أخيها ، فضربت بينهما بستر ، ثم تكلمت ، حتى إذا لم يبق إلا النكاح ، أمرت رجلا فأنكح ، ثم قالت : ( ليس إلى النساء النكاح ) .

- ويحتمل أيضا قوله ( لانكاح إلهولي ) : أن يكون الولي هو الذي إليه ولاية البضع من ولده الصغير ، أو مولى الأمة ، أو بالغة حرة لنفسها <sup>(٢)</sup> . ثم أيد هذه الوجهة من حيث اللغة أيضا ، بقوله :

" فيكون ذلك على أنه ليس لأحد أن يعقد نكاحا على بضع ، إلا وليي ذلك البضع ، وهذا جائز في اللغة ، قال الله تعالى : ( فَلْيَمْلِكْ وَلِيُّهَا بِالْعَدْلِ ) <sup>(٣)</sup> .

فقال قوم : ولي الحق : هو الذي له الحق ، فإذا كان من له الحق يسمى وليا ، كان من له البضع أيضا يسمى وليا له <sup>(٤)</sup> .

وحيث لادلالة صحيحة على تعيين أحد هذه الاحتمالات على الآخر بدليل من الأدلة المعتبرة ، فتسقط جميعها ، لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، فقال : " فلما احتتمل ماروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من قوله ( لانكاح إلهولي ) ، هذه التأويلات ، انتفى أن يصرف إلى بعضها دون بعض ، لإبدالة تدل على ذلك : إما من كتاب ، وإما من سنة ، وإما من إجماع <sup>(٥)</sup> .

(١) معاني الآثار ، ١٠/٣ .

(٢) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ١٠/٣ ؛ البيهقي في السنن الكبرى ، ١١٢/٧ .

(٣) سورة البقرة ، آية : (٢٨٢) .

(٤) معاني الآثار ، ١٠/٣ .

(٥) المصدر نفسه .

كما ناقش الطحاوي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ( أيما امرأة تكثت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ) من حيث السند أولا :

فإنه قد أعل بالإرسال ، وتكلم فيه بعضهم من جهة إنكار الزهري لروايته له ( مع كون الرواية من طريقه ) .

فقال الطحاوي : " فكان لهم في ذلك أن حديث ابن جريج الذي ذكرناه عن سليمان بن موسى ، قد ذكر ابن جريج أنه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه " . ذكرها مسندا .

ثم عقب الطحاوي بذكر أسلوب المخالف في معاملتهم مع مخالفيه :  
 بأنهم يضعفون الحديث بطريق خاص، إن جاء من قبل مخالفهم، ولكنهم  
 يصححون الحديث بهذا الطريق نفسه، إن جاء مؤيدا لرأيهم، ووضح ذلك  
 ببعض الطرق التي جاءت في رواية هذا الحديث، " قال أبو جعفر : وهم  
 يسقطون الحديث بأقل من هذا :

وَحجاج بن أَرْطاة<sup>(١)</sup> : فَلَإِشْبَتُونَ لَهُ سَمَاعًا عَنِ الزَّهْرِيِّ ، ( إِحْدَى الطَّرِيقِ )  
وَحَدِيثُهُ عَنْهُمْ ( الْمَخَالِفُونَ ) مُرْسَلٌ ، وَهُمْ لَا يَحْتَجُّونَ بِالْمُرْسَلِ .  
وَإِبْنُ لَهْيَعَةَ<sup>(٢)</sup> : فَهُمْ يَنْكُرُونَ عَلَى خَصْمِهِمُ الْإِحْتِجَاجَ عَلَيْهِمْ بِحَدِيثِهِ  
فَكَيْفَ يَحْتَجُّونَ بِهِ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا " .<sup>(٣)</sup>

ونوش أيضا : من قبل اختلاف ألفاظ الحديث ، فقد روى في بعض  
الألفاظ بالسند نفسه : ( أيما امرأة نكحت بغير إذن موليتها فنكاحها  
باطل ، ( ثلاث مرات ) وذكره الموالى يدل على أن المراد : الأمة  
تزوج نفسها بغير إذن مولاه ، لأن الولي على الحقيقة هو مالك الأمر حتى  
يقوم الدليل على غيره .

(١) هو صدوق كثير الخطأ والتدليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين بعد المائة • سبقت ترجمته في مسألة (١٦) •

(٢) هو عبدالله بن لهيعة (بفتح اللام وكسر الهاء) ابن عقبة الخزرمي أبو عبد الرحمن المصري ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه مات سنة أربع وسبعين بعد المائة .

• انظر : تقريب التهذيب ، ١/ ٤٤٤ .

(٢) معاني الآثار: ٨/٣٠.

ثم على رواية ( بغير إذن وليها ) أيضا ، لامانع من ذلك ؛ لأن الولي هو الذي كان يلي التصرف عليها في عقد النكاح وغيره .<sup>(١)</sup>

وبعد مناقشة الطحاوى الحديث من حيث السند أتبعه بالمناقشة من حيث القواعد التي تؤثر في قبول الرواية ، وهي : مخالفة عمل الراوى لروايته :

" لو ثبت مارووا من ذلك عن الزهرى ، لكان قد روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما يخالف ذلك " : فإنها قامت بتزويج حفصة بنت عبد الرحمن ، أثناء غياب أخيها عبد الرحمن ، فلما علم بذلك أقرها على ذلك كما سبق ذكره . فعلم من ذلك مخالفتها للرواية .

ولولا أن رأيها : جواز صحة تزويجها بنت أخيها بغير إذن ، لمسا أجازت فيه التعليك ، الذى لا يكون إلا من صحة النكاح وشبوته ، ولو كان عندها من النبي صلى الله عليه وسلم في هذا شيء لما خالفته إلى غيره .  
" فثبت بذلك فساد ماروى عن الزهرى في ذلك " .<sup>(٢)</sup>

وروى أيضا عن الزهرى ما يخالف هذا الحديث : قال ابن عبد البر : كان الزهرى يقول : " إذا تزوجت المرأة بغير إذن وليها جاز " .<sup>(٣)</sup>  
ومخالفة الراوى في العمل لما رواه تعتبر قدحا في الرواية<sup>(٤)</sup> وفعلها فيها .

كما أجاب الطحاوى على اعتراض المخالفين : أن النبي صلى الله عليه عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه - ( الوارد في حديث أم سلمة رضي الله عنها ) - بقوله : " مدقت ، هو أولى به من نفسه ، يطيعه فسي أكثر مما يطيع فيه نفسه فأما أن يكون هو أولى به من نفسه في أن يعقد عليه عقدا بغير أمره : من بيع ، أو نكاح ، أو غير ذلك ، فلا .  
وإنما كان سبيله في ذلك صلى الله عليه عليه وسلم ، كسبيل

(١) انظر : شرح مختصر الطحاوى (للجصاصي) (مخطوط) ج ٣، ق ٣٤٩ .

(٢) انظر : معاني الآثار ، ٨/٣ .

(٣) أعلاء السنن ، ٧٠/١١ .

(٤) انظر : الاحكام في أصول الأحكام ، ٣٢٦/٤ .



الحكام من بعده ، ولو كان ذلك كذلك ، لكانت وكالة عمر ، إنما تكون من قبل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لا من قبل أم سلمة ؛ لأنه هو وليها . فلما لم يكن ذلك كذلك ، وكانت الوكالة إنما كانت من قبل أم سلمة فعقد بها النكاح ، فقبله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم دل ذلك أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إنما كان ملك ذلك البضع ، بتمليك أم سلمة إياه ، لا بحق ولاية كانت له في بضعها .  
أولاً ترى أنها قد قالت : ( إنه ليس أحد من أوليائي شاهداً ) فقال لها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ( إنه ليس أحد منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك ) .

ولو كان هو أولى بها منهم لم يقل لها ذلك ، ولقال لها : ( أنا وليك دونهم ) ولكنه لم ينكر ما قالت ، وقال لها : ( إنهم لا يكرهون ذلك ) .  
فثبت بذلك أن عقد أم سلمة رضي الله تعالى عنها النكاح على بضعها كان جائزاً دون أوليائها ووجب أن يحمل معاني الآثار التي قدمنا ذكرها في هذا الباب على هذا المعنى أيضاً ، حتى لا يتضاد شيء منها ولا يتنافى ولا يختلف<sup>(١)</sup> .

وأما حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : ( لا تزوج المرأة المرأة<sup>١٠٠٠</sup> ) .  
فإنه محمول على وجه الكراهة لحضور المرأة مجلس الإملاك ؛ لأنفسه مأمور بإعلان النكاح ، ولذلك يجمع له الناس .  
هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : روى ، أن قوله في الحديث ( الزانية هي التي تنكح نفسها ) هو من قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .  
وقد روى في حديث آخر عن أبي هريرة هذا الحديث ، وذكر فيه : أن<sup>(٢)</sup> أبا هريرة قال : ( كان يقال ، الزانية هي التي تنكح نفسها ) .

(١) معاني الآثار ، ١٣٠/١٢/٣٠ .

(٢) انظر : نيل الأوطار ، ١٣٥/٦٠ .

وهذا اللفظ خطأ بإجماع المسلمين من وجهين :

- ان تزويجها نفسها ليس بزنا عند أحد من المسلمين ، إذ الوطء غير مذكور فيه .

- ثم إذا حملنا : على أنها زوجت نفسها ووطئها الزوج ، فهذا أيضا لا خلاف فيه أنه ليس بزنا ، لأن القائلين بعدم جواز ذلك ، إنما يجعلونه نكاحا فاسدا : فيوجب المهر والعدة ، ويثبت به النسب إذا وطئ<sup>(١)</sup> .

### مناقشة الجمهور لاستدلالات الطحاوى والحنفية :

تتلخص مناقشة الجمهور لأدلة الحنفية فيما يأتي :

أولا : استدلالهم بقوله سبحانه وتعالى : ( فَاِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ) .

يجاب عنه : بأن المقصود من النكاح ( أن تنكح ) معناه : الوطء .  
بدليل ماورد في المطلقه ثلاثا عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
مرفوعا : ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا طلق الرجل  
امراته ثلاثا ، لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، ويذوق كل واحد منهم<sup>(٢)</sup>  
عسيلة صاحبه ) .

والعسيلة كما قال العلماء : كناية عن الوطء<sup>(٣)</sup> .

ثانيا : استدلالهم بقول الله عز وجل : ( فَلَا تَعْفُلُوْهُنَّ اِنْ يَنْكِحُوْا  
أَزْوَاجَهُنَّ ) .

فالآية دليل للجمهور لاعليهم ، بدليل ما روى في سبب نزولها كما مر  
وفي غير رواية الطحاوى : ( لما امتنع معقل بن يسار من تزويج أخته  
لزوجها أبي البداح حينما خطبها مع الخطاب : ( فنزلت الآية ، قال مقاتل :  
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم معقلا ، فقال : ( إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا  
فَلَا تَمْنَعِ أَخْتَكَ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ ) فقال : آمنت بالله ، وزوجها منه ) .

(١) انظر : أحكام القرآن (للجماسي) ٤٠٣/١٠ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري نحوه ، في الطلاق ، باب إذا طلقها ثم تزوجت  
بعد العدة فلم يمسها (٥٣١٧) .

(٣) انظر : تفسير القرطبي ١٤٨/٣ .

(١) فيه دليل صريح على أن الخطاب فيها للأولياء كما سبق ذكره .  
 ثم إن مساق الآية ( إذا تراضوا بينهم بالمعروف )  
 والمعروف : ما تناوله عرف الاختيار وهو الولي وشاهدان (٢) .  
 ثم إن الدليل إذا احتمل وجهان ، ووجد مع أحدهما واقعة حال فهو  
 أقوى في الترجيح من الآخر .  
 كما هو مقرر في كتب الأصول ، بباب وجوه الترجيح .  
 وأما اعتراضهم على حديث معقل بن يسار - أن في سنده مجهولا ، هو  
 الذي روى عنه سماك ، ثم إن حديث الحسن مرسل ، أيضا - :  
 فقد أخرج البخاري في صحيحه من غير هذا السند ، وفيه قال الحسن :  
 ( قال فلاتعطلوهن ، قال حدثني معقل بن يسار ٠٠٠٠ الحديث ) . فهذا صريح  
 من الحسن في رفع الحديث ورواه .  
 ثم إن رواية البخاري كلهم ثقات ، ومن ثم فلاتأشير لرواية سماك  
 في صحة الحديث (٣) .  
 وأما اعتراض الحنفية على أن الخطاب في الآية (فلاتعطلوهن) بالمنع  
 من العفل إنما توجه إلى الأزواج ، لتقديم ذكرهم ، دون الأولياء الذين  
 ليس لهم في الآية ذكر .  
 فقد أجاب عنه الماوردي :  
 " بأنه لايجوز توجه النهي إلى الأزواج ، لأنه إن عفل الزوج قبل العدة  
 فبحق ، لايجوز أن ينهى عنه ، وإن عفل بعد العدة فهو غير مؤثر .  
 وأن ما روى من سبب نزولها في معقل بن يسار في أشهر القولين  
 أو جائز في أحدهما يوجب حمله على الأولياء دون الأزواج " (٤) .

- 
- (١) انظر : تفسير القرطبي ، ١٥٨/٣ .  
 (٢) انظر : الحاوي الكبير (مخطوط) ، ج ١٢ ، ق ١٩ .  
 (٣) انظر : البخاري في الطلاق ، باب من قال : لانكاح الا بولي ، لقول  
 الله تعالى : ( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعطلوهن ٠٠٠٠٠ )  
 (٥١٣٠) ، انظر المسألة بالتفصيل : فتح الباري ، ١٨٣/٩ - ١٨٦ .  
 (٤) الحاوي ( مخطوط ) ، ج ١٢ ، ق ١٩ .

ثم أيد الماوردي عود الخطاب إلى الأولياء : إذ الخطاب يدل على ذلك ، ولو لم يتقدم لهم ذكر :

" كما قال تعالى : ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ، وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ )<sup>(١)</sup>

يعني : الله سبحانه وتعالى .

(وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ)<sup>(٢)</sup> يعني : الانسان .

وقال تعالى : ( فَانكحوهن بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ ) أي : أوليائهن .

فجعل إذن الأولياء شرطاً في نكاحهن ، فدل على بطلانه لعدمه<sup>(٣)</sup> .

مع ما دل على ذلك من السنة كما مر .

وأما استدلالهم بحديث ( الأيم أحق بنفسها من وليها ) .

فليس فيه ما يدل على سلب الولاية من الأولياء .

بل غاية ما يدل عليه الحديث : هو الفرق بين البكر والشيب —

حيث الرضا ، فيعتبر رضا الشيب في تزويجها ، ومراحة إذنها بالموافقة

بخلاف البكر فإنه يكفي منها السكوت للدلالة على رضاها ، كما صرح بذلك

الحديث : ( الشيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها —

وإذنها صماتها )<sup>(٤)</sup> .

وأما ما ذكروه من تضعيفهم لحديث : ( لانكاح الإبولي ) ، فغير مسلم

لهم ، لأن الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه .

وأخرجه أيضا : الحاكم وابن حبان وصحاه ، وذكر له الحاكم طرقاً

كثيرة ، وقال : " قد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه

وسلم : عائشة وأم سلمة وزينب ... ثم سرد تمام ثلاثين صاحبياً<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة العاديات ، آية : (٧، ٦) .

(٢) سورة العاديات ، آية : (٨) .

(٣) الحاوي ، ج ١٢ ، ق ١٩ .

(٤) الحديث رواه الجماعة الا البخاري : أخرجه مسلم ، في النكاح ، بسبب

استئذان الشيب في النكاح بالنطق ، والبكر بالسكوت (٤١٢١) ، انظر :

نيل الأوطار ، ١٣٢/٦ .

(٥) المستدرک ، ١٧٢/٢ ، وانظر : تلخيص الحبير ، ١٥٦/٣ .

والمعروف في علوم الحديث : أن تعدد الطرق يقوى بعضها بعضاً —  
وترفع الحديث إلى درجة الاحتجاج ، فكيف وقد رواه جمع من الصحابة —  
رضوان الله عليهم <sup>(١)</sup> .

" قال المروزي : سألت أحمد ويحيى عن حديث ( لانكاح إلا بولي )  
فقالا : صحيح " <sup>(٢)</sup> .

قال الترمذي : " والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى  
الله عليه وسلم : ( لانكاح إلا بولي ) : عند أهل العلم من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم : منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله  
ابن عباس ، وأبو هريرة وغيرهم ، وهكذا روى عن بعض فقهاء التابعين  
بأنهم قالوا : لانكاح إلا بولي ، منهم : سعيد بن المسيب ، والحسن البصري  
وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ( رحمهم الله  
تعالى ) ، وبهذا يقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك <sup>(٣)</sup> .

وأما اعتراضهم : ( بأن الحديث روى مرسل عن سفيان ، وشعبة ، عن  
أبي إسحاق ، وهما أضعف وأحفظ ممن رواه عن أبي إسحاق موصلاً ) .

فقد أجاب الترمذي عنه : بأن من رواه موصلاً أصح ؛ لأنهم سمعوه من  
أوقات مختلفة ، وشعبة ، وسفيان ، وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن  
أبي إسحاق ، لكنهما سمعاه في وقت واحد ، ثم ساق من طريق أبي داود  
الطيالسي عن شعبة قال : ( سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق ، أسمعتم

(١) انظر : السيوطي : تدريب الراوي ، ١٧٦/١ وما بعدها ؛ الخطيب : أصول  
الحديث ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩١هـ ) ، ص ٢٥٠ .

(٢) المغني ، ٧/٧ .

(٣) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزي ( ١١٨ - ١٨١هـ ) تفقه  
بسفيان ومالك ، وكان فقيها زاهداً ، وقال أحمد : " لم يكن في زمان  
ابن المبارك أطلب للعلم منه ، وكان صاحب حديث حافظاً " ، وكان انت  
كتبه التي حدث بها عشرين ألفاً ، ومناقبه مبسطة في كتب التراجم .  
انظر : طبقات الفقهاء ، ص ٩٤ ، وفيات الأعيان ، ٣٢/٣ ؛ تذكرة الحفاظ  
١/٢٧٤ ؛ الديباج المذهب ، ص ١٣٠ ؛ الجواهر المضية ، ١/٣٢٤ ؛ الفوائد  
البهية ، ص ١٠٣ .

(٤) سنن الترمذي ، ٤٠٢ ، ٤٠١/٣ .

أبا بردة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لانكاح الإبولي )  
 قال نعم ) . ثم قال : وإسرائيل ثبت في أبي إسحاق .<sup>(١)</sup>

وأما تضعيفهم لحديث ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ) : محتجين بأن مداره على الزهري ، وقد سأل عنه ابن جريج فأنكره فهذا غير سليم .

لأن الحديث أخرجه أبو داود ، والترمذي وحسنه ، وابن ماجه ، وصححه أبو عروانة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال :

صحيح على شرط الشيخين ، وقال ابن معين : إنه أصح ما في الباب .

ثم إن رواية ابن جريج - التي اعترض عليها الطحاوي - لم يذكرها إلا إسماعيل بن إبراهيم ، وقد فعف يحيى بن معين روايته عن ابن جريج .<sup>(٢)</sup>  
 ثم لو سلم أن الزهري أنكره ، فهذا الإنكار لا يوجب ضعفه .

قال الحاكم : " فقد ثبت بروايات الأئمة الأثبات سماع الرواة بعضهم من بعض ، فلا تعلل هذه الروايات ، بحديث ابن علي ، وسؤاله ابن جريج وقوله : إنني سألت الزهري عنه فلم يعرفه ، فقد ينسب الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به ، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث " .<sup>(٣)</sup>

قال ابن الصلاح : " وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها ، وكان أحدهم يقول : حدثني فلان عني عن فلان بكذا وصنف في ذلك الخطيب ( أخبار من حدث ونسى ) ، وكذا الدارقطني " .<sup>(٤)</sup>

وقال النووي : " ومن روى حديثا ثم نسيه جاز العمل به على الصحيح وهو قول جمهور من الطوائف " .<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : سنن الترمذي ، ٤٠٩/٣ .

(٢) انظر : الترمذي ، ٤٠٧/٣ ؛ ابن الملقن : تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ، ( مكة : دار حراء ، ١٤٠٦هـ ) ، ٣٦٥ ، ٣٦٤/٢ ، فتح الباري ١٩١/٩ وما بعدها .

(٣) المستدرک ، ١٦٨/٢ .

(٤) السيوطي : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ٢٣٦/١٠ .

(٥) التقريب ( مع التدريب ) ، ٢٣٥/١٠ ؛ انظر بالتفصيل : المحلى ، ٢٥/١١ وما بعدها .

ويجاب أيضا : باعتبار تعدد الرواة للحديث عن الزهري ، فالإنكار  
على الزهري لا يؤثر على الحديث . وذلك لأن الحديث رواه عن الزهري  
أربعة : سليمان بن موسى ، ومحمد بن إسحاق ، وجعفر بن ربيعة ، والحجاج بن  
أرطاة .

ورواه عن عروة ثلاثة : الزهري ، وهشام بن عروة ، وأبو الغنم ثابت  
ابن قيس ، فلم يصح إضافة إنكاره إلى الزهري مع العدد الذين رواه عنه  
ولو صح إنكاره له ، لما أثر فيه مع رواية الزهري له عن عروة <sup>(١)</sup> .  
وأما اعتراضهم على حديث : ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها )  
برواية (مواليها) فقد أجاب الماوردي عنه من وجهين :

أحدهما : استواء العبد والأمة فيه ، فلم يكن لتخصيص الأمة تأثير  
والثاني : لقوله في آخر الخبر ( فان اشتجروا فالسلطان ولي من  
لاولي له ) والسلطان لا يكون وليا للأمة وإن عظمها مواليها .

وعلى روايتهم (مواليها) : تدل على اشتراط الولي أيضا :  
وذلك ، لأن " المولى ينطلق على الولي ، كما قال سبحانه وتعالى  
( وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ) <sup>(٢)</sup> .

يعني : الأولياء ، لأنه لم يكن عليه رق ، فيكون له مولى " .  
ثم قال : " على أننا نستعمل الروايتين : فتكون روايتنا  
مستعملة في الحرة ، وروايتهم مستعملة في الأمة ، فلا تعارضان <sup>(٣)</sup> " .

وأجابوا من حديث عائشة ( في المرأة التي اشتكت أباهها ، وجعل  
لها الخيار ) بأن الحديث مرسل : حيث إن الراوى من عائشة : عبد الله  
ابن بريدة ، لم يسمع من عائشة رضي الله تعالى عنها <sup>(٤)</sup> .

قال البيهقي : " فإن صح ، فإنما جعل الأمر إليها لوضعها فـ  
غير كفء <sup>(٥)</sup> " .

- 
- (١) انظر : معاني الآثار ، ١١/٣ ، الحاوي الكبير ، ج ١٢ ، ق ٢٠ .  
(٢) سورة مريم ، آية ، (٥) .  
(٣) الحاوي الكبير ، ج ١٢ ، ق ٢٣ .  
(٤) هو عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي ، أبو سهل قاضي مرو ، توفي  
(١١٥ هـ) ، انظر : تهذيب التهذيب ، ١٥٧/٥ ، الخلاصة ، ص ١٩٢ .  
(٥) انظر : السنن الكبرى ، ١١٨/٧ .

وأجاب ابن حزم عن احتجاجهم بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها

عنها :

بأن هذا الخبر إنما روى من طريق ابن عمر بن أبي سلمة <sup>(١)</sup>، وهو مجهول، وأيضا " أن عمر بن أبي سلمة كان يومئذ صغيرا لم يبلغ - هذا لاختلاف فيه بين أحد من أهل العلم - فمن الباطل أن يعتمد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عقد من لا يجوز عقده " .

ثم لو صح هذا لايكون لهم فيه حجة ؛ لأن الله تعالى قال : ( النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ) <sup>(٢)</sup> .

وأجاب أيضا - لإثبات أن عقد أم سلمة رضي الله تعالى عنها كسائر بولي - بحديث أنس رضي الله تعالى عنه أنه قال : ( لما نزلت في زينب بنت جحش رضي الله تعالى عنها ) ( لَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ) <sup>(٣)</sup> قال : فكانت تفخر على نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقول : (زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله عز وجل من فوق سبع سموات ) <sup>(٤)</sup> .

قال ابن حزم : " فهذا إسناد صحيح مبين أن جميع نسائه عليهن السلام إنما زوجهن أولياؤهن حاش زينب - رضي الله تعالى عنها - فكان الله تعالى زوجها منه عليه الصلاة والسلام " .

مما تقدم في عرض المسألة ، ومناقشة أدلة المتخالفين : — من الحنفية والشافعية : تبين ضعف استدلال الطحاوي والقائلين بمثل قوله ( عدم اشتراط الولي في النكاح ) وبهذا تسلم استدلال القائلين باشتراط الولي في النكاح من النقص والاعتراضات وإن لم يسلم بعض استدلالات

(١) كما رواه النسائي من طريق ثابت البناني : حدثني ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه ، عن أم سلمة ١٠٠٠ الحديث ٦٦/٦٠ .

الآن الطحاوي أخرجه في رواية من ثابت عن عمر بن أبي سلمة مباشرة . انظر: معاني الآثار ١١/٣٠ الآية <sup>(١)</sup> في سورة الأحزاب آية: (٦) .

(٢) سورة الأحزاب ، آية: (٢٨) .

(٣) أخرجه البخاري ، في التوحيد ، باب وكان مرثه على الماء ، وهو رب العرش العظيم (٧٤٢٠) .

(٤) المحلى ٢٤٠٣٣/١١٠ .



فقهاء الشافعية ، كإدعاء الماوردي ( ثبوت الإجماع في المسألة ) <sup>(١)</sup> فإن واقع الخلاف القائم بين أئمة الفقه رحمهم الله تعالى ، يرد على هذه الدعوى .

هذا وبرغم ضعف استدلالات الحنفية من حيث النقل كما تبين : فإنه لا يمنع الأخذ برأى الطحاوي والسالكين مسلكه ، في ظـروف استثنائية معينة . كما لو وقع العقد بغير ولي بالفعل ، ففسخه غيـرـ وارد أيضا عند المالكية في ضوء قاعدة ( مراعاة الخلاف ) <sup>(٢)</sup> ، إذ يحكمون العقود التي يرون فسادها وفق مذهبهم ، ويخالفهم في ذلك غيرهم بالشروط المعروفة لديهم <sup>(٣)</sup> .

- (١) انظر : الحاوي الكبير ، ج ١٢ ، ق ٢٣ ( مخطوط ) .
- (٢) وعرف ابن عرفة مراعاة الخلاف بقوله : ( أعمال دليل فـي لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر ) . كما فصل هذه القاعدة العلامة الشيخ حسن المشاط : " وهي عبارة عن أعمال المجتهد لدليل خصمه المخالف ، فـي لازم مدلوله ، الذي أعمل في نقيضه دليل آخر ، وذلك كإعمال مالك دليل خصمه القائل بعدم فسخ نكاح الشغار فيما إذا مات أحدهما فالمدلول هو : عدم الفسخ ، وأعمل مالك في نقيضه : وهو الفسخ دليلا آخر ، فمذهب مالك : وجوب الفسخ ، وثبوت الإرث إذا مات أحدهما ومراعاة الخلاف مما يحتاج به الإمام مالك رحمه الله تعالى ، إذا رجح دليل المخالف على دليله في اللزوم كرجحان دليل المخالف عنده في المثال المذكور على لازم مدلول دليله " . الجواهر الثمينية في بيان أدلة عالم المدينة ( تحقيق : د. عبد الوهاب أبو سليمان ) ( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ) ، ص ٢٣٥ .
- (٣) من الشروط التي ينبغي مراعاتها في تطبيق قاعدة مراعاة الخلاف : - " أن لا يؤدي إلى صورة تخالف الإجماع : كمن تزوج بغير ولي ولاشهود ، بأقل من ربع درهم ، مقلدا أبا حنيفة في عدم الولي ، ومالكا في عدم الشهود ، والشافعي في أقل من ربع درهم . فإن هذا النكاح إذا عرض على الحنفي لا يقول به ، وكذلك الشافعي والمالكي ، وغيرهما ، فيجب فسـخـه " . - أيضا : أن لا يترك المراعي له مذهبه بالكلية : كأن يتزوج مالكي تزوجا فاسدا على مذهبه ، صحيحا عند غيره ، ثم يطلق ثلاثا ، فإن ابن القاسم يلزمه الثلاث مراعاة للقول بصحته فإن تزوجت من قبل بزوج لم يفسخ نكاحه عند ابن القاسم : لأن الفسخ =

وانطلاقاً من هذه القاعدة : يجرون النكاح الفاسد مجرى الصحيح  
 في الأحكام : كشبوت الميراث ، والنسب للولد ، وحرمة المصاهرة ، وغير ذلك .  
 مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم : ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها  
 فنكاحها باطل ، باطل ، باطل ) ثم قال : ( فإن دخل بها فلها المهر بما  
 استحل من فرجها ) .

(١) فقال الشاطبي: " هذا تمحيح للمني عن وجهه " .

ثم قال : وهذا " دليل على الحكم بصحته على الجملة ، والإكـان  
في حكم الزنا ، وليس في حكمه باتفاق ، فالنكاح المختلف فيه قد يراعى  
فيه الخلاف ، فلاتقع فيه الفرقة إذا عثر عليه بعد الدخول ، مراعاة لما  
يقترن بالدخول من الأمور التي ترجح جانب التصحيح .<sup>(٢)</sup>

هذا من حيث مايؤول إليه ترتب الحكم بعد الوقوع •

وأما من حيث الابتداء فقد أجازه المانعون أيضا في حجرات

## استثنائية معينة •

(५)

## ذكر الزركشي

= حينئذ إنما كان مراعاة للقول بمحة النكاح الأول، ومراعاة الخلاف مرتين تؤدي إلى ترك المذهب بالكلية " .

الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة ، ص ٢٢٥ وما بعدها  
انظر القاعدة بالتفصيل ، الموافات ١٥٠/٤٠ وما بعدها ؛ الاعتماد  
(مصر : التجارية الكبرى) ١٤٥/١٠ وما بعدها .

(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرساني ، المالكي المشهور بالشاطبي ، " أحد العلماء الأثبات وأكابر الأئمة الثقات الفقيهاء الأصولي المحدث " وتأليفه مشهورة بالتحريير للقواعد والتحقيق للمسائل ، وبخاصة (الموافقات في أصول الأحكام ) وله (الاعتصام) وغيرهما من الكتب النافعة ، توفي سنة (٥٧٩٠هـ) .

انظر : التنبؤاتي : نيل الابتهاج (على هامش الديباج) ، ص ٤٦ - ٥٠ ؛  
مخلوف : شجرة النور ، ص ٢٣١ .

(٢) الموافقات ٤/٢٠٤، ٢٠٥

(٣) هو محمد بن بهادر بن عبدالله المصري، الشافعي ( بدر الدين أبو عبدالله ) ( ٧٤٥ - ٨٧٩هـ ) أخذ العلم من جملة من أجلاء العلماء، ورحل في الطلب، " وكان فقيها أصوليا أديبا فاضلا في جميع ذلك " ودرس وأفتى وولي مشيخة خانقاه كريم الدين " =

والسيوطي تحت قاعدة : ( إذا ضاق الأمر اتسع ) عبارة عن الشافعي رحمه الله تعالى : ( فيما إذا فقدت المرأة وليها في سفر فولت أمرها رجلاً يجوز ، قال يونس بن عبد الأعلى : فقلت له كيف هذا ؟ قال : إذا ضاق الأمر اتسع ) .

وهذا دليل على أخذ المخالفين أيضاً بقول القائلين :

بعدم الاشتراط ، في حالات .

ومثل هذه في وقتنا الحاضر : حالات أخرى ينبغي الأخذ بقول الحنفية أيضاً : مثل أن تسلم امرأة من أسرة كافرة في بلاد الكفر ، وأرادت أن تتزوج بكفه ، فالحالة هذه العمل بقول القائلين ، بجواز تولي المرأة البالغة العاقلة مقد نفسها بكفه لها أسلم وأولى ، من الوقوع في الفيق والهرج والالوقع المسلمون المقيمون في بلاد الكفر في فيق وهرج ، ( وما جعل ———— عليكم في الدين من حرج ) . والله سبحانه أعلم .

= وله تأليف نافعة منها : ( البحر المحيط في أصول الفقه ) ، ( أمـلام الساجد في أحكام المساجد ) ، ( المنشور في القواعد ) وغيرها من كتب الفقه والحديث .

انظر : العسقلاني : الدرر الكامنة ، ١٧/٤ ، شذرات الذهب ، ٣٣٥/٦ .

( ١ ) المنشور في القواعد ، ١٢١/١ ، الأشباه والنظائر ، ص ٨٢ .

( ٢ ) سورة الحج ، من آية ( ٧٨ ) .

(٥١) الدخول بالمحارم بعقد الزواج

اتلق الفقهاء على بطلان العقد على ذات محرم من النسب أو الرضاع  
(١)  
أو الصهر .

غير أنهم اختلفوا فيما إذا حصل الوطء بموجب هذا العقد مع العلم  
بالتحريم ، هل يعد هذا الوطء زنا فيحد ، أم يعد شبهة فيدراً عنه الحد ؟  
ذهب الطحاوي إلى القول : بأنه " لا يجب في هذا حد الزنا ، ولكن  
فيه التعزير والعقوبة البليغة " (٢)

وهو قول الإمام أبي حنيفة ، وسفيان الثوري رحمهما الله تعالى . (٣)  
وذهب صاحبان من الحنفية ، وجمهور الفقهاء : مالك ، والشافعي  
وأحمد في رواية ، وإسحاق ، وغيرهم رحمهم الله تعالى : إلى وجوب الحد  
على الواطئي ، وعدم اعتبار العقد شبهة دائرة للحد ، لكون النكاح باطلاً  
(٤)  
بالإجماع .

- 
- (١) انظر : الافصاح ( السعيدية ) ٢٤٠/٢ ، رحمة الأمة ، ص ٢٧٥ .  
(٢) معاني الآثار ، ١٤٩/٣ .  
(٣) انظر : المصدر نفسه ، المبسوط ، ٨٦٠٨٥/٩ ، الهداية مع شروحيها : فتح  
القدير ، ٢٦١/٥ ، البنائية ، ٤٠٥/٥ ، حاشية ابن عابدين ، ٢٤٠٢٣/٤ .  
(٤) والرواية الثانية منه : أنه يقتل ويؤخذ ماله لبيت المال .  
المفني ، ٥٥/٩ .  
(٥) انظر : القرافي : الفروق ، ١٧٤/٤ ، قوانين الأحكام ، ص ٢٨٣ ، حاشية  
الدسوقي (مع الشرح الكبير) ، ٣١٤/٤ ، ٢٥١/٣ ، المذهب ، ٢٦٩/٢ ، مفني  
المحتاج ، ١٤٦/٤ ، المفني ، ٥٥/٩ ، شرح منتهى الإرادات ، ٣٤٦/٣ .  
وفعل ابن حزم بين امرأة الأب ، وبين غيرها من المحارم في الوطء  
فجعل في امرأة الأب القتل وتخمين المال مطلقاً : سواء كان محصناً  
أو غير محصن ، وسواء دخل بها الأب أو لم يدخل بها ، وسواء أمه  
كانت أو غير أمه .  
وأما من وقع على غير امرأة أبيه عمداً من سائر ذوات محارمه  
بنسب أو رضاع أو صهر ، فعليه حد الزنا ، سواء كان ذلك بعقد أو بغير  
عقد ، فهو زان .  
وأما الجاهل في كل ذلك فلا شيء عليه . انظر : المحلى ، ٢٣٤٠٢٣٣/١٣ ،  
ونقل ابن تيمية اتفاق المسلمين على أن نكاح المحارم يقع باطلاً  
غير لازم . انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ١٨/٣٣ .

منشأ الخلاف في المسألة :

الأصل عند أبي حنيفة أن النكاح إذا وجد ممن هو أهل له ، في محل قابل لمقاصد النكاح ، يمتنع وجوب الحد ، سواء أكان هذا النكاح حلالاً أم حراماً ، وسواء أكان التحريم مختلفاً فيه أم مجعماً عليه ، وسواء ظن الحل فادعى الاشتباه ، أو علم بالحرمة ، وذلك لوجود صورة شبهة المبيح وهو العقد .

والأصل عند الصاحبين والجمهور : أن النكاح إذا كان محرماً على التابيد ، أو كان تحريمه مجعماً عليه ، يجب الحد ؛ لأن الوطء فيـــــــــــــــــه مصادف محلاً ليس فيـــــــــــــــــه شبهة ، وهو مقطوع بتحريمه .  
وإن لم يكن محرماً على التابيد ، أو كان تحريمه مختلفاً فيه لا يجب الحد<sup>(١)</sup> .

أدلة القائلين بعدم إقامة الحد :

استدلوا لعدم إقامة الحد بأدلة من النقل والعقل :

فمن النقل بما روى الطحاوي عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار : ( أن ظليحة<sup>(٢)</sup> نكحت في عدتها ، فأتى بها عمر بن الخطاب فضربها ضربات بالمخفقة<sup>(٣)</sup> وضرب زوجها وفرق بينهما ، وقال : أيما امرأة نكحت في عدتها فرق بينها وبين زوجها الذي نكحت ، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ، ثم اعتدت من الآخر ، وإن كان دخل بها الآخر ، ثم لم ينكحها أبداً ، وإن لم يكن دخل بها ، اعتدت من الأول ، وكان الآخر خاطباً من الخطاب ) .

(١) انظر : المبسوط ، ٨٦/٩ ؛ الهداية مع شروحها : فتح القدير ، ٢٦١/٥ ؛ البناية ، ٤٠٥/٥ ؛ حاشية ابن عابدين ، ٢٣/٤ ؛ الفروق ، ١٧٤/٤ ؛ الأحكام السلطانية ، ص ٢٢٥ ؛ مغني المحتاج ، ١٤٥/٤ .

(٢) المخفقة : الدرة . النهاية (خفق) .

(٣) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ١٥١/٣ . انظر : السنن الكبرى ، ٤٤١/٧ .

وعن سعيد بن المسيب : ( أن رجلا تزوج امرأة في عدتها ، فرفع إلى عمر فضربها دون الحد وجعل لها المداق ، وفرق بينهما ، وقال : ( لا يجتمعان أبدا ) . وقال علي رضي الله عنه : ( إن تابا وأملحا ، جعلتهما من الخطاب ) .

"فإن عمر رضي الله عنه قد ضرب المرأة والزوج المتزوج فــــــي العدة بالمخفة ، فاستحال أن يضربهما وهما جاهلان بتحريم ما فعلا ؛ لأنــــه كان أعرف بالله عز وجل من أن يعاقب من لم تقم عليه الحجة . فلما ضربهما دل ذلك أن الحجة قد كانت قامت عليهما بالتحريم قبل أن يفعلا ، ثم هو رضي الله عنه لم يقم عليهما الحد ، وقد حضره أصحاب رسول الله فتابعوه على ذلك ولم يخالفوه فيه " .

استنبط الطحاوي مما سبق ضجة ثبوت آثار النكاح - بالنكاح - الفاسد - ودرء الحد لثبوت العقد : " فهذا دليل صحيح أن عقد النكاح إذا كان ، وإن كان لا يثبت ، وجب له حكم النكاح : في وجوب المهر بالدخول الذي يكون بعده ، وفي العدة منه ، وفي ثبوت النسب ، وما كان يوجب ما ذكرنا من ذلك ، فيستحيل أن يجب فيه حد ، لأن الذي يوجب الحد هو الزنا ، والزنا لا يوجب ثبوت نسب ، ولا مهر ، ولا عدة " (١) .

كما استدل السرخسي لقول أبي حنيفة ، بقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها المهر ، بما استحل من فرجها ) (٢) .

فالشارع هنا أسقط الحد مع الحكم ببطلان هذا النكاح ، فهو دليل على أن صورة العقد مسقط للحد ، وإن كان باطلا شرعا . (٣)

(١) معاني الآثار ، ١٥١/٣ .

(٢) الحديث أخرجه أصحاب السنن إلا النماشي من حديث عائشة رضي الله عنها ، وكلهم في كتاب النكاح : أبو داود ، في باب في الولي (٢٨٠٣) ؛ الترمذي ، في باب ما جاء لانكاح الإيولي (١١٠٢) ، وقال : " هذا حديث حسن " ؛ ابن ماجه نحوه (١٨٧٩) .

(٣) انظر : المبسوط ، ٨٦/٩ .

واستدل أيضا من العقل :

بأن الوطء إذا حصل مع العقد الفقهي لا يسمى زنا لغة ، إذ الفاصل عند أهل اللغة بين الزنا وغيره : هو العقد ، مع عدم علمهم بالحوصل والحرمة شرعاً ، فعرف من هنا بأن الوطء المترتب على عقد لا يكون زناً لغة ، فكذلك شرعاً ، لأن هذا الفعل كان حلالاً في شريعة من قبلنا ، والزنا ما كان حلالاً قط ، وكذلك أهل الذمة يقررون على هذا ، ولا يقررون على الزنا بل يحدون عليه .

" نعرفنا أن هذا الفعل ليس بزنا ، وقد الزنا لا يجب بغير الزنا لأنه لو وجب إنما يجب بالقياس ، ولا مدخل للقياس في الحد " (١) .

#### أدلة القائلين بوجوب إقامة الحد :

استدل الجمهور لقولهم من الكتاب والسنة والعقل :

فمن الكتاب : قول الله عز وجل : ( وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ) (٢) .

" والفاحشة في عرف الشرع : هي الزنا ، لقول الله تعالى : ( وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ) (٣) .

ومن السنة :

بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( من وقع على ذات محرم فاقتلوه ) (٤) .

قال الماوردي : " وهذا محمول على مواقعتها بالنكاح ، لأن غير النكاح يستوى فيه ذات المحرم وغيرها " (٥) .

(١) انظر : المبعوط ، ٨٦/٩ .

(٢) سورة النساء ، آية : (٢٢) .

(٣) سورة النساء ، آية : (١٥) .

(٤) الحديث أخرجه الترمذي ، في الحدود ، باب فيمن يقول لأخر يامخنك وضعفه (١٤٦٢) ، وابن ماجه ، في الحدود ، باب من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة (٢٥٦٤) ، وأحمد في مسنده ، ٣٠٠/١ .

(٥) الحاوي الكبير (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ، ( بتحقيق الطالب ابراهيم صندوقجي ) ، ٢٤٠/١ .

ومن السنة أيضا ما روى من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال : ( لقيت خالي ومعه الراية ، فقلت : أين تذهب ؟ فقال : أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تــــــزوج امرأة أبيه من بعده أن أضرب عنقه أو أقتله )<sup>(١)</sup> ، وروايات أخرى بـطــــــسرق مختلفة .

فدل الحديث على أن من تزوج على امرأة أبيه ، أو ذات محرم منــــه ودخل بها عالما بتحريمها عليه ، فإن حكمه حكم الزاني ، ويقام عليه حد الزنا<sup>(٢)</sup> .

ومن العقل :

بأن الإجماع منعقد على تحريم زواج المحارم فيكون الوطء فيــــه زنا ؛ لأنه وطء محرم بدواعيه غير مختلف فيه ، فوجب أن يكون مع العلم بتحريمه موجبا للحد ، وإذا لم يصادف ملكا .

وأما ثبوت العقد على من لا يباح له بحال ، فلا يوجب ( هذا العقد ) شبهة ، إذ المَحْرَم ليس محلا للعقد بالنسبة للعائد ، فوجب أن يكون وجوده كعدمه ، كالعقد على الغلام ، ومن ثم فلا تأثير لهذا العقد ، لوجود التحريم<sup>(٣)</sup> بعد العقد كوجوده قبله ، فيكون لغوا .

#### مناقشة أدلة القائلين بإقامة الحد :

ناقش الطحاوي حديث البراء وهو عمدة أدلة القائلين بوجوب إقامة الحد ، أن الحديث لا يدل على أن العقوبة ( القتل ) التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإقامتها على الجاني ، بأنها عقوبة حد للزنا ، وذلك

(١) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ١٤٨/٣ ، وأخرجه : أبو داود في الحدود ، باب في الرجل يزني بحريمه ، ( ٤٤٥٧ ) ، وابن ماجه ، في الحدود ، باب من تزوج امرأة أبيه من بعده ( ٢٦٠٧ ) ، المبسوط ، ٨٦/٩ .

(٢) انظر : فتح الباري ، ٤٩٤/٩ ، فتح القدير ، ٢٦١/٥ .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ، ٢٤٤/١ ( رسالة دكتوراه في كتاب الحدود ) فتح الباري ، ٤٩٤/٩ ، المبسوط ، ٨٦/٩ ، فتح القدير ، ٢٦١/٥ .



لاتفاق المخالفين ، بأن عقوبة الزنا : الجلد لغير المتزوج ———  
التفريب على خلاف ، أو الرجم للمحصن . وهذا دليل على أن العقوبة لـم  
تكن لجريمة الزنا ، وإنما كانت لأمر آخر : وهو الردة والمحاربة  
أو الاستحلال لهذا الفعل ، وهذا قول المانعين من إقامة الحد أيضا  
إذا كان كذلك : فقال : " إن في تلك الآثار أمر النبي صلى الله عليه  
وسلم بالقتل ، وليس فيها ذكر الرجم ، ولا ذكر إقامة الحد .

وقد أجمعوا جميعا أن فاعل ذلك لا يجب عليه قتل ، إنما يجب عليه  
— في قول من يوجب عليه الحد — عليه الرجم إن كان محصنا .  
فلما لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالرجم ، وإنما أمره  
بالقتل ، ثبت بذلك أن ذلك القتل ليس بحد للزنا ، ولكنه لمعنى  
خلاف ذلك :

وهو أن المتزوج فعل ما فعل من ذلك على الاستحلال ، كما كانوا يفعلون  
في الجاهلية ، فصار بذلك مرتدا ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يفعل به ما يفعل بالمرتد .

وهكذا أبو حنيفة ، وسفيان رحمهما الله تعالى أيضا يقولان في هذا  
المتزوج ، إذا كان أتى في ذلك على الاستحلال أنه يقتل <sup>(١)</sup> .

وأكد الطحاوي على أن تلك العقوبة لم تكن عقوبة حد للزنا  
بقرائن مؤيدة : حيث إن " في ذلك الحديث أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عقد لأبي بردة الراية ، ولم تكن الرايات تعقد إلا لمن أمر بالمحاربة  
والمبعوث على إقامة حد الزنا ، غير مأمور بالمحاربة .

ودلالة أخرى : وذلك أن في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم بعثه  
إلى رجل تزوج امرأة أبيه ، وليس فيه أنه دخل بها .

فإذا كانت هذه العقوبة وهي القتل ، مقصودا بها إلى المتزوج  
لتزوجه دل ذلك أنها عقوبة وجبت بنفس العقد ، لا بالدخول ، ولا يكون ذلك  
إلا والعقد مستحل ذلك <sup>(٢)</sup> .

(١) معاني الآثار ، ١٥٠/٣ .

(٢) معاني الآثار ، ١٥٠/٣ .

الرد على ما يعترض على القائلين بدرء الحد بالشبهة :

سلك الطحاوى لتأييد رأيه مسلكين : نقض آراء المخالفين بمناقشة استدلالاتهم ، ثم الإجابة على الاعتراضات الواردة في تلك الاستدلالات .  
بعد أن رد الطحاوى على مخالفيه المستدلين بحديث البراء :  
بأن ما استدلوأ به ليس في محل النزاع ، وإنما يحمل الحديث على المرتد المستحل لذلك الفعل ، ومن هذا التأويل للحديث ظهرت اعتراضات على الاستدلال به ، بسبب حمل كل فريق الدليل حملا يؤيد مذهبه ، ويتقوى جانب استدلاله .

فذكر الطحاوى كل هذه الاعتراضات المحتملة التي قد ترد من الفريق المخالف لتقوية الاحتمالات التي ذكرها ، ثم أجاب عن كل اعتراض ، وأيده بأدلة أخرى :

" فإن قال قائل فهو ( الحديث ) عندنا ، على أنه تزوج ودخل بها " أجاب الطحاوى عنه بقوله : " قيل له : وهو عند مخالفك ، على أنه تزوج واستحل " .

فإن اعترض شانيا : بأن قال : ليس للاستحلال ذكر في الحديث — فأجاب عنه بقوله : " قيل له : وللدخول ذكر في الحديث " .<sup>(١)</sup>

وأيد إجابته بأنه إذا جاز للمخالف أن يحمل معنى الحديث على دخول غير مذكور في الحديث ، جاز لخصمه أيضا أن يحمله على استحلال غير مذكور في الحديث ، لأن المخالف ليس بالتأويل أولى من مخالفه .

ثم عقد مذهب إليه من التأويل في الحديث ، بأن الرجل قتل بسبب الردة والمহারبة : بما أخرجه من حديث البراء - ( بزيادة حروف زائدة على ما في الأثر الأول ) - أنه قال : لقي خاله ومعه راية ، فقلت له : إلى أين تذهب ؟ فقال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نكح امرأة أبيه أن أقتله وأخذ ماله .

وأخرج من حديث معاوية بزيادة : ( ... أن يضرب عنقه ، ويخص ماله ) .

قال الطحاوى :

" فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذين الحديثين —  
بأخذ مال المتزوج وتخميمه ، دل ذلك أن المتزوج كان بتزوجه مرتباً  
محارباً ، فوجب أن يقتل لردته ، وكان ماله كمال الحربيين ؛ لأن المرتب  
الذى لم يحارب ، كل قد أجمع في أخذ ماله ، على خلاف التخميم ...

ففي تخميم النبي صلى الله عليه وسلم مال المتزوج — السبب  
ذكرنا — دليل على أنه قد كانت منه الردة والمحاربة جميعاً <sup>(١)</sup> .

ثم افترض اعتراضاً آخر لتثبيت ما ذهب إليه بأن شبهة العقد تدرك  
بها الحد ، وأيد هذا بأدلة ثابتة من أقضية بعض الصحابة — رضوان الله  
تعالى عليهم — في مسائل نحوها : فقال مبيناً الاعتراض : " فإن قال قائل  
لقد رأينا ذلك النكاح نكاحاً لا يثبت ، فكان ينبغي إذا لم يثبت ، أن يكون  
في حكم ما لم ينعقد ، فيكون الواطي عليه كالواطىء لعل نكاحاً فيحد .

فأجاب منه بقوله : " قيل له : إن كان ذلك كذلك ، فلم كـ —  
سؤالك إيانا ، ما ذكرت من ذكر التزويج .

كان ينبغي أن تقول : ( رجل رضى به ذات مخرم منه ) .

فإن قلت ذلك ، كان جوابنا لك أن نقول : عليه الحد ، وإن أطلقنا  
اسم التزوج ، وسميت ذلك النكاح نكاحاً ، وإن لم يكن ثابتاً ، فلاحد على  
واطىء على نكاح جائز ولا فاسد <sup>(٢)</sup> .

وبعد هذه الردود على الاعتراضات المحتملة في دليل القائلين —  
بوجوب إقامة الحد ، أثبت بأنه ليس شعبة حجة على القائلين بعدم إقامة  
الحد من هذا الدليل ، فقال : " فانتفى بما ذكرنا أن يكون على أبى  
حنيفة <sup>(٣)</sup> وسفيان رحمهما الله تعالى في ذلك الحديث حجة " .

وأيد ذلك بذكر قضاء عمر رضي الله عنه في طليحة حينما تزوجت فسي

عدتها ، كما سبق ذكره .

(١) معاني الآثار ، ١٥٠/٣ .

(٢) معاني الآثار ، ١٥١/٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

وأجاب عن اعتراض أخير حتى لا يكون في المسألة مأخذ من أى جهة كانت ، فقال : " فإن قال قائل : إن هذا الذى ذكرت وطئ ذات المحصر منه على النكاح الذى وصفته ، وإن لم يكن زنا ، فهو أغلظ من الزنا فأحرى أن يجب فيه ما يجب في الزنا " .  
فأجاب منه :

" قيل له : قد أخرجته بقولك هذا من أن يكون زنا ، وزعمت أنه أغلظ من الزنا ، وليس ما كان مثل الزنا ، أو ما كان أعظم من الزنا من الأشياء المحرمة ، يجب في انتهاكها من العقوبات ، ما يجب في الزنا لأن العقوبات إنما تؤخذ من جهة التوقيف ، لا من جهة القياس " .  
وأيد قوله هذا بذكر أحكام من الشرع نحوها :

فقال : " ألا ترى أن الله عز وجل قد حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، كما حرم الخمر ، وقد جعل على شارب الخمر حدا ، لم يجعل مثله على أكل لحم الخنزير ، ولا على أكل الميتة ، وإن كان تحريم ما أتى به كتحريم ما أتى ذلك ، وكذلك قذف المعصنة ، جعل الله فيه جلد شمانين وسقوط شهادة القاذف ، وإلزام اسم الفسق ، ولم يجعل ذلك فيمن رمى رجلا بالكفر ، والكفر في نفسه أعظم وأغلظ من القذف <sup>(١)</sup> " .

فظهر من هذا بأن العقوبات في الحدود ، قد حددها الشارع بجرائم معينة ، ولذلك لا تتعدى تلك العقوبات في غيرها من الجرائم ، وإن كانت مثلاً أو أشد منها ، لأن الحدود لا يدخلها القياس .

فقال : " فكانت العقوبات قد جعلت في أشياء خاصة ، ولم يجعل في أمثالها ، ولا في أشياء هي أعظم منها وأغلظ ، فكذلك ما جعل الله تعالى من الحد في الزنا ، لا يجب به أن يكون واجبا فيما هو أغلظ من الزنا " .  
ثم قال مؤيداً ومرجاً مذهبه : " فهذا الذى ذكرنا في هذا الباب هو النظر " <sup>(٢)</sup> .

(١) معاني الآثار ١٥٢، ١٥١/٣ .

(٢) معاني الآثار ١٥٢/٣ .

مناقشة أدلة القائلين بعقوبة التعزير :

ناقش الجمهور أدلة القائلين بدرء الحد :

فمن أهم الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بدرء الحد : قولهم — ( بأن العقد فيه شبهة ) وأن الوطء وقع في عقد فاسد ، فوجب أن يسقط الحد قياساً على سائر الأنكحة الفاسدة .

وهذا أساس استدلال الطحاوي بقضية نكاح طليحة في عدتها — ودرء عمر رضي الله عنه الحد عنها وعن زوجها .

فيجاب : بأن الشبهة هي ما اشتبه حكمه بالاختلاف في إباحته : كنكاح المتعة ونحوه من الأنكحة المختلف فيها بين الفقهاء ، وأما بالنسبة للمسألة التي نحن بحالها ، فإنه غير مشتبّه في تحريمه لورود النص — النقلية المتواترة صريحة على تحريم ذلك ، ومن ثم فلا يكون هذا العقد — شبهة حتى يدرأ الحد بسبب ذلك . بل هو جنائية توجب العقوبة .<sup>(١)</sup>

والجواب عن استدلالهم بحديث ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ... ) فإنه أيضاً من الأنكحة الفاسدة المختلف فيها .

وأما استدلالهم بقولهم :

بأن الفعل الذي لا ينطلق عليه اسم الزنا لا يجري عليه حكم الزنا — أيضاً ، لأن الحكم تابع للاسم . فيجاب عنه :

بأن الزواج الصحيح الذي أمر الله تعالى به وأباحه هو الحلال الطيب ، وأما كل عقد أو وطء لم يأمر الله تعالى به ، ولا أباحه ، بل نهى عنه ، فهو الباطل والحرام ، ولا يصح تسميته زواجا ، " فصح من هذا أن كل عقد لم يأذن الله تعالى به ، فمن عقده فهو باطل ، وإن وطئ فيه : فإن كان عالماً بالتحريم عالماً بالسبب المحرم فهو زان مطلق " .<sup>(٢)</sup>

وإنما لا ينطلق اسم الزنا ، إذا صدر مثل هذا العقد من المجسوس

(١) انظر بالتفصيل : الحاوي الكبير ١٠/٢٤٤ ( رسالة دكتوراه ، في كتساب

الحدود ) ، فتح القدير ، ٥/٢٦٢ .

(٢) المحلى ، ٣/٢٢٩ .

لاعتقادهم إباحته .

وأما بالنسبة للمسلمين ، فإنه ينطلق عليه اسم الزنا ، ويجرى عليه حكمه لورود النصوص ، وانعقاد الإجماع على تحريمه <sup>(١)</sup> .

وأما قياسهم على الكافرين :

فالمعنى فيه أنهم يعتقدون بإباحة ذلك في دينهم ، فحيث أقرناهم على دينهم ؛ بأخذ الجزية ، لزمنا أن نقرهم على معتقداتهم ؛ من إباحة نكاح الأم ، والبنت ، والأخت ، وغير ذلك .

فإذا وجب إقرارهم عليه ، وجب أن لا يقام عليهم الحد بسبب ذلك لأن الحد للمنع والزجر ، ولهذا لانعدهم على شرب الخمر ، وأما بالنسبة للمسلم ، فليس الأمر كذلك ؛ لأنه يعتقد تحريمه ، ويعلم أن العقد باطل بالاجماع ، ولا معنى له ، فلم يكن عليه شبهة في ذلك ، حتى يدرا عنده الحد . والله أعلم .

يظهر لدى تحرير محل النزاع بأن الطحاوى والقائلين بالرأى الذى ذهب إليه ، متفقون مع الجمهور في وجوب إيقاع العقوبة على المتهمين وإن اختلفوا في نوعها :

فجعل الطحاوى وأصحابه القائلون بهذا الرأى : بأن المتهمين يعزرون <sup>(٢)</sup> بليغا ، وقد يؤدي ذلك التعزير إلى ما هو أشد من الحد <sup>(٣)</sup> قتل المتهم أحيانا ، لاستحلال محارم الله تعالى وانتهاك حرمة باسم

(١) انظر : المحلى ، ٢٢٩/١٣ - ٢٣١ ؛ الحاوى الكبير ، ١/٢٤٥ ؛ (رسالة دكتوراه) .

(٢) التعزير : لغة : المنع ، واصطلاحا : "تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ، ويختلف حكمه باختلاف حاله ، وحال فاعله " .  
الأحكام السلطانية ، ص ٢٣٦ ، وانظر : المصباح ، (مزر) .

(٣) والقتل تعزيرا مشروع عند الحنفية ، ومجاليه : الجرائم التي شرع في جنسها القتل إذا تكررت ارتكابها ، ونحوها من الجرائم التي تعتبر إفسادا في العقيدة والمجتمع ، فإذا لم يرتدع مرتكب الجريمة بالعقوبة بما دون القتل واستمر على الفساد ، يجوز الترتقي فـي عقوبته إلى القتل تعزيرا ، اتقاء من شره ، وحماية للعقيدة والنفوس . وعلى رأى الحنفية سار بعض فقهاء الحنابلة ، وخصوصا ابن تيمية وابن القيم ، رحمهما الله تعالى .

وأما المالكية ، فإن القتل تعزيرا مسلم عندهم . =

## العقد .

وهذا الذي خالفهم فيه الجمهور ، وقالوا : بأن الفعل يعد زناً  
ويترتب على الفاعل حكم الزنا ، والعقد المصير لاعتبار له ، ويكون لغواً .  
وعرض الطحاوي أهم أدلة الفريق المخالف له وهو حديث البراءة .

وناقشه من كل جوانبه وأورد ما يرد عليه من اعتراضات ، وأجاب  
عنها ، وأضعف استدلالهم به .

وبين بأن الحديث ليس في محل النزاع ، بل هو محمول على المرتد  
المستحل لذلك الفعل ، كما أيد هذا الحمل بقرائن قوية دالة على ذلك  
ومن ثم فلا يكون للفريق المخالف له فيه حجة .

ومذهب إليه الطحاوي في حمل الحديث : هو المتبادر للذهن من  
ظاهره .

فإذا كان الأمر كذلك ، فإن الحديث لا يعلج لأن يكون حجة للجمهور .

وإنما تكون الحجة لقولهم : عموم الأدلة الواردة في الزنا ، إذ لا فرق  
بين زان وزان ، وهو أقوى القولين من حيث الأدلة وهو الأولى بالأخذ زجراً للعابثين بالمحرمات  
وإن كان العمل بقول الطحاوي وأبي حنيفة أروع وأحوط في الدين  
للقاضي ، في إصدار الحكم ، لأجل الشبهة .

ثم إن في قول الطحاوي مجال الردع والزجر - من هذه الأعمال  
القبیحة - أوسع ، مثال ذلك : لو فعل هذا الفعل رجل غير محصن .  
فللقاضي أن يعزره بما شاء من تعزير خف أو عظم ، بحسب المصلحة  
العامة في ذلك .

وأما على قول الجمهور ، فإنه لا يتجاوز الحكم : الجلد والنفي .  
والله أعلم .

= انظر : الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ، ٤/٢٤٠، ٢٤١، ٦/٥٣٠، ٥٤٤ ؛  
قوانين الأحكام ، ص ٣٩٥ ؛ تبصرة الحكام ( بهامش فتح العلي )  
٢/٣٠٢ ؛ الحسبة ، ( السعيدية بالرياض ) ، ص ٩٢ ؛ كشف القناع ، ٦/١٢٤ .

(١)  
 (٥٢) افتداء أسرى المسلمين بأسرى المشركين (تبادل الأسرى)

اتفق الفقهاء في معاملة أسرى الكفار ، على أن لولي الأمر ——— أن يفعل ما يراه الأوفق لمصلحة المسلمين .  
 ويختار في ذلك أحد أمور حددها كل واحد من أصحاب المذاهب ——— فاتفقوا في بعض هذه الأمور ، واختلفوا في بعضها الآخر .  
 فمن الأمور التي اتفقوا على جوازها لإمام المسلمين في معاملــــة الأسرى : القتل ، أو الاسترقاق (٢) .  
 واختلفوا فيما عداهما ، مثل : المن عليهم ، أو افتدائهم بمســــــــال (٣)

(١) فداه من الأسر فداءً وفدى ( بفتح الفاء وكسرهما ) : إذا استنقذه بمال واسم ذلك المال : الفدية ، وهو عوض الأسير .  
 وقال المبرد : المفاداة ، أن تدفع رجلاً وتأخذ رجلاً . انظر : المغرب ، المصباح ، مادة : (فدى) .  
 والمراد بالفداء والمفاداة هنا : مبادلة الأسرى ، بين طرفي الحرب فيطلق المسلمون سراح أسرى المشركين بمقابل إطلاق سراحهم لأسرى المسلمين الذين هم في أيديهم أو إطلاق سراحهم على عوض .  
 الأسرى : جمع أسير ، ويجمع أسارى - بالضم والفتح - .  
 والأسير لغة : مأخوذ من الإسار ، وهو القيد ؛ لأنهم كانوا يشدونهم بالقيد ، فسمى كل أخيد أسيراً ، وإن لم يشد ، وكل محبوس في قيــــــــد أو سجن أسير . انظر : المغرب ، المصباح ؛ (أسر) .  
 وعرف الماوردي الأسرى بأنهم : "الرجال المقاتلون من الكفــــــــار إذا ظفر المسلمون بهم أحياء " . وهذا التعريف مختص بأســــــــرى الحربيين عند القتال .  
 ولكن يظهر من استعمالات الفقهاء لهذا اللفظ : أنهم يطلقونه على كل من يظفر بهم من المقاتلين ومن في حكمهم ، سواء أخذوا أثناء الحرب ، أو في نهايتها ، أو من غير حرب فعلية ، مادام العداء قائماً والحرب محتملة .  
 الأحكام السلطانية ، ص ١٣١ ، انظر : الموسوعة الفقهية ( الكويت ) (أسرى) .

(٢) انظر : الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ١٣١ .  
 (٣) واختلافهم بالتفصيل : ذهب الأحناف على أن ولي الأمر مخير فــــــــي الأسرى بين أمور ثلاث : إما القتل ، وإما الاسترقاق ، وإما تركهم أحراراً ذمة للمسلمين ، إلامشركي العرب والمرتدين . =



أو مقابل فكك أسرى المسلمين ، أو تركهم أحراراً ذمة للمسلمين ( إلامشركي العرب والمرتدين ) ، أو ضرب الجزية عليهم .

واختلفوا كذلك في فك أسرى المسلمين من أيدي الكفار ، بافتدائهم بأسرى المشركين ( تبادل الأسرى ) .

ذهب الطحاوي إلى كراهية افتداء أسرى المسلمين بأسرى المشركين وهو إحدى الروايتين من أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

ويجوز الفداء بالمال لا بالأسرى في قول أبي حنيفة ، إذا كان الفداء قبل تمام الحرب ، وأما بعد تمام الحرب فلا يجوز الفداء بالمال ولا بالأسرى .

وذهب أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : إلى جواز الفداء بالأسارى - وهو أظهر الروايتين من أبي حنيفة - .

(١) إلا أن أبا يوسف اشترط لجواز ذلك أن يكون قبل القسمة لابعدها .  
- مع قولهم على جواز الافتداء بالحراهم والدنانير والعـروـفـ

= انظر : تحفة الفقهاء ( دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ ) ٣٠٢/٣ ، الهداية ٦٩٠/٥ ، مع البناية .

وذهب جمهور الفقهاء : مالك والشافعي ، وأحمد ، والظاهرية ، وغيرهم من الفقهاء ، إلى القول : بأن الإمام مخير بفعل ما هو الأحظ والأصلح للإسلام والمسلمين من أحد أمور أربعة باجتهاد منه : وهي : القتل أو الاسترقاق ، أو المن ، أو الفداء بمال أو أسرى ، وزاد مالك أمراً خامساً هو : ضرب الجزية عليهم .

انظر : المدونة ( مع المقدمات ) ٣٧٦/١٠ وما بعدها ، قوانين الأحكام ص ١١٦ ، الشرح المغير ١٦٠/٢ ، الخري ١٥٠/٣ ، الأم ٢٥٣/٤ ، المغنـي المحتاج ٢٢٨/٤ ، المغني ٢٢١، ٢٢٠/٩ ، كشف القناع ٤٠٠/٣ ، المحلى ٣٤١، ٣٠٩/٧ ، اختلاف الفقهاء للطبري ، ص ١٤٢ ، ابن جماعة : تحريـر الأحكام في تدبير أهل الاسلام ( تحقيق د. فؤاد عبد المنعم ) ( قطر الدوحة ، ١٤٠٥هـ ) ، ص ١٩٢ وما بعدها .

(١) وجه قول أبي يوسف أن المفاداة بعد القسمة فيه إبطال للملك المقسوم له من غير رضاه ، لأن الثابت بعد القسمة حقيقة الملك .  
وأما قبل القسمة : فالثابت حق غير متقرر ، فجاز أن يكون محتملاً للإبطال بالمفاداة . انظر : البدائع ٤٣٥١/٩ .

(١) غير السلاح والكراع .

وقول جمهور الفقهاء : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والظاهرية وغيرهم أيضا : جواز الفداء بالمال وبالأشياء مطلقا ، بحسب ما يراه إمام المسلمين من المصلحة .<sup>(٢)</sup>

الأدلة :

أدلة القائلين بعدم جواز المفاداة :

استدل القائلون بعدم الجواز :

أولا : بقول الله سبحانه وتعالى : ( فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ )<sup>(٣)</sup> .

ويقوله عز وجل : ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ )<sup>(٤)</sup> .

فالآية الكريمة تضمنت وجوب القتال للكفار ، حتى يعلموا أو يؤدوا الجزية ، والفداء بالمال أو بأشياء المسلمين ينافي ذلك<sup>(٥)</sup> .

كما أن الآية من آخر السور نزولا . فيكون ما سوى القتل من الأحكام من المن والفداء ، كما في آية سورة القتال : ( فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً )<sup>(٦)</sup> منسوخ بقوله : ( فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ )<sup>(٧)</sup> .

وقد عوتب النبي صلى الله عليه وسلم على أخذ الفداء المالي يوم

(١) انظر بالتفصيل : السير الكبير ( مع الشرح ) ٤٠/١٥٨٧، ١٥٨٩؛ البدائع ٩/٤٣٥١ .

(٢) راجع المراجع السابقة للجمهور ، المحلى ٧٠/٤٩٥ .

(٣) سورة التوبة ، آية : (٥) .

(٤) سورة التوبة ، آية : (٢٩) .

(٥) انظر : أحكام القرآن (للجصاص) ٣٠/٣٩١؛ اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٢٠/٧٩٩ .

(٦) انظر : تفسير ابن كثير ( عيسى الطباع ) ٢٠/٣٣١ .

(٧) آية : (٤) .

بدر بقوله سبحانه وتعالى : ( لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ <sup>(١)</sup> عَذَابٌ عَظِيمٌ ) .

وقال عليه الصلاة والسلام : ( لو نزل من السماء عذاب لما نجى <sup>(٢)</sup> إلا عمر ) .

فقتل الأسرى مأمور به ، لأنه وسيلة إلى الإسلام ، ولا يحصل التوصل إلى الإسلام بالمفاداة ، فلا يجوز <sup>(٣)</sup> .

ويدل عليه قوله تعالى : ( مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ) <sup>(٤)</sup> أي ما كان له أن يأخذ الفداء .  
واستدلوا ثانياً بالعقل :

بأن في الفداء بالأسرى ، أو المال ، إغانة لأهل الحرب على الحرب لأنهم يتقوون بذلك ، ويرجعون إلى المنعة فيعمرون حرباً على المسلمين ثم إن ابتلاء الأسير المسلم وفتنته بالأسر من جهة الكفار ، لا يكون مضافاً إلى فعل المسلم ، ولكن تحريرنا المشرك بالفداء ، ليعود حرباً علينا وعونا لهم ، تعمل بسبب مجموع المسلمين .  
فمراعاة دفع شرهم أولى من استخلاص الأسير المسلم <sup>(٥)</sup> .

#### أدلة القائلين بجواز الفداء :

استدل القائلون بجواز الفداء أولاً : بقول الله تعالى : ( قَامًا مَّنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ) .

ثانياً : بأحاديث من السنة :

منها ما أخرجه الطحاوي من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه قال :

- 
- (١) سورة الأنفال ، آية : (٦٨) .
  - (٢) أخرجه الطبري في تفسيره ، ٤٨/١٠٠ .
  - (٣) انظر : البدائع ، ٤٣٥٠/٩٠ وما بعدها .
  - (٤) سورة الأنفال : آية : (٦٧) .
  - (٥) انظر : المبسوط ، ١٤٠٠، ١٣٩/١٠٠ ، البدائع ، ٤٣٥١/٩٠ .

- (١) نقلني أبو بكر امرأة من فزارة ، أتيت بها من الغارة ، فقدمت بها المدينة ، فاستوهبها مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففادى بها أناسا من المسلمين (٢)
- وروى من حديث عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين ، برجل من المشركين من بني عقيل (٤) (٥) .
- وأخرج أيضا عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال : ( أصبنا سبيا فأردنا أن نفاذي بهن ٠٠٠٠ ) (٦) .
- فدللت هذه الأحاديث : على جواز أن يفدى ما في أيدي المشركين من أسرى المسلمين بمن قد ملكه المسلمون من أهل الحرب من الرجال والنساء .

#### مناقشة أدلة القائلين بجواز الفداء :

ناقش الطحاوي أدلة القائلين بجواز الفداء ، وذهب بأن ما ذكره من الآثار في الفداء ، منسوخ .

وإنما كان ذلك " في وقت كان لا بأس أن يفادى فيه بمن أسلم من أهل الحرب ليردوا إلى المشركين ، على أن يردوا إلى المسلمين من أسروا منهم ، كما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة على أن يرد إليهم من جاء إليه منهم ، وإن كان مسلما " (٧) .

- (١) النفل بالتحريك : الغنيمة ، وجمعه : أنفال . النهاية : ( نفل ) .
- (٢) فزارة : قبيلة كبيرة من قيس ميلان ، منسوبة إلى فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان . انظر : ابن الأثير : اللباب في تهذيب الأنساب ، ٢/٤٢٩ .
- (٣) معاني الآثار ، ٣/٢٦٠ ، وأخرجه مسلم بطوله ، في الجهاد والمير ، باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ، ( ١٧٥٥ ) .
- (٤) بني عقيل : ( بضم العين وفتح القاف وسكون الياء ) : قبيلة منسوبة إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر . انظر : اللباب ، ٢/٣٥٠ ، تنج العروس ( عقل ) .
- (٥) معاني الآثار ، ٣/٢٦٠ ، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ، ٤/٤٢٦ ، ٤٣٢ .
- (٦) معاني الآثار ، ٣/٢٦١ ، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ، ٣/٤٧ .
- (٧) معاني الآثار ، ٣/٢٦١ .

ومما يبين ويوضح على أنه منسوخ :

ما أخرجه الطحاوى من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه ، أنه قال

( أسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسـرـر<sup>(١)</sup>

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عامر بن صعصعة ، فمـرـر<sup>(٢)</sup>

به النبي صلى الله عليه وسلم وهو موثق ، فأقبل إليه رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، فقال : على م احتبس ؟

قال : ( بجريرة حلفائك ) ، ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فناداه فأقبل إليه ، فقال له الأسير : ( إني مسلم ) ، فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : ( لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفـلـاح

..... ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم فاداه بالرجلين اللذين كانت

ثقيف أسرتهما )<sup>(٣)</sup> .

فقال أبو جعفر الطحاوى - مؤكداً نسخه : ومبيناً بأن رواية

عمران رضي الله عنه هذه مفسرة للرواية المجملة ( من أدلة الجـوـان )

مع تأييد قوله بالنسخ بالاجماع وبآية من القرآن الكريم :

" فهذا الحديث مفسر ، وقد أخبر فيه عمران بن حصين رضي الله عنه

أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى بذلك المأسور ، بعد أن أقـسـر

بالإسلام ، وقد أجمعوا أن ذلك منسوخ ، وأنه ليس للإمام أن يفدى من أسـرـر

من المسلمين بمن في يديه من أسرى أهل الحرب الذين قد أسلموا ، وأن قول

الله سبحانه وتعالى : ( فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ )<sup>(٤)</sup> قد نسخ أن يرد أحد

من أهل الإسلام إلى الكفار<sup>(٥)</sup> .

(١) ثقيف : قبيلة نزلوا الطائف ، وانتشروا في البلاد في الإسلام ، وهي

منسوبة إلى ثقيف بن منبه بن بكر بن هوازن . انظر : الباب ١٠ / ٢٤٠ .

(٢) هو عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن . . . . بن قيس عيسـلـان

قبيلة كبيرة ، منها عامر بن الطفيل . انظر : الباب ٢٠ / ٣٠٦ .

(٣) معاني الآثار ٢٦١/٣ ، وأخرجه الترمذى في السير ، باب ما جاء في قتل

الأسارى والفداء ( ١٥٦٨ ) ، وقال : " هذا حديث حسن صحيح " ، الإمام أحمد

في المسند ٢٤٠/٤ .

(٤) سورة الممتحنة ، آية : ( ١٠ ) .

(٥) معاني الآثار ٢٦٢/٣ .

بعد أن بين الطحاوى أن قولهم بالجواز : منسوخ .

أكد ذلك ببيان أمر آخر، تعضيدا لمذهبه ، وهو :

أن الحربي المشرك حينما وقع في أيدي المسلمين أسيرا، أصبَحَ بمنزلة الذمي ، فحيث لايجوز للمسلمين إعادة الذمي ، لأهل الحرب - لمَّا اكتسب من حرمة الدمة - فكذلك لايجوز المفاداة به بأسرى المسلمين الذين هم في أيدي المشركين ، وقال مفعلا ذلك :

" فلما ثبت بذلك ، وثبت أن لايرد إلى الكفار من جانا منهم بدمه وثبت أن الدمة تحرم ما حرمه الإسلام : من دماء أهلها وأموالهم ، وأنه يجب علينا منع أهلها من نقضها والرجوع إلى دار الحرب ، كما يمنعون المسلمون من نقض إسلامهم والخروج إلى دار الحرب على ذلك ، وكان من أصبنا من أهل الحرب فملكناه صار بملكنا إياه دمة لنا ، ولو أعتقناه لم يعد حربيا بعد ذلك ، وكان لنا أخذه بأداء الجزية إلينا ، كما نأخذ بسائر ذمتنا ، وعلينا حفظه مما يحفظهم منه ، وكان حراما علينا أن نغادي بهبيدنا الكفار الذين قد ولدوا في دارنا ، لما قد صار لهم من الدمة فالنظر على ذلك أن يكون كذلك هذا الحربي إذا أسرناه ، فصار دمة لنا ، وقع ملكنا عليه : أن يحرم علينا المفاداة به ، ورده إلى أيدي المشركين " (١) .

مناقشة أدلة القائلين بعدم جواز الفداء :

من أهم ما اعتمد عليه أبو حنيفة في قوله بعدم جواز الافتداء آية سورة التوبة ، ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) وأنها ناسخة لأية سورة القتال ، ( فاما منا بعد واما فداء ) ، لكون سورة التوبة من آخر السور نزولا .

الآن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في هذا النسخ على أقوال :

- ذهب بعضهم إلى القول : بأن النسخ مخصوص بمشركي العرب .
- وذهب البعض الآخر إلى القول : بأن النسخ واقع على جميع الكفار وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وبه قال قتادة ، ومجاهد

والضحاك، وجماعة من العلماء رحمهم الله .

(١)

- وذهب الآخرون إلى القول : بأنها محكمة وليست بمنسوخة .

وهو قول أكثر أهل العلم ، " والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : أن للإمام أن يمن على من شاء من الأسارى ، ويقتل من شاء منهم ، ويفدى من شاء " .<sup>(٢)</sup>

وقال ابن العربي : " والتحقيق الصحيح : أنها محكمة في الأمر بالقتال " .<sup>(٣)</sup>

وقال القرطبي : " إن الآية محكمة والإمام مخير في كل حال ، رواه علي ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، وقاله كثير من العلماء منهم : ابن عمر والحن ، وعطاء ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي عبيد وغيرهم ، وهو الاختيار لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين فعلوا كل ذلك : من القتل والمن والهدايا ... وهذا كله ثابت في الصحيح " .<sup>(٤)</sup>

ثم إن النسخ لا يلجأ إليه إلا عند المعارضة ، ولامعارضة بين آيتي التوبة والقتال ، إذ يمكن الجمع والتوفيق بينهما في العمل وهو أولس من القول بالنسخ ، - ( باعتبار أن الآيتين محكمتان ومعمول بهما ) - فتكون آية براءة ، ومطلع آية القتال : ( فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ) في أولئك الذين كانوا حربا على المسلمين ، فيقتلون حيثما وجدوا قبل استسلامهم للمسلمين ووقوعهم أسرى في أيدي المسلمين ، فإذا وقعوا أسرى : ( حَتَّى إِذَا أَغْنَتْهُمُ فَضُكُوا الْوُثَاقُ فَأَمَّا مَنَا بُعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ) فيكون الأمر في معاملتهم على اجتهاد إمام المسلمين بحسب ما ليسه صلاح للإسلام والمسلمين ، بين المن والهدايا - ( كما في الآية ) ( بالحصار ) -

(١) انظر : تفسير الطبري ، ٢٦ / : أحكام القرآن ( لابن العربي ) ، ١٧٠١ / ٤ ؛

نواسخ القرآن ( ابن الجوزي ) دار الكتب ، ط ١ ، ص ٢٢٨ ؛ تفسير ابن كثير ( المحقق ) ، ٢٩٠ / ٧ ، أضواء البيان ، ٤١٩ / ٧ .

(٢) سنن الترمذي ، في السير ، باب ما جاء في قتل الأسارى والهدايا ، ١٤٦ / ٤ .

(٣) أحكام القرآن ، ١٧٠١ / ٤ .

(٤) تفسير القرطبي ، ٢٢٨ / ١٦ ، انظر : ٤٥ / ٨ .

أو بالاسترقاق ، أو ضرب الجزية عليهم ، أو قتلهم ، بحسب ما مر من اختلاف أقوال الفقهاء في المسألة .<sup>(١)</sup>

يظهر من هذا العرض بأن آية العن والغداة محكمة غير منسوخة وأن ظاهر الآية يقتضي جواز الغداة بالمال أو بأسرى المسلمين .<sup>(٢)</sup>

ومن ثم فلامعارضة بين الآيتين .

وأما قولهم : قتل الأسرى وسيلة إلى الإسلام ، فهذا زعم لم يقم عليه الدليل عبر تاريخ الإسلام وفتوحاته ، بل قد يكون العكس صحيحاً ؛ لأن مبادلة أسرى المشركين بأسرى المسلمين قد تكون عوناً على تعريف الكفار بحقيقة الإسلام ، وأوضاع المسلمين ومعاملاتهم وأخلاقهم ، مما يحدّ ويحفز الكفار على التفكير بامتناع الإسلام بطيبة من أنفسهم ، رغبة في الإسلام ، وابتغاء لمرضاة الله تعالى . ولقد أثبت التاريخ الإسلامي نماذج كثيرة من هذا النوع ، ولا زالت الشواهد تترى على معداق هذا في الجهاد الإسلامي ، حتى يومنا هذا في الجهاد الأفغاني المبارك .

ثم قولهم إن المفاداة بأسرى المشركين إغارة للكفار .

ليس سليماً ؛ لأن تخليص المسلم من قيد الأسر واجب لتمكينه من العباداة الحرة لله سبحانه وتعالى .

قال أبو عبيد بن سلام :

" يحق على الإمام والمسلمين فكك أسراهم واستنقاذهم من أيدي المشركين بكل وجه وجدوا إليه سبيلاً ، إن كان ذلك برجال أو مال ، وهو شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم على المهاجرين والأنصار ، في الكتاب الذي كتبه بينهما : " وهم يفكون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين " .<sup>(٣)</sup>

وقد أجاز الحنفية . . . مفاداة أسارى المسلمين بالدراهم والدينار وغير ذلك من سائر السبل ؛ لأن فيه إغارة لهم على الحرب .<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : تفسير القرطبي ، ٢٢٨/١٦ ، أضواء البيان ، ٤١٩/٧ .

(٢) أحكام القرآن (للجصاص) ، ٣٩١/٣٠ .

(٣) الأموال ، ص ١٨٤ وانظر ما بعدها .

(٤) انظر : البدائع ، ٤٣٥١/٩٠ .



فماداموا قد أجازوا الافتداء بالدراهم والدنانير، فيجوز أن يفتدوا أيضا بأسرى المشركين، إذا امتنعوا، إلا المعاملة بالمثل؛ لأن علة الإعانة لهم موجودة أيضا في الدراهم والدنانير، لأنهم يستطيعون بذلك شراء ما يحتاجون من الأسلحة، وأيضا الاستعانة بالمرتزقة، بل مبادلة الأسرى قد تكون أحيانا أولى من الحالة الأولى؛ لأننا بذلك أنقذنا مسلما من الأسر، وحرمة المسلم الواحد أعظم عند الله تعالى من مئات الكفرة، ثم بهذه المعاملة والاهتمام بالمسلمين شجعنا وحفزنا المسلمين على الجهاد والمضي فيه، وكذلك بادلنا الكفرة بإنسان قد تزعزعت ثقته وإيمانه في دينه ومبادئه، وقد يكون لمس قلبه الإيمان، لما رأى في المجتمع الإسلامي من أخلاق فاضلة، ومعاملات صادقة، في جميع نواحي الحياة، وقد لا يحارب المسلمون مستقبلا .

ثم إن المسلمين كما يحتاجون إلى الآلات الحربية يحتاجون إلى المجاهدين لاستعمالها، بل حاجتهم إليهم أشد وأشد .  
وأما قولهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم عوتب على أخذ الطديسة بقول الله عز وجل : ( يَلَوْا كِتَابَ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَكُمْ فِيهَا أَخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ ) .

فيجاب عنه :

بأن العتاب إنما وقع على أخذهم الفدية من أسارى بدر، وفك أسرهم وذلك؛ لأن الإسلام كان في مبدأ أمره، وكان المسلمون في حالة ضعف وفقر وقلّة، وبينما كانت الشوكة والقوة بجانب المشركين على المسلمين .  
فحينما نصر الله تعالى المسلمين مع ضعفهم وقلتهم على المشركين وأعزهم بتأييده، ومكنهم من رقاب الكفرة، ليقتلهم ويبالغ في تقتيلهم حتى يستأصل شأفة الظلال والشرك، ويعلمو دين الله تعالى في الأرض .  
فلم يقتل المسلمون الأسرى، بل آثروا أخذ الفدية على القتل، وكسان حكم الله تعالى فيهم أن يقتلوا حتى لا يعودوا إلى قتال المسلمين ومعاداتهم، إذ الفرض كان في ذلك الوقت : القتل والاثخان فيه، إلى أن ينقادوا للإسلام .

فلما آسَخَ المشركون في الأرض، أخذ النبي صلى الله عليه وسلم منهم الفداء بعد ذلك، قال : ( لاينقلت منهم أحد إلا بفداء أو ضربة عنق ) " وذلك يوجب أن يكون حظر أخذ الأسرى ومفاداتهم المذكورة في الآية ( ماكان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ) منسوخا بقوله : ( لولا كتاب من الله سبق لمسككم فيما أخذتم عذاب عظيم ) " .

فأباح الله تعالى لهم أخذ الغدية والغنيمة وأحلها لهم بعد ذلك ( فَكُلُوا مِمَّا فُتِنْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا )<sup>(١)</sup> .

وذهب بعضهم بأن الآية منسوخة بآية سورة القتال، وذهب النحاس وغيره بأنه " لانسخ ولامنسوخ، لأنه قال من وجل : ( ماكان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ) فلما آسَخَ في الأرض كان له أسرى " .<sup>(٢)</sup>

ثم ان معارضة الطحاوي أدلة القائلين ( بجواز الافتداء بأسرى المشركين ) بأنها منسوخة، بحديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه ( أن النبي صلى الله عليه وسلم افتدى رجلين من المسلمين من شقيف برجل من بني عامر قد أقر بالإسلام ) -

وأكد هذا بقوله تعالى : ( فَلاتَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ) حيث إن رد أحد من أهل الإسلام إلى الكفار منسوخ بإجماع المسلمين .

فيجاب عنه : بأن الإجماع صحيح في عدم جواز إرجاع المسلم إلى الكفار .

بيد أن سبب جواز المبادلة في حديث عمران رضي الله تعالى عنه مختلف، وهو : أن الرجل الأسير أخبر بأنه مسلم وهو في حالة الأسر، ولذا لم يقبل منه صلى الله عليه وسلم، ولم يفكه من أسره، ولم يخرج بذلك من ملك من أسره .

" ويدل هذا بأن للإمام أن يمتنع من قبول إسلام من عرف منه أنه لم يرغب في الإسلام، وإنما دعتة إلى ذلك الضرورة، ولا سيما إذا كان في عدم القبول مصلحة للمسلمين " .<sup>(٣)</sup>

(١) أحكام القرآن للجصاص، ٣/٧٢، ٧٣، انظر : الزحيلي : آثار الحرب ص ٤٥٤ .

(٢) نواسخ القرآن، ص ١٦٩ .

(٣) انظر : نيل الأوطار، ٧/٣٥٠، ٣٥١ .

ولذلك افتدى به النبي صلى الله عليه وسلم رجلين مسلمين من أسرى الكفار ، ولو قبل منه الاسلام لم يحصل ذلك .  
وبهذا الاعتبار لا يصلح الحديث أن يكون دليلا معارضا ؛ لأن الرجس —  
باق على كفره .

كما يمكن أن نعمل قوله صلى الله عليه وسلم : ( لو قلتُ —————  
وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح ) .  
أي : " لو قلت كلمة الاسلام قبل وقوعك في الأسر لكنت آمنا ، ولم  
يجر عليك ماجرى من الأسر وأخذ المال ، ولم يرد بذلك رد إسلامه بل قبله  
منه ، ولكنه لم يحصل بإسلامه الفكاك من الأسر وإرجاع ما أخذ من ماله —  
فلم يحصل له كل الفلاح ، لعدم معاملته معاملة المسلمين وبقيائه في  
وثنائه وتحت ملك أسره .

(١)  
ونظير ذلك معاملة العباس في بدر بعد ما وقع في الأسرى .

مما سبق من عرض المسألة ، ومناقشة أدلتها :

يظهر رجاحة أدلة القائلين بجواز الفداء مطلقا ؛ إذ أن آية  
الفداء محكمة ، وظاهرها يقتضي جواز الفداء بالمال وبالأسرى ، ثم إن فك  
أسرى المسلمين من أيدي المشركين واجب إسلامي ، بأي صورة مستطاعة .

وباسترجاع أسرى المسلمين تصبح القوة الإسلامية متكافئة ، مع قوة  
أعدائهم باسترداد أسراهم ؛ لأن الحرب تحتاج إلى المال والنفس ، والنفس  
هي التي تؤمن العدد والآلات ، فهي الأولى بالاحتفاظ ، ومن ثم يظهر بوضوح  
أن الفداء بالأسرى أو بالمال أمر جائز في الشرع ، بل هو المتعين —  
لا سيما في وقتنا الحاضر ، حتى لا يطمع العدو في المسلمين ، ثم إن القول<sup>(٢)</sup>  
بالافتداء المطلق لأسرى المسلمين : مما يزرع في جنود المسلمين ثقة  
بقيادتهم ، ويدفعهم إلى الجهاد بشجاعة ورجابة صدر ، ويجعلهم يتفانون في  
أداء واجبهم ، مما يكون له المردود الحسن للجهاد الإسلامي ، بإذن الله  
عز وجل .

(١) انظر القصة بالتفصيل : ابن الأثير ، أسد الغابة في معرفة الصحابة

• ١٦٥٠١٦٤/٣

(٢) انظر : الزحيلي : آثار الحرب ، ص ٤٥٥ .

### (٥٣) نفوذ قضاء القاضي ظاهراً وباطناً

اتفق الفقهاء على أن قضاء القاضي ينفذ ظاهراً وباطناً، فيمضي إذا كان الباطن موافقاً للظاهر .

فيأذا ادعى مدعى على امرأة أنها زوجته ، وأقام شاهدين بذلك فعلم القاضي بشهادتهما ، فإن كان قد شهدا بحق وصدق فقد حلت تلك المرأة للمشهود له ظاهراً وباطناً .

وأما إذا كان الشاهدان شاهدي زور ، فإنه يثبت النكاح للمشهود له في الظاهر بحكم القاضي ، وإن لم يكن الباطن كذلك .  
ولكن هل تحل تلك المرأة للمشهود له باطناً ؛ ( بينه وبين النسبه من وجل ) بظاهر حكم الحاكم ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :  
ذهب الطحاوي إلى القول : بنفوذ قضاء القاضي ظاهراً وباطناً فسي مقود النكاح والطلاق ، دون الأموال ، فإنه لا ينفذ فيها إلا حكم الباطن .  
وهذا موافق لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .  
(٢)  
وذهب أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إلى عدم التفريق بين الأموال والفروج ، وقالوا : بعدم نفوذ قضاء القاضي ، إن كان في الباطن على خلاف ما شهد به الشاهدان ، إذ لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً بظاهر حكم الحاكم ، دون أن يكون الباطن كذلك ، وهو قول جمهور الفقهاء : مالك والشافعي ، وأحمد رحمه الله عليهم .

(١) لم يذكر الطحاوي اختلاف الأصحاب في المسألة ، في كتابه (المختصر) ولكنه ذكر الخلاف في معاني الآثار ، وتعرض لأدلة كلٍّ ، من غير ترجيح لأحد القولين على الآخر ، وإن كان الظاهر من أسلوب عرضه ومناقشته للمسألة ، ترجيحه لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

انظر : مختصر الفقه ، ص ٣٥٠ ، معاني الآثار ، ١٥٥/٤ ، وما بعده  
المبسوط ، ١٨٠/١٦ .

(٢) انظر : معاني الآثار ، ١٥٦/٤ .

(٣) انظر : بداية المجتهد ، ٤٢٢/٢ ؛ مختصر خليل (مع الجواهر) ، ٢٣٠/٢ ؛ مختصر المزني ، ص ٣٠٣ ؛ المنهاج ، ص ١٤٩ ؛ الروضة ، ١٥٢/١١ ؛ رحمة الأمتة ص ٣١٥ ؛ المغني ، ٥٣/١٠٠ .

فصل الطحاوى مذهب أبى حنيفة في المسألة بقوله :

" فما كان من تمليك مال ، فهو على حكم الباطن ٠٠٠ وما كان من ذلك من قضاء بطلاق أو نكاح بشهود ، ظاهرهم العدالة ، وباطنهم الجرحه ، فحكم الحاكم بشهادتهم على ظاهرهم الذى تعبد الله تعالى أن يحكم بشهادة مثلهم معه ، فذلك يحرم في الباطن كحرمته في الظاهر <sup>(١)</sup> " .

كما وضع الطحاوى مذهب أبى يوسف بقوله :

" إن كل قضاء قضى به حاكم ، من تمليك مال ، أو إنالة ملك عن مال أو من إثبات نكاح ، أو حله بطلاق ، أو بما أشبهه ، أن ذلك كله على حكم الباطن ، وأن ذلك في الباطن كهو في الظاهر ، وجب ذلك على ما حكم به الحاكم ، وإن كان ذلك في الباطن ، على خلاف ما شهد به الشاهدان ، وعلى خلاف ما حكم به بشهادتهما على الحكم الظاهر ، لم يكن قضاء القاضي موجبا شيئا ، من تمليك ، ولا تحريم ، ولا تحليل <sup>(٢)</sup> " .

#### الأدلة :

هذا وقد استدل كل فريق لمذهبه بأدلة من النقل والعقل :

أدلة القائلين بأن قضاء القاضي لا يكون موجبا إن خالف الباطن الظاهر :

استدلوا لقولهم بما روى من أم سلمة رضي الله عنها ، أنها قالت :  
( سمع النبي صلى الله عليه وسلم جلبة خصام عند بابه ، فخرج إليهم فقال : " إنما أنا بشر ، وإنه يأتي الخصم ، ولعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعضنا قضي له بذلك ، وأحسب أنه صادق ، فمن قضيت له بحق مسلم ، فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها ، أو ليدهمها " .

وفي رواية أخرى عنها أيضا : ( جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلي

(١) معاني الآثار ، ١٥٦/٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٥٥/٤ .

(٣) الجلبة ، ( بالتحريك ) : الأصوات وهو جمع جلب . انظر : النهاية ؛

الصاح : ( جلب ) .

(١)  
النبي صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما قد درست، ليست بينهما  
بينة)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكر في الرواية السابقة  
(فبكى الرجلان، وقال كل واحد منهما: (حقي لأخي) )  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أما إذا فعلتما هذا  
فأذهبا فاقتما وتوخيا الحق، ثم استهما، ثم ليحلل كل واحد منكما  
صاحبه " .

وفي رواية ثالثة عنها رضي الله عنها : ( ..... فإنما أقطع لـ  
قطعة من النار، فلا يأخذ )<sup>(٢)</sup> .  
فدللت الأحاديث بأن حكم الحاكم لا يغير الباطن، ولا يحل الحرام  
ولا يحرم الحلال، إذا كان في الحقيقة وباطن الأمر مخالفا للواقع  
الظاهر .

قال النووي معلقا على حديث أم سلمة رضي الله عنها :  
" وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وجماهير  
علماء الإسلام، وفقهاء الأمصار : من المحابة، والتابعين، فمن بعدهم :  
أن حكم الحاكم لا يحل الباطن، ولا يحل حراما ..... وإن شهد بالزور أنه  
طلق امرأته لم يحل، لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي  
بالطلاق<sup>(٣)</sup> " .

أدلة القائلين بالتفريق بين تملك المال، وبين التحليل والتحرير في الأبضاع:

استدلوا أولا : بأن الحكم بالتمليك في الأموال لا ينفذ باطنيا  
إن خالفه في الظاهر، بما ورد ذكره في أدلة القائلين بأن القضاء

(١) درست : أي ذهبت معالمها، يقال : " درس الرسم يدرس دروسا : أي عفا " .  
المصاح، (درس) .

(٢) انظر : معاني الآثار، ١٥٤/٤، وأخرجه الشيخان : البخاري، فـ  
المظالم، باب اثم من خاص في باطل وهو يعلمه (٢٤٥٨)؛ مسلم فـ  
الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (١٧١٣) .

(٣) شرح مسلم، ٦/١٢ .

لاينفد مطلقا إن خالف الظاهرُ الباطنَ .

واستدل الطحاوى ثانيا : على نفوذ القضاء ظاهرا وباطنا فــــي الأبضاع بما أخرجه عن ابن عمر رضي الله عنهما من حديث المتلاعنيــــن قال : " فرّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوى بني العجــــلان وقال لهما : (حسابكما على الله ، الله يعلم أن أحكما كاذب ، لاسبيل لك عليهما ) " .

قال يارسل الله : صدقي الذي أصدقتها ؟ قال : " لا مال لك عليها ، إن كنت أصدقت عليها ، فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كاذبا عليها فهو أبعد لك منه " (١) .

وكذلك حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه (٢) .

فقال أبو جعفر الطحاوى :

" فقد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو علم الكــــاذب منهما بعينه ، لم يفرق بينهما ولم يلعن ، ولو علم أن المرأة صادقة لحد الزوج لها بقذفه إياها .

ولو علم أن الزوج صادق ، لحد المرأة بالزنا الذي كان منها .

فلما خفي الصادق منهما على الحاكم ، وجب حكم آخر : فحــــرم الفرج على الزوج في الباطن والظاهر ، ولم يرد ذلك إلى حكم الباطن . فلما شهدا في المتلاعنين ، ثبت أن كذلك الفرق كلها ، والقضاء بما ليس فيه تمليك أموال ، أنه على حكم الظاهر ، لا على حكم الباطن ، وإن حكم القاضي يحدث في ذلك التحريم والتحليل ، في الظاهر والباطن جميعا ، وأنه خلا الأموال التي تقضي بها على حكم الظاهر ، وهي في الباطن على خلاف ذلك " .

وبهذا فرق الطحاوى بين التملك في المال ، وبين التحليل والتحريم في الأبضاع : " فتكون الآثار الأول هي في القضاء بالأموال ، والآثــــار

(١) معاني الآثار ، ١٥٥/٤ ، وأخرجه أبو داود في الطلاق ، باب اللعــــان

(٢٢٥٠ ، ٢٢٤٥) ، والدارقطني ، ٢٧٤/٣ ، وغيرها ١٠ انظر نصب الراية ، ٣/٢٥٠ .

(٢) معاني الآثار ، ١٥٥/٤ ، وأخرجه البخاري ، في الطلاق ، باب اللعان ..... .

(٥٣٠٨) ، مسلم ، في كتاب اللعان (١٤٩٢) .

الآخر : هي في القضاء بغير الأموال : من ثبات العقود وحلها ، حتى  
تتفق معاني وجوه الآثار ، والأحكام ولا تضاد " (١) .

واستدلوا أيضا : بما روى عن علي رضي الله عنه ، أن رجلا أقسم  
عنده بينة على امرأة أنه تزوجها ، فأنكرت فقضى له بالمرأة .

فقال : إنه لم يتزوجني ، فأما إذا قضيت علي فجدد نكاحي ،  
فقال : لا أجدد نكاحك ، الشاهدان زوجاك " (٢) .

وجه الاستدلال : أنه لو لم ينعقد النكاح بينهما باطنا بالقضاء  
لما امتنع من تجديد العقد عند طلبها ، ورغبة الزوج فيها ، وقد كان في  
ذلك تحصينها من الزنا وصيانة مائه (٣) .

واستدل الطحاوي أيضا بالقياس ، بقوله :

" وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتبايعين  
إذا اختلفا في الثمن ، والسلعة قائمة : أنهما يتحالفان ويتسرادان  
( وإن كان الاختلاف في ثمن الجارية بين الجانبين ) فتعود الجارية إلى  
البائع ، ويحل له فرجها ، ويحرم على المشتري .

ولو علم الكاذب منهما بعينه إذا ، لقضي بما يقول العاقد ، ولم  
يقض بفسخ بيع ولا بوجوب حرمة فرج الجارية المبينة على المشتري " (٤) .

ثم قال مستنبطا ومبيناً مذهبه : " فلما كان ذلك على ما وصفنا  
كان كذلك كل قضاء بتحريم أو تحليل ، أو عقد نكاح أو حله على ما حكم  
القاضي فيه في الظاهر ، لا على حكمه في الباطن " (٥) .

مناقشة أدلة القائلين بنفوذ القضاء ظاهراً ، لا باطناً في الأبضاع :

أولا : تفريقهم بين تمليك الأموال ، وبين التحريم والتحليل فـ

الأبضاع في نفوذ القضاء :

- (١) معاني الآثار ، ١٥٦/٤٠ ، ١٥٦/٤٠
- (٢) ذكره السرخسي في المبسوط ، ولم أعثر عليه في كتب الأحاديث والآثار  
المبسوط ، ١٨٠/١٦٠
- (٣) انظر : حاشية ابن عابدين ، ٤٠٦/٥٠
- (٤) معاني الآثار ، ١٥٦/٤٠
- (٥) المصدر نفسه



لا فرق في الأحكام بين التملك وبين العقود ، وكلها بمعنى واحد  
كما أن مالك الأرض ينتفع من أرضه ، فكذلك المدعي بالزواج بشهـود  
الزور ، ينتفع من زوجته ، ويحل له بضعها ، بل أشار هذا الزواج أشد من  
امتلاك المال بالباطل ، لما يترتب عليه من مفساد : تعدد الأزواج لامرأة  
واحدة ، وكذلك وجود أبناء وأحقاق وموارث إلى غير ذلك من المفساد .

ثم إن العبرة في الأحكام بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فالحكم يعم  
جميع الأتضية التي تكون فيها الدعاوى بغير حق .

وأما استدلالهم بحديث المتلاعنين ، فيجاء عن ذلك بتكملة الحديث  
( وحسابكما على الله ) إذ لو كان القضاء بالظاهر المخالف للباطن موجبا  
ومحلا للباطن أيضا ، لما جعل حسابهما على الله تعالى ، ولما خوفهما  
من عذاب الله تعالى .

وليس ذلك إلا ليتراجح أحد منهما ، ولثلا يرتكن على الحكم الظاهر  
مع علمه بالحقيقة المخالفة من نفسه .

وقوله : ( ولو علم الكاذب منهما بعينه لم يفرق بينهما ) .  
فيجاء عنه : بأن الحاكم ليس له أن يحكم في قضية بعلمه ، من  
غير وجود حجة ظاهرة ( كشهود أو اعتراف ، أو قرائن ظاهرة ) ،  
فيستند عليها في حكمه ولعله بين المتخاصمين (١) .

وأما ما أثر عن علي رضي الله عنه :  
لمن جهة صحته غير معروف عند أهل الحديث ، وصرح ابن حجر ، بأنـه  
تعقب ، فلم يثبت عن علي رضي الله عنه (٢) .

ومن جهة معناه - على فرض صحته - فإن لفظه يدل بصراحة على  
أن عليا رضي الله تعالى عنه : أضاف إنشاء التزويج إلى الشاهديـن  
لا إلى حكمه . وإنما لم يجبها إلى تجديد العقد ؛ لأن فيه طعنا على  
الشهود بغير دليل (٣) .

(١) انظر بالتفصيل : المغني ٤٨/١٠٠ .

(٢) انظر : فتح الباري ١٢٠/١٧٦ .

(٣) انظر : المغني ٥٤/١٠٠ .

قال النووي في معرض تضعيفه لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى :  
" وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يحل حكم الحاكم الفـــــــــــــــــــــــروج  
دون الأموال ، فقال : يحل نكاح المذكورة ، وهذا مخالف لهذا الحديــــــــــــــــــــث  
الصحيح ، وإجماع من قبله ، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها : وهي  
أن الألفاع <sup>(١)</sup> أولى بالاحتياط من الأموال والله أعلم <sup>(٢)</sup> " .  
بما تقدم في المسألة من أدلة ومناقشة ، توضح أرجحية قول الجمهور  
على قول الطحاوي - رحمه الله تعالى - والله أعلم .

---

(١) انظر بالتفصيل : الأشباه والنظائر ، (السيوطي) ، ص ٦١ ؛ وابن نجيم  
ص ٦٧ وما بعدها .  
(٢) شرح مسلم ، ٦/١٢ ، انظر : فتح الباري ، ١٣/١٧٦ .

## ٧ - مخالفة أبي يوسف :

- (٥٤) موقف الامام من المأمومين .
- (٥٥) تقدير وزن الصاع .
- (٥٦) جعل المعتق مقام المداق في نكاح المعتقة .
- (٥٧) القسامة على المستأجر والمستعير .

(٥٤) المأمومان وموقفهما من الإمام

إذا كان المأموم واحدا فإنه يقف عن يمين الإمام ، وإذا كانوا ثلاثة ، فأكثر فيقفون خلف الإمام صفاً ، موقف الجماعة ، هذا باتفاق الفقهاء .  
واختلفوا في موقف الاثنين من الإمام :

- هل يقفان خلفه كالجماعة ، أم يقف الإمام وسطهما ، كمقام الواحد ؟  
ذهب الطحاوي إلى القول : بأن موقف الاثنين - في قيامهما - مسجع الإمام في الصلاة : مقام الجماعة .  
وهو قول أبي حنيفة<sup>(١)</sup> ومحمد رحمهما الله تعالى .  
وهو مذهب أهل العلم عامة<sup>(٢)</sup> .  
وذهب أبو يوسف إلى القول : بأن الإمام يتوسطهما .  
كما نقله المرغيناني<sup>(٣)</sup> ، إلا أن الطحاوي نقل عنه : أن الإمام بالخيار إن شاء توسطهما ، وإن شاء تقدم عليهما<sup>(٤)</sup> .

الأدلة :أدلة القائلين بأن الإمام يقف منهما موقف الجماعة :

استدل الطحاوي لهذا القول من السنة بروايات :  
منها ما أخرجه من حديث جابر رضي الله عنه أنه قال :  
( جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يطوي حتى قمت عن يساره )

- (١) انظر : معاني الآثار ، ٣٠٨/١ ، الكتاب ( مع اللباب ) ، ٨٠/١ ، الاختيار  
٥٧/١ ، البناية ، ٣٢٥/٢ .  
(٢) انظر : المدونة ( مع المقدمات ) ، ٨٦/١ ، مختصر خليل ( مع الجواهر )  
٨٣/١ ، الوجيز ، ٥٦/١ ، المجموع ، ١٨٨/٤ ، ابن قدامة : الكافي في فقه الإمام أحمد ، ١٨٩/١ ، المبدع في شرح المقنع ، ٨٢/٨١ ، ٢٠ ، كشف القناع  
٤٨٥/١ ، نيل الأوطار ، ٢٠٣/٣ .  
(٣) الهداية ( مع البناية ) ، ص ٣٢٥ .  
(٤) انظر : معاني الآثار ، ٣٠٨/١ .

فأخذني بيده ، فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، وجاء جبار بن صخر فقام  
من يساره ، فدفعنا بيده جميعاً حتى أقمنا خلفه <sup>(١)</sup> .

وكذلك ما أخرجه عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن جدته مليكة  
دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته ، فأكل منه ، ثم قال :  
( قوموا فلأمل لكم ) ، قال أنس : فقمعت إلى حمير لنا قد اسود من طبول  
مالبس ، فنضحته بماء <sup>(٢)</sup> ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووصفت أنسا  
واليتيم وراءه ، والعجوز من ورائنا ، فطلى بنا ركعتين ثم انصرف <sup>(٣)</sup> .

وروى نحوها من الآثار من فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه .  
ففي الأحاديث دلالة على أن موقف الرجلين مع الإمام في الصلاة  
خلفه كالجماعة .

#### الاستدلال بالنظر :

تتبع الطحاوي المسألة المختلفة من حيث النظر ، بعد تحريره موضع  
الخلاف ، ليعلم حكمها من المسألتين المتفقتين :

هل يقف المأمومان موقف الواحد ، أم يقفان موقف الثلاثة ؟

" فأردنا أن ننظر في ذلك لنعلم هل حكم الاثنين في ذلك كحكم  
الثلاثة ، أو كحكم الواحد ؟

فأرأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال : ( الاثنين فمما  
فوقهما جماعة ) <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) معاني الآثار ٣٠٧/١؛ أخرجه مسلم في الحديث الطويل ، في الزهد  
والرقائق ، باب حديث جابر الطويل ، وقصة أبي اليسر (٣٠١٠) .  
(٢) نضح : رش عليه الماء ، وأزال ماعلق به من طول الاستعمال .  
(٣) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ٣٠٧/١؛ مسلم ، في المساجد ومواضع  
الصلاة ، باب جواز الجماعة في النافلة ٠٠٠ (٦٥٨) .  
(٤) معاني الآثار ٣٠٨/١؛ وأخرجه ابن ماجه ، في إقامة الصلاة ، باب الاثنين  
جماعة (٩٧٢) ، وقال في الزوائد : الربيع وولده ضعيفان .

كما روى من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه :  
 " فجعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة ، فصار حكمهما  
 كحكم ما هو أكثر منهما ، لاحكم ما هو أقل منهما " <sup>(١)</sup> .  
 كما استدل بالنظر أيضا بمسألة من المواريث ، لإثبات أن حكم  
 الاثنين كحكم الثلاثة ، لاحكم الواحد .  
 فقال : " ورأينا الله عز وجل فرض للأخ أو للأخت من قبل الأم السدس  
 وفرض للجميع الثلث ، وكذلك فرض للاثنين <sup>(٢)</sup> .  
 وجعل للأخت من الأب النصف ، وللأختين الثلثين <sup>(٣)</sup> .  
 وكذلك أجمعوا أنه يكون الثلث ، وأجمعوا أن للابنة النصف ، وللبنات  
 الثلثين <sup>(٤)</sup> .  
 وقال أكثرهم ، وابن مسعود رضي الله عنه فيهم : إن للأختين أيضا  
 الثلثين <sup>(٥)</sup> .  
 ثم قال الطحاوي : " فذلك هو في النظر ، لأن الابنة لما كانت في  
 ميراثها من أبيها كالأخت في ميراثها من أخيها ، كانت الابنتان أيضا في  
 ميراثهما من أبيهما كالأختين في ميراثهما من أخيهما " <sup>(٦)</sup> .  
 وبهذه الأدلة أثبت الطحاوي أن حكم الاثنين حكم الجماعة ، فيكون  
 موافق الاثنين من الإمام كموقف الجماعة صفا خلفه ، فقال موضعا ذلك :

- 
- (١) معاني الآثار ، ٣٠٩/١٠ .  
 (٢) انظر تفسير قوله تعالى : ( وإن كان رجلٌ يورثُ كلالةً أو امرأةً وله  
 أخٌ أو أختٌ فليُكَلِّبْ واحدٌ منهما السدسَ ، فإن كانوا أكثرَ من ذلك فهم  
 شركاءُ في الثلثِ الآية ) سورة النساء ، آية : (١٢) .  
 (٣) انظر تفسير قوله تعالى : ( إن امرؤٌ هلكَ لغيره ولدٌ ، وله أختٌ فلها  
 نصفُ ما تركَ ، وهو يرثُها إن لم يكن لها ولدٌ ، فإن كانتا اثنَتَيْنِ فلهما  
 الثلثانِ معاً تركَ الآية ) ، سورة النساء ، آية : (١٧٦) .  
 (٤) انظر تفسير قوله تعالى : ( فإن كنَّ نساءً فوقَ اثنتينِ فلهنَّ ثلثُ ما  
 ماترك وإن كانت واحدةً فلها النصفُ ) ، سورة النساء ، آية : (١١) .  
 (٥) انظر بالتفصيل : أحكام القرآن للجصاص ، ٨١٠/٢٠٨٠ .  
 (٦) معاني الآثار ، ٣٠٨/١٠ .

" فكان حكم الاثنين فيما وصفنا ، حكم الجماعة لاحكم الواحد ، فالنظر على ذلك ، أن يكونا في مقامهما مع الإمام في الصلاة ، مقام الجماعة لامقام الواحد ، فثبت بذلك ما روى جابر ، وأنس ، وفعله عمر بن الخطاب رضي الله عنهم <sup>(١)</sup> .

#### أدلة أبي يوسف بقيام الإمام وسط المأمومين :

##### استدل الطحاوي لقوله :

بما أخرجه عن الأسود أنه قال : ( دخلت أنا وعمي على عبداللـه بالهجرة ، فأقام الصلاة فتأخرنا خلفه ، فأخذ أحدا بيمينه والآخر بشماله ، فجعلنا من يمينه وعن يساره ، فلما على قال : ( هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة ) .

وذكر في تنمة روايته : ( ثم ركعنا فوفعنا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا بيده وطبق ، فلما فرغ قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> ) .

كما أخرج الطحاوي عن ابراهيم النخعي نحوه أيضا ، ثم قال : قال ابن مسعود رضي الله عنه : ( هكذا فعلوا ، ولا تطلوا كما يطلي فلان ) <sup>(٣)</sup> .  
فالظاهر من الحديث بأن موقف الإمام يكون وسط الرجلين <sup>(٤)</sup> .

(١) معاني الآثار ٣٠٨/١٠ .

(٢) الهجرة والهجير : " اشتداد الحر نصف النهار " . النهاية : (هجر) .

(٣) معاني الآثار ٣٠٦/١٠ ، ٣٠٧ ، وأخرجه مسلم ، في المساجد ومواقع الصلاة باب الندب الى وضع الأيدي على الركب في الركوع (٥٣٤) ؛ وأبو داود في الصلاة ، باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون (٦١٣) .

ولكن نسخ حكم التطبيق ، ( كما أخرج مسلم من حديث مصعب بن سعد قال : طليت إلى جنب أبي ، قال وجلت يدي بين ركبتي ، فقال لـبي أبي : اضرب بكفك على ركبتيك ، قال ثم فعلت ذلك مرة أخرى ، فـضرب يدي وقال : إنا نهينا عن هذا ، وأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب ) . في المساجد ، باب الندب الى وضع الأيدي على الركب في الركـوع

ونسخ التطبيق (٥٣٥) .

(٤) معاني الآثار ٣٠٧/١٠ .

مناقشة دليل أبي يوسف رحمه الله تعالى :

ناقش الطحاوى حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، فبين أنه موقوف على ابن مسعود ، ولم يرفعه ، إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم إن فعله هذا أيضا لأجل العذر ، فقال موضحا ذلك : " قال ابن عون : فذكرت ذلك لمحمد بن سيرين ، ولم أسم له إبراهيم ، فقال : هذا إبراهيم ، قد قـالـ ذاك من علقمة ، ولا أرى ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فعله ، إلا لشيء كان في المسجد ، أو لعذر رآه فيه ، لأعلى أن ذلك من السنة .

قال : وذكرته للشعبي ، فقال : قد زعم ذاك علقمة .

فقال الطحاوى : " ففي هذا الحديث إضافة الفعل إلى ابن مسعود رضي الله عنه ، ولا يذكره الشعبي ولا ابن سيرين عن علقمة عن النبي صلى الله عليه وسلم " <sup>(١)</sup> .

ثم افترض الطحاوى اعترافا من الطريق الثاني :

" فإن قال قائل : فإن فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه الموصوف يدل أنه وقع بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن ذلك العمل هو الناسخ " <sup>(٢)</sup> . فأجاب الطحاوى على هذا الاعتراض : بأن ما احتمله دليل الفريق الثاني ( المخالف ) تحتمله أيضا أدلة الطريق الأول ( الموافق ) مع تأييد أدلة الطريق الثاني ، بفعل آخرين من الصحابة ، سوى ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم .

وقال : " قيل له : فقد روى عن غير ابن مسعود رضي الله عنه ممن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل بعد موت النبي صلى الله عليه عليه وسلم في ذلك مثل ما روى جابر وأنس رضي الله عنهما ، فإن كان

(١) انظر : معاني الآثار ، ٣٠٧/١ .

وقال ابن عبد البر ، لا يصح رفعه ، والصحيح أنه من قول ابن مسعود وفي السند ( هارون بن منترة ) قال ابن حبان : لا يحتج به . وقـالـ ابن حجر : " لا بأس به " . تقريب التهذيب ، ٣١٢/٢ ، انظر : تهذيب التهذيب ، ١٠٠٩/١١ ، المبدع شرح المقنع ، ٨١/٢ .

(٢) معاني الآثار ، ٣٠٧/١ .



ماروى عن ابن مسعود رضي الله عنه من فعله بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
دليلا عندك على أن ذلك هو الناسخ ، كان ماروى عن غير ابن مسعود رضي  
الله عنه من ذلك دليلا عند خصمك أن ذلك هو الناسخ <sup>(١)</sup> .

وقد ذكر جماعة من أهل العلم ، منهم : الشافعي ، أن حديث ابن مسعود  
هذا منسوخ ؛ لأنه إنما تعلم هذه العلة من النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو بمكة ، وفيها التطبيق ، وهو الآن متروك ، فلما قدم النبي صلى الله  
عليه وسلم المدينة تركه .

وعلى فرض عدم علم التاريخ لا ينتهز هذا الحديث لمعارضة الأحاديث  
الواردة في صلاة الاثنين مع الإمام كالجماعة .  
بهذا العرض يظهر رجحان قول الطحاوى في المسألة ، وهو قول جمهور  
الفقهاء . والله أعلم .

---

(١) معاني الآثار ٣٠٧/١ .

(٢) انظر : فتح الباري ٢١١/٢ ؛ نيل الأوطار ٢٠٥/٣ .

انظر : حديث مصعب بن سعد كما سبق .



أحزر : ثمانية أرطال، تسعة أرطال، عشرة أرطال (١) .

فثبت بحرر مجاهد بأن الصاع النبوي يوزن بثمانية أرطال .  
وما ذكره مجاهد في تقدير الوزن من أعداد ثمان، وتسع، وعشر، ليس بشك  
في القليل : " ولم يشك مجاهد في الثمانية ، وإنما شك فيما فوقها ، فثبتت  
الثمانية بهذا الحديث ، وانتفى ما فوقها " (٢) .

أدلة القائلين بأن الصاع مقدر بخمسة أرطال وثلاث :

استدلوا لمذهبهم بروايات :

منها ما أخرجه الطحاوي من حديث عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
عنها ، أنها قالت : ( كنت أفتل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
من إناء واحد ، من قدح واحد ، يقال له : الفرق ) (٣) (٤) .  
قال الطحاوي :

" فلما ثبت بهذا الحديث الذي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتل هو وهي من الفرق ، والفرق  
ثلاثة آصع ، كان ما يفتل به كل واحد منهما صاعا ونصفا .  
فإذا كان ذلك ثمانية أرطال ، كان الصاع ثلثيها ، وهو خمسة أرطال  
وثلاث رطل " .

واحتجوا كذلك بما روى من أبي يوسف ( كما في رواية الطحاوي ) - أنه

(١) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ٤٨/٢ ، الأموال ، ص ٦٩٠ ، ٦٩١ .

(٢) معاني الآثار ، ٤٨/٢ .

(٣) "الفرق ( بالتحريك ) : مكيال يسع ستة عشر رطلا ( وروى ذلك عن

الامام أحمد ) ، وهي اثنا عشر مدا ، أو ثلاثة آصع عند أهل الحجاز .

وقيل : الفرق خمسة أقساط ، والقسط : نصف صاع .

لأما الفرق ( بالسكون ) : فمائة وعشرون رطلا " .

النهاية ( فرق ) ، انظر : السنن الكبرى ، ١٩٤/١ .

(٤) معاني الآثار ، ٤٩/٢ ، وأخرجه الشيخان : البخاري ، في الغسل ، بسبب

غسل الرجل مع امرأته ، (٢٥٠) ، مسلم ، في الحيض ، باب القدر المستحب

من الماء في غسل الجنابة (٣١٩) ؛ وأخرجه أبو عبيد من طمسرق

متعددة ، انظر : الأموال ، ص ٦٨٩ ، ٦٩٠ .

قَالَ : ( قدمت المدينة فأخرج إليّ من أثق به صاعاً ، فقال : هـذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم ، فقدرته فوجدته : خمسة أرطال وثلاثون رطل ) •

فقال الطحاوي : " سمعت ابن عمران يقول : ( يقال إن الذي أخرج هذا لأبي يوسف هو مالك بن أنس ) وأضاف أيضا : " إن مالكا سئل عن ذلك فقال : ( هو تحرى عبد الملك لصاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ) •

فقال الطحاوي :

" فكان مالكا لما ثبت عنده أن عبد الملك تحرى ذلك من صاع عمر (١) وصاع عمر رضي الله تعالى عنه صاع النبي صلى الله عليه وسلم " •

رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى :

أخرج البيهقي عن الحسين بن الوليد القرشي - وهو ثقة - قال : قدم علينا أبو يوسف رحمه الله من الحج ، فقال : إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم أهمني ، ففحصت عنه ، فقدمت المدينة ، فسألت عن الصاع فقال : صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت لهم : ما جئكم في ذلك ؟ فقالوا : نأتيك بالحجة غداً ، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار ، مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن أبيه ، وأهل بيته : أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنظرت ، فإذا هي سواة ، قال : فميرته ، فإذا هو خمسة أرطال وثلاثون رطلاً ، فبرأيت أمراً قوياً •

فتركت قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الصاع ، وأخذت بقول (٢) أهل المدينة •

(٣) قال الزيلعي : هذا هو المشهور من قول أبي يوسف •

(١) معاني الآثار ، ٥١/٢ •

(٢) انظر : السنن الكبرى بالتفصيل ، فإنه ذكر عدة روايات في المسألة

• ١٧٢/٤ ، ١٧١/٤ •

(٣) نصب الراية ، ٤٢٩/٢ ، انظر : الأموال ، ٦٩٥ •

### مناقشة أدلة القائلين بأن الصاع مقدريخمة أرتال وثلاث ؛

ناقش الطحاوي أدلة هذا الفريق ، وجمع بينها وبين الأدلة الأخرى فقال في مناقشته لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ؛  
 " إن حديث عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها " إنما فيه ذكر الفرق الذي كان يفتسل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي لـم تذكر مقدار الماء الذي كان يكون فيه ، هل هو ملوّه أو أقل من ذلك ؟  
 فقد يجوز أن يكون يفتسل هو وهي بملئه ، ويجوز أن يكون كان يفتسل هو وهي بأقل من ملئه ؛ مما هو صاعان ، فيكون كل واحد منهما مغتسلًا بصاع من ماء .

ويكون معنى هذا الحديث موافقا لمعاني الأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يفتسل بصاع<sup>(١)</sup> .  
 مثل ما أخرج من حديث عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت ؛ ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ، ويغتسل بالصاع )<sup>(٢)</sup> .  
 وأخرج من حديث عتبة بن أبي حكيم ، أن أنسا رضي الله عنه لما سئل عن الوضوء الذي يكفي الرجل من الماء ؟ فقال ؛ ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ من مد ، فيسبغ الوضوء ، وعسى أن يغفل منه ) ثم سئل عن الغسل من الجنابة ؛ كم يكفي من الماء ؟  
 فقال ؛ ( الصاع ) .

ولما تأكد السائل عن مصدر هذا الصاع ( أعني النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الصاع ؟ فقال ؛ نعم ، مع المد )<sup>(٣)</sup> .  
 وأجاب عن رواية أبي يوسف - المتضمن لتقدير صاع عمر رضي الله عنه بخمسة أرتال وثلاث رطل - ؛

بأن صاع عمر قد قدر على خلاف رواية أبي يوسف .

(١) معاني الآثار ٤٩/٢٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ٥٠/٢٠ .

فروى عن موسى بن طلحة أنه قال : ( الحجاجي صاع عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>  
رضي الله عنه )<sup>(٢)</sup> .

وروى عن إبراهيم أنه قال : ( غيرنا صاع عمر ، فوجدناه ججاجي<sup>(٣)</sup>  
والحجاجي عندهم : ثمانية أرتال بالبغدادي ) .

وفي رواية عنه أيضا ، أنه قال : ( وضع الحجاج قفيزه على صاع<sup>(٤)</sup>  
عمر ) .

ثم قال مستنبطاً ومرجعاً مذهبه : " فهذا أولى مما ذكر مالك ، ممن<sup>(٥)</sup>  
تحرى عبد الملك " .

وعمل ترجيحه : بأن التحرى فيه مجال للتخمين والشك في تقدير  
المعيار الدقيق ، بخلاف التأكد بالتعبير ، فإنه يثبت المعيار الحقيقى  
الدقيق ، بما لا يدع مجالاً للشك .

وقال : " لأن التحرى ليس معه حقيقة ، وما ذكره إبراهيم ، وموسى بن  
طلحة ، من المعيار معه حقيقة<sup>(٦)</sup> " .

#### وجه الجمع بين الأدلة :

بعد مناقشة الطحاوى لأدلة مخالفه في المسألة ، سلك مسلك الجمع  
بين أدلة الفريقين ، فذكر ما يحتمل ويدل عليه كل حديث على حدة ، ثم جمع  
بين هذه الاحتمالات كلها .

فقال عن الروايات التي رويت : عن عائشة ، وأنس رضي الله تعالى  
عنهما ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتسل بصاع من الماء : " وليس فيه<sup>(٦)</sup>  
مقدار وزن الصاع كم هو ؟ " .

---

(١) الحجاجي : " قفيز كان الحجاج بن يوسف م (٥٩٥) اتخذه على صاع

عمر ، كذلك يروى عنه " . الأموال ، ص ٦٩٤ .

(٢) معاني الآثار ، ٤٩/٢ ، الأموال ، ص ٦٩٤ .

(٣) معاني الآثار ، ٤٨/٢ ، وروى أبو عبيد معايير مختلفة للحجاجي

انظر الأموال ، ص ٦٩٤ .

(٤) معاني الآثار ، ٤٩/٢ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) معاني الآثار ، ٥٠/٢ .

وقال عن حديث مجاهد عن عائشة رضي الله تعالى عنها : بأن فيسسه  
 " ذكر وزن ما كان يفتسل به : وهو ثمانية أرطال " .

وقال عن حديث عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها المتضمن  
 ( بأنها كانت تفتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد  
 هو الفرق :

" ففي هذا الحديث : ذكر ما كانا يفتسلان منه خاصة ، وليس فيه ذكر  
 مقدار الماء الذي كانا يفتسلان به ، وفي الآثار الأخر : ذكر مقدار  
 الماء الذي كان يفتسل به ، وأنه كان صاعاً <sup>(١)</sup> .

فتبين بأن الصاع مقدار ثمانية أرطال فقال موضحاً ذلك : " فشبهت  
 بذلك لما صحت هذه الآثار ، وجمعت وكشفت معانيها ، أنه كان يفتسل : من  
 إناء هو الفرق ، وبصاع وزنه : ثمانية أرطال <sup>(٢)</sup> " .

ويؤيد هذا المذهب - على المذهب الآخر القائل : ( بأن الصاع  
 خمسة أرطال وثلاث ) - بما روى عن أنس رضي الله تعالى عنه - : ما  
 يدل على هذا المعنى ويقويه - أخرج الطحاوي عن شريك عن أنس رضي الله  
 تعالى عنه : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد وهو  
 رطلان ) .

وعنه رضي الله عنه أيضاً أنه قال : ( كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يتوضأ برطلين ، ويفتسل بالصاع ) <sup>(٣)</sup> .

(١) معاني الآثار ، ٥٠/٢ .

(٢) المعتمد نفسه .

(٣) معاني الآثار ، ٥٠/٢ ؛ الأموال ، ص ٦٩١ .

وفي رواية للشيخين عنه : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتسل  
 بالصاع إلى خمسة أمداد ، وكان يتوضأ بالمد " .

ونحوها عن عائشة وجابر وابن عباس ، انظر : البخاري في التمسك  
 باب الغسل بالصاع ( ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ) ؛ مسلم ، في الحيض ، باب التمسك  
 المستحب من الماء في غسل الجنابة ( ٣٢٠ - ٣٢٩ ) ؛ السنن الكبرى

فقال الطحاوى في الاستدلال بهذا الحديث :

" فهذا أنس قد أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رطلان والصاع أربعة أمداد ، فإذا ثبت أن المد رطلان ، ثبت أن الصاع ثمانية أرطال <sup>(١)</sup> " .

اعتراض على رواية أنس رضي الله عنه :

افتراض الطحاوى اعتراضا على رواية أنس رضي الله عنه - ( بـ ) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بمد ، ويفتسل بالصاع ( - بمـ ) روى عن شعبة عن أنس رضي الله عنه أيضا ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمكوك ، ويفتسل بخمس مكاتي ) <sup>(٢)(٣)</sup> .  
فالظاهر أن هذا الحديث يخالف الحديث السابق .

لأجاب الطحاوى على هذا الاعتراض بالجمع بين الحديثين المتعارضين لإبعاد شبهة التعارض : بذكر ما يحتمل كل حديث وما يلاسه مع غيره .  
ثم رد كل حديث ظاهره التعارض إلى ما لاتعارض فيه ، ليصبح مؤدى الكل حكما متناقضا منتظما ، لاتعارض فيه ولا تضاد : فقال : بأنه لاخلاف مبدئيا بين الحديثين إذ أن الحديث الأول الذى فيه ( أنه كان يتوضأ بمـ ) قد وافق رواية غيره : عتبة بن أبي الحكم على ذلك ، وروى عن أنس نحوه من ذلك ، فلما روى شعبة عن أنس ما ذكرنا :  
" احتمل أن يكون أراد بالمكوك ، المد ؛ لأنهم كانوا يسمون الممد مكوكا ، فيكون الذى كان يتوضأ به مدا ، ويكون الذى يفتسل به خمسة مكاتي

(١) معاني الآثار ، ٥١/٢٠ ، ٥١٠٥٠ .

(٢) المكاتي : " جمع مكوك وهو : اسم للمكيال ، ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد " . النهاية : ( مكك ) .  
ويراد بالمكوك ، المد ( كما يأتي في تفسير الطحاوى ) ، وقيل فيه غير ذلك .

(٣) معاني الآثار ، ٥١/٢٠ ، مسلم في الحيف ، باب القدر المستحب من المساء في غسل الجنابة ( ٣٢٥ ) ، الأموال ، ص ٦٩٢ ، السنن الكبرى ، ١٩٤/١ .



يفتسل بأربعة منها ، وهي : أربعة أمداد ، وهي صاع ، ويتوضأ بآخر : وهو مد ، فجمع في هذا الحديث ما كان يتوضأ به للجنابة ، وما كان يفتسل به لها ، وأُفرد في حديث عتبة : ( فسالنا أنما عن الفسل كم يكفي مــــــ الماء ؟ فقال : الصاع ) ... ما كان يفتسل به لها خاصة بدون ما كان يتوضأ به ، وأن ذلك الوضوء لها أيضا " .

وبهذا التوفيق بين تلك الآثار مع ماسبق من المناقشة ، يتضح رجاحة هذا الرأي على الرأي الآخر .

#### مناقشة أدلة القائلين بتقدير الصاع ثمانية أرتال :

عمدة أدلة القائلين بأن الصاع مقدر بثمانية أرتال : حديث مجاهد من عائشة رضي الله تعالى عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتسل بإناء يسع ثمانية ، أو تسعة ، أو عشرة أرتال ، يحزر مجاهد رحمه الله تعالى .

فيجاب :

بأن في الأثر شكاً ، من مجاهد في معيار العس ، ومن ثم لا يتقوى به الاستدلال ، لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأثبتت المعيار الوزني هنا بحزر مجاهد ، فإن الحزر لا يعارض به التحديد .  
وأيضا لم يصرح مجاهد بأن العس المذكور صاع ، فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها <sup>(١)</sup> .

ثانيا : حديث مروى من عائشة رضي الله تعالى عنها : ( بأنها كانت تفتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد : الفرق ) .  
فتشكيك الطحاوي في مقدار الماء الذي كانا يفتسلان به ، هل كان الفرق مملوءاً أم ناقصاً ؟ ( مع اتفاقهم بأن الفرق يسع لثلاثة أصع ) .  
فهذا الافتراض غير وارد .

لأن الدليل إذا ترك الاستفصال فيه ينزل منزلة العموم في المقال <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : فتح الباري ١٠/٣٦٤ .

(٢) انظر : مغني المحتاج ٣/١٩٦ .

ثالثا : احتجاجهم بالصاع الحجاجي : بأنه صاع عمر ، وأنه كـسـان  
مقدرا بثمانية أرطال .

يجاب عنه : بأنه قد اختلف في تقدير الحجاجي أيضا ، كما ذكر  
أبو عبيد :

فروى عن ابن أبي ليلى أنه قال : ( الصاع يزيد على الحجاجي  
مكيالا ) .

وروى عن ابنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى : ( الصاع مثل  
الحجاجي ، أو أرجح شيئا ) ونحوه من الاختلاف<sup>(١)</sup> .

ومن أحسن من وفق وجمع بين هذه الأحاديث المختلفة في اللفظ  
- ( أنه كان يفتسل بصاع ) ، ( وكانا يفتسلان بالفرق ) ونحوهما - ووجه  
معانيها توجيهها مقبولا ، أبو عبيد بن سلام ، حيث يقول رحمه الله تعالى :

" فجاءت هذه الأحاديث في الفصل بالفاظ يتوهم السامع أنها مختلفة  
المعاني لاختلاف لفظهما ، وليست كذلك ، ولكن المعنى فيها كلها إنما  
تدور على وقتين من الماء : أقصاهما : ثمانية أرطال ، وأدناها : صاع  
وهو خمسة أرطال وثلاث ، وسائر هذه الأحاديث إنما ترجع إلى أحدهما  
لا يخلو من ذلك لمن عرفه ، فكان عمله صلى الله عليه وسلم إنما يتردد فيما  
بين هذين الوقتين - ( الحاليتين ) - على قدر ما يحضره من الماء ، غير أنه  
لا ينقص من الصاع ، وهو : خمسة أرطال وثلاث ، ولا يزيد على صاع ونصف ، وهو :  
ثمانية أرطال<sup>(٢)</sup> " .

يتضح من هذا العرض الموسع الذي عرض فيه الطحاوي المسألة مسن  
جميع جوانبها - من ذكر الأقوال المختلفة ، والاستدلال لها ، ثم مناقشتها  
مناقشة علمية دقيقة ، ثم معالجة التعارض الواقع بين تلك الأدلة  
بالجمع والتوفيق بينهما ، حتى لا يقع تضاد بين دليل ودليل - على  
ما كان عليه الطحاوي من مكانة فقهية ، وأفق واسع فيه ، وما كان يمتلك مسن  
قدرة بديعة على الجمع والتوفيق بين الأدلة المتعارضة ، ثم استنباط

(١) انظر : الأموال ، ص ٦٩٤ .

(٢) الأموال ، ص ٦٩١ .

الأحكام من مجموعها : كما يظهر من هذا العرض بأن الخلاف بين الطرفين في تقدير الصاع ليس من حيث الرواية : صحة وعدما، أكثر منه في الخلاف في تقدير صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعيار الوزني، ومن ثم يظهر بأن ما روى من الأحاديث والآثار في المسألة كلها تبحث في تأكيد ما كان عليه صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوزن .

كما أن التقدير الدقيق لا يكون إلا مع المعيار الوزني، بخلاف التحري فإن مجال الشك فيه غالب .

فإذا ثبت تقدير صاع النبي صلى الله عليه وسلم بأنه خمسة أرطال وثلث بالمعيار الوزني، والتأكد من معياره بطريقة لا يدع للشك مجالاً، كما ورد عن مالك رحمه الله تعالى، أنه كان يحتفظ بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعيّر فوجد خمسة أرطال وثلث، وفي رواية أنه مكتوب على الصاع ( صاع مالك بن أنس معير على صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم )<sup>(١)</sup> .

ويقوى هذا الجانب أيضا بما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بأن هذا المقدار هو الثابت لدى صواع أبناء الصحابة من المهاجرين والأنصار التي توارثوها عن آبائهم وكانوا يستعملونها في المعاملات الشرعية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبهذا يثبت أن المعيار الوزني الثابت بهذه الروايات المستفيضة المشتهرة، والمتفقة في الوزن أقوى، وأولى في التقديم على غيرها . والله أعلم .

---

(١) انظر : السنن الكبرى ١٧٢، ١٧١/٤ .

(٥٦) جعل العتق مقام الصداق في نكاح المعتقة

- (١)  
 • ذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط الصداق لصحة النكاح .  
 لقوله سبحانه وتعالى : ( وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً )<sup>(٢)</sup> .  
 ثم اختلفوا : فيما إذا أعتق السيد أمته ، على أن يتزوجها بهـ ———  
 متقها صداقها ، فهل يقوم هذا العتق مقام الصداق ، ويصح العتق والعتق ———  
 أم لا ؟
- ذهب الطحاوي إلى القول : بأنه لا يصح أن يكون العتق مهرا لأحد ———  
 من الناس سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم : "بأن يتم له النكاح بغير  
 صداق سوى العتاق " وإنما يصح العتق دون العقد .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر .<sup>(٣)</sup>
- وقول مالك والشافعي ، ورواية عن أحمد رحمهم الله تعالى .<sup>(٤)</sup>  
 وذهب أبو يوسف رحمه الله تعالى : إلى القول بأنه إذا أعتق الأمة  
 بجعل متقها صداقها ، صح العقد والعتق والمهر .<sup>(٥)</sup>  
 وهو قول الإمام أحمد ، والظاهرية .<sup>(٦)</sup>
- كما هو قول سعيد بن المسيب ، وإبراهيم ، والزهرى ، وسفيان الثوري  
 وإسحاق بن راهويه ، رحمهم الله تعالى .

- 
- (١) انظر : بداية المجتهد ١٩/٢٠ ، قوانین الأحكام ، ص ٢٢٥ ؛ الإيضاح ١٣٥/٢٠ .  
 تفسير القرطبي ٢٤/٥٠ .  
 (٢) سورة النساء ، آية : (٤) .  
 (٣) انظر : معاني الآثار ٢٠/٣٠ .  
 (٤) انظر : بداية المجتهد ١٩/٢٠ ، قوانین الأحكام ، ص ٢٢٥ ؛ المهذب  
 ٥٦/٢ ؛ شرح السنة ٥٨/٩٠ ؛ فتح الباری ١٢٩/٩٠ ؛ المغني ٧٤/٧ ؛ نيسابور  
 الأوطار ١٧٦٠/١٧٥/٦٠ .  
 (٥) انظر : معاني الآثار ٢٠/٣٠ .  
 (٦) انظر : المغني ٧٤/٧ ؛ المحلى ١١٠/١١٠ ؛ فتح الباری ١٢٩/٩٠ .

## الأدلة :

أدلة القائلين بعدم جواز جعل العتق مداقاً للمرأة  
وإنها من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم :

قول الله عز وجل : ( وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً، إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ  
النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِئَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(١)</sup> .

ذكر الطحاوي ما تدل عليه هذه الآية الكريمة بقوله :

" فلما أباح الله عز وجل لنبيه أن يتزوج بغير مداق ، كان لــــه  
 أن يتزوج على العتاق الذي ليس بمداق ، ومن لم يباح الله تعالى لــــه  
 أن يتزوج على غير مداق ، لم يكن له أن يتزوج على العتاق الذي ليس  
 بمداق " <sup>(٢)</sup> .

وأيد هذا بقول ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : ( هو من بعد  
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في مثل هذا ، أنه يجدد لهــــا  
 مداقاً ) <sup>(٣)</sup> .

حيث قال : عقب روايته قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 بجويرية ، وجعل ممتلكها مداقها : أخرج الطحاوي عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 ( أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جويرية في غزوة بني المصطلق <sup>(٤)</sup>  
 فأعتقها وتزوجها ، وجعل ممتلكها مداقها ) <sup>(٥)</sup> .

قال الطحاوي مستنبطاً الحكم من الحديث :

" فهذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قد ذهب إلى أن الحكم  
 في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه ، وعلى آله وسلم ، على غير ما كان

(١) سورة الأحزاب ، آية : (٥٠) .

(٢) معاني الآثار ، ٢٠/٣ .

(٣) المعدر نفسه ، ٢٠/٣ ؛ السنن الكبرى ، ١٢٨/٧ .

(٤) بنو المصطلق : حي من خزاعة وهو لقب جديمة بن سعد بن عمرو .

انظر : تاج العروس : ( طلق ) .

(٥) معاني الآثار ، ٢٠/٣ ، ٢١ ، انظر : مسند الإمام أحمد ، ٢٧٧/٦ .

لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

- فيحتمل أن يكون ذلك سماعا سمعه من النبي صلى الله عليه

وعلى آله وسلم .

- ويحتمل أن يكون دله على ذلك المعنى الذي استدل للنسابة نحن

على خصوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، بما وصفنا  
دون الناس<sup>(١)</sup> .

وروي هذا أيضا عن أيوب السخثياني<sup>(٢)</sup> :

لقد أخرج الطحاوي عن حماد أنه قال : ( أعتق هشام بن حسان

أم ولد له ، وجعل متقها صداقها .

فذكرت ذلك لأيوب ، فقال : لو كان أبت متقها ؟

فقلت : أليس النبي صلى الله عليه وسلم أعتق طفلة ، وجعل متقها

صداقها<sup>(٣)</sup> ؟

فقال : لو أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ، كان

ذلك له .

فأخبرت بذلك هشاما ، فأبى متقها وتزوجها ، وأصدقها أربعمائة " .

بعد أن عرض الطحاوي بعض الأدلة التي تدل على أن الزواج بهذه

الصفة من اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم .

انعطف إلى تحليل الحديث الذي ورد فيه زواجه صلى الله عليه وسلم

بجويرية رضي الله تعالى عنها ، كيف وقع ذلك ؟

(١) معاني الآثار ، ٢١/٣ .

(٢) هو : أيوب بن أبي تميمة كيسان السخثياني أبو بكر البصري ، من كبار

فقهائنا التابعين ، وأخذ عنه مالك والثوري وغيرهما .

"قال شعبه : كان سيد الفقهاء ، ما رأيت مثله " .

توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة .

انظر : الشيرازي : طبقات الفقهاء ، ص ٨٩ ؛ تذكرة الحفاظ ، ١٣٠/١ ؛

طبقات الحفاظ ، ص ٥٢ .

(٣) معاني الآثار ، ٢٣/٣ ، وأخرج حديث صفية رضي الله عنها : البخاري

في المغازي ، باب غزوة خيبر (٤٢٠٠) ؛ مسلم ، في النكاح ، باب فضيلة

اعتاقه أمة ثم يتزوجها (١٣٦٥) .

فاستخرج من وصف الحديث لهذا الزواج، بأنه وقع على صفة مخصوصة  
به صلى الله عليه وآله وسلم .  
فكذلك نكاحه : بجعل العتق مقابل المداق ، من خصوصياته صلى الله  
عليه وسلم أيضا .  
فقال مفعلا ذلك :

" ثم نظرنا في عتاق رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تزوجها  
عليه وجعله مداقها ، كيف كان ؟

فأخرج الطحاوي من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، أنها قالت :  
( لما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق  
وقعت جويرية بنت الحارث في سهم لثابت بن قيس بن شماس ، أولابن مــــم  
له ، فكتابت على نفسها ، قالت : ( وكانت امرأة حلوة ، لا يكاد يراها أحد  
، إلا أخذت بنفسه ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستعينه فــــي  
كتابتها ، فوالله ما هو إلا أن رأيته على باب الحجرة فكرهتها ، وعرفت أنه  
سيرى منها مثل ما رأيته ) .

فقالت : يا رسول الله ، أنا جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار ، سيد  
قومه ، وقد أصابني من الأمر ما لم يخف ، ف وقعت في سهم ثابت بن قيس  
أو لابن عم له ، فكتابت به ، فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم أستعينه  
على كتابتي .

قال : ( فهل لك من خير من ذلك ) .

قالت : وما هو يا رسول الله ؟

قال : ( أقضي منك كتابتك وأتزوجك ) .

قالت : نعم .

قال : ( فقد فعلت ) .

وخرج الخبر إلى الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج  
جويرية بنت الحارث ، فقالوا : ما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأرسلوا ما في أيديهم .

قالت : فلقد أعتق بتزويجه إياها مائة أهل بيت من بني المصطلق  
(١)  
فلانعلم امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها) .

" فبينت عائشة رضي الله تعالى عنها، العتاق الذي ذكره عبدالله بن  
عمر رضي الله تعالى عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجهما  
عليه ، وجهله مهرها كيف هو ؟ وأنه إنما هو أداة عنها مكاتبتهما إلى  
الذي كان كاتبها ، لتعتق بذلك الأداة . ثم كان ذلك العتاق الذي وجب  
بأداة رسول الله صلى الله عليه وسلم المكاتبه إلى الذي كان كاتبهما  
مهرًا لها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على ما في حديث ابن عمر  
رضي الله تعالى عنهما " .

ثم قال مستنبط :

" وليس هذا لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدفع من  
مكاتبه مكاتبتهما إلى مولاها ، على أن تعتق بأدائه ذلك عنها ، ويكون ذلك  
العتاق مهرًا لها من قبل الذي أدى عنها مكاتبتهما ، وتكون بذلك زوجة له .  
فلما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل هدا مهرًا على  
أن ذلك حاصله دون أمته ، كان له أن يجعل العتاق الذي تولاه هو أيضًا  
مهرًا لمن أعتقه ، على أن ذلك حاصله دون أمته - فهذا وجه هذا الباب  
من طريق الآثار (٢) .

وذهب الشافعي رحمه الله تعالى أيضًا إلى القول بأن هذه القضية  
من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم :

قال المزني : " سألت الشافعي رحمه الله تعالى عن حديث مغيرة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صداقها ، فقال : للنبي  
صلى الله عليه وسلم في النكاح أشياء ليست لغيره (٣) .

ومما يدل على أن المسألة من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم  
(٤)  
حيث إنه أعتقها مطلقًا وتزوجها بغير مهر ، ولأولي ، ولا شهود ، وهذا بخلاف غيره .

(١) معاني الآثار ٢١/٣٠ ، مسند الإمام أحمد ٢٧٧/٦٠ .

(٢) معاني الآثار ٢٢، ٢١/٣٠ .

(٣) مختصر المزني ، ص ١٦٤ .

(٤) انظر : فتح الباري ١٢٨/٩٠ .



كما استدل أصحاب هذا الرأي بقول الله جل شأنه :  
( وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ، فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا  
فَكُلُّوه هُنَيْئًا مَرِيئًا )<sup>(١)</sup> .

فقالوا : " بأن العتق لا يكون صداقا ، لأنه ليس بمال إذ لا يمكن  
المرأة هبته ، ولا الزوج أكله " <sup>(٢)</sup> .

واستدلوا أيضا من العقل :

بأنه لو جعل العتق صداقا في النكاح : لكان نكاحا من غير إيجاب  
وقبول وهذا لا يصح لعدم استيفاء أركانه : كما لو قال : أعتقتك وسكنت  
وتوضيح ذلك : أن الأمة بالعتق تملك نفسها ، ومن ثم يجب أن يعتبر رضاها  
كما لو فعل بينهما .

ولأن العتق يزيل ملكه من الاستمتاع بحق الملك ، فلا يجوز أن يستبيح  
الوطء بالمسمى ، فإنه لو قال : بعثتك هذه الأمة على أن تزوجينيها بالشئ  
فلم يصح . فكذلك هنا <sup>(٣)</sup> .

كما قرر القرطبي استحالة جعل عتقها صداقا من وجهين :  
- أحدهما : أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال  
لتناقض حكم الحرية والرق ، أو بعده ، وذلك غير لازم لها ، لزوال حكم  
الجبر عنها بالعتق ، وحينئذ لا تنكح إلا برضاها .

الثاني : إذا جعل العتق صداقا ، فيتقرر وقوع العتق إما في حالة  
الرق ، وإما في حالة الحرية :

لوقوعه في حالة الرق محال لتناقضهما .

ووقوعه في حالة الحرية يلزم أسبقيته على العقد .

ومن ثم " يلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال ، لأن الصداق  
لا بد أن يتقدم تفرره على الزوج ، إما نصا وإما حكما حتى تملك الزوجة  
طلبه " <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة النساء ، آية : (٤) .

(٢) تفسير القرطبي ، ٢٥/٥٠ .

(٣) انظر : المغني ، ٧٤/٧٠ .

(٤) انظر : فتح الباري ، ١٣٠/٩٠ .

أدلة القائلين بأن عتق الأمة يقوم مقام العداق

إذا أراد زواجها بعد العتق :

واستدلوا بقولهم بما روى :

عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية، وجعل عتقها مداقها )<sup>(١)</sup> .

فدل الحديث على أن الرجل إذا أعتق أمته ، على أن عتقها مداقها — جاز ذلك ، فإن تزوجها فلامهر لها عليه فير العتاق .

وروى عن علي رضي الله تعالى عنه : ( أنه كان يقول : إذا أعتق الرجل أم ولده ، فجعل عتقها مداقها ، فلا بأس بذلك )<sup>(٢)</sup> .

واستدلوا من العقل : " بأن من جاز له تزويج امرأة لغيره ، ممن فير قرابة ، جاز له أن يتزوجها كإمام " . وكذلك هاهنا .<sup>(٣)</sup>

كما استدل أبو يوسف لقوله من النظر : بأن العتاق يقوم مقام المهر للمعتقة ، وذلك استنتاجا من أن المعتقة إذا أبت الزواج من المعتق فإن عليها أن تؤدي قيمتها إلى المعتق ، وأما إذا رغبت على الزواج فلاسي عليها لقيمتها فهذا دليل على قيام العتاق مقام المهر .

قرر هذا الطحاوي بقوله :

" وأما وجهه من طريق النظر ، فإن أبا يوسف رحمه الله عليه قال : النظر — عندي — في هذا ، أن يكون العتاق مهرا للمعتقة عليه ليس لها معه غيره .

وذلك لأننا رأيناها إذا وقع العتاق ، على أن تزوجه نفسها ، ثم أبت التزويج ، أن عليها أن تسمى في قيمتها .

(١) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ٢٠/٣ ، البخاري ، في النكاح ، باب من جعل عتق الأمة مداقها (٥٠٨٦) ، مسلم ، في النكاح ، باب فضيلة اعتاقه أمة ثم يتزوجها (١٣٦٥) . انظر : السنن الكبرى ١٢٧/٧ - ١٢٩ .

(٢) المغني ، ٧٤/٧ .

(٣) المصدر نفسه .

قال : فما كان يجب عليها أن تسعى فيه إذا أبت التزويج ، يكتسبون مهرا لها إذا أجابت إلى التزويج .

قال : وإن طلقها بعد ذلك ، قبل أن يدخل ، كان عليها أن تسعى فـي نصف قيمتها ، وقد روى هذا أيضا عن الحسن : في رجل أعتق أمته ، ووجهـل عتقها صداقها ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، قال : عليها أن تسعى فـي نصف قيمتها <sup>(١)</sup> .

#### مناقشة الفريق الثاني :

ناقش الطحاوي رأى القائلين بالجواز : في سورة الإجابة علىـ اعتراض مفترض من قبل المجيزين ، عقلا :

فقال موضحا الاعتراض :

" فإن قال قائل : قد رأيت الرجل يعتق أمته على مال ، وتقبل ذلك منه ، فتكون حرة ، ويجب له عليها ذلك المال .

فما تنكر أن يكون إذا أعتقها ، على أن عتقها صداقها ، فقبلت ذلك منه أن تكون حرة ، ويجب له ذلك المال عليها ؟

فأجاب عنه :

" قيل له : إذا أعتقها على مال ، فقبلت ذلك منه ، وجب لها علىـ العتاق ، ويجب له عليها المال ، فوجب لكل واحد منهما بذلك العقد الذي تعاقدوا بينهما ، شيء أوجبه له ذلك العقد ، لم يكن مالكا له قبل ذلك .

وإذا أعتقها على أن عتقها صداقها ، فقد ملكها رقبتها على أن ملكته بفعلها : فملكها رقبة هولاء مالك ، ولم تكن هي مالكة لها قبل ذلك .

على أن ملكته بفعلها هو له مالك قبل ذلك ، فلم تملكه بذلك العتاق شيئا .

لم يكن مالكا له قبل ذلك ، إنما ملكته بعض ما قد كان له .

فكذلك لم يجب له عليها بذلك العتاق شيء ، ولم يكن ذلك العتاق لها صداقا <sup>(٢)</sup> .

(١) معاني الآثار ، ٢٢/٣ .

(٢) معاني الآثار ، ٢٣/٣ .

كما أجاب القائلون بعدم الجواز عن حديث أنس رضي الله تعالى عنه  
عنه بذكر تأويلات صارفة عن المعنى الظاهر .

وقالوا :

بأنه أعتقها بشرط أن يتزوجها ، فوجب له عليها قيمتها ، وكانست  
معلومة فتزوجها بها .

وأيدوا هذا التأويل بما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال :

( سبى النبي صلى الله عليه وسلم صفية فأعتقها وتزوجها ، فقال ثابت  
لأنس : ما أصدقها ؟ قال : نفسها ، فأعتقها )<sup>(١)</sup> .

وقال آخرون في تأويل : ( أعتقها وتزوجها ) :

بأن معناه : أعتقها ثم تزوجها ، فلما لم يعلم أنه ساق لها صداقا  
قال : أصدقها نفسها أي لم يصدقها شيئا فيما أعلم ، ولم ينف أصلا  
الصداق .

ومن ثم قال بعض الشافعية وبعض المالكية : إنه قول أنس ، قاله ظنا  
من قبل نفسه ولم يرفعه .<sup>(٢)</sup>

وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أميمة : أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة ، وكان  
أتى بها مسبية من قريظة والنضير<sup>(٣)(٤)</sup> .

وتأويل ثالث : " يحتمل أنه أعتقها بغير عوض ، وتزوجها بغير مهر  
في الحال ولألي المال " .<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه البخاري ، في المغازي ، باب غزوة خيبر (٤٢٠١) .

(٢) انظر : فتح الباري ، ١٢٩/٩ .

(٣) هما جماعتان من اليهود سكنتا بقرب المدينة . قال ابن الأثير :  
قريظة : " اسم رجل نزل أولاده حصنا بقرب المدينة " . وبنو النضير :  
" جماعة من اليهود سكنوا حصنا قريبا من المدينة " . وقريظة  
والنضير : أخوان من أولاد هارون عليه السلام .

انظر : اللباب ، ٣١٤٠٢٦/٣ .

(٤) السنن الكبرى ، ١٢٨/٧ .

(٥) فتح الباري ، ١٢٨/٧ .

وناقش الطحاوى قول القائلين : بأن المعتقة لا تكون زوجة للمعتق  
 الابنكاح مستأنف بعد العتاق ، والمداق له واجب عليها بالعتاق  
 (١) ويتزوجها عليه متى أحب ؛

(٢)  
 بأسلوب النقض المعروف لدى علماء المناظرة .  
 فقال : " فإن الحجة عليه في ذلك أن يقال له : فلمعتقها أن يأخذها  
 بغرم ذلك المداق الذى قد وجب له عليها العتاق .  
 فإن قال : له أن يأخذها به .

خرج بذلك من قول أهل العلم جميعا .

وإن قال : ليس له أن يأخذها به .

قيل له : فما المداق الذى أوجب له عليها العتاق ؟

أمال هو أم غير مال ؟

فإن كان مالا ، فله أن يأخذها بماله عليها من المال متى أحب .

وإن كان غير مال ، فليس له أن يتزوجها على غير مال .

فثبت بما ذكرنا فساد هذا القول أيضا ، والله أعلم (٣) .

وأما استدلال الطحاوى بتحليل حديث جويرية رضي الله تعالى عنها :

أنه صلى الله عليه وسلم أدى منها مكاتبها إلى الذى كان كاتبها

لتعتق بذلك الأداة ، ويكون العتق مهرا لها عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، وإثباته أنه ليس لأحد غير النبي صلى الله عليه وسلم أن يفعل

ذلك ، ومن ثم ذهب أنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم .

فيجاب عنه من جانبين :

أولا : من ناحية السند ، فقد قال ابن حزم في سنده : " فإن هذا

خبر لا تقوم به حجة " ، لأنه روى من طريقين ضعيفين ، الأول من طريق

(١) هذا القول ذكره الطحاوى في معرض الرد على مخالفيه ، ولم ينسب له  
 لقائله .

(٢) " النقض : هو بيان تخلف الحكم المدعى بثبوته أو نفيه عن دليل  
 المعلل الدال عليه في بعض الصور " . التعريفات (باب النون) .

(٣) معاني الآثار ، ٢٣/٣ .

أسد بن موسى - وهو طريق الطحاوي - والثاني : من طريق زياد بن عبد الله البكائي ، وكلاهما ضعيف .<sup>(١)</sup>

ثانيا : من جهة المعنى :

ثم لو صح ، فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عوض ثابت بـ ———  
فيس منها ، فصارت له ، فأعتقها وتزوجها كما صنع في قعة صفية رضي الله عنهم .

ويحتمل أن يكون ثابت وهبها للنبي صلى الله عليه وسلم لما عرف  
رغبته عليه الصلاة والسلام فيها ، ولم تكن أدت كتابتها بعد شيئا فبطلت  
الكتابة وصارت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تزوجها ، وللسيد  
تزوج أمته إذا أعتقها من نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم .<sup>(٢)</sup>

#### مناقشة أدلة الطحاوي والقائلين بنحو قوله :

من أهم الأدلة التي تمسك بها الطحاوي والساكنين مسلكه :

بأن المسألة خاصة من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم :

فيجاب عنه : بأن دعوى الخصوصية تفتقر إلى دليل .

والأصل في سنة النبي صلى الله عليه وسلم العموم ، ودخول جميع الأمة

معه صلى الله عليه وسلم في الحكم مالم يرد دليل مخصص له .

ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( هذا خاص بي

ولأشار إلى ذلك مع علمه باقتداء أمته به ، ولم يقل أحد من الصحابة : إن

هذا لا يصلح لغيره ، بل رووا القصة ونقلوها إلى الأمة ، ولم يمنعوهم

ولارسول الله صلى الله عليه وسلم من الاقتداء به في ذلك .<sup>(٣)</sup>

وأما تأييدهم الخصوصية بقصة حديث الموهوبة نفسها :

فيجاب عنه : " بأن الله سبحانه وتعالى لما خصه في النكاح

بالموهوبة دون أمته ، " قال : ( خالصة لك من دون المؤمنين )<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المحلى ، ١١٥/٩ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٦٠/١ ، ٣٧٥/٣ ، ٣٧٦ .

(٢) انظر : فتح الباري ، ١٣٠/٩ ، ١٨٨ .

(٣) زاد المعاد ، ٢/١٦٠ .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : (٥٠) .

فلو كانت هذه خالصة له دون أمته ، لكان هذا التخصيص أولى بالذكر لكثرة وقوع ذلك من السادات مع إمامهم ، بخلاف المرأة التي تهب نفسها للرجل ، لندرته وقلته ، أو مثله في الحاجة ، إلى بيان ، ولا سيما والأصل مشاركة الأمة له ، واقتداؤها به ، فكيف سكت عن منع الاقتداء به في ذلك الموضع الذي لا يجوز مع قيام مقتضى الجواز . . .<sup>(١)</sup>

وأما ما ذهب إليه الجمهور من تأويل حديث صفية رضي الله تعالى عنها : فيجاب عن الأول : بأن ظاهر الرواية أنه جعل المهر نفس العتق لقيمة العتق .

وأجيب عن التأويل الثاني : - بأن قوله : ( اعتقها وتزوجها ) من قول أنس - " بأنه يبعد أن يأتي من الصحابي الجليل بمثل هذه العبارة في مقام التبليغ ويكون مريدا كما ذكرتم " .<sup>(٢)</sup>

وأجاب ابن حجر عن استدلالهم بحديث أميمة رضي الله تعالى عنها : وهذا لا يقوم به حجة لضعف إسناده ، ومما يدل على معارضة ذلك وأن العتق مDAQ على الحقيقة : ما أخرجه الطبراني من حديث صفية نفسها أنها قالت : ( أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي مDAQي ) .<sup>(٣)</sup> ومن المرجحات في الروايات : أن يكون الراوى صاحب الواقعة .<sup>(٤)</sup>

فها هنا الراوى للحديث هي صاحبة القمة ، وهي التي وقع عليها العتق ، وجعله مDAQا ، فهي أعرف بنفسها وملابس المسألة من غيرها . ثم هذا موافق لحديث أنس ، ودل ذلك أنه لم يقل ذلك بناء على أنه كما حمله البعض . هذا من جانب .

ومن جانب آخر أن هذا الحديث مخالف لما عليه كافة أهل السير : أن صفية من سبي خيبر .

كما " أنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه استأنف عتقها ولو استأنفه لظهر ونقل كما نقل غيره " .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) زاد المعاد ، ١٦٠/٢ .  
 (٢) نيل الأوطار ، ١٧٦/٦ .  
 (٣) انظر : فتح الباري ، ١٢٩/٩ .  
 (٤) انظر : ارشاد الفحول ، ص ٢٢٧ .  
 (٥) المغني ، ٧٤/٧ .

وأما ما ذكره القرطبي من استحالة جعل عتقها مداقها ؛ باعتبار وقوع العقد قبل العتق أو بعده ، ومخالفة ذلك للقياس ؛

فقد أجاب ابن قدامة عنه بقوله : " متى ثبت العتق مداقاً ثبت النكاح ، لأن المداق لا يتقدم النكاح " <sup>(١)</sup> .

كما أجيب عنه : بأن العقد يكون بعد العتق ، وإذا امتنعت من العقد لزمها السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك .

ثم إن العتق منفعة تصح المعاوضة عنها ، والمنفعة إذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك <sup>(٢)</sup> .

كما بين ابن القيم بأن القياس الصحيح يثبت جواز ذلك أيضا ؛

وقال : " والقياس الصحيح ؛ يقتضي جواز ذلك ، فإنه يملك رقبتهها ومنفعة وطئها وخدمتها ، فله أن يسقط حقه من ملك الرقبة ، ويستبقي ملكه المنفعة أو نوعا منها ، كما لو أعتق عبده ، وشرط عليه أن يخدمه ماعاش ، فإذا أخرج المالك رقبة ملكه ، واستثنى نوعا من منفعته ، لم يمنع من ذلك في عقد البيع ، فكيف يمنع منه في عقد النكاح ؟

ولما كانت منفعة البضع لا تستباح إلا بعقد نكاح أو ملكيمين ، وكان إعتاقها يزيل ملك اليمين عنها ، كان من ضرورة استحباح هذه المنفعة جعلها زوجة ، وسيدها كان يلي نكاحها ، وبيعها ممن شاء بغير رضاها ، فاستثنى لنفسه ما كان يملكه منها ، ولما كان من ضرورته عقد النكاح ملكه لأن بقاء ملكه المستثنى لا يتم إلا به ، فهذا محض القياس الصحيح الموافق <sup>(٣)</sup> للسنة الصحيحة والله أعلم " .

يظهر من هذا العرض أن سبب اختلاف الفقهاء في المسألة قائم على معارضة الأثر الوارد في ذلك - حديث صفية -

للأصول ؛ وهو أن العتق إزالة ملك ، والإزالة لا تتضمن استحباح الشيء بوجه آخر ؛ لأنها إذا أعتقت ملكت نفسها ، فكيف يلزمها

(١) المغني ٧٤/٧٠ .

(٢) انظر : نيل الأوطار ١٧٦/٦٠ .

(٣) زاد المعاد ١٦٠/٢٠ .



(١)  
النكاح .

ووضع منشأ هذا الخلاف بين الطرفين - ابن دقيق العيد ، بقوله :  
" الظاهر مع أحمد ومن وافقه ، والقياس مع الآخرين - ( وهو قول  
الطحاوى ) - فيتردد الحال بين ظن منشأ عن قياس ، وبين ظن منشأ عن ظاهر  
الخبر ، مع ما تحتمله الواقعة من الخصوصية " (٢) .

فتمسك الطحاوى والجمهور على جريان القياس ، وجعلوا المسألة من  
خصوصياته على الله عليه وسلم ، وقد أبدع الطحاوى في إثبات ذلك ، ومناقشة  
مخالفيه ، ونقض أدلتهم من الناحية الجدلية ، إلا أن الدليل الصحيح الثابت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم كاف للرد على كل هذه الأدلة العقلية  
كما أن دعوى الخصوصية لا تقوى للمعارضة ، لأن الأمل أن أفعاله صلى الله  
عليه وسلم لازمة لنا إلا ما قام الدليل على أنه من خصوصياته عليه الصلاة  
والسلام كما مر ، والأقيسة مطروحة في مقابلة النصوص الصحيحة .  
والله أعلم .

(١) انظر : بداية المجتهد ، ١٩/٢٠ .

(٢) أحكام الأحكام ، ٤٦/٤٠ .

(١)  
 (٥٧) هل تجب القسامة على المستأجر والمستعير من السكان ؟

ذهب جمهور الفقهاء على أن القسامة والدية تجب على عاقلة من وجب القتل فيهم : فرب الدار وقومه أخص ، ثم أهل المحلة ، وهكذا .

(١) اتفق الفقهاء على مشروعية القسامة فيما إذا وجد قتل في مكان ولم يعلم قاتله : وهي لغة بمعنى القسم واليمين مطلقا ، وشرعا : أي مان مكررة في دعوى القتل : وهي خصمون يميننا من خمسين رجلا . والقسامة إنما شرعت لصيانة الدماء ، وعدم إهدارها ، حتى لا يهدر دم في الإسلام ، ولئلا يفلت مجرم من العقاب ، وبهذا تكون المحتمات فـي استقرار وأمن وطمأنينة .

هذا وقد اشترط الفقهاء شروطا لإثبات التهمة بالقسامة : فاشترط الجمهور : اختصاص المحلة بأهلها ، حيث لا يختلط بهم غيرهم ولا يشركهم فيها سواهم ، ووجود اللوث وهو ( ظهور العداوة بين القاتل والمدعى عليه ) وكذلك اتفاق الأولياء على الدعوى . كما اشترط الحنفية للقسامة : بأن يكون القاتل مجهولا ، ورفع الدعوى إلى القضاء من أولياء المقتول ، والمطالبة بالقسامة ، وإنكار المدعى عليه ، وأن يكون الموضع الذي وجد فيه القتل مملوكا لأحد من الناس ، أو في حيازة أحد ، وغير ذلك .

ثم اختلف الفقهاء فيمن يحلف بالقسامة :

ذهب جمهور الفقهاء (ماعدا الحنفية) بأنه يحلفها أولياء المقتول لإثبات تهمة القتل على الجاني ، بأن يقول كل واحد منهم : بالله الذي لا إله إلا هو لقد ضربته فلان فمات ، أو لقد قتله فلان . فإن نكل بعضهم : حلف الباقي جميع الأيمان ، وأخذ حصته من الدية . وإن نكل الكل ، أو لم يكن هناك لوث ترد اليمين على المدعى عليه ، ليحلف عاقلة خمسين يميننا ، وإلا حلف المتهم خمسين يميننا وبرى .

وذهب الحنفية : بأنه يحلفها أهل المحلة التي وجد فيها القتل ويتخيرهم ولي الدم لنفي تهمة القتل عن المتهم ، فيقول الواحد منهم : بالله ما قتلت ولا علمت له قاتلا ، فإذا حلفوا فرموا الدية فإن لم يحلفوا حبسوا حتى يحلفوا .

واختلفوا كذلك فيما يجب بالقسامة :

فذهب أبو حنيفة والشافعي في الجديد : بأنها تجب بها الديـنة مطلقا : عمدا كانت أو شبه عمد ، أو خطأ ، ولا يراق بها دم . وذهب مالك وأحمد ، والقديم من قولـي الشافعي : بأنها يجب بهـما القصاص في العمد ، والدية في شبه العمد والخطأ . =

(١)

وكذلك ترتب عاقلة المتهم : الأقرب ، فالأقرب .

غير أن فقهاء الحنفية اختلفوا فيما بينهم في شمول هذا الحكم المستأجر والمستعير من السكان ، رغم اتفاقهم على أن القسامة على أهل الخطة :- ( ماخطه الإمام وقسمه بين الغانمين حين فتح البلدة ) -

ذهب الطحاوي بأن القسامة على أهل الخطة والملاك ، وإن لم يكونوا

ساكنين .

(٢)

ولاشيء على الساكن المستأجر أو المستعير .

(٣)

وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله تعالى .

(٤)

وذهب أبو يوسف : بأنها عليهم جميعا .

فقال أبو يوسف : " كل قتيل وجد في دار أو أرض ، فيها ساكن مستأجر

(٥)

أو مستعير ، فالقسامة في ذلك والدية على الساكن ، لا على ربها المالك " .

وروى عنه أصحاب الاملاء : " بأن القسامة والدية على السكا—

(٦)

دون المالكين " .

وهذا موافق لمطلق قول جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى .

= انظر : الموطأ (برواية محمد) ، ص ٢٣٦ ، الكتاب ( مع اللباب ) ١٧٢/٣ ،

البدائع ١٠٠/٤٧٣٥ ، ٤٧٣٩ ، البناية ١٠٠/٣٢٨ ، الدر المختار ٦/٦٢٧ ، تنبيه

الحقائق ٦/١٦٩ ، الأم ٦/٩٠ ، الحاوي ج ١٧ ، ق ١٨٢ ، ٢٢٢ ، مغني المحتاج

٤/١١١ ، ١١٧ ، بداية المجتهد ٢/٣٩٢ ، ٣٩٣ ، قوانين الأحكام ، ص ٣٧٧ ، جواهر

الاكلیل ( شرح مختصر خليل ) ٢٠/٢٥٦ ، ٢٧٣ ، الإفصاح ٢٠/٢١٩ ، ٢٢١ ، المغني

٨/٤٩١ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، كشف القناع ٦/٦٨ ، المحلى ١٢/٤٤١ ، فتح الباری

٢/٢٣٥ ، نيل الأوطار ٧/٤١ ، رحمة الأمة ، ص ٢٤٩ .

(١) راجع المراجع المذكورة في تعريف القسامة .

(٢) انظر : معاني الآثار ٣/١٩٩ ، مختصر الطحاوي ، ص ٢٤٧ .

(٣) انظر : موطأ الامام مالك ( برواية محمد ) ، ص ٢٣٥ ، الهداية —

البناية ١٠٠/٣٤٨ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ٦/٦٣٢ .

(٤) راجع المراجع السابقة للحنفية .

(٥) معاني الآثار ٣/١٩٩ .

(٦) مختصر الطحاوي ، ص ٢٤٧ .

الأدلة :أدلة القائلين بأن القسامة على المالكين فقط :

استدل الطحاوى لهذا القول :

أولا : بما أخرجه عن سهل بن أبي حثمة ، قال : وجد عبدالله بن سهل قتيلا في قليب من قليب خيبر .<sup>(١)</sup>  
 فجاء أخوه عبدالرحمن بن سهل ، وعماه حويصة ومحيفة ... إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فتكلم أحدهم قال : يا رسول الله : إننا وجدنا عبدالله بن سهل قتيلا ، في قليب من قليب خيبر ، وذكر عداوة يهود لهم .

قال : ( أفترى يهود بخمسين يمينا أنهم لم يقتلوه ؟

قال : قلت وكيف نرضى بإيمانهم وهم مشركون ؟

قال : فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه .

قالوا : كيف نقسم على ما لم نر ؟ فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ) .<sup>(٢)</sup>

وفي رواية : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إنما أن يدوا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب ) .<sup>(٣)</sup>

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم القسامة في هذه الأحاديث على اليهود ، وكانوا في ذلك الوقت : ( قبل فتح خيبر ) في عهد صلح ومهادنة مع المسلمين ، وبديل على ذلك قوله : ( إنما أن يدوا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب ) .

" ولا يقال هذا إلا لمن كان في أمان وعهد ، وفي دار هي صلح بيمن أهلها وبين المسلمين " .<sup>(٤)</sup>

(١) القليب : قال ابن الأثير : " البئر التي لم تطو " وقال الفيومي : " عند العرب : البئر العادية القديمة مطوية كانت أو غير مطوية " .  
 النهاية ، المصباح : ( قليب ) .

(٢) معاني الآثار ، ١٩٧/٣ ، وأخرجه البخارى في الديات ، باب القسامة ( ١٦٦٩ ) .  
 ( ٦٨٩٩ ) ، مسلم ، في القسامة ، باب القسامة ( ١٦٦٩ ) .

(٣) معاني الآثار ، ١٩٩/٣ ، وأخرجه مسلم أيضا ( ١٦٦٩ - ٦ ) .

(٤) معاني الآثار ، ٢٠٠/٣ .

وقد جاء التصريح بذلك في رواية : ( خرجا إلى خير ، في زمسـن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي يومئذ صلح ، وأهلها يهود )<sup>(١)</sup> الحديث .  
ثم قال الطحاوي مثبتا :

" فبين لنا هذا الحديث ، أنها كانت في وقت وجود عبد الله بن سهل فيها قتيلا ، دار صلح ومهادنة " <sup>(٢)</sup> .

وجه فقهاء الحنفية الحديث : بأن إيجاب القسامة على يهود خيبر باعتبارهم ملاكا ، لا سكانا ، وإقرارهم على أملاكهم باعتبارهم ملاكا ، وما كان يؤخذ منهم إنما كان على سبيل الجزية ، لا على سبيل الأجرة .<sup>(٣)</sup>

ثانيا : استدل الطحاوي بالنظر على أن القسامة على المالك دون الساكن : بالقياس على معالة الزوجين إذا سكنا في دار ، وهي للزوج ، وترتب عليهما القسامة فإن الزوج هو المحتمل لها وحده ، وكذلك هنا .

فقال موضحا ذلك :

" فكان من حجة محمد بن الحسن رحمه الله في ذلك أن قال : رأيت إجماعهم قد دل على أن القسامة تجب على المالك ، لا على الساكن ، وذلك أن رجلا وامراته ، لو كانت في أيديهما دار يسكنانها ، وهي للزوج ، فوجد فيها قتيل ، كانت القسامة والدية على عاقلة الزوج خاصة ، دون عاقلة المرأة .

وقد علمنا أن أيديهما عليها ، وأن ما وجد فيها من ثياب ، فليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا لمعنى ليس من قبل الملك واليد في شيء .

فلو كانت القسامة يحكم بها على من الدار في يده ، لحكم بهما على المرأة والرجل جميعا ، لأن الدار في أيديهما ، ولأنهما سكنها .

فلما كان ما يجب في ذلك على الزوج خاصة دون المرأة ، إذ هو المالك لها ، كانت القسامة والدية في كل المواضع الموجودة فيها القتلى : على مالكها ، لا على ساكنها " <sup>(٤)</sup> .

(١) معاني الآثار ، ٢٠٠/٣ ، ومسلم في القسامة ( ١٦٦٩ - ٣ ) .

(٢) الطحاوي : المصدر السابق .

(٣) انظر : البدائع ، ٤٧٤٨/١٠٠ ، تبين الحقائق ، ١٧٣/٦ .

(٤) معاني الآثار ، ٢٠٠/٣ .

كما وجه فقهاء الحنفية قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى :  
 إن لأهل الخطة أصولاً في الملك ؛ لأن ابتداء الملك ثبت لهم ، وإنما انتقل  
 عنهم إلى المشتريين ، فكانوا أخى بنصرة المحلة وحفظها من المشتريين  
 فكانوا أولى بإيجاب القسامة والدية عليهم ، وكان المشتري بينهم  
 كالأجنبي ، فما بقى واحد من أهل الخطة فإنه لا يسأل المشترون .

وقيل إن أبا حنيفة بنى الحكم السابق على ما شاهدته بالكوفة ؛ وكان  
 تدبير المحلة فيها إلى أهل الخطة .

وجه قولهما في المالك : بأن المالك أخى بحفظ الموضع ونصرته من  
 السكان ؛ لأن اختصاصه اختصاص ملك ، وأنه أقوى من اختصاص اليد ، ومما يؤيد  
 هذا : أن السكان يسكنون الموضع فترة من الزمان ثم ينتقلون عنه  
 بخلاف سكنى الملاك فإن مكوثهم ألزم ، وقرارهم أدوم ، فكانت ولايته  
 التدبير إليهم ، فإذا وقعت القسامة بموت أحد ، فكانوا أولى بتحقيق التقدير  
 منهم .<sup>(١)</sup>

#### أدلة القائلين بأن القسامة على السكان :

استدل القائلون بهذا القول :

بمطلق حديث سهل بن أبي حشمة السابق :

" قال أبو يوسف رحمه الله : فقد علمنا أن خيبر كانت للمسلمين  
 لأنهم افتتحوها ، وكانت اليهود عمالهم فيها ، فلما وجد فيها هذا القتييل  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم القسامة فيه على اليهود السكان  
 لأعلى المالكين .

قال : فكذلك نقول : كل قتييل وجد في دار أو أرض ، فيها ساكنون  
 مستأجر ، أو مستعير ، فالقسامة في ذلك ، والدية على الساكن ، لأعلى ربهما  
 المالك " .<sup>(٢)</sup>

(١) انظر : المبسوط ، ١١٢/٢٦ ، ١١٢/٢٦ ، البدائع ، ٤٧٤٨/١٠٠ ؛ تبين الحقائق

١٧٣/٦ ، الهداية ( مع تكملة فتح القدير ) ، ٣٨٣/١٠٠ ؛ ابن الشحنة : لسان

الحكام في معرفة الأحكام ( مع معين الحكام ) ( القاهرة : مطبع

الجلبي ) ، ص ٣٩٧ .

(٢) معاني الآثار ، ١٩٩/٣٠ .

فإذا ثبت أن يهود خيبر كانوا سكانا لأملاك :  
فإن للسكان اختصاصا بالدار يدا ، كما أن للمالك اختصاصا بهـ  
(١)  
ملكا ، ويد الخصوص تكفي لوجوب القسامة والدية .

دليل أبي يوسف من النظر :

واحتج أبو يوسف لقوله : باعتبار ظاهر اليد ؛ لأن يد المستأجر  
والمستعير في البيت وقت وقوع الحادث يد ملك ، وإن كانت مجازيا ، فيترتب  
عليه ما يترتب على صاحب الملك الحقيقي .

قال الطحاوي مبينا قوله :

" قال أبو يوسف رحمه الله عليه : والنظر يدل على ما قلنا أيضا  
وذلك أنا رأينا الدار المستأجرة والمستعارة ، في يد مستأجرها ومستعيرها  
لا في يد ربها ، ألا ترى أنهما وربها لو اختلفا في ثوب وجد فيها ، أن القول  
فيه قولهما ، لا قول رب الدار ، فكذلك ما وجد فيها من القتل ، فهم موجودون  
فيها ، وهي في يد مستأجرها ويد مستعيرها ، لا في يد ربها ، فما وجب بذلك مسن  
قسامة ودية ، فهي على من هي في يده ، لا على من ليست في يده ، وإن كان  
ملكها له " (٢) .

مناقشة أدلة أبي يوسف رحمه الله تعالى :

ناقش الطحاوي الحديث الوارد في المسألة ، وذهب بأنه محتمل  
لمعنيين :

إذ يحتمل أنه وقع بعد الفتح ، ويحتمل وقوعه في عهد المـ  
والمهادنة مع المسلمين . إلا أنه رأى ما يؤيد الاحتمال الثاني بالروايات  
الأخرى .

ومن ثم قرر هذا الاحتمال ، وأنه الأقوى للتقديم على الاحتمال الآخر .

(١) انظر : البدائع ٤٧٤٨/١٠٠ ، الهداية ( مع تكملة فتح القدير ) ٣٨٣/١٠٠ ؛

تبيين الحقائق ١٧٣/٦٠ .

(٢) معاني الآثار ٢٠٠/٣٠ .

فقال : " إن ذلك القتل ، لم يذكر لنا في هذا الحديث ، أنه وجد  
بخيبر بعد ما افتتحت أو قبل ذلك :

فقد يجوز أن يكون أصيب فيها بعدما افتتحت ، فيكون ذلك كما قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى .

ويجوز أن يكون أصيب في حال ما كانت صلح بين النبي صلى الله  
عليه وسلم وبين أهلها .

فإن كان موجودا في حال ما كانت صلح ، قبل أن تفتتح ، فلاحقة  
لأبي يوسف رحمه الله في هذا الحديث " .

ثم أخرج الروايات التي آيدت هذا الاحتمال : مثل قوله صلى الله  
عليه وسلم : ( إنا أن يدوا صاحبكم ، وإنا أن يؤذنوا بحرب ) ، وقال :  
" ولا يقال هذا إلا لمن كان في أمان وعهد ، في دار هي صلح بين أهلها  
وبين المسلمين " .

وأيد أيضا برواية مصرحة بذلك : ( ... خرجا إلى خيبر في زمـن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي يومئذ صلح ، وأهلها يهود (١) ) .  
فقال معلقا :

" فبين لنا هذا الحديث أنها كانت في وقت وجود عبدالله بن سهل  
فيها قتلا : دار صلح ومهادنة ، فانتفى بذلك أن يلزم أبا حنيفة ومحمدا  
شيء مما احتج به عليهما أبو يوسف رحمه الله عليه من هذا الحديث  
لأن فتح خيبر إنما كان بعد ذلك " (٢) .

#### مناقشة أدلة الطحاوي :

وأما استدلال الطحاوي بأن الحادثة إنما وقعت قبل فتح خيبر  
وتأييد ذلك برواية : ( وهي يومئذ صلح ، وأهلها يهود ) وبرواية  
( إنا أن يدوا صاحبكم وإنا أن يؤذنوا بحرب ) ومراد الطحاوي مسـسـن  
إيراد هذه الرواية ( وأهلها يهود ) إثبات أن أهل خيبر لم يكونوا سكانا

(١) معاني الآثار ، ١٩٩/٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٠٠/٣ .



وإنما كانوا ملاكا .

حيث إن حديث سهل بن عبد الله الذي استدل به الطرفان لتأييد مدلولهما محتمل لقول الطرفين ، ولادليل لتخصيص قول أحدهما على الآخر ومن ثم وجب البحث عن المراد برواية (وهي يومئذ صلح وأهلها يهود) وهل وقع ثمة صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين يهود خيبر قبل فتحها؟ كما ذكره الطحاوي . فلم أعثر في كتب السير ما يدل على ذلك .

والظاهر أن مذهب إليه الطحاوي من وجود فترة صلح بين المسلمين واليهود ، قبل الفتح مبني على اختلاف العلماء في فتح خيبر ، هل وقع عنوة أم صلحا .

والصحيح في هذه المسألة مذهب إليه المحققون : أن خيبر فتحت كلها عنوة ، وأنها قسمت بين الغانمين ، إلا حصنين منها ، ويسميان الوطيحة والسلالم ، فإن أهلها سلموها لحقن دماهم ، وسألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ جميع ما عندهم ، ففعل ، وسألوه أن يتركهم في أرضهم فيعملون فيها على نصف الخارج ، ففعل ، على أن يخرجهم متى شاء .

ومما يقوى جانب العنوة ما رواه البخاري عن أنس رضي الله عنه أنه قال : ( سبى النبي صلى الله عليه وسلم صفية فاعتقها وتزوجها )<sup>(١)</sup> وبديل أن اليهود استمروا على المساواة إلى زمان عمر رضي الله عنه ثم أجلاهم عمر عنها .

والشبهة في فتح خيبر صلحا إنما جاءت من قبل هذين الحصنين .

ومن ثم بنى الطحاوي مذهبه في المسألة ، والله أعلم .

ومن هنا يعلم مقصود الرواية ( وهي يومئذ صلح وأهلها يهود ) :

وهو : أن ذلك وقع بعد فتحها ، فإنها لما فتحت أقر النبي صلى الله عليه وسلم أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشطر من الخارج كما سبق تفصيله . وبعد ثبوت فتح خيبر عنوة ، فإن عقد المساواة مع اليهود لا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم أقرهم على أملاكهم ، وأنه

(١) البخاري ، في المفازي ، باب غزوة خيبر (٤٠٢١) .

(١) أصبحت ملكا لهم ، كما أراد ذلك الطحاوي .

وأما قوله على الله عليه وسلم : ( إما أن يدوا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب ) .

ففيه دلالة على التشديد في أمر الدية بالقسامة ، وإلزامها على المدعى عليهم ، بمعنى : إما أن يدفعوا دية صاحبكم ، وإما أن يعلمون أنهم ممتنعون من إلزام أحكامنا التي تعهدوا - ( بعد الفتح ) - بإلزام الوفاء بها .

(٢) فينتقض بذلك عهدهم ، ويصيرون حربا لنا .

وهذا التوجيه موافق لما ثبت أنه على الله عليه وسلم عقد معهم بعد الفتح صلحا على المزارعة ، وأبقاهم فيها عمالا ، وأخذ عليهم شروطا لبقائهم في خيبر .<sup>(٣)</sup>

أما استدلاله من قول محمد في الرد على قول أبي يوسف رحمهما الله تعالى بمسألة الزوجين فيجاب عنه :

بأن أصل ملكية الدار للرجل ، والمرأة تابعة له ( الرجال قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ) - والتابع لاحكم له ، كما أنه إذا طلقها فلاحق لها بالسكنى معه ، ومافي أيديهما من متاع البيت ، فالقول جار فيه على المسامحة والمشاركة في الحياة .<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

وأما في المسألة فإن المستعير والمستأجر ساكنان مستقلان ، ولهما ملكية الانتفاع بالبيت ، فيرتب عليهما من المسؤولية ما يترتب على المالك الحقيقي . والله أعلم .

كما اتفق فقهاء الحنفية على أنه إذا وجد قتيل في سفينة أو مجلة

(١) انظر : سيرة ابن هشام ، ٣٥٠/٣ ، زاد المعاد ، ١٥١/٢ ، ١٥٢ ، نصب الراية

٢٩٧/٤ ، فتح الباري ، ٤٦٩/٧ ، ٤٧٧ .

(٢) انظر : شرح مسلم للنووي ، ١٥٢/١١ .

(٣) انظر : زاد المعاد ، ١٥١/٢ .

(٤) سورة النساء ، آية : (٣٤) .

(٥) انظر مسألة اختلاف الزوجين في متاع البيت بالتفصيل : مختصر

الطحاوي ، ص ٢٢٨ ، الهداية ، ٤٦٣/٧ ، ٤٦٤ ، مع البناية .

(1)

أو على دابة ، فإنه تجب القمامة على الملاك وغيرهم .

فكما وجب على غير الملاك لوجودهم معهم ، فكذلك هنا تحب على غير

**الملاك أيضا لوجودهم في مكانهم •**

ومعلوم أن ولاية تدبير شئون المكان ، كما تكون بالملك ، تكون كذلك

(۲)

بالسكنى، إذ الساكن يعتبر مالكا للمنفعة، وعليه أن يدفع الضريبة

- ( الغنم بالغرم ) - لأن ضمان الشيء إنما يجب بترك الحفظ ، فمن لم يـ

**ولاية الحفظ، فالساكن والمالك هنا ملاك فهذا مالك العين، والمستأجر**

**مالك المنفعة، فهما مشتركان في القسامة وتبعاتها .**

وبهذا يظهر رجحان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى .

كما يظهر أن هذا الرأي في الظروف الحاضرة هو الأولى بالتبـاع

والله أعلم •

(١) انظر : الباب ٢، ٧٣٥.

(٢) انظر: البدائع ١٠٠/٤٧٤٨؛ الهداية مع البناءة ١٠٠/٣٤٨، تبیین

• الحقائق ١٧٣/٦

٨ - مخالفة محمد بن الحسن وزفر :

(٥٨) بول مايوكل لحمه .

٩ - مخالفة محمد بن الحسن :

(٥٩) الاستمتاع بالحائض .

(٦٠) أسلم وله أكثر من أربع نسوة .

(٦١) المفاضلة في العطية بين الأولاد .

## ( ٥٨ ) بول مايؤكل لحمه

بول الآدمي الذي جاوز سن الرضاعة ، وبول مايؤكل لحمه من الحيوانات  
نفس باتفاق جمهور الفقهاء .<sup>(١)</sup>

وفي بول الحيوانات المأكولة قولان :  
ذهب الطحاوي إلى القول بأن بولها نجس .<sup>(٢)</sup>  
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وهو قول الشافعية ورواية عن أحمد<sup>(٣)</sup>  
رحمهم الله تعالى .<sup>(٤)</sup>

وذهب محمد وزفر من الحنفية إلى القول بأن بول مايؤكل لحمه ظاهر .<sup>(٥)</sup>  
وهو قول المالكية ، وظاهر رواية أحمد ، وبه قال ابن حزم من الظاهرية<sup>(٦)</sup>  
وفيرهم رحمهم الله تعالى .<sup>(٧)</sup>  
<sup>(٨)</sup>  
<sup>(٩)</sup>

## الأدلة :

## أدلة القائلين بنجاسة بول مايؤكل لحمه من الحيوانات :

استدلوا أولا : بعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا إلى النبي

(١) وخالف داود والفقهاء ، وقال : " بول كل حيوان ونحوه أكل لحمه أو لم  
يؤكل فهو ظاهر " . المحلى ، ٢٢٣/١ ، انظر : بداية المجتهد ، ٧٠/١ ؛  
المجموع ، ٥٥٥/٢ ، رحمة الأمة ، ص ١٠ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣١ ، معاني الآثار ، ١٠٧/١ .

(٣) انظر : المبسوط ، ٥٤/١ ، فتح القدير ، ٢٠٤/١ ، البناية ، ٧٣٩/١ ، مع كتيب  
الطحاوي . ( إلا أن النجاسة عندهما مخفية ) .

(٤) انظر : المجموع ، ٥٥٥/٢ ، الشرح الكبير ( مع المغني ) ، ٣٠٧/١ .

(٥) راجع المراجع السابقة للحنفية .

(٦) واستثنى المالكية من ذلك مما يستعمل النجاسات بالمشاهدة أكثرا  
وشربا ( مما يؤكل لحمه ) فبوله نجس مدة ظن بقاء النجاسة فـ  
جوفه .

انظر : بداية المجتهد ، ٧٠/١ ، قوانين الأحكام ، ص ٤٧ ، مختصر خليل  
( مع الخرش ) ، ٨٥/١ .

(٧) انظر : الشرح الكبير ( مع المغني ) ، ٣٠٧/١ ، كشف القناع ، ١٩٤/١ .

(٨) انظر : المحلى ، ٢٢١/١ .

(٩) انظر : المجموع ، ٥٥٦ ، ٥٥٥/٢ ، فتح الباري ، ٣٣٨/١ ، نيل الأوطار ، ٦٣/١ .

النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( استنزها من البول فـ )  
 (١)  
 عامة عذاب القبر منه ) .

وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبرين ، فقال : إني ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه عن البول )  
 (٢) .

فقد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم ، على الناس اجتناب الأبوال جملة ، وتوعد على ذلك بالعذاب ، وهذا يعم جميع الأبوال من غير تخصيص ببول آدمي ، أو حيوان مأكول اللحم ، فيجب اجتنابها بهذا الوعيد . وفي حديث أبي هريرة ( من البول ) " فهو عام ، لأن ( من ) للتعمية لا للتبعية ، والبول ، محلى باللام للجنس فيعم كل بول ، وقد أمر بطلب النزاهة منه .

(٣) .  
 والطاهر لا يؤمر بالاستنزاهة منه .

كما استدلوا بقول الله عز وجل ( وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ )  
 (٤)  
 (٥) والعرب تستخبث هذا .

واستدل الطحاوي ثانيا بالعقل :

فقال : بأن أبوال الأبل نجسة ، لأن حكمها حكم دماثها لاحكم ألبانها ولحومها ، فإنه نظر أولا إلى منشأ نجاسة الأبوال .

هل منشأ النجاسة من قبل اللحم أم من قبل الدم ؟

فإن كان من قبل اللحم ، فإنه باطل ، قياساً على أبوال بني آدم ؛ لأن لحوم بني آدم كل قد أجمع أنها لحوم طاهرة ، وإن أبوالهم

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه ، والدارقطني وغيرهما : ابن ماجه ، في الطهارة ، باب التشديد في البول (٣٤٨) ؛ سنن الدارقطني ، ١٢٨/١ ، وقال ابن حجر : " وصححه ابن خزيمة وغيره " ؛ فتح الباري ، ٣٣٦/١ . انظر : تلخيص الحبير ، ١٠٦/١ .

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء ، باب من الكبائر أن لا يستتر من بولـ (٢١٦) ؛ ومسلم في الإيمان ، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه (٢٩٢) .

(٣) حاشية الشلبي على تبیین الحقائق ، ٧٤/١ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : (١٥٧) .

(٥) انظر المجموع ، ٥٥٦/٢ .

• حرام نجسة " .

ومن ثم تبين أن علة النجاسة من جهة الدم لامن جهة اللحم .  
 " فالنظر على ذلك أن تكون كذلك أبوال الإبل ، يحكم لها بحكمهم  
 دماؤها لا يحكم لحومها ، فثبت بما ذكرنا أن أبوال الإبل نجسة " <sup>(١)</sup> .

أدلة الفاضلين بطهارة بول ما يؤكل لحمه :

استدلوا لمذهبهم :

بما روى أنس رضي الله عنه أنه قال : ( قدم ناس من عرينة <sup>(٢)</sup> على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، فاجتووها ، فقال : ( لو خرجتم <sup>(٣)</sup>  
 إلى دود لنا ، فشربتم من ألبانها وأبوالها ) <sup>(٤)</sup> .  
 وفي رواية عنه أنه ذكر ( ألبانها ) فقط <sup>(٥)</sup> .  
 والرواية الأولى هي رواية الصحيح <sup>(٦)</sup> .

وفي هذا الحديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم العرينيين أن يشربوا  
 من أبوال الإبل ، والنجس لا يباح شربه ، ولو أبيح للضرورة ، الأمر بغسل أشعره  
 إذا أرادوا الطلاء .

فلما جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء لما بههم  
 ثبت أنه حلال ، لأنه لو كان حراما لم يداوهم ، لأنه داء ليس بشفاء .  
 ويؤيد هذا ماورد من النبي صلى الله عليه وسلم في نجاسة الخمس  
 وأنه لا يستشفى به .

- 
- (١) انظر : معاني الآثار ١٠/١٠٩ ، ١١٠ .  
 (٢) عرينة : ( بالعين والراء المهملتين معفر ) " بطن من قضاة ثم من  
 عذرة " منسوب إلى عرين بن أبي جابر بن زهير بن جناب ١٠٠٠ بن عذرة " .  
 ابن الأثير : اللباب في تهذيب الأنساب ٢٠/٣٣٧ .  
 (٣) اجتووها : " أي أصابهم الجوى : وهو المرض وداء الجوف إذا تطاول  
 وذلك إذا لم يوافقهم هواؤها واستوخموها " . بمعنى أنهم تضرروا  
 بالإقامة فيها . النهاية : (جوى) . انظر : فتح الباري ١٠/٣٣٧ .  
 (٤) " الذود من الإبل ما بين الشنتين والتسح " . النهاية : ( ذود ) .  
 (٥) أخرجه الطحاوى : معاني الآثار ١٠/١٠٧ ، ١٠٨ .  
 (٦) البخارى في الوضوء ، باب أبوال الإبل والدواب ( ٢٣٣ ) .

كما أخرج الطحاوى من حديث طارق بن سويد الحضرمي أنه قال : قلت :  
( يارسول الله : إن بارضنا أعنابا نعتصرها ، فنشرب منها ، قال : ( لا ) •  
فراجته ، قال : ( لا ) •

فقلت يارسول الله إنا نستشفى بها المريض ، قال : " ذاك داء " ، وليس  
بشفاء <sup>(١)</sup> •

كما روى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه - حينما اشتكى رجل  
فنعت له السكر ، وسئل - فقال : ( إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم  
عليكم ) <sup>(٢)</sup> •

وروى عن عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت :  
( اللهم لاتشف من استشفى بالخمير ) <sup>(٣)</sup> •

فقال أبو جعفر الطحاوى :

" فلما ثبت بهذه الآثار أن الشفاء لا يكون فيما حرم على العباد  
ثبت بالأثر الأول الذى جعل النبي صلى الله عليه وسلم بول الإبل فيسهله  
دواء ، أنه طاهر غير حرام " <sup>(٤)</sup> •

ومما يؤكد على أن أبوال الإبل دواء :

ما أخرجه الطحاوى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال :

( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إن في أبوال الإبل <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>  
والبنانها شفاء للذرية بطونهم ) •

(١) معاني الآثار ١٠٨/١ ، وفي مسلم بلفظ ( انه ليس بدواء ، ولكنه داء )  
في الأشربة ، باب تحريم التداوى بالخمير ، ( ١٩٨٤ ) •

(٢) معاني الآثار ١٠٨/١ ، البخارى في الأشربة ، باب شراب الحلوا والعسل  
البخارى ( مع الفتح ) ، ٧٨/١٠ ، والحديث روى مرفوعا عن أم سلمة رضي  
الله تعالى عنها ، كما أخرجه أبو يعلى ، وصححه ابن حبان ، وأخرجه  
ابن حزم • انظر : فتح البارى ٧٩/١٠ ، المحلى ٢٣١/١ •

(٣) معاني الآثار ١٠٨/١ •

(٤) المصدر نفسه •

(٥) الذرية : من ذريت معدته ذريا ، " الداء " الذى يعرض للمعدة فلا تهضم  
الطعام ، ويفسد فيها فلا تمسكه " • ابن الأثير ، النهاية : ( ذرب ) •  
انظر : المصباح : ( ذر ) •

(٦) معاني الآثار ١٠٨/١ ، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ، ٢٩٣/١ •



لثبت بهذه الأحاديث : طهارة بول الإبل نعا ، وطهارة بول مأكــــــــــــــــول  
اللحم من الحيوانات قياسا .

كما استدلوا :

بحديث أنس رضي الله تعالى عنه أنه قال : ( كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يعطي قبل أن يبني المسجد في مرايض الغنم ) (١) (٢)

وروى جابر بن سمرة رضي الله عنه : ( أن رجلا سأل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، أهلي في مرايض الغنم ؟ قال : نعم ) (٣)

فدل هذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : كانوا  
يعطون في مرايض الغنم ، ويباشرونها في صلاتهم ، وهي لا تخلو من أبعارها  
وأبوالها ، فدل ذلك على طهارتها (٤) .

وروى عن بعض السلف ما يدل على ذلك :

فمن ذلك ما أخرجه الطحاوي من محمد بن علي قال :

( لا بأس بأبوال الإبل والبقر والغنم أن يتداوى بها ) .

وروى أيضا عن إبراهيم أنه قال : ( كانوا يستشفون بأبوال الإبل  
لا يرون بها بأسا ) (٥)

#### مناقشة أدلة القائلين بالنجاسة :

إن أهم ما استدل به القائلون بنجاسة بول مايؤكل لحمه :

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : ( استنزهاوا من البول ٠٠٠ ) .

وكذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما في عذاب القبر .

أجاب القائلون بطهارة بول مايؤكل لحمه :

(١) مرايض الغنم : مواضع إقامتها وسأواها ليلا . انظر: المصباح (ريض) .  
" وهو من ريض في المكان - يريض ، إذا لمق به وأقام ملازما له " .  
النهاية : (ريض) .

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء ، باب أبوال الإبل (٢٣٤) .

(٣) أخرجه مسلم ، في الحيض ، باب الوضوء من لحوم الإبل (٣٦٠) .

(٤) انظر : فتح الباري ، ٢٤١/١ .

(٥) معاني الآثار ، ١١٠/١ .

بأن المراد من حديث ( استنزهوا من البول ) بول الآدمي ، لا ببول سائر الحيوان ؛ لأن ( آل ) ( من البول ) للعهد ، والمعود بينهم ببول الناس .<sup>(١)</sup>

وقالوا : ويؤيد ذلك ما رواه البخاري في صحيحه بلفظ : ( كـان لا يستنزه من بوله ) .

### مناقشة أدلة القائلين بالطهارة :

ناقش الطحاوي أدلة الفريق الثاني ، بأن ما وقع للعربيين كانسب للضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات ، وتقدر بقدرها ، والتداوى بمنزلة ضرورة ، وقد قال تعالى : ( وقد فضل لكم ما حرّم عليكم إلا ما اضطررتم إليه )<sup>(٢)</sup> . " فما اضطر المرء إليه فهو غير محرم عليه في المأكـل والمشرب " .<sup>(٣)</sup>

فلا يؤثر هذا الخاص على الحكم العام ، ويبقى العموم على عمومـه ، إلا فيما خص ، وليس في ذلك دليل أنه مباح في غير الضرورة ، إذ التداوى جائز بجميع النجاسات سوى الخمر .<sup>(٤)</sup>

ويدل على ذلك : " بأننا قد رأينا أشياء أبيحت في الضرورات ولم تبح في غير الضرورات ، ورويت فيها الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم " . من ذلك ما أخرجه الطحاوي من حديث أنس أن الزبير ، وعبد الرحمن بن موف شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما في قميص الحرير في غزاة لهما ، قال أنس رضي الله عنه : فرأيت على كل واحد منهما قميصاً من حرير .<sup>(٥)</sup>

قال الطحاوي :

(١) انظر : المحلي ، ٢٣٧/١ ، فتح الباري ، ٣٣٨/١ ، نيل الأوطار ، ٤٦/١ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ( ١١٩ ) .

(٣) المحلي ، ٢٣١/١ .

(٤) انظر المصدر السابق : المجموع ، ٥٥٦/٢ .

(٥) معاني الآثار ، ١٠٩/١ ؛ وأخرجه البخاري ، في الجهاد ، باب لبس الحرير في الحرب ، ( ٢٩١٩ - ٢٩٢٢ ) ، مسلم ، في اللباس والزينة ، باب اباحـة لبس الحرير للرجل ، إذا كان به حكة أو نحوها ، ( ٢٠٧٦ ) .

" فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أباح الحرير ، لمــــن أباح له اللبس من الرجال ، للحكمة التي كانت بمن أباح ذلك له ، فكــــان ذلك من علاجها ، ولم يكن في إباحته ذلك لهم للعلة التي كانت بهم ، ما يبدل أن ذلك مباح في غير تلك العلة ، فكذلك أيضا ما أباحه رسول الله صلى الله عليه وسلم للمعرتيين للعلل التي كانت بهم ، فليس في إباحة ذلك لهم ، دليل أن ذلك مباح في غير تلك العلل ، ولم يكن في تحريم لبس الحرير ما ينفي أن يكون حلالا في حال الضرورة ، ولأنه علاج في بعض العلل (١) .

بعد هذا علل الطحاوي حديث الخمر : ( أنه دا١ وليس بشفاء ) .  
وذكر له وجوها محتملة مما يعرف الاستدلال به على طهارة وحليــــة بول الإبل : إنما قال لهم ذلك : " لأنهم كانوا يستشفون بها ، لأنها خمــــر فذلك حرام " .

وكذلك معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه عنده : ( إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ) ، إنما هو لما كانوا يفعلون بالخمــــر لأعضائهم إياها ، ولأنهم كانوا يعدونها شفاء في نفسها ، فقال لهم ..... ذلك (٢) .  
والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

فهنا وجد من الاحتمالات ما يضعف جانب الاستدلال لحلية الأبوال .  
وقال ابن حزم عن حديث الخمر ( أنه دا١ ) : إن حديث علقمة ( طارق ) إنما جاء من طريق سماك بن حرب ، وهو يقبل التلقين ، شهد عليه بذلك (٣) شعبة وغيره .

وعلى فرض صحة سنده لا يصح الاستدلال به وليس للمستدلين به حجة على طهارة البول ؛ لأن في الحديث أن الخمر ليست بدوا١ ، وإذا ليست بدوا١ ، فلا خلاف بين الطرفين : في أن ما ليس بدوا١ فلا يحل تناوله إذا كان حراما (٤) .  
وإنما الخلاف في الدوا١ .

(١) معاني الآثار ، ١٠٩/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المحلى ، ٢٣٢/١ ، انظر أقوال المحدثين عن سماك ، المزى : تهذيب

الكمال ، دمشق : دار المأمون ، ١٠٥٤٩/١ ، ٥٥٠٠ ، تقريب التهذيب ، ٢٣٢/١ .

(٤) انظر : المحلى ، ٢٣٢/١ .

وأجاب ابن حزم عن حديث ( لم يجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم ) .

بأنه باطل ، لأن من الرواة سليمان الشيباني وهو مجهول <sup>(١)</sup> .

وأجاب من ناحية المعنى :

" قد جاء اليقين بإباحة الميتة والخنزير عند خوف الهلاك من الجوع ، فقد جعل تعالى شفاءنا من الجوع المهلك فيما حرم علينا في غير تلك الحال ، ونقول : نعم إن الشيء مادام حراما علينا فلا شفاء لنا فيه فإذا افطرنا إليه فلم يحرم علينا حينئذ ، بل هو حلال ، فهو لنا حينئذ شفاء ، وهذا ظاهر الخبر ، . . . . . وقد قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما افطرتم إليه ) <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> " .

وأما استدلالهم بحديث أنس رضي الله عنه ( ملاتهم في مرائب الغنم ) فقد أجيب عنه :

بأن الحديث دلالة على الطهارة غير قاطع .

وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن في الصلاة بمرائب الغنم ، ونهى عن الصلاة في مبارك الإبل ، دل على أن الإذن والنهي ليس للنجاسة أو الطهارة ؛ لأنه لو اقتضى الإذن بالصلاة بمرائب الغنم ، طهارة أبقالها ، لاقتضى النهي من الصلاة بمبارك الإبل ، نجاسة أبقالها ، ولا قائل <sup>(٤)</sup> بالفرق بين بوليها ، سواء القائلون بطهارة بول ما يؤكل لحمه ، أو القائلون بخلاف ذلك .

وإنما يمكن حمل الحديث على معنى آخر : هو ما جبل الله تعالى في طبيعة كل من الغنم والإبل ، فطبيعة الإبل : الغلظة والقسوة والعنف

(١) وذكر ابن حجر بأنه : " سليمان بن أبي سليمان أبو اسحاق الشيباني الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات (٢٤١هـ) " . وقال ابن عبد البر : " هو ثقة حجة عند جميعهم " .

تقريب التهذيب ، ١/٣٢٥ ، انظر : تهذيب التهذيب ، ٤/١٩٨ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : (١١٩) .

(٣) المحلى ، ١٠/٢٣٢ ، ٢٣٤ .

(٤) انظر : فتح الباري ، ١٠/٣٤١ ، ٣٤٢ .

والوحشة، بينما الغنم طبيعتها اللين والأنس والألفة، ومن ثم وصف النبي صلى الله عليه وسلم الأول بأنها خلقت من الشياطين،<sup>(١)</sup> ووصف الثاني بأنها من دواب الجنة،<sup>(٢)</sup> كما وصف طبائع مالكيها ورعاتها بصفات تلك الحيوانات .  
كما يجاب عنه بوجه آخر :

وهو أنهم كانوا يطلون في مرايض الغنم، والأرض قد جفت مسطحة النجاسات، وهذا على قول من قال بطهارة الأرض بجفافها، وهو ظاهر حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما : ( قال : كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنت فتى شابا عزبا، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك )<sup>(٣)</sup> .  
ومل الطحاوي أيضا الآثار الواردة من محمد بن علي، وعطاء، بقوله :  
" فقد يجوز أن يكون ذهب إلى ذلك، لأنها - عنده - خلال ظاهر في الأحوال كلها كما قال محمد بن الحسن .

وقد يجوز أن يكون أباح العلاج بها للضرورة، لا لأنها طاهرة فـفي نفسها، ولا مباحة في غير حال الضرورة<sup>(٤)</sup> .

وأجيب من اعترض القائلين بالطهارة بأن المراد من البول المذكور في حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهم - بول الإنسان : حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالاسم الأعم الذي يدخل تحتها - جنس البول فوجب حمل ذلك على ما تحت الاسم الجامع للجنس كله .

(١) وفي الحديث ( إن الأبل خلقت من الشياطين، وإن وراء كل بعير شيطاناً )، الجامع الصغير ( مع فيض القدير ) ٣٢٠/٢٠ .

(٢) وأورد السيوطي عن أبي هريرة ( الغنم من دواب الجنة، فامسحوا رغامها، وطلوا في مرايضها )، الجامع الصغير ( مع الفيض ) ٤١٥/٤٠ .  
كما أورده ابن تيمية في الفتاوى ٢٤٠/٢٥؛ وابن القيم في إعلام الموقعين ٣٩٥/١٠ .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في السنن، في الطهارة، باب ظهور الأرض إذا يبست (٢٨٢)، وأخرجه البخاري أيضا، في الوضوء، باب الماء الذي يفتسل به شعر الإنسان (١٧٤) .

(٤) معاني الآثار ١١٠/١٠ .

وأما اعتراضهم برواية ( من بوله ) :

فقد أجاب ابن حزم : بأنه قد عارضهم من فوقهم برواية الحديث — بلفظ ( البول ) ورواية الناقلين بلفظ ( البول ) تزيد على رواية الناقلين بلفظ ( من بوله ) " وزيادة العدل واجب قبولها ٠٠٠٠٠ وضح فرضا وجوب احتساب كل بول ونجو " .

كما أنه صح عن جملة من السلف ، نجاسة بول الإبل :

سئل ابن عمر عن بول الإبل فقال : ( اغسل ما أصابك منه ) .

وعن جابر بن زيد أنه قال : ( الأبوال كلها نجسة ) .

وروى عن محمد بن سيرين أنه سقط عليه بول خطاش فنضجه ، وقسم :

( ما كنت أرى النضج شيئا حتى بلغني عن سبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ونحوه عن عدد من التابعين كما رواها ابن حزم .<sup>(١)</sup>

ظهر من خلال ماتقدم من أدلة المسألة ومناقشتها :

أن بول مايؤكل لحمه من الحيوانات نجس ، وإنما استثنى الشوارع شرب بول الإبل ، لأجل الضرورة والحاجة ، وذلك لكونه دواء لبعض الأمراض فيبقى الحكم على الأصل الحاضر ، إلا ما أباح منه للضرورة ، إذ الضرورات تبيح المحظورات ، والضرورات تقدر بقدرها .

لكن إذا نظرنا إلى أدلة الطرفين من طريق الجمع والتوفيق بينهما نجد من الإمكان إعمال أدلة كلا الطرفين معا ، وعدم إهمال أحدهما — وهو بالقول : ( إن بول مايؤكل لحمه ، نجاسة مخفية ) ، بمعنى : صحة العلالة بالشوب المصاب بقليل من بول المأكول لحمه .

وهذا القول مبني باعتبار : تعارض النمين ، ( حديث الاستنزاه من البول ، وحديث العرنيين ) . أو لسوغ الاجتهاد لكان الاختلاف في نجاسته كما سبق .

وبالقول بهذا يكون قد عملنا بأدلة الطرفين معا ، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما .

(١) انظر بالتفصيل : المحلى ، ١٠/٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠ .

كما أن هذا القول تؤيده روح الشريعة ومقاصدها أيضا ؛  
وهو رفع الحرج ، ودفع العسر ، وجلب اليسر بقدر الإمكان ، فالتحريز  
والتشريح عن قليل أحوال ما يؤكل لحمه فيه عسر ، وبخاصة للرعاة  
والمعاملين مع هذه الحيوانات ، مع شدة الحاجة إلى ذلك ، وكذلك بهجوم  
البلوى ، بامتلاء الطرقات والأزقة من ذلك مما يعسر التحريز والتشريح منه  
ومن ثم يظهر أن هذا القول وسط بين القولين المختلفين المتعارضين  
وأوجه استدلالا وتمشيا مع روح الشريعة ومقاصدها ، والله أعلم .

---

(١) انظر : العناية (مع فتح القدير) ، ٢٠٥/١ ، البناية ، ٧٤٠/١ .

(٥٩) الاستمتاع بالحائض

- إتيان الحائض في فرجها محرم باتفاق الفقهاء .
- أما مباشرتها والاستمتاع بها أثناء الحيض فيما فوق السرة وتحته الركبة فهو جائز بالاتفاق أيضا <sup>(١)</sup> .
- غير أن الخلاف قائم بينهم في الاستمتاع بها، ومباشرتها فيما بين السرة والركبة (ماعداء الوطء) - ( وهو ما عرف من أقوالهم ) - : ( بما تحت الإزار ) .
- ذهب الطحاوى في آخر قوليه : إلى عدم جواز الاستمتاع فيما تحته الإزار ، وأنه حرام ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وقول مالك ، <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> كما هو المنصوص عن الشافعي في الأم ، وأصح الأوجه لدى الشافعية ، <sup>(٤)</sup> ورواية <sup>(٥)</sup> عن أحمد ، وقول جمهور من فقهاء التابعين ، رحمهم الله تعالى . <sup>(٦)</sup>
- وذهب الإمام محمد بن الحسن من الحنفية إلى القول : بجواز الاستمتاع مطلقا : بما فوق الإزار منها وما تحت الإزار ، إذا اجتنب مواضع <sup>(٧)</sup> الدم .
- وبهذا كان يقول الطحاوى قديما - <sup>(٨)</sup> .

- (١) انظر : بداية المجتهد ، ٤٩/١ ، قوانین الأحكام ، ص ٥٥ ، رحمة الأمة ص ٢٣ ، نيل الأوطار ، ٣٢٣/١ ، ٣٢٤٠ .
- (٢) انظر : معاني الآثار ، ٤٠/٣ ، مختصر الطحاوى ، ص ٢٢ ، معاني القسطنطيني ( الجصاص ) ، ٣٣٧/١ ، البناء ، ٦٤٢/١ .
- (٣) انظر : المدونة الكبرى ، ٥٢/١ ، المنتقى ، ١١٧/١ ، الخرشى ، ٢٠٨/١ ، الشرح المفير ، ٩٣/١ .
- (٤) انظر : الأم ، ٩٤/٥٠ ، الحاوى الكبير ( مخطوط ) ، ج ٢ ، ق ٢٢١ ، المجموع ، ٣٧٧/٢ .
- (٥) انظر : المغني مع الشرح ، ٣٥٠/١ ، المبدع في شرح المقنع ، ٢٦٤/١ .
- (٦) راجع المراجع السابقة .
- (٧) انظر : الموطأ برواية محمد ، ص ٥٠ ، معاني الآثار ، ٣٩/٣ ، مختصر الطحاوى ، ص ٢٢ ، <sup>أبيه</sup> .
- (٨) ومما تجدر الإشارة هنا : أن ترجيح الطحاوى الأول ( قول محمد بن الحسن ) ، ذكره صاحب الفتح ، وعون المعبود ، على اعتبار أنه القول الذى رجحه الطحاوى ، ولم ينبهوا على رجوعه عنه ، مع أنه رجح عنه فـي =



وهو قول الإمام أحمد<sup>(١)</sup>، وأصغ من المالكية<sup>(٢)</sup>، وقول مسروق<sup>(٣)</sup>، وعطاء<sup>(٤)</sup> والنخعي والشعبي وسفيان الثوري، وقول الظاهرية .

قال ابن حزم : " وللرحل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء " <sup>(٥)</sup>  
حاشا الإيلاج في الفرج .

وهذا وجه للشافعية ، قال النووي : " وهو الأقوى من حيث الدليل ...  
لأنه صريح في الإباحة " <sup>(٦)</sup> .

### الأدلة :

أدلة القائلين بجواز مباشرة الحائض فيما فوق الإزار فقط :

استدلوا لقولهم ،

أولا : من الكتاب بقول الله عز وجل : ( فَاغْتَسِلُوا الصَّنَاءَ فَمِنْ الْمَحِيفِ ، وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) <sup>(٧)</sup> .

" فهاهر الآية يقتضي لزوم اجتناب الحائض فيما تحت المشعر وفوقه فلما اتفقوا على إباحة الاستمتاع منها بما فوقه ، سلمناه للدلالة ، وحكم

= الصفحة نفسها التي ذكر فيها القول الأول ، وهو المنصوص عنه فـ في المختصر . انظر : معاني الآثار ، ٣٩/٣ ، مختصر الطحاوي ، ص ٢٢ ، فتح الباري ، ٤٠٤/١ ، عون المعبود ، ٤٥٧/١ .

(١) انظر : ابن قدامة : المقنع ، ( السلفية ) ، ٨٧/١ ، المبدع ، ٢٦٤/١ ، كشف القناع ، ٢٠٠/١ .

(٢) هو أصغ بن الفرج ، أبو عبد الله ، تفقه بابن القاسم ، وابن وهب وأشهب ، قال يحيى بن معين : " كان أعلم خلق الله كلهم برأى مالك " توفي سنة ( ٢٢٥هـ ) .

انظر : طبقات الفقهاء ، ص ١٥٣ ، ترتيب المدارك ، ٥٦١/١ - ٥٦٥ ، طبقات الحفاظ ، ص ٢٠٠ .

(٣) هو مسروق بن الأجدع الهمداني ، أبو عائشة الكوفي ، قال الشعبي : " ما علمت أحدا كان أطلب للعلم منه ، وكان أعلمهم بالفتوى ، توفي سنة ثنتين وستين " .

انظر : طبقات الفقهاء ، ص ٧٩ ، تذكرة الحفاظ ، ٤٩/١ ، طبقات الحفاظ ، ص ١٤ .

(٤) انظر : المحلى ، ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ ، بداية المجتهد ، ٤٩/١ ، المنتقى ، ١١٧/١ .

(٥) المحلى ، ٢٣٩/٢ .

(٦) المجموع ، ٣٧٧/٢ ، شرح مسلم ، ٢٠٥/٣ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ( ٢٢٢ ) .

الحظر قائم فيما دونه ، إذ لم تقم الدلالة عليه <sup>(١)</sup> .

ثانيا : من السنة : منها ما أخرجه الطحاوي من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت :

( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر إحدانا أن تتزر وهي حائض ، ثم يفاجمها ، وقال ثعبه مرة : ( يباشرها ) بمعنى : يلامس بشرته بشرتها فقط .

وفي رواية عنها أيضا ، أنها قالت : ( ربما باشرني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا حائض فوق الإزار ) <sup>(٢)</sup> .

وأخرج الطحاوي أيضا من حديث ميمونة رضي الله عنها أنها قالت : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر المرأة من نساءه وهي حائض ، إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين أو الركبتين ) <sup>(٣)</sup> . وفي حديث الليث ( محتجرة به ) : ( أي شادة بمثورها على العورة ومما لا يحل مباشرته ) .

وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، أنها قالت : ( كانت إحدانا إذا كانت حائضا ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تتزر فور حيفها ثم يباشرها ، قالت : وإيكم يملك أربه كـما <sup>(٤)</sup> كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك أربه ) <sup>(٥)</sup> .

(١) أحكام القرآن ( للجصاص ) ٣٣٧/١٠ .

(٢) معاني الآثار ٣٦/٣ ، وأخرجه الشيخان في الحائض ، في باب مباشرة الحائض ، البخاري (٣٠٢) ، مسلم (٢٩٣) ، أبو داود ، باب في الرجل يصيب منها دون الجماع (٢٦٨) .

(٣) معاني الآثار ٣٦/٣ ، ومسلم في الحيف (٢٩٤) ، وبلغة في السنن الكبرى ٣١٣/١٠ .

(٤) ( لأربه ) : قال ابن الأثير : " أكثر المحدثين يروونه بفتح الهمزة والراء ، يعنون : الحاجة ، وبعضهم يرويه بكسر الهمزة وسكون الراء وله تأويلان : أحدهما : أنه الحاجة ، يقال فيها الأرب ، والأرب والأربة والمأربة ، والثاني : أرادت به العضو ، وعنت به من الأعضاء الذكر خاصة " . النهاية : ( أرب ) .

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٢) ، مسلم (٢٩٣) ، أبو داود (٢٦٧) .

أفادت هذه الآثار بمفهومها : أنه لا ينبغي للزوج أن يباشر امرأته الحائض، إلا من فوق الإزار .

ومن أدلتهم أيضا ما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه : أنه سئل : ( ما للرجل من امرأته إذا أحدث ؟ يعنون الحيض . فقال : سألتُموني عن شيء ما سألتني عنه أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : له منها ما فوق الإزار، من التقبيل والضم ولا يطلع على ماتحته <sup>(١)</sup> ) .

وكذلك ما روى عن عبد الله بن سعد الأنصاري أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لك ما فوق الإزار <sup>(٢)</sup> ) .

وفي رواية الإمام مالك : ( لتشد عليها إزارها، ثم شأنك بأعلاها <sup>(٣)</sup> ) . فالسائل علم بمنع وطء الحائض في الفرج بالآية ، وإنما طلب تعديده ما يباح له من الاستمتاع بها وما لا يباح ، فيكون الجواب نعم في تعديده الحظر والإباحة : وبأن المباح له : هو ما فوق المشفر، وماتحته محظور له من الاستمتاع .

أدلة القائلين بجواز الاستمتاع فيما تحت الإزار بها دون الفرج :

استدلوا لقولهم :

- (١) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ٣٧/٣ ، مسند الإمام أحمد ، ١٤/١ ، المحلى ١٤٢/٢ ، السنن الكبرى ، ٣١٢/١ .
- (٢) أخرجه أبو داود ، في الطهارة ، باب في المذى (٢١٢) ، السنن الكبرى ، ٣١٢/١ .
- (٣) موطأ الإمام مالك ، في الطهارة ، باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ، ٥٧/١ ، السنن الكبرى ، ٣١٢/١ .

- أولا : بقول الله عز وجل : ( فاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ )<sup>(١)</sup> .  
 فالمحيض اسم لمكان الحيض ، كالمقيل والمبيت ، اسم لموضع القيلولة  
 والبيتوتة ، فتخصيصه موضع الدم بالاعتزال دليل على إباحته فيما عداه<sup>(٢)</sup> .  
 " وهو قول أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وجمهور المفسرين"<sup>(٣)</sup> .  
 يؤيد هذا ما روى عن أنس رضي الله تعالى عنه في سبب نزول هذه

الآية :

كما أخرج الطحاوي عن أنس : ( أن اليهود كانوا لا يأكلون ولا يشربون  
 ولا يقعدون مع الحيض في بيت .

فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل :  
 ( وَيَسْأَلُونَكَ مِنَ المَحِيضِ ، قُلْ هُوَ آتَى ، فاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ  
 وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( اصنعوا  
 كل شيء ، ما خلا الجماع )<sup>(٤)</sup> .

" ففي هذا الحديث : أنهم كانوا قد أبيحوا من الحائض كل شيء<sup>(٥)</sup> .  
 منها ، غير جماعها خاصة ، وذلك على جماع الفرج دون ماسواه<sup>(٥)</sup> .  
 ولأن الفرج هو المخصوص بالتحريم دون ما حوله كالدبر .  
 قال ابن مفلح معلقا على الآية : " ويحتمل اعتزال ما يراد منهن في<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) سورة البقرة ، آية : (٢٢٢) .  
 (٢) المغني ١/٢٤٢ ، ٢٤٣ ، انظر : أحكام القرآن ( للجصاص ) ١/٣٣٦ .  
 (٣) الحاوي الكبير ، ج ٢ ، ق ٢١٨ ، انظر : تفسير القرطبي ، ٣/٨٦ .  
 (٤) معاني الآثار ، ٣/٣٨ ، مسلم في الحيض ، باب جواز غسل الحائض  
 رأس زوجها ( ٣٠٢ ) ورواه أصحاب السنن انظر : نيل الأوطار ، ١/٣٢٢ .  
 (٥) معاني الآثار ، ٣/٣٨ .  
 (٦) هو : برهان الدين أبو اسحاق ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن  
 محمد بن مفلح الحنبلي الدمشقي ، ( ٨١٦ - ٨٨٤ هـ ) ، اشتغل بالعلم منذ  
 الصغر بدأب ، وانتهت إليه رئاسة عصره ، وتولى قضاء دمشق لأكثر من  
 أربعين سنة ، وحدث سيرته ، وألف في الفقه : ( المبدع شرح المقننع )  
 وفي الأصول : ( مرشاة الوصول الى علم الأصول ) ، وفي التراجم :  
 ( المقصد الأرشد في ترجمة أصحاب الإمام أحمد ) .  
 انظر : الضوء اللامع ، ١/١٥٢ ، شذرات الذهب ، ٧/٣٣٨ .

الغالب : وهو الوطء في الفرج ، قال الشيخ تقي الدين : هذا هو المراد لأنه قال : ( هو أدى فاعتزلوا ) : فذكر الحكم بعد الوصف بالفاء ، فـدل على أن الوصف هو العلة ، لا سيما وهو مناسب للحكم ، كآية السرقة ، والأمـر بالاعتزال في الدم للضرر والتنجيس ، وهو مخصص بالفرج ، فيختص الحكم بمحل سببه <sup>(١)</sup> .

ويؤكد هذا المعنى :

ما أخرجه الطحاوى من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشرنى وأنا في شعار واحد وأنا حائض ، ولكنه كان أملككم لأربه ، أو أملك لأربه ) <sup>(٢)</sup> .

كما روى عنها : بأن رجلا سألها : ( ما يحل للرجل من امرأتـه إذا كانت حائضا ؟ ) فقالت : ( كل شيء إلا فرجها ) .

وفي رواية عنها أيضا : أنها قالت : ( فرجها ) حين سئلت : ( ما يحرم علي من امرأتي إذا حاضت ؟ ) <sup>(٣)</sup> .

فهذه الآثار من قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله تدل بمنطوقها على جواز مباشرة الرجل لامراته الحائض في جميع أجزاء البدن ماعدا الفرج .

بعد أن عرض الطحاوى الأدلة النقلية في المسألة :

مرّج بالنظر إلى الدليل العقلي ، ليستمين به على معرفة حكم المسألة ، بتحرير محل النزاع منه ، وذلك لتعارض الأدلة ، فذكر أولا الأمور المسلمة بين الفريقين ، وهي : عدم جواز الجماع في الفرج ، وكذلك

(١) المبدع ، ٢٦٤/١ .

(٢) معاني الآثار ، ٣٧/٣ ، وفي أبي داود بلفظ : ( نبئت في الشعار الواحد وأنا حائض طامث ) ، في الطهارة ، باب في الرجل يصيب منهـا مادون الجماع (٢٦٩) ؛ السنن الكبرى ، ٣١٣/١ .

(٣) معاني الآثار ، ٣٨/٣ ، انظر : نيل الأوطار ، ٢٢٤/١ ، انظر أحاديث مباشرة الحائض ومفاجعتها ؛ مجمع الزوائد ، ٢٨٢ ، ٢٨١/١ .

جواز المباشرة مطلقا في حالة الطهر، وفي حالة الحيض : يجوز المباشرة فيما فوق الإزار ، مع عدم جواز الجماع في الفرج ، وهذا كله باتفاق فاصبح محل النزاع : ( مباشرة ماتحت الإزار ) . فقام الطحاوي المسألة على الأصل المتفق عليه : الجماع .

فالجَماع في الفرج مؤدٍ إلى ترتب بعض الأحكام المتعلقة به ، بخلاف المباشرة ، سواء كانت فوق الإزار أو تحته .

ومن هنا استخلص : بأنه ينبغي أن يكون مباشرة ماتحت الإزار في الحائض كحكم مافوق الإزار ، فقال موضحا ذلك :

" وأما وجهه من طريق النظر ، فإننا رأينا المرأة قبل أن تحيض لزوجها ، أن يجامعها في فرجها ، وله منها مافوق الإزار ، وماتحت الإزار أيضا ثم إذا حاضت حرم عليه الجماع في فرجها ، وحل له منها : مافوق الإزار باتفاقهم .

واختلفوا فيما تحت الإزار على ما ذكرنا : فأباحه بعضهم ، فجعل حكمه حكم مافوق الإزار ، ومنع منه بعضهم : فجعل حكمه حكم الجماع في الفرج .

فلما اختلفوا في ذلك ، وجب النظر : لنعلم أي الوجهين هو أشبه به ، فيحكم له بحكمه .

فأرأينا الجماع في الفرج : يوجب الحد والمهر والغسل .

ورأينا الجماع فيما سوى الفرج : لا يوجب من ذلك شيئا .

ويستوى في ذلك حكم مافوق الإزار ، وماتحت الإزار .

فثبت بما ذكرنا : أن حكم ماتحت الإزار أشبه بما فوق الإزار منه

بالجماع في الفرج .

فالنظر على ذلك : أن يكون كذلك هو في حكم الحائض ، فيكون حكمه

حكم الجماع فوق الإزار ، لاحكم الجماع في الفرج <sup>(١)</sup> .

## مناقشة المجيزين لأدلة المانعين :

ناقش الطحاوى أدلة القائلين ( بحصر الاستمتاع بما فوق الإزار فقط )  
بذكر المحل المختلف فيه بين الطرفين : ( مباشرة ماتحت الإزار ) .  
وذهب بأن دليل المانعين لا يكون حجة على المجيزين ؛ لأن القائلين  
بالجواز مطلقا ، متفقون مع القائلين بحصر المباشرة بما تحت الإزار فقط  
فيما فوق الإزار .

وإنما محل النزاع ( فيما تحت الإزار ) ، فدليلهم إنما يكون حجة  
لمن أنكر غير محل النزاع .

مثل ما حكى الماوردى عن عبدة السلماني أنه قال : لا يباشر شيء من  
بدنه شيئا من بدنها ، فقد رد عليه النووي : " فلاأظنه يصح منه ، ولو صح  
فهو شاذ مردود بالأحاديث الصحيحة المشهورة في المسألة <sup>(١)</sup> " .

ثم رد الطحاوى على المانعين بأدلة توضح ماذهب إليه : بأن المنع  
إنما في النكاح فقط . بل وطالبهم بإثبات دموامهم ، بأنه ليس للزوج  
إلا ما قالوا .

فقال رحمه الله تعالى رادا على مخالفيه : ( باعتبار قوله الأول ) :  
" أما ما ذكرتم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا حجة  
لكم في ذلك ؛ لأننا نحن لا ننكر أن لزوج الحائض منها ، ما فوق الإزار ، فيكون  
هذا الحديث حجة علينا ، بل نحن نقول : له منها ما فوق الإزار وما تحتها  
إذا اجتنب مواقع الدم ، كما له أن يفعل ذلك قبل حدوث الحيض .

وإنما ذلك الحديث حجة على من أنكر أن لزوج الحائض منها ما فوق  
الإزار .

فأما من أباح ذلك له ، فإن هذا الحديث ليس بحجة عليه .  
وعليكم البرهان بعد ، لقولكم : إنه ليس له منها <sup>(٢)</sup> إلا ذلك " .

(١) انظر : الحاوى الكبير ، ج ١ ، ق ٢٢١ ؛ المجموع ، ٢٧٨/٢ .

(٢) معاني الآثار ، ٣٧/٣ .

ثم رد عليهم بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ما يوافق مذهبنا إليه نحن ، ويخالف ما ذهبتم أنتم إليه ، وهي أحد من رويتم عنها ، مما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسائه إذا حلفن ، ما ذكرتم من ذلك .

وأخرج حديث عائشة رضي الله عنها : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشرني وأنا في ثمار واحد ( ثوب على الجسد ) وأنا حائض ) (١) كما سبق ذكره مع غيره .

ثم جمع بين هذا الحديث وبين ما روى عنها في مباشرتها بما فسوق الإزار ، فاستنبط منهما حكما ، وأيد هذا القول بحديث أنس رضي الله تعالى عنه : ( السابق ذكره مفصلا ) .

فقال : " فلما جاء هذا منها ، وقد جاء عنها أنه كان يأمرها أن تتزر ثم يباشرها ، وكان هذا عندنا - على أنه كان هكذا مرة ، وهكذا مرة ، وفي ذلك إباحة للمعنيين جميعا ، وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه ، ما يوافق هذا القول الذي صحنا عليه حديث عائشة رضي الله عنها للذين ذكرنا " (٢) .

ثم إن المقصود بما تحت الإزار - في حديث ( كان يباشر نساءه فسوق الإزار ) - الكناية عن الفرج ، وهذا مشهور في أقوال العرب ، فقد روى عن عائشة رضي الله عنها : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر ، أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وجدّ ، وشد المئزر ) كناية عن اعتزال نسائه .

وقال الأختل التغلبي :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم      دون النساء ولو باتت بأظهار (٤)

(١) معاني الآثار ، ٣٧/٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ٣٨/٣ .

(٣) أخرجه البخاري ، في فضل ليلة القدر ، باب العمل في العشر الأواخر (٢٠٢٤) ، مسلم في الاعتكاف ، باب الاجتهاد في العشر الأواخر (١١٧٤) ، واللفظ له .

(٤) شرح ديوان الأختل ، ( شرح إيليا الحاوي ، بيروت : دار الثقافة ) ، برقم (٤٩) ، ص ٨٤ ، الثعالبي : الكناية والتعريض ، ( مع المنتخب للجرجاني ) (بيروت : دار الكتب العلمية) ، ص ١٤ .



ومن ناحية أخرى : فإن الأحاديث المنصوصة في المسألة بمنطوقها —  
تدل على إباحة الاستمتاع بجميع أجزاء البدن ماعدا الفرج .  
ثم إن تخصيصهم عموم (كل شيء) — في حديث أنس وعائشة رضي الله  
عنهما — بمفهوم المخالفة — من أدلتهم ( لك ما فوق الإزار ) — لا يقوى على  
معارضة المنطوق الدال على الجواز .<sup>(١)</sup>  
قال النووي : " وهو الأقوى من حيث الدليل ، لحديث أنس رضي الله  
منه ، فإنه صريح في الإباحة " .<sup>(٢)</sup>  
وإنما يحمل حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعاً بين الأدلة .  
وقال ابن دقيق العيد : " ليس في حديث الباب تصريح بمنع ولا جواز  
وإنما فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، والفعل بمجرد لا يدل على  
الوجوب على المختار " .<sup>(٣)</sup>  
ومما يدل على الجواز ما رواه أبو داود ( عن عكرمة عن بعض أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها  
شوباً ) .<sup>(٤)</sup>

#### نظرة الطحاوي لقوله الثاني :

بعد عرض أدلة الطحاوي ومعاجمته للمانعين بحسب قوله الأول ( بجواز  
مباشرة ماتحت الإزار ) ، أعرض هنا نظرتي الثانية للمسألة : بحسب قوله  
الأخير ( بحصر الاستمتاع بما فوق الإزار فقط ) ، حيث نظر إلى الأدلة  
بنظرة مختلفة عن النظرة السابقة ، فظهر له أن القول الثاني هو الذي  
يدل عليه تصحيح الآثار ، وقال مبيناً رجوعه عن قول محمد بن الحسن إلى  
قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم :

- (١) الحاوي ج ١، ق ٢٢١، انظر المسألة : الأمدى : الأحكام في أصول  
الأحكام ٤٨٠، ٤٧٩/٣ .
- (٢) المجموع ٣٧٧/٢، انظر فتح الباري ٤٠٤/١ .
- (٣) انظر : أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، (دار الكتب العلمية) ١٢٦/١،  
١٢٧، فتح الباري ٤٠٤/١ .
- (٤) أبو داود في الطهارة ، باب الرجل يصيب منها ما دون الجماع (٢٧٢) .

"وهذا قول محمد بن الحسن رحمة الله عليه ،وبه نأخذ .

قال أبو جعفر رضي الله عنه : ثم نظرت بعد ذلك في هذا الباب وفي تصحيح الآثار فيه ،فإذا هي تدل على ماذهب إليه أبو حنيفة رحمة الله عليه ،لأعلى ماذهب إليه محمد <sup>(١)</sup> .

ففي نظرت الثانية لأدلة الباب تغير اجتهاده فتبين له بعض تصنيفها بأن الأدلة تتنوع على ثلاثة أنواع : من حيث التقدم والتأخر في الوجود،ولاجلمعرفة سبق بعض الأدلة على البعض الآخر ،بحث في كل نوع من الأدلة ،بحسب القرائن الدالة على ذلك ،حتى يتضح له المتقدم منها عن المتأخر ،فجعل المتأخر ناسخا للمتقدم ،فأبقى الحكم للأدلة المتأخرة ونفى حكم الأدلة المتقدمة .

وفصل ذلك رحمه الله تعالى بقوله :

" وذلك أنا وجدناها على ثلاثة أنواع :

فنوع منها ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،أنه كـمـان يباشر نساءه وهن حيض ،فوق الإزار ،فلم يكن في ذلك دليل على منع المحيض من المباشرة تحت الإزار لما قد ذكرناه في موضعه من هذا الباب .

ونوع آخر ،منها ما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه ،عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما ذكرناه في موضعه ،فكان في ذلك دليل على المنع من جماع الحيض تحت الإزار ،لأن ما فيه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وذكره ما فوق الإزار ،فإنما هو جواب لسؤال عمر رضي الله تعالى عنه ،إياه ( ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا؟ ) .

فقال : ( له ما فوق الإزار ) ،فكان ذلك جواب سؤاله ،لانقصان فيه ولا تقصير

ونوع ثالث : هو ما روى عن أنس رضي الله تعالى عنه ،على

ما قد ذكرناه عنه ،فذلك مبيح لإتيان الحيض دون الفرج ،وإن كان تحسنت الإزار <sup>(٢)</sup> .

(١) معاني الآثار ،٣٩/٣ .

(٢) معاني الآثار ،٣٩/٣ .

ثم وفق الطحاوى بين الأحاديث المتعارضة لاستخراج الناسخ من المنسوخ ، مع مراعاة موقف النبي صلى الله عليه وسلم من الموافقة لأهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه المخالفة لهم .  
فقال :

" فأردنا أن ننظر أى هذا النوعين تأخر عن صاحبه ، فنجعله ناسخاً له . فنظرنا في ذلك ، فإذا حديث أنس ، فيه إخبار عما كانت اليهود عليه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بخلافهم .

وقد روينا ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في كتاب الجنائز ( باب الجنائز تمر بالقوم أيقومون لها أم لا ؟ )<sup>(١)</sup> . وكذلك أمره الله تعالى في قوله : ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم<sup>(٢)</sup> اقتده ) .

فكان عليه اتباع من تقدمه من الأنبياء ، حتى يحدث له شريعة تنسخ شريعته : فكان الذى نسخ ماكانت اليهود عليه : من اجتناب كلام الحائض ، ومواكلتها والاجتماع معها في بيت ( هو مافي حديث أنس رضي الله تعالى عنه ، لا واسطة بينهما ) ففي حديث أنس هذا : إباحة جماعهما فيما دون الفرج .

وكان الذى في حديث عمر : الإباحة لما فوق الإزار ، والمنع ماتحت الإزار .

فاستحال أن يكون ذلك متقدما لحديث أنس رضي الله عنه ، إذا كان حديث أنس رضي الله تعالى عنه هو الناسخ ، لاجتناب الاجتماع مع الحائض ومواكلتها ومشورتها ، فثبت أنه متأخر عنه ، وناسخ لبعض الذى أبيح فيه . فثبت بذلك ماذهب إليه أبو حنيفة رحمة الله عليه من هذا ، بتصحيح الآثار وانتفى ماذهب إليه محمد رحمة الله عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر معاني الآثار ٤٨٥/١ - ٤٩٠ .

(٢) سورة الأنعام ، آية (٩٠) ، انظر : تفسير ابن كثير (المحقق ، دار الشعب) ٢٩٢/٣ .

(٣) معاني الآثار ٤٠٠، ٣٩/٣ .

بعد هذه الدراسة للمسألة من كل جوانبها وأطرافها وذكر ما قيل  
في كل قول من أدلة وعلل :

يظهر بأن محل نزاع الطرفين دائر في حديث أنس وعائشة رضي الله  
عنها العامة من طرف ، وحديث عمر ، وعبد الله الأنصاري رضي الله عنهما  
من طرف آخر - بعد ثبوت الصحة <sup>(١)</sup> .

فالذين جعلوا دائرة الاستماتع واسعة ، قالوا : بأن حديثي أنس  
وعائشة رضي الله عنهما يدلان بمنطوقهما على جواز الاستماتع بجميع  
أجزاء بدن الحائض ما عدا الفرج .

والذين فيقوا دائرة الاستماتع كان اعتمادهم على حديث عمر  
وعبد الله بن سعد الأنصاري رضي الله عنهما - لأن بقية الأحاديث  
الواردة في المسألة ، لاتدل صراحة على الحكم في المسألة ، ثم هــ  
إن دلت على ذلك ، فإنما تدل عن طريق مفهوم المخالفة ، والمفهوم لا يقوى  
لتخصيص عموم المنطوق ، كما سبق ذكره .

(١) أما حديث عمر رضي الله عنه ، فقد أخرجه الطحاوي من عدة طرق  
وقال الهيثمي عنه : " رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح " .  
وأما حديث عبد الله الأنصاري ، فقد رواه أبو داود وغيره من أصحاب  
السنن ، وسكت عنه أبو داود ، وقد قال ابن الملاح والنووي وغيرهما : أنه  
يجوز الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود ، وصرح أبو داود نفسه أنه  
لا يسكت إلا عن الحديث الصالح للاحتجاج .  
وقال ابن الملقن عن الحديث : بأن أبا داود رواه بإسناد جيد  
ورد على ابن حزم في تضعيفه للحديث ، ووسطه بالوهم ، وبين درجة  
رواته ، وكذلك رد ابن حجر على دعوى ابن حزم .  
فالحديث صحيح وله شواهد ، فقد صححه الشوكاني ، والشيخ أحمد شاكراً في  
تعليقه على الترمذي .

أخرج الحديث : غير أبي داود ، الترمذي ، وابن ماجه ، كلهم في  
الطهارة ، باب ما جاء في مؤاكلة الحائض ، قال الترمذي : حسن غريب  
(١٣٣) ؛ ابن ماجه (٦٤٤، ٦٤٣) ؛ والإمام أحمد في المسند ، ٢٩٢/٥ ، ٣٤٢/٤ ،  
المطلى ، ٢٤٦/٢ ، تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج ، ٢٣٣/١ ، (مكة : دار حرابي)  
، تهذيب التهذيب ، ٩٥/١٠ ،  
مجمع الزوائد ، ١٨١/١ ، انظر الشواهد : مسند أحمد ، ١٤/١ ، السنن الكبرى  
٣١٢/١ ، نيل الأوطار ، ٣٢٤/١ ، الترمذي ، ٢٤٠/١ .

كذلك ما ذكر عن ابن دقيق العيد : بأن الفعل المجرد لا يدل على الوجوب على القول المختار .

ثم نظروا إلى الأدلة : من حيث المتقدم والمتأخر في الورد، لمعرفة المتأخر منها ، كما سبق تفصيله في استدلال الطحاوي .  
إلا أن هناك قرائن أخرى تؤيد وجهة نظر القائلين بأن حديث عمـسـر وعبد الله ، متأخران عن الأحاديث الأخرى في الباب - ويعتبران ناسخين لما سبق - :

منها : أن في حديث أنس إخبارا عن نزول الآية .  
وحديث عمر لم يخبر فيه عن حال النزول ، فدل على أنه متأخر عنه .  
ثم أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما يحل من الحاض ؟  
وذلك لا محالة أن السؤال وقع بعد حديث أنس رضي الله عنه ، حيث أنه لم يسأل عما يحل له منها ، إلا وقد تقدم معرفته في تحريم إتيان الحاض ، هذا وإن كان السؤال لفظا عاما ، إلا أنه بالاستمتاع بالمباشرة لأنه إذا وقع السؤال على عيين من الأعيان انصرف بالعرف والعادة إلى المنافع المقصودة منه ، والمقصود من المرأة الاستمتاع والوطء .  
فكان سؤال عمر والرجل على ما يحل للرجل من مباشرة المرأة في حال حيضها ، لما علم أنه ممنوع من وطئها في الفرج بالآية ، فطلب تحديد المباح وتمييزه من المحظور .

فكان الجواب : ( لتشد عليها إزارها ، ثم شأنك بأعلاها ) .  
وهذا جواب للسائل ، فكان السؤال ممادا في الجواب ، كما هي القاعدة .  
ثم هذا نص منه له على تحديد المباح : بأنه مافوق المشزر .  
وكذلك بما ليس بمباح ، هو عدم مباشرة الحاض بما تحت الإزار في فرج لاغيره .

ومن مؤيدات تأخير السؤال من نزول الآية ( حديث أنس ) :  
أنه لو كان السؤال حال نزول الآية أو عقبيها ، لاكتفى بما ذكره أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ( امنعوا كل شيء )

(١) إلا النكاح) ولم يكن ثمة داعيا لتكرار السؤال .

ويؤيد هذا المذهب أيضا بعض قواعد الفقه والأصول .

فإن حديث عمر وعبد الله لوتعارض مع حديث أنس، لكان حديث عمر أولى بالاستعمال والتقديم، لما فيه من حظر المباشرة حتى دون الفرج فيما تحت الإزار، وفي ظاهر حديث أنس فيه الإباحة، فيقدم الحظر على الإباحة .

إذ القاعدة الفقهية تقرر : بأنه إذا اجتمع الحظر والإباحة يقدم الحظر على الإباحة <sup>(٢)</sup> وبخاصة في الفروج .

ثم في سؤال عمر، وعبد الله رضي الله عنهما، وجوابه على الله عليه وسلم على السؤال، بيان مفعول لكل مافي المسألة من حظر وإباحة، وجواب لسؤالهم بغير ترك شيء من حكم المسألة، وهذا الذي ينبغي أن نحمله عليه، حيث إنه لا يجوز له على الله عليه وسلم تأخير البيان من وقت الحاجة باتفاق <sup>(٣)</sup> .

ثم إن القول بالتحريم، وهو ماتضمنه خبر عمر رضي الله عنه ويعضده ظاهر القرآن من عموم قوله تعالى ( فاعتزلوا النساء نكاحي المحيض )، وخبر أنس يوجب تخصيصه، فيجب حمل ذلك على عمومته إلا ما خصه الدليل، وما يوافق عموم القرآن من الأخبار أولى مما يخصه <sup>(٤)</sup> .

وكذلك خبر أنس مجمل عام، وليس فيه بيان إباحة موضع بعينه، وأما خبر عمر لمفسر، وفيه بيان لحكم الموضعين مما تحت الإزار وما فوقه فالمفسر مقدم على المجمل، لما فيه من زيادة توضيح وبيان <sup>(٥)</sup> المجمل .

(١) انظر بالتفصيل : أحكام القرآن (للجصاص) ١/٢٢٧، ٢٢٨؛ المنتقى

١/١١٦، ١١٧، نيل الأوطار، ١/٣٢٥ .

(٢) انظر : الزركشي : القواعد، ١/١٢٥؛ السيوطي : الأشباه والنظائر، ص ١٠٦ .

(٣) انظر : الإحكام في أصول الأحكام، ٣/٤١ .

(٤) انظر : أحكام القرآن (للجصاص) ١/٢٢٨ .

(٥) انظر : أصول السرخسي، ١/١٦٥ .

ثم إن في تحريم المباشرة بما تحت الإزار مطلقاً :  
احتياط وسد لباب الذريعة المؤدى إلى الحرام ؛ لأن ما كان سبباً في  
الحرام فهو حرام ، بإعطاء السبب حكم المسبب ، المظنة حكم المثبوتة  
إذ الاقتراب من الحرام فيه مظنة للوقوع فيه .  
ولأنه لو استباح فخذيهما كان ذلك منه ذريعة إلى موضع الـ (١)  
المحرم بالإجماع ، والمطلوب من المسلم الابتعاد عن موضع المظنة .  
لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير ( من رتع حـول  
الحمى يوشك أن يواقعها ) (٢)

ثم هناك قول متوسط بين القولين السابقين ، ومستخرج منهما - ذهب  
إليه بعض الفقهاء - من مبدأ التوفيق/بين الأثار من حيث المعنى : وهو  
( باعتبار المباشر ) ومرد هذا راجع إلى حالة المباشر ، فإن وثق المباشر  
تحت الإزار ، بضبط نفسه عن الفرج ، ووثق من نفسه باجتنابه ، إما لنفسه  
شهوته ، وإما لشدة ورعه وتقواه ، جاز له مباشرة ماتحت الإزار ، وإن لم  
يتيقن من نفسه الاجتناب والتعدي ، فلا يجوز له المباشرة .  
وهو وجه ثالث لدى الشافعية ، وحسنه الإمام النووي (٣)  
والقائلون بهذا الرأي حملوا مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم  
من فوق الإزار على الاستحباب .  
ويؤيد قولهم هذا حديث ( كان أملككم لأربه ) والله أعلم .

- 
- (١) انظر : المنتقى ، ١١٧/١ ، أحكام القرآن (للجصاص) ، ٣٣٨/١ ، تفسير  
القرطبي ، ٨٧/٣ ، نيل الأوطار ، ٣٢٤/١٠٠ .  
(٢) البخاري ، في الإيمان ، باب فضل من استجراً لدينه (٥٢) ، مسلم ، في  
المساقاة ، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (١٥٩٩) .  
(٣) انظر : شرح مسلم ، ٢٠٥/٣ ، المجموع ، ٣٧٧/٢ .

## (٦٠) إسلام من له أكثر من أربع نسوة

أجمع العلماء على تحريم نكاح أكثر من أربع نسوة ، وكذلك الجماع بين الأختين .

كما أجمعوا على أن من أسلم من الكفار وتحتة أكثر من أربع نسوة أو أختان ، فإنه يجب عليه طلاق ما زاد على الأربع ، وإحدى الأختين . ثم اختلفوا في تعيين التي تطلق من الزوجات ، أو الأختين : ذهب الطحاوى إلى التفريق بين ما وقع من النكاح في عقد واحد وبين ما وقع في عقود متفرقة :

فإن تزوجهن في عقد واحد ، فنكاحهن كلهن باطل ، ويفرق بينهما وبينهن ، وأما إن تزوجهن في عقود متفرقة متعاقبة ، فنكاح الأربع الأول منهن ثابت . وكذلك الأخت الأولى . هذا إن وقع النكاح بعد الإسلام ، وأما إن وقع ذلك في الجاهلية ، فلا اعتبار لهذا التفريق .

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، والثوري وابن أبي ليلى ، والنخعي .<sup>(١)</sup> وذهب محمد بن الحسن من الحنفية إلى القول : بأنه يختار منهن أربعاً مطلقاً ، أيتهن شاء ، ويفارق ما روي ، سواء كان تزويجه إياهن في عقدة أو في عقود متفرقة .<sup>(٢)</sup>

وهو قول جمهور الفقهاء : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم رحمهم الله تعالى .<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : معاني الآثار ، ٢٥٣/٣ ، المبسوط ، ٥٣/٥ ، البدائع ، ١٥٠٨/٣ ، الباب ٦٨٤/٢ .

(٢) انظر : موطأ مالك ( برواية محمد ) ، ص ١٧٨ .

(٣) انظر : المنتقى ، ١٢٢/٤ ، مختصر خليل ( مع جواهر الاكلیل ) ، ٢٩٧/١ ، الأم ٤٩/٥ ، المذهب ، ٥٣/٣ ، المنهاج ، ص ٩٩ ، المغني ، ١٥٢/٧ ، شرح منتهى الإرادات ، ٥٨/٣ ، بداية المجتهد ، ٤٢ ، ٤١/٢ ، نيل الأوطار ، ١٨٠/٦ .



الأدلة :

أدلة القائلين بالتفريق بين ما وقع به عقد أو بعقود :

استدلوا لقولهم :

بأن الزواج إذا وقع بأكثر من أربع ، أو بأختين بعد التحريم ، فإن حكمه يرد إلى أحكام نكاح المسلمين ، فإذا حصل نكاح الجميع في مقعدة واحدة ، فقد حصل نكاح الجمع المحرم بهن جميعا ، وليس بإبطال نكاح إحداهن بأولى من الأخرى ، فيبطل نكاح الجميع ، وأما إذا وقع النكاح على الشرتيب والتعاقب في عقود متفرقة فنكاح الأربع الأول منهن وقع صحيحا وكذلك الأخت الأولى ، ولم يصح نكاح الخامسة وما بعدها ، وكذا الأخت الثانية لأن الجمع المحرم إنما حصل من الخامسة ، والأخت الثانية ، فتعين الفساد في نكاح من حصل الجمع بنكاحها ، وكان نكاحها فاسدا بحكم الإسلام ، ومن لم يعمل بنكاحها الجمع ، وكان نكاحها صحيحا بحكم الإسلام ، بقي نكاحهم على الأمل .<sup>(١)</sup>

ووضح الطحاوي هذا بقوله :

" فأما من تزوج عشرة نسوة بعد تحريم الله عز وجل ، ما جاوز الأربع في مقعدة واحدة فإنه إنما عقد النكاح عليهن عقدا فاسدا ، فلا يثبت بذلك له نكاح " .

وأيد ذلك بمسألة :

" ألا ترى أنه لو تزوج ذات رحم محرم منه في دار الحرب ، وهو مشرك ، ثم أسلم ، إنها لاتقر تحته ، وإن كان عقده لذلك ، كان في دار الحرب وهو مشرك " .

فاستنبط من هنا بأن الحكم مردود إلى حكم نكاح المسلمين :

" فلما كان هذا يرد حكمه فيه إلى حكم نكاحات المسلمين ، فيمضي يعتقدون في دار الإسلام ، كان كذلك أيضا حكمه في العشر نسوة اللاتي تزوجهن وهو مشرك في دار الحرب ، يرد حكمه في ذلك إلى حكم المسلمين في نكاحاتهم " .

(١) انظر : المبسوط ، ٥٣/٥ ، البدائع ، ١٥٠٨/٣ .

فإن كان تزوجهن في عقدة واحدة ، فنكاحهن باطل ، وإن كان تزوجهن  
في عقد متفرقة ، جاز نكاح الأربع الأول منهن ، وبطل نكاح سائرهن <sup>(١)</sup> .

أدلة القائلين باختيار الزوج أربعة مطلقا :

استدل الجمهور لقولهم :

بما روى من حديث ابن عمر رضي الله عنهما : أن غيلان بن سلمة  
أسلم وتحتة عشر نوسة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ( خذ منهن  
أربعاً ) <sup>(٢)</sup> .

فدل الحديث بأن الرجل إذا أسلم ، وعنده أكثر من أربع نوسة ، قد  
كان تزوجهن في دار الحرب وهو مشرك ، أنه يختار منهن أربعة فيمسكه  
ويفارق سائرهن ، وسواء كان تزويجه إياهن في عقدة واحدة ، أو في  
عقود متفرقة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ذلك .

واستدلوا أيضا بما روى من فيروز الديلمي أنه قال : ( أسلمت  
وعندي أختان فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ( طلق أيتهما  
شئت ) <sup>(٤)</sup> .

(١) معاني الآثار ، ٢٥٤/٣ .

(٢) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ٢٥٢/٣ ، والترمذي ، في النكاح ، باب  
ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نوسة (١١٢٨) ، وقال : " والعمل  
على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا " : ابن ماجه ، نحوه (١٩٥٣) .

(٣) فيروز الديلمي ، يكنى أبا عبد الله ، " قال ابن مندة وأبو نعيم :  
هو ابن أخت النجاشي ، وهو قاتل الأسود العنسي ، الذي ادعى النبوة  
باليمن " .

قال أبو عمر : " يقال له الحميري ، لنزوله في حمير ، وهو من أبناء  
فارس ، من فرس صنعاء ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم " . توفي  
في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنهما . اسد الغابة ، ٢٧١/٤ ، ٢٧٢ .

(٤) أخرجه الطحاوي : معاني الآثار ، ٢٥٥/٣ ، وأبو داود ، في الطلاق ، باب  
من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع (٢٢٤٣) ، والترمذي ، في النكاح  
ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان (١١٢٠) ، وقال : " هذا حديث  
حسن " ٤٣٦/٣ ، ابن ماجه نحوه (١٩٥٠) .

هذا الحديث صريح في الاختيار المطلق ، بل هو أوضح في الاختيار من

حديث غيلان السابق •

#### مناقشة أدلة القائلين بالاختيار بين الزوجات :

ناقش الطحاوي حديث غيلان بن سلمة ، وقال : بأنه منقطع •

" وليس كما رواه عبد الأعلى وأصحابه البصريون عن معمر ، —

الزهرى ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعا ، إلى النبي صلى الله عليه وسلم •

وإنما أصله كما رواه مالك عن ابن شهاب أنه قال : بلغني أن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده

أكثر من أربع نسوة : ( خذ منهن أربعاً ، وفارق سائرهن ) (١) •

ثم بين الطحاوي الموضع الذي أخذه الزهرى منه •

فأخرج عن ابن شهاب ، أنه قال : بلغني عن عثمان بن محمد بن أبي

سويد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغيلان (٢) •

فتبين من هذا الموضع الذي أخذه منه الزهرى •

ثم ذكر الطحاوي سبب الاضطراب في سند هذا الحديث ، وبين حكمه فيه

فقال : " فاستحال أن يكون الزهرى عنده في هذا شيء من سالم عن أبيه

فيدع الحجة به ، ويحتج بما بلغه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد ، عن

النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن إنما أتى معمر في هذا الحديث ، لأنه

كان عنده عن الزهرى في قصة غيلان حديثان ، هذا أحدهما ، والآخر —

سالم عن أبيه ، أن غيلان بن سلمة ، طلق نساءه ، وقسم ماله ، فبلغ ذلك معمر

فأمره أن يرتجع نساءه وماله ، وقال : ( لو مت على ذلك ، لرجمت قبرك ) (٢)

كما رجم قبر أبي رغال في الجاهلية ) •

(١) معاني الآثار ، ٢٥٣/٣ •

(٢) معاني الآثار ، ٢٥٣/٣ ، وأخرجه الترمذي في النكاح ، باب ما جاء في فمسي

الرجل يعلم وعنده عشر نسوة (١١٢٨) ، وقال — بعد تضعيفه للرواية

الأولى وتصحيحه لهذه الرواية — : ( والعمل على حديث غيلان —

سلمة عند أصحابنا ) ٤٣٥/٣ ، ابن ماجه نحوه (١٩٥٣) •

ثم وضع طريق الوهم الذى حمل في سند الحديث ، بقوله :  
 " فإخطأ معمر فجعل إسناد هذا الحديث الذى فيه كلام عمر ، للحديث  
 الذى فيه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففسر هذا الحديث مسن  
 جهة الإسناد" (١) .

كما تكلم المحدثون في سند هذا الحديث :  
 فأيدوا ما ذهب إليه الطحاوى بأنه مرسل ، وذهبوا رواية الرفع ، فذهب  
 أبو حاتم وأبو زرعة : بأن المرسل أصح .  
 وقال ابن حجر : " والموقوف على عمر هو الذى حكم البخارى بصحته " .  
 وعن أحمد : بأن هذا الحديث ليس بصحيح ، والعمل عليه .  
 وحكى الترمذى عن البخارى أنه قال : هذا الحديث غير محفوظ .  
 وذكر البخارى أيضا في حديث الزهرى عن سالم عن أبيه - مثل ما ذكر  
 الطحاوى - فإنما هو : " أن رجلا من ثقيف طلق نساءه ، فقال له عمر .....  
 الحديث ) .

ثم اختلفوا في رواية معمر عن أهل البصرة ، وعن غيرها ، وقرئوا  
 بينهما من حيث القوة والضعف ، فأخرجوا عن طريقه من غير أهل البصرة .  
 ولكن رد ابن حجر على ذلك بقوله : " ولا يفيد ذلك شيئا ، فإن هؤلاء كلهم  
 إنما سمعوا منه بالبصرة ، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها ، فحديثه  
 الذى حدث به في غير بلده مضطرب لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على  
 الصحة ، وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها ، اتفق على ذلك  
 أهل العلم : كابن العديني ، والبخارى ، وابن أبي حاتم ، ويعقوب بن شعبة  
 وغيرهم " (٢) .

كما روى الحديث بطرق كثيرة ، إلا أنها كلها معلولة كما قال ابن  
 عبد البر .

(١) معاني الآثار ، ٢٥٣/٣ .

(٢) راجع أقوال المحدثين فيه ، واختلاف طرقه : الترمذى ، ٤٣٥/٣ ؛ تلخيص

الحبير ، ١٦٨/٣ ، ١٦٩ ؛ نيل الأوطار ، ١٨١/٦ .

بعد أن أثبت الطحاوي ضعف حديث غيلان من حيث الإسناد ، أتبعه —  
بإثبات ضعفه من حيث المعنى أيضا ، ( على فرض الصحة ) ، إذ أن تزويج غيلان  
إنما كان في الجاهلية ، كما ثبت ذلك بروايته ، فإذا ثبت هذا ، فلا تأثير  
لحديث غيلان في الحكم ، لاستحداث التغيرات في أحكام الإسلام بإباحة —  
عدد معين من الزوجات .

فقال مفعلا ذلك :

" ثم لو ثبت على ما رواه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري ، لما كانت  
أيضا فيه حجة عندنا ، على من ذهب إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف  
رحمة الله عليهما في ذلك ؛ لأن تزويج غيلان ذلك إنما كان في الجاهلية " .  
كما أخرج الطحاوي ذلك في بعض روايات ابن عمر مرفوعا ، وزاد : ( أنه  
كان تزويجه في الجاهلية ) .

ثم قال مبيناوجه دلالة :

" فكان تزويج غيلان للنسوة اللاتي كن عنده حين أسلم ، في وقت كان  
تزوج ذلك العدد جائزا ، والنكاح عليه ثابت .

ولم يكن للواحدة حينئذ من ثبوت النكاح إلا مالعاشر مثله ، ثم  
أحدث الله عز وجل حكما آخر : وهو تحريم مافوق الأربع ، فكان ذلك حكما  
طارفا ، طرأت به حرمة حادثة على نكاح غيلان ، فأمره النبي صلى الله عليه  
وسلم لذلك ، أن يمسك من النساء العدد الذي أباحه الله تعالى ، ويفارق  
ماسوى ذلك ، وجعل كرجل له أربع نسوة ، فطلق إحداهن ، فحكمه أن يختار منهن  
واحدة ، فيجعل ذلك الطلاق عليها ، ويمسك الأخرى .

(١)  
" وكذلك أبو حنيفة وأبو يوسف ، رحمهما الله يقولان في هذا " .

وأجاب الطحاوي عن حديث فيروز الديلمي :

بأنه مريح في الاختيار كما ذكروا ، بل هو أوضح في دلالة الاختيار  
من حديث الحارث بن قيس ، " ولكنه قد يجوز أن يكون رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إنما خيره ، لأن نكاحه كان في الجاهلية ، قبل تحريم الله  
عز وجل مافوق الأربع . فيكون معنى هذا الحديث ، مثل معنى حديث غيلان  
ابن سلمة " (٢) .

(١) معاني الآثار ، ٢٥٤ ، ٢٥٣/٣ .

(٢) معاني الآثار ، ٢٥٥/٣ .

كما أيد الطحاوي مذهبه بذكر الإجابة على الاعتراضات التي قد تسرد على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، حتى لا يبقى فــــــــــــي المسألة مأخذ من أي جانب .  
وبهذا تكون أدلة ماذهب إليه من الحكم خاليا من القوادح .

#### الاعتراض الأول :

"فإن قال قائل : ترك أبو حنيفة وأبو يوسف قولهما في شيء قالاه في هذا المعنى ، وذلك أنهما قالاه في رجل من أهل الحرب سبي ، وله أربع نسوة سبين معه : إن نكاحهن كلهن قد فسد ، ويفرق بينه وبينهن .  
وجه الاعتراض : " فقد كان ينبغي - على ما حملا عليه حديث غيلان - أن يجعل له أن يختار منهن اثنتين فيمسكهما ، ويفارق الاثنتين الباقيتين لأن نكاح الأربع قد كان كله ثابتا صحيحا ، وإنما طرأ الرق عليه ، فحرم عليه ما فوق الاثنتين ، كما أنه لما طرأ حكم الله في تحريم ما فوق الأربع ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم غيلان باختيار أربع من نساؤه وفراق سائرهن " .<sup>(١)</sup>

فأجاب الطحاوي عن هذا الاعتراض بقوله :

" قيل له : ما خرج أبو حنيفة وأبو يوسف بما ذكرت عن أهلهم ولكنهما ذهبا إلى ما قد خفي عليك .  
وذلك أن هذا كان تزوج الأربع في وقت ما تزوجهن بعد ما حرم عليهن العبد تزوج ما فوق الاثنتين .

فإذا تزوج وهو حربي في دار الحرب ، ما فوق اثنتين ، ثم سبي وسبين معه ، رد حكمه في ذلك إلى حكم تحريم ، قد كان قبل نكاحه ، فصار كأنه تزوجهن في عقدة بعد ما صار رقيقا " .<sup>(٢)</sup>

ثم اعتبر ذلك بمسألة أخرى بقوله :

" وهو في ذلك : كرجل تزوج صبيتين صغيرتين ، فجاءت امرأة فأرضعتهما

(١) معاني الآثار ، ٢٥٤/٣ .

(٢) معاني الآثار ، ٢٥٥، ٢٥٤/٣ .

معا ، فإنهما تبينان منه جميعا ، ولا يؤمر بأن يختار إحداهما فيمسكهـــــــــــــــــا  
ويغارق الأخرى ، لأن حرمة الرضاع طرأت عليه بعد نكاحه إياهما .  
وكذلك الرق الطارئ على النكاح الذي وصفنا ، حكمه حكم هذا الرضاع  
الذي ذكرنا . وهما جميعا مفارقان ، لما كان من رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم في غيلان بن سلمة ، لأن غيلان لم تكن حرمة الله تعالى لما فوق  
الأربع تقدمت نكاحه ، فيرد حكم نكاحه إليها ، وإنما طرأت الحرمة على  
نكاحه بعد ثبوته كله ، فردت حرمة ما حرم عليه من ذلك ، إلى حكم حوادث  
بعد النكاح ، فوجب له بذلك الخيار ، كما يجب له في الطلاق الذي ذكرنا<sup>(١)</sup> .

#### الاعتراض الثاني :

وذكر من اعتراضهم ثانيا : ( حديث الحارث بن قيس ) :  
قال : " فإن احتجوا أيضا في ذلك - ( بما أخرجه الطحاوي ) - من  
حديث الحارث بن قيس ، ( قال : أسلمت وعندى ثمانى نسوة ، فأمرني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن أختار منهن أربعاً<sup>(٢)</sup> ) .  
وجه الاعتراض : أن الحديث صريح في اختيار الأربع مطلقا من المجموع  
من غير اعتبار كيفية وقوع العقد ، وزمنه .  
أجاب الطحاوي عنه بذكر احتمالين للحديث ، ثم بين أن لادلالة على  
تخفيض أحد الاحتمالين دون الآخر : فقال : " قد يحتمل ذلك ما قد ذكرناه  
في حديث غيلان .

وقد يجوز أيضا أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد بقوله  
له ( اختر منهن أربعاً ) ، أى : ( اختر منهن أربعاً فتزوجهن ) .  
ولادلالة في هذا الحديث على واحد من هذين المعنيين .  
بعد أن ناقش الطحاوي أدلة المخالفين له ، وأجاب على اعتراضاتهم  
الواردة ، قال مرجعا مذهبه على مذهب مخالفيه :

" فقد ثبت بما بينا في هذا الباب ، ما ذهب إليه أبو حنيفةـــــــــــــــــة

(١) معاني الآثار ، ٢٥٤/٣ ، ٢٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٥٥/٣ .

وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ، وفسد ما ذهب إليه محمد بن الحسن —  
رحمه الله " .

ثم أيد قوله بذكر قول من ذهب إلى مثل قوله :

فروى عن قتادة أنه قال : ( يأخذ الأولى والثانية والثالثة  
(١)  
والرابعة ) .

تبين من هذا العرض محل الوفاق والنزاع بين الفقهاء رحمهم  
الله تعالى :

فمحل الوفاق بين الطرفين : اختيار الأربع ، وكذلك إحدى الأختين  
بدون اعتبار صفة العقد وزمنه ، إذا كان تزوجهن في الجاهلية ، لأنَّه  
والحالة هذه لا يختلف حكم الواحدة منهن من العاشرة . كالذى عنده أربع  
وأراد أن يطلق إحداهن — لعدم وجود شريعة محددة للعدد .

وبذلك يتضح بأن محل النزاع إنما ينحصر : في أنكحة الكفار التي  
وقعت بعد الإسلام في دار الحرب ، ثم أسلموا ، كما بين ذلك الطحاوي ووضحه .  
فجعل الجمهور الحكم — بين من كان زواجه في الجاهلية ، وبين من  
كان في الإسلام — واحدا ، في اعتبار أربع منهن مطلقا .

وذهب الطحاوي إلى القول : بأن الأنكحة التي وقعت بعد الإسلام  
تختلف في حكمها عما وقعت في الجاهلية : فالتى وقعت في الإسلام يكوّن  
الاختيار فيها باعتبار وصف العقد وزمنه : فللزواج اختيار الأربع  
الأول ، ومفارقة سائرهن ، إذا وقع النكاح في عقود متفرقة ، وأما إن وقع  
في عقد واحد ، فنكاح جميعهن باطل ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهم الله تعالى .

واستدل الطرفان لمذهبهما بحديث غيلان : ( خذ منهن أربعاً )

وفيروز الديلمي والحاثر بن قيس .

إلا أن الطحاوي أثبت في حديث غيلان زيادة : ( أنه كان تزوجهن فسي  
الجاهلية ) ، فبهذه الزيادة أجرى الحكم في التفريق بين ما كان النكاح  
في الجاهلية ، وبين ما كان في الإسلام .



وحمل الأحاديث الأخرى على محمل حديث غيلان ؛ لعدم وجود دليل مخصص لأحد الاحتمالين ، ثم أيد ذلك بأدلة عقلية ، وقام بالإجابة على ما يرد على هذا القول من اعتراضات .

ونذهب الجمهور إلى الاستدلال بهذه الأحاديث أيضا .

وقالوا في قوله : ( خذ منهن أربعاً ) : ظاهره يدل على أن الاختيار في ذلك إليه : يملك من شاء منهن ، سواء نكحن معا أم مرتبا ، اختار الأوائل أو الأواخر ؛ لأن الأمر قد فُوض إليه في الاختيار من غير استفعال .

وجه ذلك كما قال الشافعي : ( أن ترك الاستفعال في حكاية الأحوال مع قيام الاحتمال منزل منزلة العموم في المقال <sup>(١)</sup> ) .

فإنه صلى الله عليه وسلم لم يستعمل من ذلك ، ولولا أن الحكم يعم الحاليين لما أطلق ذلك .

إلا أن المحدثين قد تكلموا في حديث غيلان ، كما سبق ذكره .

ولكن الأحاديث الأخرى الصحيحة كافية لتقوية هذا القول .

ومن ثم يناقش أدلة أصحاب القول الآخر :

أولا : إن عمدة استدلالهم في التفريق بين نكاح الجاهلية والإسلام :

الزيادة الواردة في حديث غيلان ، كما رواها الطحاوي .

فيجاب عنه : بأن أصل الحديث قد اتفق على ضعفه ، كما مر ، فيكون حكم الزيادة كذلك ، إذ الزيادة تتبع للأصل ، فمادام الأصل لم يسلم ممن القدح ، فمن باب أولى التبع ، هذا من جانب .

ثم إن التفريق هذا غير وارد ؛ لأن غالب أنكحة من أسلم كانت فاسية الجاهلية ، إذ لو كان هذا التفريق واردا ، لاستعمل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ثم فرق في الحكم بينهما ؛ لأنه لا يجوز له تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فهذا يدل على استواء الحكم في الأنكحة الواقعة بالعهدين .

ثم لو اعتبر هذا التفريق : لأمروا بتجديد الأنكحة الصحيحة التسي وقعت بين الكفار في عهد الإسلام ، ولا قائل بذلك ، فالإسلام إنما يصح الأنكحة التي قارنت الفساد فقط ، فإن كان يبقى بعد العقد ، وأدركه الإسلام بطول

(١) مغني المحتاج ، ١٩٦/٣ .

النكاح : كمن تزوج على سنة المتعة ، ثم أسلم قبل انتهاء الأجل ، فسُخ  
نكاحه ، ولو كان وقع إسلامه بعد انتهاء الأجل لثبت نكاحه .<sup>(١)</sup>

وأما مسألتنا : فإن النكاح قد وقع على الجميع صحيحا ، وأدركهم —  
الإسلام وهن على تلك النكاح ، وإنما الذي يجدده الإسلام هنا : ( إخراج  
الزيادة ) على الأربع ، لأن في نكاحه من لا يجوز الجمع بينهما من النساء  
وكذلك الاختان ، ثم هو بالخيار في تطبيق من شاء منهن ، باعتبار صحة  
نكاحهن جميعا .

وأما اشتراط صفة العقود : ( أن يكون في عقد ، أو عقود متفرقة )  
فيجاب عنه أيضا بمثل ما أجيب عن الأول ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يسأل ولم يستعمل في الحديث عن صفة نكاحهن ، وهي موضع الحكم  
والسؤال من أسبابه ، مع أن الغالب أن لا يتزوجهن في عقد واحد .

ويؤيد هذا ما رواه الشافعي والبيهقي عن نوفل بن معاوية ، أنه قال :  
( أسلمت وتحتي خمس نسوة ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ( فارق  
واحدة ، واملك أربعا ) ، فعمدت إلى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة  
ففارقتها )<sup>(٢)</sup> .

ثم إن قول الطحاوي — في تأويل حديث الحارث بن قيس — : ( اختصر  
منهن أربعا فتزوجهن ) أي : جدد عقدهن .

فحمله على تجديد العقد بعيد ، لمخالفته ظاهر اللفظ ، فإن الإمساك  
فيه صريح في الاستمرار . والله أعلم .<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : المنتقى ، ١٢٣/٤ .

(٢) السنن الكبرى ، ١٨٤/٧ .

(٣) انظر : مغني المحتاج ، ١٩٦/٣ . راجع المسألة بالتفصيل :

الأم ، ٤٩/٥٠ — ٥٣ : السنن الكبرى ، ١٨١/٧ — ١٨٥ .

(٦١) **المفاضلة في العطية بين الأولاد**

التسوية بين الأولاد في العطية مطلوب من الوالدين ، كما يجب أن يكون الأبناء متساوين في البر لهما ؛ لئلا تقع البغضاء والشحناء فيما بينهم .

**والخلاف هو : في حكم التسوية هل هي للوجوب ، أم للندب ؟**

• ذهب الطحاوي إلى القول : باستحباب التسوية .

**فإن فضل بعضنا على الآخرين مع الكراهة .**

وهو مذهب جمهور الفقهاء : أبي حنيفة وصاحبيه ، ومالك ، والشافعي (١)

وفيرهم رحمهم الله تعالى •

وذهب أحمد والثوري، وإسحاق، والظاهرية، ومالك في رواية عنه - رضي

الله تعالى عنهم - على وجوب التسوية في العطية .

والمشهور من هؤلاء أنها باطلة، وعن أحمد تصح ويجب عليه التسوية :

إما برد مافضل به البعض، أو بإتمام نعيم الآخر، وعنه : **يجوز**

**التفاضل إن كان له سبب يقتضي تخصيصه : مثل الزمانة أو العمى ونحوهما .**

ثم اختلفوا : في كيفية التسوية بين الأولاد : الذكور والاناث .

ذهب الطحاوي إلى القول: بالتسوية بين الذكر والأنثى ( بمعنى : إعطاء

الأنثى مثل نعيم الذكر) ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومالك

والشافعي رحمهم الله تعالى •

وذهب محمد من الحنفية : إلى التسوية بين الذكر والأنثى ، ولكن

بحسب قسمة المواريث، وذلك بإعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين .

وهو قول أحمد، وعطاء، وشريح، وإسحاق رحمهم الله تعالى .

(١) وفي قول لمالك "يجوز التفضيل، ولا يجوز أن يهب بعضهم المال

• دون بعض " بداية المجتهد ، ٢٩٩/٢ •

(٢) انظر : معاني الآثار، ٨٧/٤، مختصر الطحاوي، ص ١٣٨، المبسوط، ٥٦/١٢ ؛

البداية، ٣٦٩٧/٨؛ بداية المجتهد، ٢/٢٩٩؛ قوانين الأحكام، ص ٣٩٧؛

المهذب، ٤٥٣/١؛ السنن الكبرى، ١٧٦/٦؛ مغني المحتاج، ٤٠١/٢؛ المغنسي

٥١/٦: الإفصاح، ٥٧/٢: كشف القناع، ٣٤٢/٤: المحلى، ١١٨/١: فتح الباري

٢١٤/٥؛ نيل الأوطار، ١٠/٦، رحمة الأمة، ص ١٨٥.

الأدلة :أدلة القائلين بالتسوية بين الذكر والأنثى :

استدل الطحاوى بهذا القول :

بما أخرجه ~~عنه~~ من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( ١ ) ( سوا بينهم في العطية ، كما تحبون أن يسوا لكم في البر ) .

قال أبو جعفر : ففي هذا الحديث " دليل على أنه أراد التسوية بين الإناث والذكور ، لأنه لا يراد من البنت شيء من البر ، إلا الذي يراد من الابن مثله .

فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم أراد من الأب لولده ، ما يريد من ولده له ، وكان ما يريد من الأنثى من البر ، مثل ما يريد من الذكر كان ما أراد منه لهم من العطية للأنثى ، مثل ما أراد للذكر ( ٢ ) .

وفي رواية أبي النضر عن النعمان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ( ألك ولد غيره ؟ ) فقال : نعم ، فقال : ( ألا سويت بينهم ؟ ) ( ٣ ) .

فقال الطحاوى موجه الحديث : بأنه ( لم يقل ( ألك ولد غيره ذكر أو أنثى ) ، وذلك لا يكون إلا وحكم الأنثى فيه كحكم الذكر ، ولولا ذلك لما ذكر التسوية إلا بعد علمه أنهم ذكور كلهم ، فلما أمسك عن البحث عن ذلك ، ثبت استواء حكمهم في ذلك عنده .

ثم قال مرجعا هذا الرأي على الرأي الثاني : " فهذا أحسن عندنا مما قال محمد رحمة الله عليه ( ٤ ) .

كما أخرج الطحاوى عن أنس رضي الله عنه - حديثا آخر لتقوية هذا المذهب - أنه قال : كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل ، فجاء

( ١ ) انظر : معاني الآثار ، ٨٩/٤ ، انظر : البخارى في الهبة ، باب الهبة للولد .

( ٢ ) معاني الآثار ، ٨٩/٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ، السنن الكبرى ، ١٧٦/٦ .

( ٤ ) معاني الآثار ، ٨٩/٤ .

ابن له ، فقبله وأجلسه على فخذه ، ثم جاءت بنت له ، فأجلسها إلى جنبه  
قال : ( فهلاً عدلت بينهما ) .

فقال الطحاوى مستنبطاً : " أفلا يرى أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد أراد منه التعديل بين الابنة والابن ، وأن لا يفضل أحدهم  
على الآخر ، فذلك دليل على ما ذكرنا في العطية أيضاً <sup>(١)</sup> .

ومما يؤيد هذا القول أيضاً :

ما أخرج البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً :  
( سوا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفعلت النساء ) <sup>(٢)</sup> .

فهذا صريح بعدم التفريق في التسوية بين الذكر والأنثى ، مما لا يحتمل  
تأويلاً آخر .

أدلة القائلين بأن القسمة كال ميراث : للذكر مثل حظ الأنثيين :

استدل ابن قدامة لهذا الفريق :

بأن القسمة في العطية ينبغي أن تكون في الحياة كحالة الميراث  
بعد الممات : فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين اقتداءً بقسمة الله تعالى  
لأن العطية في الحقيقة استعجال لما يكون بعد الموت ، فينبغي أن يكون على  
حسبه ، وأيد ذلك بتجليل الزكاة فإنه يؤديها قبل وجوبها على مـ  
أداؤها بعد وجوبها .

كما علل القسمة بحسب الميراث : " لأن الذكر أحوج من الأنثى من  
قبل أنهما إذا تزوجا جميعاً ، فالمداق والنفقة ونفقة الأولاد على الذكر  
والأنثى لها ذلك ، فكان أولى بالتفجيل لزيادة حاجته ، وقد قسم الله  
تعالى الميراث ، ففضل الذكر مقروناً بهذا المعنى ، فتعلل به ، ويتعـدى  
ذلك إلى العطية في الحياة <sup>(٣)</sup> .

ويؤيد هذا المذهب بالمأثور من عطاء أنه قال :

" ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى ، وهذا خبر من جميعهم <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) معاني الآثار ، ٨٩/٤ .  
(٢) السنن الكبرى ، ١٧٧/٦ ، وبالتفصيل ١٧٦ - ١٧٨ ؛ انظر : فتح الباري ، ٥/٢١٤ .  
(٣) انظر : المغني ، ٥٤٠/٦ .  
(٤) المصدر نفسه ، ٥٤/٦ .

### مناقشة أدلة القائلين بأن القسمة في العطية كالميراث :

أما قياسهم بالنظر إلى العطية في الحياة على الميراث بعد الممات فهو قياس مع الفارق ؛ لأن حكم العطية يختلف عن الميراث ، ولكل حكم نص عليه يخضع ، ثم إن حكم العطية لا يدخل فيه غير الأولاد ، إذ لم يسميات النص إلا فيهم .

(١)

بخلاف المواريث فإنها في العصة .

وقول عطاء بعيد عن موطن الاستدلال ؛ لأنه في قسمة المواريث ———

والموضوع في العطية في حال الحياة .

ومما سبق من العرض والمناقشة يظهر رجحان قول الطحاوي ، وهو قول جمهور الفقهاء ، حيث إن ظاهر الأحاديث التي استدل بها الطحاوي واضحة الدلالة على التسوية بين الذكر والأنثى ، وبخاصة حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا ( سوا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفعلت النساء ) ففيه الأمر بالتسوية ؛ إذ التعقيب بتوضيح تلك التسوية بعدم المفاضلة بين الذكر والأنثى ، زيادة ، إلى ما قد رواه الطحاوي من حديث أنس رضي الله تعالى عنه وتعليقه . والله أعلم .

---

(١) انظر : المحلى ١٠٠/ ١١٨ .

**القسم الثالث : مسائل فقه الطحاوى المجردة عن الاستدلال**

بعد أن أثبت البحث في مسائل القسم الثاني : الطحاوى الفقيه  
وأبرز أهم خصائصه الفكرية ، من خلال دراسة الطحاوى للمسائل ، ومناقشته  
لها ، وطرق معالجة الأدلة ، واستنباط الأحكام منها ، استعرض هنا في هـ  
القسم ما تبقى من المسائل التي ذكرها الإمام الطحاوى ، في مختصره  
- ( مختصر الطحاوى ) - مجردة عن الأدلة ، وبين في كل مسألة موقفه  
منها ، بالموافقة أو المخالفة لأئمة الحنفية أو بعضهم .

وإن كانت هذه المسائل عارية عن الأدلة ، إلا أن المسائل الواردة بالاستدلال تستجلى وتستوضح موقفه من مسائل هذا القسم أيضا .

ومن ثم استوجب البحث ذكر هذه المسائل ، إتماما للفائدة ، وإظهارا وجمعا لاختيارات الطحاوى ، وإفراد وإبرازا لأرائه الفقهية بخاصة ، بحسب مخالفته وموافقته لأئمة المذهب الحنفى .

وبهذا تكتمل صورة الإمام الطحاوي الفقيه ، بشكل واضح جلي .  
وكان منهجي في عرض هذه المسائل :

أولاً : بيان المسألة مبتدئاً بالقول المختار لدى الطحاوى، مجردة عن اسمه، وعُقِبَتْ ذلك بالعزو إلى قائله من أئمة الحنفية ،ومن ثم حذفنا أقواله الدالة على الاختيار والترجيح ،لأقوال المختارة :

- مثل قوله ( وبه نأخذ ) ( وهو أحب إلينا ) (وقوله أجود عندنا ) ونحوها من العبارات الدالة على الترجيح والتقديم - اكتفاءً بذكر القول المختار للطحاوى في بداية المسألة .

ثم شئت بذكر قول مخالفيه من أشعة المذهب أيضا .

كما قعت بوضع عناوين جانبية لكل مسألة ، تسهيلا للرجوع إليها .  
وانتظمت عقود مسائل هذا القسم بفعول أربعة ( وتحت كل فصل

مباحثہ :

- الفصل الأول : مخالفات الطحاوي أبا حنيفة وصاحبيه، أو أحدهما .
- الفصل الثاني : مخالفات الطحاوي أبا حنيفة .
- الفصل الثالث : مخالفات الطحاوي صاحبين، أو أحدهما .
- الفصل الرابع : تلفيق الطحاوي بين روايات أشعة المذهب الحنفي ،  
وتخريجاته على أصولهم ...



## الفصل الأول

### مخالفات الطحاوى أبا حنيفة، وصاحبيه، أو أحدهما :

- (١٠) مخالفة أئمة الحنفية - رحمهم الله تعالى - جميعا .
- (١١) مخالفة الأئمة الثلاثة، وموافقة زفر فقط .
- (١٢) مخالفة الإمام أبي حنيفة، وأبي يوسف، وموافقة محمد، وزفر .
- (١٣) مخالفة الإمام أبي حنيفة، وأبي يوسف وموافقة محمد فقط .
- (١٤) مخالفة الإمام أبي حنيفة، ومحمد، وموافقة أبي يوسف فقط .

## (١٠) مخالفة آئمة الحنفية جميعا

(٦٢) <sup>(١)</sup> النسب والميراث مع ولد بنت الملاعة

"إذا ادعى الملاعن الولد الذي لاعن عليه ، ضرب الحد ورد نسبه إليه " وإن كان ولد الملاعة أنثى وتوفيت ، وكان لها ولد : " فإن دعواه جائزة ، وأن يحد ويرد النسب إليه ويرث ، وهو قول الشورى " .

وأما أبو حنيفة فقال في الأول : " الدعوة جائزة ، ويرد النسب إليه " . وقال في قول آخر : " الدعوة باطلة ، ولا يرد النسب ولا يرث " . وهو قول أبي يوسف ، ومعنى قول محمد . ثم بين الطحاوى مذهبه وقال : " وأما أنا فارى أن دعواه جائزة وأن يحد ويرد النسب إليه ويرث ، وهو قول الشورى <sup>(١)</sup> " .

## (٦٣) قسم الخمس

وفي الغنيمة الخمس الذى ذكر الله عز وجل فيها يوقع في مواضعه <sup>(٢)</sup> التي يجب وضعه فيها : فيقسم في : ذوى القربى برسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ، واليتامى ، والمساكين ، وأبناء السبيل . وهذه رواية أصحاب الإملاء عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف . وأما المشهور عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم : أن يقسم في ثلاثة أصناف : وهم اليتامى ، والمساكين ، وأبناء <sup>(٣)</sup> السبيل .

- 
- (١) المختصر ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .  
 (٢) والآية : ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذى القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ) سورة الأنفال ، آية : (٤١) .  
 (٣) المختصر ، ص ١٦٥ .

(٦٤) الضمان في الإصابة بسقوط حائط الشركاء

إذا مال حائط الجماعة إلى الطريق أو إلى دار رجل : فتقدم إلى بعضهم ، فلم يهدمه حتى سقط فعطب به عاظم " ، " فلا يضمن أحد منهم شيئاً " .  
 قال الطحاوى : " فإنه ينبغي في القياس أن لا يضمن أحد منهم شيئاً لأنه لا يستطيع بعضهم هدمه دون بقيتهم ، وبه نأخذ .  
 ولكن أبا حنيفة رضي الله عنه : استحسّن فجعل على المتقدم إليه من الدية بمقدار حصته من الحائط .  
 وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : فكانا يجعلان عليه مــــن الدية نصفها <sup>(١)</sup> .

(٦٥) قيمة ولد الجارية في بيع الدرك

" إذا اشترى جارية من رجل ، ثم مات ، فوطئها ابنه وهو وارثه لا وارث له غيره ، فأولدها ، ثم استحققت عليه ، ففرض بها لمستحقها ، وبعقرها ما وبقيمة ولدها ، فإن له أن يرجع على بائع أبيها بالثمن الذي كان باعها من أبيه به " .  
 ولا يرجع بقيمة الولد التي غرمها على بائع أبيه الجارية .  
 وهو رواية الحسن بن زياد عن أصحاب أبي حنيفة .  
 وأما قول الأئمة الثلاثة ، كما روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهم : " بأن الولد يرجع على البائع بقيمة الولد التي غرمها لمستحقها " ، " ولم يحك في ذلك خلافاً " .  
 وقال الطحاوى في اختياره لرواية الحسن : " وهذا أجود من القول الأول <sup>(٢)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ٢٥٣ .

(٢) المختصر ، ص ٣٦٢ .

## (١١) مخالفة الأئمة الثلاثة وموافقة زفر

## (٦٦) الرجوع إلى الميقات للإحرام قبل الوقوف

من جاوز الميقات وهو يريد الإحرام بغير إحرام ثم أحرم بحج، ثم رجع إلى الميقات قبل أن يقف بعرفة، سواء لبى أم لم يلب، فإن الدم ثبتت عليه .

وذهب أبو حنيفة : بأن المَحْرَم إذا رجع إلى الميقات ولَبَّى منه، فإن الدم يسقط، وإن لم يلب لا يسقط منه بذلك الدم الذي وجب عليه بمجاوزته الميقات غير محرم .

وقال الطحاوي مبينا مذهبه : " والقياس عندي أن عليه دما رجوعاً (١) أو لم يرجع، وهو قول مالك وزفر " .

## (٦٧) الاستبراء في حالة ارتفاع الحيض بدون حمل

" من ابتاع جارية ممن تحيض، فقبضها، فارتفع حيضها لامن حمل يعلم أنه بها، فإن محمداً روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : لا يطؤها حتى يعلم أنها غير حامل، ولم يعتبر ذلك بشيء " .

وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف ( إضافة إلى ما ذكر ) : " أن مقدار ذلك أن يمضي عليها ثلاثة أشهر، أو أربعة أشهر، فإذا مضت عليها ولم يعلم حملاً، كان له وطؤها . ولم يحك خلافاً لأبي حنيفة في ذلك .

وقال محمد من رأيه في القديم : " لا يطؤها حتى يمضي عليها شهران وخمسة أيام، فإذا مضت ولم يعلم حملاً، كان له وطؤها " .

وقال محمد في الجديد : " لا يطؤها حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشرة أيام، فإذا مضت عليها ولم يعلم حملاً، كان له وطؤها " .

وقال الطحاوي : " مذهبنا في ذلك أنه لا يطؤها حتى يمضي عليها حولان، إلا أن تحيض قبل ذلك، وهو مذهب سفيان الثوري، وزفر رضي الله عنهما، وهو معنى قول أبي حنيفة (٢) .

(١) المختصر، ص ٦٢، ٦١ .

(٢) المختصر، ص ٩١ .

( ٦٨ ) مايتعين بالإقرار فيما بين العديدين

إذا قال المقر : له عليّ مابين درهم وعشرة دراهم : له عليه ثمانية

دراهم .

وهو قول زفر .

وقال أبو حنيفة في ذلك : بأن له عليه : تسعة دراهم .

(١)

وأما في قول صاحبين : فله عليه عشرة دراهم .

( ٦٩ ) اختلاف الزوجين الحرين في متاع البيت

" إذا اختلف الرجل وامراته ( وهما زوجان حران ) في متاع البيست

الذي يسكنانه " .

" فإن ذلك كله يكون بينهما نصفين ، مع يمين كل واحد من الزوجين

في ذلك ، على مايدعيه صاحبه في ذلك " . وهو قول زفر بن الهذيل ، وروى عنه

خلاف ذلك أيضا .

وقال أبو حنيفة : " بأن ماكان فيه من متاع الرجال ، فهو للرجل

مع يمين الرجل عليه للمرأة في دعواها ، إياه عليه ، وماكان من متاع

النساء فهو للمرأة مع يمين المرأة عليه للزوج في دعواه ، إياه عليها

وماكان فيه مما يكون للرجال والنساء ، فهو للرجل مع يمينه على دعوى

المرأة ، إياه عليه " . وقول محمد في ذلك كله في الحياة والموت كقول

أبي حنيفة في الحياة .

وقول أبي يوسف كقول أبي حنيفة ، إلا أنه قال : " يدفع إليّ

المرأة من متاع النساء خاصة مايجوز به مثلها ، إلى زوجها ، ويكون مايبقى

(٢)

سوى ذلك للزوج " .

(١) انظر : المختصر ، ص ١١٤ .

(٢) المختصر ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧٠) إيجاب الصوم في أيام النهي عنه

" من أوجب على نفسه صوم يوم الفطر، أو يوم النحر، أو أيام التشريق أفطر ما أوجب على نفسه صومه من ذلك، وقضى مثله من الأيام التي يحل صومها " ثم لشيء عليه " . وهو قول زفر رضي الله عنه .  
وأما في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما : " عليه كفارة يمين إن كان أراد يميننا " . وهو رواية عن أبي يوسف رضي الله عنه .  
وروى الحسن بن زياد عنه أيضا أنه قال : " عليه القضاء ولا كفارة يمين عليه مع ذلك " .

وروى بشير بن الوليد عنه أيضا : " أنه إن كان أراد بذلك الإيجاب واليمين كان ذلك على الإيجاب دون اليمين ، ولم يكن عليه كفارة ، وإن كان أراد به الإيجاب كان ذلك على الإيجاب أيضا ، وإن كان أراد به اليمين — كان ذلك على اليمين دون الإيجاب <sup>(١)</sup> " .

(٧١) القضاء بالنكول بالقصاص في نفس وفيما دونها

من وجبت عليه يمين في دعوى دم في نفس ، أو فيما دون النفس ، فنكول ولم يحلف ، كرر القاضي ذلك عليه ثلاث مرات ، يعلمه فيها : أنه إن لم يحلف قضي عليه ، فإذا لم يحلف :

قضي عليه بالنكول بالقصاص في النفس ، وفيما دونها .

وهو قول زفر .

وأما في قول أبي حنيفة ، فإن كان ذلك في دعوى دم في نفس ، فإنه يحبس حتى يحلف أو يقر ، وإن كان في دعوى قصاص فيما دون النفس : فإنه يقضي عليه بالدية ، ولا يقضي بالقصاص .

وقال صاحبان : " النفس وما دونها في ذلك سواء " ، ويقضي في ذلك

كله بالأرض ، ولا يقضي فيه بقصاص " .

وقال أبو جعفر الطحاوي بعد عرضه لأقوال الأئمة الثلاثة :

" القول مندى : أنه يقضي فيه بالقصاص في النفس وفيما دونها —

<sup>(٢)</sup>  
وهو قول زفر " .

(١) المختصر ، ص ٣٢٥ .

(٢) المختصر ، ص ٣٣٤ .

(٧٢) دعوى البنوة في ولد المدبرة من أحد الشريكين

(١)  
إذا كانت المدبرة بين رجلين ، فجاءت بولد ، فادعاه أحدهما ، فلا يشبه  
نسب الولد من الذى ادعاه ، لما قد وقع فيه من التدبير من صاحبه " .  
( وهو القياس عندهم ) . وهو قول زفر .  
وقال أئمة الحنفية في ذلك استحسانا بخلاف القياس : " كان ابنه  
وكان عليه لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه مدبرا ، ولم تكن المدبرة بذلك  
أم ولد للذى أولدها خارجة عن تدبير الآخر ، ولكنها تبقى مدبرة لهم  
على حالها ، غير أن نصيب الذى أولدها إن توفي - الذى أولدها - يكون حرا  
من جميع ماله .  
وقال : " ولم يقولوا ذلك قياسا وإنما قالوه استحسانا " . (٢)

(٧٣) القصاص في الإكراه

إذا أكره الرجل على قتل رجل ، فقتله :  
فيقتل المأمور المَكْرَه .  
وهو قول زفر ، وقال : " الإكراه في هذا لا يبيح المَكْرَه أن يقتل  
الذى أكره على قتله ، وإن ما يبيحه الإكراه ما يبيحه الضرورة " .  
وأما في قول أبي حنيفة : فيقتل المَكْرَه ( الأمر ) ، ولا يقتل المأمور  
المَكْرَه " .  
وأما في قول أبي يوسف ومحمد : " فعلى المَكْرَه الأمر ضمان ديعة  
المقتول لوليه في ماله ، ولا شيء على المأمور المَكْرَه " .  
وقال الطحاوى مرجعا قول زفر : " وهذا القول أجود من القولين  
وبه نأخذ " . (٣)

- 
- (١) المدبر : هو العبد المعلق عتقه بموت سيده ، يقال : " دبر الرجل  
عبده تدبرا : إذا أمتقه بعد موته " . المصباح : ( دبر ) .  
(٢) المختصر ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .  
(٣) المختصر ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٧٤) الإكراه في الزنا

إذا أكره الرجل على أن يزني بامرأة ، فزنى بها :  
 " فإنه يحد حد الزنا ، كما يحد فيه لو أتاه على غير إكراه " .  
 وهو قياس قول زفر ، والقول القديم لأبي حنيفة رضي الله عنهما .  
 والجديد من قول أبي حنيفة : " بأنه إن كان الذى أكرهه سلطان لم  
 يحد ، وإن كان غير سلطان حد " ، وهو قول أبي يوسف أيضا .  
 وفي قول محمد : " إذا أكرهه غير سلطان ، ممن إكراهه كإكراه  
 سلطان لم يحد " .  
 وقال : لطحاوى مبينا اختياره لقول زفر : " وهو الصحيح من هذه  
 الأقوال <sup>(١)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ٤١٠ .



(١٢) مخالفة الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومواقفة محمد وزفر

(٧٥) زكاة فطر الابن الصغير الغني الذي له أب فقير

إذا كان الأب فقيرا لأماله له، وله ابن صغير له مال، وعبيد، فإن الأب لا يؤدي زكاة الفطر عن ابنه ولا عن عبيده، " لا يؤدي عنه أبوه ولا وصيه من ماله شيئا بفنيان مال الصبي، فإن فعلا فمنا " .  
وهو قول محمد وزفر .

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى القول : بأن الأب الفقير يسـمـيـ<sup>(١)</sup> يؤدي عن ابنه ، وكذا عن العبيد إن كانوا، أو وصيه إن كان أبوه ميتا .

(٧٦) الاستثناء من الإقرار بخلاف جنس الإقرار

لو قال المقر : " له علي دينار، إلا ثوبا، كان عليه دينار وكـمـاـن استثنائه الثوب منه باطلا " .  
اختلف فقهاء الحنيفة في الاستثناء من غير صنف الإقرار :  
ذهب الطحاوي إلى القول :  
بأنه لا يجوز " أن يستثنى شيئا من ذلك مما أقربه مما هو من خلاف جنسه " .

وهو قول محمد، وزفر .  
وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف :  
" إنما يجوز أن يستثنى من غير صنف الإقرار ما يكال، أو يوزن، وما يعد فأما ما سوى ذلك فلا يجوز " .  
ثم قال الطحاوي : " وهذا قولهما استحسانا لا قياسا " <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : المختصر، ص ٥٢ .

(٢) المختصر، ص ١١٤ .

(٧٧) ضمان التالف الذي لامثل له

إذا أتلف الرجل شيئاً لآخر " مما له مثل ، ثم انقطع مثله ، فلم يقدر عليه " : كان عليه ضمان قيمته لصاحبه ، آخر ما كان موجوداً .  
 وهو قول محمد وزفر .

وذهب أبو حنيفة ، وأبو يوسف إلى القول :  
 " بأن على المتلف ضمان قيمته يوم يخاصمه فيه صاحبه لصاحبه " .  
 (١)  
 وهو قول محمد بن الحسن القديم .

(٧٨) زواج المسلم بكافرة بشهادة كافرين

إذا تزوج المسلم على امرأة كافرة بشهادة كافرين :  
 فإنه " لا يجوز العقد في هذا النكاح إلا بشهادة شاهدين مسلمين " .  
 وهو قول محمد ، وزفر رحمهما الله تعالى .  
 وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف رحمهما الله تعالى : " إن النكاح جائر " ، ولكن " إن جحدت المرأة بعد ذلك النكاح ، فشهد الكافران عليها قبلت شهادتهما عليها ، وإن لم تجده المرأة ، ولكن جده الزوج ، فشهد الكافران عليه لم تقبل شهادتهما " .  
 (٢)

(٧٩) إقرار العبد المحجور عليه بالسرقه

العبد المحجور عليه : " إن أقر بسرقة عشرة دراهم في يده من رجل وصدق ذلك الرجل ، وكذبه مولاه في ذلك ، وادعى الدراهم لنفسه " .  
 فإنه " يدفع الدراهم إلى مولاه ، ولا تقطع " .  
 وهو قول محمد بن الحسن ، وزفر بن الهذيل .  
 وقال أبو حنيفة : " أقطعه ، وأدفع الدراهم إلى المقر له بها " .  
 وقال أبو يوسف : " أقطعه ، وأدفع الدراهم إلى مولاه " .  
 (٣)

(١) المختصر ، ص ١١٩ .

(٢) المختصر ، ص ١٧٢ .

(٣) المختصر ، ص ٢٧٥ .

(٨٠) تعديل وتجريح الواحد

ليس للقاضي أن يقبل في تعديل وجرح الشهود ، إلا ما يقبله فـــــــــــــــــي  
الشهادة ( رجلين ، أو رجلا وامرأتين ) .  
وهو قول محمد ، وزفر .

وأما في قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف :  
" فله أن يقبل تعديل الواحد ، وجرح الواحد " <sup>(١)</sup> .

(٨١) دعوى صاحب اليد والخارج الشراء

كل من الآخر

" إذا ادعى دارا في يد رجل ، أنه ابتاعها من الذي في يـــــــــــــــــده  
بألف درهم ، وادعى قبضا لها ، أو لم يدع ذلك .  
وادعى الذي هي في يده على المدعي : مثل ذلك .  
وأقام كل واحد منهما البينة على دعواه " .

فإن كان " لم تشهد بينة الخارج على قبض الدار من الذي هـــــــــــــــــي  
في يده ، قضى بها للخارج ، على الذي هي في يده ، وإن شهدت على قبض منه  
لها ، قضى بالبينتين جميعا ، وقضى بالدار للذي هي في يده " . وهـــــــــــــــــو  
قول محمد بن الحسن ، وزفر .

وأما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف : " فإن القاضي يبطل البينتين  
جميعا ، وقضى بالدار للذي هي في يده " <sup>(٢)</sup> .

---

(١) المختصر ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٢) المختصر ، ص ٣٥٣ .

## (١٢) مخالفة الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف وموافقة محمد

رضي الله تعالى عنهم

## (٨٢) إقامة الجمعة بمسجدين في مصر واحد

لاتجوز إقامة الجمعة لأكثر من مسجدين في مصر واحد ، وهو قول محمد ابن الحسن .

ولكن الصحيح من قول أبي حنيفة ، ومحمد : جواز إقامة ذلك بأكثر من مسجدين في مصر واحد . وهو رواية عن أبي يوسف .

والرواية الثانية عنه : " بأنه لايجوز أن يجمع في مسجدين في مصر واحد ، إلا أن يكون بينهما نهر ، فيكون حكمه حكم المصريين ، وإن لم يكن بينهما نهر ، فالجمعة لمن سبق منهما ، وعلى الآخرين أن يعيدوا <sup>(١)</sup> ظهرها . . . " .

## (٨٣) موضع التعوذ من القراءة في العيدين

اختار الطحاوي قول محمد : في تأخير التعوذ إلى موضع القراءة وذلك ، بأن يستفتح ، ثم يكبر التكبيرات الثلاث ، ثم يتعوذ بالقراءة .  
 وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى : إلى تقديم التعوذ من القراءة بفاهل : بأن يستفتح ثم يتعوذ ثم يكبر التكبيرات الثلاث <sup>(٢)</sup> بالقراءة .

## (٨٤) المقتول المظلوم بغير الحديد

من قتل مظلوما بغير الحديد مما يقوم مقام الحديد ، فإنه يعامل معاملة المقتول بالحديد : ( قتله أهل الحرب ) من حيث الفصل والطلاة .  
 وهو قول محمد بن الحسن .

وذهب أبو حنيفة ، وأبو يوسف : إلى عدم المماثلة في معاملته <sup>(٣)</sup> المقتول بغير الحديد ، بالمقتول بالحديد .

(١) المختصر ، ص ٢٦٠ ، المبسوط ، ١٢٠ / ٢ ، البدائع ، ٦٦٤ / ٢ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٧ .

(٣) المختصر ، ص ٤١ .

(٨٥) نصاب العسل في الزكاة

نصاب العسل في الزكاة خمسة أفراق ( والفرق ستة وثلاثون رطلاً بالعراقي ) ، " وليس فيها دون خمسة أفراق منه صدقة " .  
 وهو قول محمد بن الحسن .  
 وذهب أبو حنيفة إلى القول : بعدم تقدير النصاب في ذلك ، " فيأخذ من ذلك كله العشر أو نصفه بغير مقدار منه معلوم " .  
 وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أنه قال : " في هذه الأشياء المعتبرة بالوزن ، أنها تقوم بالقيمة ، فإن بلغت قيمتها مثل قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يكال كانت فيها الصدقة <sup>(١)</sup> " .

(٨٦) الزكاة في الدين المقبوض من المقر المعدم

إذا قبض الدائن الدين البالغ نصاباً - على مقر معدم بعد حوالان الحول ، فإنه ليس عليه أن يزكيها لما مضى .  
 وهو قول محمد بن الحسن .  
 وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : " يزكيها لما مضى " <sup>(٢)</sup> .

(٨٧) الكفارة عن أيام فطر المريض

الحيض والنفساء عليها قضاء ما فطرت من رمضان .  
 ومن أمكنها قضاء بعض ما عليها من الأيام ولم يمكنها قضاء بقيتها حتى ماتت ولم تقض ما أمكنها فضاؤه ، " فلم يجب عليها من الأيام إلا مقدار ما قدرت على فضاؤه منها " من الكفارة : " أن يطعم عنها لكل يوم مسكيناً كما يطعم في صدقة الفطر ، فإن أوصت بذلك أخرج عنها من ثلث ماله مسكناً وإن لم تكن أوصت بذلك لم يخرج عنها من ماله ، إلا أن يتبرع بذلك وارثها " وهو قول محمد بن الحسن .

وذهب أبو حنيفة ، وأبو يوسف إلى القول : بأنه وجب عليها جميع الأيام ، حتى التي لم تقدر على فضاؤه ، فيكفر عنها لجميع أيام افطارها <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٤٧ .

(٢) المختصر ، ص ٥١ .

(٣) المختصر ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

( ٨٨ ) تسليم وتقبيل الركن اليماني

يستلم ويقبل الركن اليماني ، " ويفعل فيه كما يفعل في الحجـ  
الأسود سواء " . وهو قول محمد بن الحسن الجديد .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف :

" إن استلمه فحسن ، وإن تركه لم يضره " ، وهو قول محمد في القديم<sup>(١)</sup> .

( ٨٩ ) الوقاع مرارا قبل الوقوف

" من جامع امرأته في حجه قبل وقوفه بعرفة مطاوعة أو مكرهة  
كان على كل واحد منهما دم ، ويمضيان في حجهما حتى يفرغا منه ، وعليهما  
قضاء الحج من قاهل ولايتفرقان " .

ولكن إن جامع في حجه مرارا قبل الوقوف فما الحكم ؟

ذهب الطحاوي إلى القول : بأن المجمع " عليه دم واحد ، ما لم يهد  
ثم يجامع بعد ذلك ، فإنه إن أهدى ثم جامع بعد ذلك كان عليه دم آخر " .  
وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف :

بأنه إن كان المجمع " في موطن واحد ، كان عليه دم واحد ، وإن كان  
في مواطن ، كان عليه لكل موطن دم<sup>(٢)</sup> " .

( ٩٠ ) بيع الحيوان باللحم

لا يجوز بيع الحيوان باللحم من جنسه ، " إلا أن يحيط العلم أن فـ  
الحيوان المبـيع من اللحم أقل من ذلك اللحم المبـيع به ، فيكون ذلك اللحم  
بمثله ، ويكون الباقي منه بما في الحيوان سوى اللحم " . وهو قول  
محمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : بجواز بيع الحيوان باللحم من جنسه  
" إن كان الحيوان فيه من ذلك اللحم أكثر من اللحم الذي بيع به " .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) المختصر ، ص ٦٣ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٦٧ .

( ٣ ) المختصر ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٩١) اشتراط ترك الثمرة إلى الجداد

" إن اشترى الثمرة دون الأصل ، فالمشترى جائز ، وعلى المشتري أن يجدها أبرت قبل ذلك أم لم تؤبر " ولكن إن اشترط في البيع تركها إلى جذاذها فما الحكم ؟

ذهب الطحاوي إلى القول :

" بأنه إن كان قد بدا صلاحها فالبيع جائز ، والشرط جائز ، وإن كان

صلاحها لم يبد ، فالبيع فاسد " .

وهو قول محمد بن الحسن :

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : بأن البيع على ذلك الشرط فاسد .<sup>(١)</sup>

(٩٢) اختلاف المتبايعين في الثمن مع فوات المبيع

إذا اختلف المتبايعان في الثمن ، والمبيع فاسد ، فإنهما " يتحالفان في ذلك ، ويترادان قيمة المبيع ، والقول فيهما قول المشتري مع يمينه إن طلب البائع يمينه على ذلك " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف :

" بأن القول قول المشتري في الثمن مع يمينه ، إن طلع البائع يمينه على ذلك ، ولا يترادان البيع " .<sup>(٢)</sup>

(٩٣) البيع قبل القبض في العقار

لا يجوز بيع العقارات حتى يقبض ، كالمبيعات الأخرى .

وهو قول محمد بن الحسن ، وقول أبي يوسف القديم .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف في الجديد :

بجواز بيع العقارات خاصة قبل القبض .<sup>(٣)</sup>

(١) المختصر ، ص ٧٨ .

(٢) المختصر ، ص ٨٢ .

(٣) المختصر ، ص ٨٤ .

## (٩٤) سؤال الغرماء الحجر على المديون

" من حبس يدين عليه لقوم ، ثم أقر بدين لقوم آخرين " .  
 " وسأل الغرماء الأولون القاضي قبل إقرار غريمهم لغيرهم بدين  
 الحجر على غريمهم ومنعه من الإقرار لغيرهم " .  
 فعلى القاضي أن " يجيبهم إلى ذلك ، ويحجر على المطلوب ، ويمنعه  
 من الإقرار لغيرهم : ومن صرف ماله في صدقة أو في هبة حتى يبرأ من  
 الديون التي حبسه فيها " .  
 (١)  
 وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : لا يجيبهم إلى ذلك .

## (٩٥) الحجر على البالغ غير الرشيد

" إذا بلغ الغلام رشداً دفع إليه ماله ، وكذلك الجارية ، وإن لم  
 يتزوج " . ولكن إن بلغ واحد منهما غير رشيد ، فهل يدفع اليهما المال ؟  
 ذهب الطحاوي إلى القول بأنه : " إذا بلغ ابتلي أمره ، فإن وقف على  
 غير ذلك منه ، كان بذلك محجوراً عليه ، حجر القاضي عليه أو لم يحجر ، ثم  
 لا يزال كذلك حتى تعود أحواله إلى الرشيد ، فيكون بذلك غير محجور عليه  
 أطلق القاضي الحجر عنه أو لم يطلقه " ، " وإن تزوج أجاز تزويجه  
 ولم يطلق لزوجته من المداق من ماله فوق مداق مثلها من نساها " .  
 وإن أعتق مملوكاً له جار متقه فيه بغير رعاية على المعتق .  
 وهو قول محمد بن الحسن رضي الله عنه .  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه :  
 بأن البالغ غير الرشيد " لا يطلق يده في ماله ، حتى يبلغ خمساً  
 وعشرين سنة ، فإذا أكملها دفع إليه ماله ، ولم ينظر إلى رشد ولا إلى  
 ما سوى ذلك من أحواله ، بعد أن يكون صحيحاً في عقله " .

(١) المختصر ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) الرشيد : الصلاح وإصابة الصواب ، وهو خلاف الغي والظلال ، انظر  
 المصباح (رشد) . والمراد هنا : ضد السفه ، بأن تكون التصرفات  
 المالية مألوفة ، بما تعود إليه بالفائدة .



وقال أبو يوسف رضي الله عنه إذا وقف القاضي من أحواله على غير  
الرشد حجر عليه ، فعاد بحجره عليه إلى حكم الأطفال في ماله ، إلا أنه  
ان تزوج أجاز تزويجه ، ولم يطلق لزوجته من المداق من ماله فـــــــوق  
مداق مثلها من نساها ، وإن أعتق مملوكا له جاز عتقه فيه ، ويسمى لــــه  
المملوك في قيمته ، فتكون مردودة في ماله ، فلا يزال كذلك حتى يثبت عند  
القاضي رشه " ، والرشد والله أعلم عنده : الصلاح في المال .  
(١)  
فإذا ثبت ذلك منه : أطلق منه الحجر ، وخلي بينه وبين ماله .

#### (٩٦) قضاء القاضي بالشفعة

إذا وجبت الشفعة " فلا يقضي القاضي بالشفعة للشفيع حتى يحضره مثل  
التمن الذي وجبت له الشفعة به " .  
وهو قول محمد بن الحسن .  
وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف :  
" بأنه إذا قضى القاضي بالشفعة ، كان للمقضي عليه بها احتباس  
المشروع فيه ، حتى يدفع إليه ثمنه " .  
(٢)

#### (٩٧) تسليم شفعة المغير لوليه

أجاز الحنفية شفعة المغير ، مثل الكبير ، إلا أنهم اختلفوا في تسليمها  
لولي المغير .  
ذهب الطحاوي إلى القول : " بأن تسليمه عليه باطل " .  
وهو قول محمد بن الحسن ، وزفر بن الهذيل .  
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : " إن تسليمه عليه جائز " .  
(٣)

- 
- (١) المختصر ، ص ٩٨ ، ٩٧ .  
(٢) الشفعة : من الشفيع ، الضم ، وهي في الشرع : " تملك البقعة جبراً  
بما قام على المشتري بالشركة والجوار " . التعريفات : ( شف ) .  
(٣) المختصر ، ص ١٢١ .  
(٤) المختصر ، ص ١٢٤ .

(٩٨) أفعال المرتد أثناء الردة

المريض إذا صار "ذا فراش" ثم مات فيه كان حكم ما كان فيه مــــــن ذلك المرض، في حكم الوصايا، إذا كان ذلك بلا عوض .. وكانت هباته ومدفاته ومحاسباته في بيوعه، وفي مهر نسائه، من ثلثه " .  
وكذلك عد بمنزلة المريض حكما " من قدم ليقتل في قصاص، أو ليرجم في زنا " .

واختلف في أفعال المرتد حال ارتداده :  
اختيار الطحاوى : بأن المرتد في هذه الحالة كالمرضى في أفعاله كلها، لأنه يقتل، وهو قول محمد بن الحسن .  
وقال أبو حنيفة : " ينتظر بها ما يتناهى به الأمور فيها ، فإن قتل على رده أو مات عليها بطلت ، وإن أسلم جازت " .  
وقال أبو يوسف : " هو كالصحيح في أفعاله كلها " .<sup>(٢)</sup>

(٩٩) الأرض العشرية إذا تحولت ليد الذمي

" إذا ابتاع رجل من أهل الذمة أرض عشر من مسلم " .<sup>(٣)</sup>  
فتبقى الأرض عشرية على حالها ، ويؤخذ مما يخرج منها العشر، فيوضع في مواضع العشر " . وهو قول محمد بن الحسن .

- 
- (١) هو من : حبوت الرجل حبا - (بالمد والكسر) - : أعطيته الشيء بغير عوض . المصباح (حبا) .  
(٢) المختصر، ص ١٥٩، ١٦٠ .  
(٣) العشر : الجزء من عشرة أجزاء، والمراد : زكاة الخارج من الأرض الذي يقصد بزراعته نماء الأرض والغلة، وتستغل الأرض به عادة . انظر : تحفة الفقهاء، ٤٩٧/١، حاشية ابن عابدين، ٣٢٥/٢ .  
ثم إن الأراضي على قسمين : عشرية، وغراجية، وكل واحد منهما لها أنواع :  
فمن أهم أنواع العشرية : أرض العرب، وكل أرض أسلم أهلها طوعا  
وكل ما اتخذته المسلم من بستان، أو أحياء من أرض مينة، والأراضي التي فتحت عنوة وقسمت بين الفانمين . =

وقال أبو حنيفة : " قد صارت بذلك أرض خراج ، كالأرض التي لم تكن قبل ذلك أرض عشر ، ثم لا ترجع بعد ذلك الى العشر أبداً ، وإن ملكها مسلم " .  
وأما في قول أبي يوسف ، فإنها " لا تكون أرض خراج ، ولكن يؤخذ من الزمى فيها : عشراً ، ويوضعان موضع الخراج " <sup>(٢)</sup> .

#### ( ١٠٠ ) انتقال مالك الأرض الى دين آخر

إذا أسلم أحد من أهل الذمة وله أرض خراج ، كانت بعد إسلامه على ما كانت عليه قبل ذلك . وإن كانت هذه أرضها عشراً فتبقى على أهلها عشرية أبداً . وهذا قول محمد بن الحسن .

— فهو يراعي الأرضين في أنفسها ، ولا يراعي مالكي الأرضين —  
" فإن كانت عشراً في أرضها لم ينقلها عن ذلك أبداً ، وإن كانت خراجاً في أرضها لم ينقلها عن ذلك أبداً " .

وقال أبو حنيفة : " هي على حالها من الخراج ، لا تزول عنه ، إلى غير ذلك " .  
وأما أبو يوسف ، فيقول : ترجع الأرض الى حكم صاحب الأرض وتسمى <sup>(٣)</sup> أرض عشر .

قال الطحاوي في معرض ذكر اختياره : " وهذا أحب هذه الأقوال إلينا " .

= وأهم أشواغ الخراجية : سواد العراق كلها ، وكل أرض فتحت عنوة وقهراً وتركت على أيدي أربابها ، وكذلك كل ما اتخذته الذمى مـ بستان أو أحياء .

وباختصار : الخراجية : ما كان سببه الشرك ، والعشرية : ما كان سببه الإسلام .

انظر بالتفصيل : أبا يوسف : الخراج ، ص ٢٥ — ٧٥ ، تحفة الفقهاء ٤٩٣/١ ، ٤٩٤ ، المجموع ٤٨٢/٥ .

( ١ ) الخراج : ما يخرج من غلة الأرض أو الغلام ، والآتوة تؤخذ من أموال الناس ، لأنه مال يخرج المعطي .

انظر : المغرب في ترتيب المغرب ، المصباح ( خرج ) .

( ٢ ) المختصر ، ص ١٦٨ .

( ٣ ) المختصر ، ص ١٦٨ .

(١٠١) أراضي بني تغلب

(١) بنو تغلب النمارى من الذميين ، إذا ملك أحدهم من أرض المسلمين العشریات : " فتكون الأرض في ملك التغلبي الذي على ما كانت عليه فـمـي ملك المسلم الذي كان يملكها قبله ، ولا تتحول إلى غير ذلك أبداً " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وأما أبو حنيفة : " فيجعل عليهم فيها العشر مضاعفا ، ثم لا ينقلها من ذلك أبداً ، ويجعل ذلك موضع الخراج " .

" وأما أبو يوسف : فكان يجعل فيها العشر مضاعفا ، ويضعه موضع الخراج ، ويقول : إن ملكها مسلم بعد ذلك ، أو أسلم بعد ذلك الذمسي التغلبي الذي يملكها عادت إلى العشر ، فعارت أرض عشر ، ورجع عشرها إلى ماترج إليه الأعمار من العداوات " (٢) .

(١٠٢) أثر إسلام الذمي المتزوج على محرم

" إذا تزوج الذمي الذمية على خمر بعينها ، أو على خنزير بعينه أو بغير عينهما ، ثم أسلما أو أسلم أحدهما " .

" لها القيمة في الوجهين جميعاً " وهو قول محمد .

وقال أبو حنيفة : " لاشيء للمرأة غير ماتزوجة عليه " في حاله التعيين ، وأما في حالة زواجها : على خمر بغير عينها ، أو على خنزير بغير عينه ، فلها بعد الإسلام : في الخمر قيمتها ، وفي الخنزير : مهر مثلها .

وقال أبو يوسف : " لها مهر مثلها في الوجهين جميعاً " (٣) .

(١) تغلب (بفتح التاء وكسر اللام) : قبيلة معروفة ، عدنانية : تغلب بن وائل بن قاسط بن هنب . . . . بن معد بن عدنان . انظر : ابن الأثير : الباب في تهذيب الأنساب ، ٢١٧/١ .

(٢)

(٣) المختصر ، ص ١٨١ .

(١٠٣) آثر عيوب الرجل في النكاح

" إذا كان بالرجل من الجنون ما يمنعه من الوصول إلى زوجته ، أو من المرض كذلك ، وكان الجنون جنونا حادشا<sup>(١)</sup> : كان في ذلك كالعنين : ينتظر برؤه ؛ عنه حولا ، فإن برأ منه حتى أمكنه الوصول إلى زوجته في جماعها في الحول ، كانت امرأته على حالها ، وإن ثبت على ذلك حتى مضى الحول خيرت في المقام معه على ذلك وفي فراقه .

وأما إن كان الجنون مطبقا ، ومن المرض ما حكمه كذلك : " خيرت بين المقام معه وبين فراقه ، ولم يراع في ذلك حكم الحول ، وكان فيما ذكر كالمجبوب<sup>(٢)</sup> " .

وهو قول محمد بن الحسن الأخير .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : " لا يفسخ النكاح بين الرجل والمرأة بجنون في أحدهما ، ولا بجدام ولا بمرض ، ولا بما سوى ذلك من عيوب الرجال ومن عيوب النساء<sup>(٣)</sup> " .

(١٠٤) كيفية الرجوع في المداق الزائد

" إذا تزوج امرأة على عبد بعينه ، وسلمه إليها فاستغلته " . ثم راد العبد في بدنه في يد المرأة ، وطلق الرجل زوجته قبل الدخول بها ، " له أن يأخذ نصف قيمة العبد منها راثدا ، وليس لها الامتناع عليه من ذلك " . وهو قول محمد .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف :

" لا سبيل للزوج على العبد ، وله على المرأة نصف قيمته يوم سلمه إليها<sup>(٤)</sup> " .

(١) العنين : هو الذي لا يقدر على إتيان النساء ، أو لا يشتهي النساء . المصباح ( عنن ) .

(٢) المجبوب : هو من استوطنت مذاكيره : ( مقطوع الذكر والخصيتين ) . انظر : المصباح ( جيب ) ، أنيس الفقهاء ، ص ١٦٦ .

(٣) المختصر ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٤) المختصر ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

١٠٥) طلاق الحامل للسنة

لايجوز للزوج أن يطلق زوجته الحامل ثلاثا للسنة<sup>(١)</sup>، وإنما لـ  
 أن يطلقها واحدة للسنة، " فإذا وضعت حملها انقضت عدتها " .  
 وهو قول محمد رحمه الله تعالى .  
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى : " ———  
 أراد أن يطلق زوجته ثلاثا للسنة وهي حامل ( فقال لها : أنت طالق  
 ثلاثا للسنة ) كانت في ذلك : في حكم من لا تحيض من صغر أو كبر ، فوفعت  
 عليها واحدة ساعته ، ثم بعد شهر أخرى ، ثم بعد شهر أخرى ، فإذا وفعت  
 انقضت عدتها وحلت<sup>(٢)</sup> " .

١٠٦) ما يملك من الطلاق في المطلقة الرجعيةبعد نكاحها بآخر

من طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ، ثم قضت عدتها وتزوجت بعدها  
 زوجا ، ودخل بها ، ثم طلقها ، أو مات عنها ، فانقضت عدتها ثم رجعت إلى  
 الأول :

فإنها ترجع إليه على ما بقي من الطلاق .  
 وهو قول محمد بن الحسن .  
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف :  
 " ترجع إليه على طلاق جديد ، وهو ثلاث تطليقات<sup>(٣)</sup> " .

(١) طلاق السنة : " هو إيقاع طلاق واحدة في طهر لم يصحبها فيه ، ثم  
 يدعها حتى تنقضي عدتها من الأولى " . شرح منتهى الإرادات ، ١٢٢/٣ .

(٢) المختصر ، ص ١٩٤ .

(٣) المختصر ، ص ٢٠٣ .

(١٠٧) إضافة صفة إلى الطلاق السابق الرجعي

" إذا طلق امرأته تطليقة ، يملك فيها رجعتها ، ثم قال لها قبـــــل  
انقضاء عدتها : قد جعلت التطليقة التي أوقعتها عليك ثلاثاً ، أو قـــــد  
جعلتها بائناً " :  
" لا تكون ثلاثاً ، ولا تكون بائناً ، وهي على ما وقعت في الوقت الـــــذي  
أوقعها فيه " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : " بأن الطلاق تكون كما جعلها " .  
وقال أبو يوسف : " إن جعلها ثلاثاً لم تكن ثلاثاً ، وإن جعلها بائناً  
كانت بائناً " <sup>(١)</sup> .

(١٠٨) الإيلاء بمـــــلاة <sup>(٢)</sup>

لو حلف الرجل على أن لا يقرب زوجته بمـــــلاة ، بأن قال : ( إن قربتـــــك  
فعلي مـــــلاة ركعتين ) : كان مولياً .  
وهو قول محمد بن الحسن .  
وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف :  
لم يكن مولياً بذلك <sup>(٣)</sup> .

(١٠٩) تكرار الإيلاء ثلاث مرات في مجلس واحد

" من آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد ، يريد بذلك التغليـــــظ  
والتشديد ثم تركها أربعة أشهر " :  
فإنها تبين منه بثلاث تطليقات .

(١) المختصر ، ص ٢٠٣ .

(٢) الإيلاء : مصدر آلى يؤلي إيلاءً : إذا حلف ، وهو اليمين على تـــــســـــيرك  
وطء المنكوحه مدة . انظر : الزاهر ، ص ٢٢١ ، التعريفات (آلى) .

(٣) المختصر ، ص ٢٠٧ .

وهو قول محمد بن الحسن رضي الله عنه ، حيث أخذ في ذلك بالقياس .  
 وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما :  
 " فإنها تبين منه بتطبيق واحدة ، حيث أخذ بالاستحسان <sup>(١)</sup> .  
 وقالوا : " استحسننا ذلك ، وقد كان ينبغي في القياس أن تبين منـه <sup>(٢)</sup>  
 بثلاث تطبيقات " .

#### ( ١١٠ ) الدية المغلظة في الإبل

دية شبه العمد : مغلظة في الإبل خاصة ، دون ما سواها من أصناف  
 الدية ، وهي : " ثلاثون حقة <sup>(٣)</sup> ، وثلاثون جذعة <sup>(٤)</sup> ، وأربعون مابين شنية <sup>(٥)</sup> إلى بـازل  
 عامها ، كلها خليفة في بطونها أولادها " .  
 وهو قول محمد بن الحسن .

وفي قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف أرباعا : هي خمس وعشرون حقة ، وخمس  
 وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون <sup>(٦)</sup> .

#### ( ١١١ ) موت المقطوع يده بالسريان مسلما

##### بعد ارتداده بعد القطع

لو قطع أحد يد مسلم ، ثم ارتد المقطوع ، ثم رجع إلى الإسلام قبل  
 أن يموت ، ثم مات منها بعد ذلك .

- (١) الاستحسان : عد الشيء حسنا ، وفي الاصطلاح : هو الدليل الذي يعارض  
 القياس الجلي ، ويراد به القياس الخفي . انظر : أصول السرخسي ، ٢٠٠/٢ .
- (٢) المختصر ، ص ٢١١ .
- (٣) الحقة : هي التي اكتملت الثالثة ودخلت في الرابعة .
- (٤) الجذعة : هي التي اكتملت الرابعة ودخلت في الخامسة .
- انظر : المغرب : ( حقق ) ، ( جذع ) .
- (٥) الشنية من الإبل : الذي أثنى : أي ألقى شنيته ، وهو ما استكمل  
 السنة الخامسة ودخل السادسة . والبازل من الإبل : ما دخل في السنة  
 التاسعة ، والذكر والأنثى فيه سواء . المغرب : ( الثني ) .
- (٦) الخليفة : ( بفتح الخاء وكسر اللام ) الحامل من النوق ، وجمعها مخاض .  
 المغرب ( خلف ) .
- (٧) المختصر ، ص ٢٣٤ .



فلاشيء له على القاطع غير دية يده .

وهو قول محمد .

وفي قول أبي حنيفة، وأبي يوسف : " له على قاطع يده دية نفسه " <sup>(١)</sup> .

#### (١١٢) موت العبد المقطوع يده بالسريان بعد الحرية

إذا قطع يد عبد عدا، فأعتقه مولاه، ثم مات منها، فإنه لا قصاص على الجاني، سواء كان المولى هو وارثه، لا وارث له غيره، أو كان له وارث غيره يحجبه عن ميراثه، أو يدخل معه في ميراثه، " وعليه أرش اليد للمولى ولاشيء عليه سوى ذلك " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف : " إن كان المولى هو وارثه، لا وارث له غيره فله أن يقتل الجاني " وأما الحالة الثانية، فإنه لا قصاص فيها على الجاني، وعليه أرش اليد للمولى <sup>(٢)</sup> .

#### (١١٣) دية قطع الكف

إذا قطعت اليد، وليس فيها إلا إصبع واحدة، أو أكثر :  
إن كان إلى أربع ففيها دية ما فيها من الأصابع، " وخمس حكومة الكف لو قطعت بلا أصابع " . وهو قول محمد بن الحسن رضي الله عنه .  
وفي قول أبي حنيفة رضي الله عنه : " ففيها دية ما فيها من الأصابع، ولاشيء في الكف " .

وهو قول أبي يوسف الأول .

ثم رجع عنه، " فقال : إذا قطعت يده، وفيها اصبع أو اصبعان : نظر إلى أرش الاصبع أو إلى اصبعين، أو إلى أرش اليد سوى ذلك، فجعل عليه الأكثر منهما، وإن كان الذي فيها من الأصابع ثلاث أصابع فصاعدا، فقله في ذلك كقول أبي حنيفة رضي الله عنهما " <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر، ص ٢٣٥، ٢٣٦ .

(٢) المختصر، ص ٢٣٦ .

(٣) المختصر، ص ٢٤٢، ٢٤٣ .

(١١٤) سقوط الكف بقطع الاصبع

" من قطع اصبع رجل فسقطت كفه من المفعل " :

" فعلية القصاص في الكف ، كأنه قطعها " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وفي قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف :

" لاقصاص عليه في ذلك ، وعليه ذية الكف " <sup>(١)</sup> .

(١١٥) القسامة في التنازع على القاتل

" من وجد قتيلا في قبيلة قوم ، فزعم أهل القبيلة أن رجلا منهم —

قتله ، وأنكر ذلك ولي القتيل ، ولم يدع قتله على رجل منهم بعينه " .

" فيحلفون بالله ما قتلناه ، ولا علمنا قاتلا غير فلان بن فلان " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وفي قول أبي حنيفة : " فيه القسامة والدية على أهل تلك القبيلة " .

وأما أبو يوسف فقال : " يحلفون بالله ما قتلنا ، ويرفع عنهم —

ولا علمنا قاتلا ، لأنهم قد ذكروا أنهم قد علموا قاتلا " <sup>(٢)</sup> .

(١١٦) الإصابة من إغراء الكلب

إذا أغرى الرجل كلبا ، فأصاب شيئا من إنسان : " فإن كان له سائقا

أو قائدا ضمن ما أصاب ، وإن كان ليس له سائقا ولا قائدا له ، لم يضم —

ما أصاب " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وفي قول أبي حنيفة : " لا يضمه " .

وأما في قول أبي يوسف : فعلية الضمان <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٢٤٦ .

(٢) المختصر ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٣) المختصر ، ص ٢٥١ .

(١١٧) نقيع الزبيب والتمر المعتق

- الأفضل ترك شرب نقيع التمر والزبيب المعتق إذا غلا .  
 وهو قول محمد بن الحسن الأخير :  
 " ما أسكر كثيره ، فأحب إليّ ترك شربه ولا أحرمه وبه نأخذ " .  
 وقال أبو حنيفة : " إنما المكروه نبذ الزبيب المعتق إذا غلا " .  
 وفي رواية عنه : " أنه كره نقيع الزبيب ، ونقيع البسر ، ونقيع التمر إذا غلا " .  
 " وقال أبو يوسف في المعتق من التمر والزبيب : نكرهه وننهي عنه <sup>(١)</sup> "

(١١٨) أكل المتردية

- " إذا تردت لإنسان شاة من جبل ، أو ما أشبهه ، فصارت إلى الأرض في حال يعلم أنها ميتة منه فذبحها " .  
 " فإن كانت قد صارت في حال لم يبق من الحياة معها فيها إلا مقدار الاضطراب للموت ، فذبحها وهي كذلك ، لم يأكلها .  
 وإن كانت مما تعيش المدة كالיום أو كبعضه ، أكلها ولم يضره علمه بموتها من ذلك لو تركها " ، وهو قول محمد بن الحسن .  
 وأما في قول أبي حنيفة : " فإنه لا بأس عليه من أكلها ، وهي عنده داخلية في قول الله عز وجل ( إلا ما ذكيت ) <sup>(٢)</sup> " .  
 وأما أبو يوسف فقال : " إن كانت قد صارت إلى حال هي ميتة منها <sup>(٣)</sup> لا محالة ، لا تؤكل ، وإن كانت قد تعيش منها أكلت " .

(١١٩) الإدام الذي يحنث به الحالف

- " من حلف أن لا يأكل بإدام ، فهو كل شيء الغالب عليه أن يؤكـل به الخبر ، فهو إدام " .

(١) المختصر ، ص ٢٧٨ . (٢) سورة المائدة ، آية : (٣) .  
 (٣) المختصر ، ص ٢٩٨ .

وهو قول محمد بن الحسن .

وأما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، فالإدغام هو : " ما اصطبغ به " <sup>(١)</sup>

والملاح إدغام ، والشواهد ليس بإدغام .

#### ( ١٢٠ ) أثر التبع في الشرط

لو قال الحالف : " إن كلمت عبد فلان هذا ، فامراته طالق ، فبإسراع

فلان عبده ذلك ، فكلمه الحالف ، فيحنت .

وهو قول محمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه .

وأما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما : " فلم <sup>(٢)</sup>

يحنث " .

#### ( ١٢١ ) ظهر للقاضي أن ما لم يقضى به كان أولى معاقض به

" إذا قضى القاضي بقضاء ، ثم تبين له أن غير ما قضى به أولى مما

قضى به " :

فإن كان الذي قضى به أولاً مما يختلف فيه الفقهاء ، فرأى أن غير

أولى منه ، فإن قضى به في أول مرة بالاجتهاد الذي كان عليه ، لم يبطله

وقضى في المستأنف بالذي يراه " .

وإن كان إنما قضى به بتقليد لفقيه بعينه ، ثم تبين له أن غير

من أقوال الفقهاء أولى مما قضى به ، نقضه ، وقضى بما يراه " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف فلم يفعل هذا التفصيل ، وقالوا : إذا لزم

يكن ما قضى به خلاف الكتاب والسنة والإجماع ، فإنه لم يبطله ، وقضى <sup>(٣)</sup>

في المستأنف بالذي يراه " .

( ١ ) المختصر ، ص ٣١٢ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٣١٨ .

( ٣ ) المختصر ، ص ٣٢٧ .

عدد المترجمين في القضاة (١٢٢)

ليس للقاضي أن يقبل في الترجمة ، ممن لا يفهم كلامه ، إلا ما يقبله فـي  
الشهادة ( رجلين ، أو رجلا وامرأتين ) •  
وهو قول محمد بن الحسن •  
وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف :  
(١)  
له أن يقبل قول واحد في ذلك •

عدد السائلين من الشهود (١٢٣)

على القاضي أن يولي رجلين عدلين لمباشرة السؤال عن الشهود  
ولا يجوز أن يولي واحدا •  
وهو قول محمد بن الحسن •  
وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف :  
(٢)  
إن ولي ذلك واحدا جاز •

شهادة القاسم في قسمته (١٢٤)

إذا شهد القاسم عند القاضي على قسمة قسمها بين قوم بأمره :  
فلا تجوز شهادته •  
وهو قول محمد ، وقول أبي يوسف القديم •  
وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف في الجديد :  
(٣)  
بأن شهادته جائزة •

---

(١) المختصر ، ص ٣٢٩ •

(٢) المختصر ، ص ٣٢٩ •

(٣) المختصر ، ص ٣٣١ •

( ١٢٥ ) رجوع الشاهدين الأصليين ، وثبوت الناقلين على الشهادة

إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل لرجل بمال ، فقصصا بشهادتهما ثم رجح الناقلان ، وثبت الأصليان ، فالضمان على الناقلين وإن ثبت الناقلان على شهادتهما ، ولكن الشاهدين المشهود على شهادتهما حضرا فأقرا أنهما قد كانا أ شهداهما على شهادتهما بما شهدا به عند القاضي ، ورجحنا عن ذلك " .

فالضمان على الأصليين في ذلك ؛ لأن القاضي قد كان قضى بشهادتهما .  
وهو قول محمد بن الحسن .

ولي قول أبي حنيفة وأبي يوسف : " لاضمان عليهما " ؛ لأنهم <sup>(١)</sup> لم يشهدا .

( ١٢٦ ) موت السيد أو العبد قبل استيفاء شرط الحرية

إذا قال السيد لعبده : أنت حر على أن تخدمني أربع سنين ، فقبض على العبد حينئذ ، وكان عليه أن يخدم مولاه أربع سنين من حينئذ ، ولكن ؛ إن مات العبد بعد ذلك ، وقد كسب مالا ، أو مات مولاه قبل الخدمة ؛ - كان على العبد أن كان حيا ، أو فيما ترك إن كان ميتا - قيمة خدمته أربع سنين لمولاه إن كان مولاه حيا ، أو لورثة مولاه إن كان مولاه ميتا " .

وهو قول محمد بن الحسن ، وقول أبي حنيفة الأول .  
وقال أبو حنيفة (في الثاني ) وأبو يوسف : " عليه قيمة نفسه " <sup>(٢)</sup> .

( ١٢٧ ) تعليق المعتق بولادة غلام

" من كانت له جارية ، فقال لها : إن كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة ، فوُلدت غلاما وجارية ، فتصادقوا على أنهم لا يدرون أيهم ولدت أولا " ؛ فلم يعتق من الجارية ، ولامن ولديها شيء ؛ لأنه لم يعلم

(١) المختصر ، ص ٣٤٩ .

(٢) المختصر ، ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

وقوع العتاق، فيستعمل فيه الأحوال " .

وهو قول محمد بن الحسن الثاني .

وأما قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، " فإنه يعتق نصف الأم، والغلام عبد والبنت يعتق نصفها، وسعي كل واحد من الجارية ومن ابنتها في نصف قيمتها لمولاه " .

(١)  
وهو قول محمد بن الحسن الأول .

#### (١٢٨) مكاتب العبد في مرض السيد بأقل من قيمته

(٢)  
إذا كاتب المولى عبده وهو مريض على ثلاثة آلاف درهم، إلى سنة، وقيمة العبد ألف درهم، ثم مات المولى، فلم يجز ذلك الورثة .  
فيقال للمكاتب : " إن أديت ثلثي قيمتك الآن قبل ذلك منك، وكسبان ما بقي عليك من المكاتب، إلى أجله، فإن فعل ذلك، وإلا رد رقيقا " .  
وهو قول محمد، وزفر رضي الله عنهما .

وفي قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رضي الله عنهما :  
يقال له : " إن أديت ثلثي المكاتب الآن، قبل ذلك منك، وكسبان الباقي منها عليك، إلى الأجل الذي وقعت المكاتب عليه، فإن فعل ذلك، وإلا رد في الرق " (٣) .

#### (١٢٩) عتق أحد الشريكين نصيبه من المكاتب

إذا أعتق مكاتباً بينه وبين آخر :  
" فإن كان المعتق موسراً فمن لشريكه الأقل من قيمة نصيبه من العبد ومما بقي له عليه من المكاتب، وإن كان معسراً سعى المكاتب في ذلك وكان ولاؤه للمعتق خاصة دون شريكه " .

(١) المختصر، ص ٣٧٦، ٣٧٥ .

(٢) المكاتب : " العبد الذي يكاتب على نفسه بشئ منه، فإن سعى وأداه عتق "

أنيس الفقهاء، ص ١٧٠ .

(٣) المختصر، ص ٣٩٤ .

وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة : " بأنه لضمان على المعتق في ذلك لشريكه : موسرا كان أو معسرا، ولكن المكاتب يسمى لمولاه الذي لم يعتقه في حصته — المكاتبه ، فإن أدى ذلك إليه عتق ، وكان ولاؤه لمولييه ، وإن عجز عن ذلك قفى بعجزه وماد حكمه إلى حكم عبد بين رجلين أعتقه أحدهما " .  
وأما في قول أبي يوسف : " فإنه قد بطلت المكاتبه بهذا العتاق وماد حكم المعتق إلى حكم عبد بين رجلين غير مكاتب أعتقه أحدهما <sup>(١)</sup> " .

#### (١٣٠) قسمة العلو والسفل في الدار

الحساب في قسمة الدار : في العلو الذي لاسفل له ، وفي السفل الذي لالو له : بالقيمة : " فيقوم كل ذراع من العلو على أن لاسفل له ، وكل ذراع من السفل على أن لالو له " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وأما في قول أبي حنيفة : " فيحسب في القسمة ذراع السفل بذراعين من العلو " .  
وأما في قول أبي يوسف : " فيحسب كل ذراع من العلو ، بذراع من السفل <sup>(٢)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) المختصر ، ص ٤١٢ ، ٤١٣ .



## (١٤) مخالفة الإمام أبي حنيفة ومحمد وموافقة أبي يوسف

## (١٣١) نقض الوضوء بخروج البلغم

- ينتقض الوضوء بخروج البلغم ملء الفم .
- وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى .
- وقال أبو حنيفة، ومحمد رحمهما الله تعالى :
- " بأن البلغم لا ينقض الوضوء وإن ملأ الفم <sup>(١)</sup> " .

## (١٣٢) التيمم بغير التراب

- المعيد الذي يجوز به التيمم : " هو التراب خاصة لا مساواه " .
- وهو رواية عن أبي يوسف .
- وذهب أبو حنيفة، ومحمد إلى القول : بأن كل ما كان من الأرض : — من
- تراب ، أو طين ، أو جص ، أو نورة <sup>(٢)</sup> ، أو زرنينخ <sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك مما أصله — من
- الأرض ، يجزئه في التيمم <sup>(٤)</sup> .

## (١٣٣) الكدرة في أيام الحيض

- الكدرة في أيام الحيض ليست بحيض ، إلا أن يكون قبلها شيء من الحيض <sup>(٥)</sup> .
- وهو قول أبي يوسف .

- 
- (١) المختصر ، ص ١٨ .
  - (٢) النورة : بضم النون — من الحجر الذي يحرق ويسوى منه الكلس ، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنينخ وغيره ، ويستعمل لإزالة الشعر . انظر : لسان العرب ، المصباح (نور) .
  - (٣) الزرنينخ — بالكسر — حجر معروف ، وهو فارسي معرب ، وله أنواع كثيرة . المصباح : ( زرنينخ ) .
  - (٤) المختصر ، ص ٢٠ .
  - (٥) الكدرة : بضم الكاف ، " هي التي لونها كلون الماء الكدر في أيام الحيض " . البناية ، ١/ ٦٢٣ .

وقال أبو حنيفة ومحمد : <sup>(١)</sup> بأن الكدرة في أيام الحيف حيف <sup>(٢)</sup> .

#### (١٣٤) النافلة على الراحلة في الممر

المتنفل يجوز له أن يطلي على راحلته حيث كان وجهه ، ولا يضره فـ في ذلك أن يكون افتتاحه للملاة إلى غير القبلة ، سواء كان في الممر أو في البرية .

وهو رواية عن أبي يوسف .

وذهب أبو حنيفة ومحمد : إلى عدم جواز ذلك في الممر .  
وهو القول القديم لأبي يوسف ، رحمهم الله تعالى <sup>(٣)</sup> .

#### (١٣٥) موقف الإمام في الملاة على الجنابة

الإمام يقوم في الملاة على الجنابة : عند رأس الميت ، ومن المرأة عند وسطها .

وهو قول أبي يوسف الأخير .

وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى القول : بأنه " يقوم على الرجل الميت ، وعلى المرأة الميتة منهما بحذاء الصدر " <sup>(٤)</sup> .  
وهو قول أبي يوسف القديم ، رحمهم الله تعالى .

#### (١٣٦) زكاة خمس وعشرين من الإبل

الإبل إذا بلغت خمسا وعشرين ، ففيها - من الزكاة - : ابنة مخاض فان لم تكن ابنة مخاض : فابن لبون ذكر .  
وهو قول أبي يوسف الجديد .

- 
- (١) نقل الطحاوي بأنه من قول صاحبين ، ولكن نقل العيني وغيره بأن القائل بذلك : أبو يوسف فقط .  
(٢) المختصر ، ص ٢٣ ، البناية ١٠ / ٢٢٦ .  
(٣) المختصر ، ص ٢٥ .  
(٤) المختصر ، ص ٤١ ، ٤٢ .

وذهب أبو حنيفة، ومحمد : بأنه فيها ابنة مخاض لا غيرها، وهو قول  
أبي يوسف القديم .

(١) (٢) (٣)  
زكاة الحملان والقطان والعجائيل

زكاة الحملان والقطان والعجائيل تخرج منها ، وهو قول أبي يوسف .  
وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى القول :  
بأنه لازكاة في هذه الأنواع من الحيوانات . (٤)

(١٣٨) الركاز في الدور المختطة

إذا وجد ركازا في دار قد اختطت : " هو للذي وجده وفيه الخمس " . (٥)  
وهو قول أبي يوسف .  
وقال أبو حنيفة، ومحمد : بأن الركاز لصاحب الخطة وفيه الخمس . (٦)

(١٣٩) دفع الزكاة لفقير ثم تبين غناه

إذا دفع زكاته إلى رجل ، علم أنه فقير ، ثم تبين له بعد ذلك أنه  
غني ، فإنه لا يجزئه .  
وهو قول أبي يوسف .  
وقال أبو حنيفة ومحمد : " بأنه يجزئه ذلك " . (٧)

- 
- (١) الحملان جمع ، ومفرده : حمل : وهو ولد الضأن في السنة الأولى .  
المغرب ( الحمل ) .
  - (٢) القطان جمع ، فصيل : وهو ولد الناقة ، وسمي بذلك ؛ لأنه يفصل — من  
أمه . المصباح : ( فصل ) .
  - (٣) العجائيل جمع عجل : وهو ولد البقر حين تفعه أمه إلى شهر .  
المغرب : ( العجل ) .
  - (٤) المختصر ، ص ٤٥ .
  - (٥) الركاز : المال المركوز في الأرض ، سواء كان معدنا أو كنزا ،  
والمعروف بالركاز : " المال المدفون في الجاهلية " .  
المصباح . انظر : التعريفات ، المغرب ( ركز ) .
  - (٦) المختصر ، ص ٤٩ .
  - (٧) المختصر ، ص ٥٣ .

( ١٤٠ ) دفع صدقة الفطر إلى الكفار

- لا يعطي صدقة الفطر ولا زكاة المال ولا كفارات الأيمان غير المسلمين .  
 وهو قول أبي يوسف الجديد .  
 وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، وفي قول أبي يوسف القديم :  
 " بأنه لا بأس بأن يدفع صدقة الفطر .. إلى الكفار من النصارى <sup>(١)</sup>  
 واليهود وسائر الكفار غير الحربيين " .

( ١٤١ ) صلاة الجمع دون مزدلفة

- على الحاج أن يدفع بعد غروب الشمس يوم عرفة إلى مزدلفة ، " فيملي  
 بها المغرب والعشاء " جمعا . فإن طاهما دونها فهل يجزيانه ذلك ؟  
 ذهب الطحاوي إلى القول : بأنه يجزيانه ولا إعادة عليه بالمزدلفة .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وذهب أبو حنيفة ومحمد بأنه لا يجزيانه " وعليه أن يعيدهم <sup>(٢)</sup>  
 بالمزدلفة " .

( ١٤٢ ) تحليل المحصر من الإحرام

- إذا بعث المحصر <sup>(٣)</sup> بهديه إلى مكة ، ونحر عنه ، فكيف يتحلل من إحرامه  
 حينئذ ؟  
 ذهب الطحاوي إلى القول : بأن المحصر لا يتحلل من إحرامه إلا بالحلقة  
 وهو قول أبي يوسف الأخير .  
 وذهب أبو حنيفة ، ومحمد : " بأنه ليس عليه أن يحلق رأسه " .  
 وفي رواية محمد لأبي يوسف : " يحلقه ، فإن لم يحلقه فلا شيء عليه " <sup>(٤)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٥٢ .

(٢) المختصر ، ص ٦٥ .

(٣) المحصر : من أحصر الحاج " إذا منعه خوف أو مرض من الوصل "

لإتمام حجه أو عمرته " . المغرب ( حصر ) .

(٤) المختصر ، ص ٧٢ .

( ١٤٣ ) الأذان لخطبة يوم عرفة

وقت خطبة الإمام يوم عرفة ، قبل الأذان " فإذا مضى من خطبته صدر  
أذن المؤذنون " .  
وهو قول أبي يوسف الأخير .  
وقال أبو حنيفة ومحمد : بأن الإمام " يبتدىء الخطبة إذا فسـرغ  
المؤذنون من الأذان بين يديه كما يفعل في الجمعة " . وهو قول أبي يوسف  
(١)  
القديـم .

( ١٤٤ ) الرجوع بالأرـش إلى البائع بعد هلاك المبيع

إذا اشترى الرجل أمة ، ثم قتلها المشتري ، ثم علم بعيبها : " يرجع  
على البائع بأرـش عيبها " .  
وهو قول أبي يوسف الجديد .  
وقال أبو حنيفة ، ومحمد : لم يرجع على بائعها بالأرـش ، وهو قول  
(٢)  
أبي يوسف القديم .

( ١٤٥ ) الاستبراء الثاني للأمة التي استبرئت الأولى لدى البائع

" من ابتاع جارية ممن تحيض أو ممن لاتحيض ، فلم يقبضها حتى حاضت  
في يد بائعها إن كان استبرأها الحيض ، أو مر عليها شهر إن كان  
استبرأها الشهر ، ثم قبضها بعد ذلك " فهل يجزيه هذا الاستبراء ؟  
أخذ الطحاوي بقول أبي يوسف الجديد فيما روى عنه أصحاب الإمـلاء :  
" انه يجزىء بذلك الاستبراء " .  
وقال أبو حنيفة ومحمد : " بأن ذلك لا يجزىء من الاستبراء " ولابد من  
(٣)  
استبراء آخر . وهو قول أبي يوسف القديم .

(١) المختصر ، ص ٧٣ .

(٢) المختصر ، ص ٨٠ .

(٣) المختصر ، ص ٩٠ .

( ١٤٦ ) نقض الشرط الذى وقع عليه الطلح

" إن كان لرجل على رجل ألف درهم إلى أجل ، فصالحه منها على خمسمائة درهم على أن يدفعها إليه في يومه هذا ، وعلى أنه إن لم يدفعها إليه حتى يمضي يومه عاد المال عليه كما كان " .  
وكذلك : " إن صالحه منها على خمسمائة درهم ، على أن يدفعها إليه في هذا اليوم ، ولم يذكر شيئاً سوى ذلك " كان الطلح على ذلك جائزاً .

ولكن إن لم يدفع إليه الخمسمائة الدرهم بحسب الشرط ، فهل يبرأ من بقية المال ؟

ذهب الطحاوى إلى القول :

" بأنه برىء من بقية المال ، دفع إليه الخمسمائة الدرهم التي شرط له دفعها إليه في ذلك اليوم ، أو لم يدفعها إليه " .  
وهو قول أبي يوسف .

وقال أبو حنيفة ومحمد : " فإن دفع إليه الخمسمائة الدرهم التي صالحه عليها في يومه ذلك ، برىء من بقية المال ، وإن لم يدفع <sup>(١)</sup> إليه الخمسمائة حتى مضى ذلك اليوم ، عاد المال كله عليه " .

( ١٤٧ ) وكالة المبي والمعد المحجورين

إذا وكل الحر البالغ صبياً أو عبداً محجوراً عليه ببيع عبده ، ففعل ذلك ، فالعهددة بحسب العلم : إن كان المشتري يعلم أن بائعه كذلك : " فالعهددة في ذلك على الأمر لأعلى المبي ولأعلى المعد " ، وإن كان لا يعلم بذلك ثم علم به ، كان بالخيار : إن شاء فسخ البيع ، وإن شاء أمضاه وكانت عهده على الأمر " .

وهو قول أبي يوسف الجديد .

---

(١) المختصر ، ص ١٠٠ .

وفي قول أبي حنيفة ومحمد : العهدة في ذلك على الأمر ( مطلقا )  
(١)  
وهو قول أبي يوسف القديم .

#### ( ١٤٨ ) مدى تصرف الوكيل في البيع

" الوكيل إذا وكل ببيع شيء لم يسم له نقدا ولا نسيئة " فهل يجوز  
له بيعه نسيئة ؟

ذهب الطحاوي إلى القول :

بأنه " إن كان الأمر أمره ببيع ما أمره ببيعه لحاجته إلى تمنّيه  
وبين ذلك له في توكيله إياه ، فقال : بع عبدى لأفني ديني بثمانية  
أو قال له بع عبدى لأبتاع بثمانه دقيقا لأهلي ، فمعناه في ذلك من قوله  
كهو لو قال له : بع عبدى بنقد ، فلا يجوز له أن يبيعه بغير ذلك " . ( وهو  
قول أبي يوسف الجديد ) .  
وقال أبو حنيفة ومحمد : للوكيل أن يبيعه نسيئة مطلقا .  
(٢)  
وهو قول أبي يوسف القديم .

#### ( ١٤٩ ) تعيين المصّر في توكيل شراء الدار

لاتجوز الوكالة في شراء الدار ، إلا أن يسمى الثمن ، ويسمى فيصّر  
مصرا بعينه .

وهو قول أبي يوسف الجديد .

وقال أبو حنيفة ومحمد :

بأن الوكالة في شراء الدار ، إن سمي فيه الثمن " كان ذلك على  
دور المصّر الذي وقعت فيه الوكالة ، لأعلى دور ما سواه من الأمصار " .  
(٣)  
وهو قول أبي يوسف القديم .

(١) المختصر ، ص ١١٠ .

(٢) المختصر ، ص ١١١ .

(٣) المختصر ، ص ١١٢ .

(١)  
حكم الرقبي (١٥٠)

الرقبي كالهبة في جميع الأحكام ، وهي : " أن يقول الرجل للرجل —  
قد أرقبتك داري هذه ، ويقبضه إياها على ذلك " .  
وهو قول أبي يوسف .

وقال أبو حنيفة ومحمد : " بأن الرقبي عارية لا يملكها المرقب " (٢) .

(١٥١) الكفاة في النكاح

العرب بعضهم أكفاء لبعض ، في النكاح ، والموالي من كان له منهم  
أبوان لماعدا أكفاء بعضهم لبعض ، مع اشتراط وجود المهر والنفقة .  
وكذلك : " أهل الصناعات وأهل التجارات ، ما قرب بعضه من بعض منها  
تكافأ أهله : كالعطار مع البزاز ، وما أشبه ذلك ، وما تباعد بعضه من  
بعض وتباين ، كالبزاز مع الحمام ، أو مع الحائك ، فليس بكفاة له " .  
وهو قول أبي يوسف .

ولي قول أبي حنيفة ، ومحمد كذلك : إلا أنهما لم يذكرنا تقارب وتباين  
أهل الصناعات والتجارات في مهنهم للكفاة (٣) .

(١٥٢) الخيار في النكاح بعد البلوغ

إذا زوج الولي صبا لم يبلغ ، أو صبية دون البلوغ ، فالنكاح جائز  
ويتوارثون بذلك ، ثم إذا بلغا لا خيار لهما ، والنكاح جائز عليهما .  
وهو قول أبي يوسف .

وأما أبو حنيفة ومحمد : فيجهلان لهما الخيار بعد البلوغ ، فأيهما  
اختار المقام على ما هو عليه أقام ، وأيهما اختار رد ذلك عن نفسه

(١) قال الطيوسي : الرقبي من المراقبة ؛ لأن كل واحد يرقب موت صاحبه  
ليبقى له . المصباح (رقب) . وقال القنوي : " وهي أن يفـول  
الرجل : أرقبتك داري ، وجعلتها لك حياتك ، فإن مت قبلي رجعت إلي  
وان مت قبلك رجعت إليك ولعقبك " . أنيس الفقهاء ، ص ٢٥٧ .

(٢) المختصر ، ص ١٣٩ .

(٣) المختصر ، ص ١٧٠ ، ١٧١ .



- رده عنها ،غير أنه لا يكون ذلك فرقة حتى يفرق الحاكم بينهما " .  
 (١)  
 والخيار في قولهما بشرط أن لا يكون الولي : أباء ،أو جداء .

### ( ١٥٣ ) العزل عن الأمة

- ولا يعزل الرجل عن الزوجة الأمة إلا بإذنها ،والإذن هنا إليها ،لا إلى مولاها ،وهو رواية عن أبي يوسف .  
 وذهب أبو حنيفة ،ومحمد : بأن الإذن في العزل هنا إلى مولاها ———  
 (٢)  
 لا إليها ،وهو رواية عن أبي يوسف أيضا .

### ( ١٥٤ ) طلاق المدخول بها ثلاثا للسنة

- إذا طلق امرأته ثلاثا للسنة ،وهي ممن تحيض ،وقد كان دخل بها ،ثم قال لها : قد راجعتك .  
 " فلا يقع عليها شيء حتى تحيض ثم تطهر ،كما كان يقع عليها لو لم يراجعها " .  
 وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه .  
 وأما في قول أبي حنيفة ،ومحمد رضي الله عنهما :  
 فإنه وقعت عليها واحدة منهن ،ثم وقعت عليها أخرى منهن ،عندما  
 (٣)  
 قال لها : قد راجعتك .

### ( ١٥٥ ) اتفاق الزوج على خادمي الزوجة

- على الزوج أن ينفق لزوجته على خادمها ، " وإن كانت المرأة ممن يجمل مقدارها عن خدمة خادم واحدة ،أنفق على من لابد لها منه من الخدم ،معن هو أكثر من الخادم الواحدة اشتتين أو أكثر من ذلك " .

( ١ ) المختصر ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

( ٢ ) المختصر ، ص ١٩٠ .

( ٣ ) المختصر ، ص ١٩٤ .

وهو رواية أصحاب الاملاء عن أبي يوسف .

وقال أبو حنيفة، ومحمد : "بأنه ليس عليه أن ينطق لها على أكثر من خادم واحدة ، بعد أن تكون تلك الخادم متفرغة لخدمتها ، لا شغل لها غيرها " . وهذا هو المشهور عن أبي يوسف رضي الله تعالى عنهم .<sup>(١)</sup>

#### (١٥٦) التعليق في الإيلاء

إذا قال لامرأته : "لا أقربك حتى أعتق عبي ، أو أطلق زوجتي الأخرى " ، " لم يكن موليا " .  
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى .  
وفي قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله تعالى : يكون موليا فسي ذلك .

#### (١٥٧) وقاع المظاهر أثناء التكفير بالصيام

لو أصاب المظاهر أهله ، أثناء تكفيره الظهار بالصيام " ليلاً أو في النهار ناسياً ، (والمجاعة هي المظاهر منها) " ، فإنه يمضي على صيامه ولا يستأنف " .  
وهو قول أبي يوسف رحمه الله عليه .  
وقال أبو حنيفة ، ومحمد رحمهما الله تعالى : " بأنه يستأنف الصيام " <sup>(٢)</sup> .

#### (١٥٨) ثبت سن مكان المقلومة بالضرب

" إذا قلع سن رجل ، فنبتت كما كانت ، فإن عليه في ذلك حكومة عدل للألسم " . وهو قول أبي يوسف .  
وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى القول : بأنه لا شيء على القالع .<sup>(٣)</sup>

(١) المختصر ، ص ٢٢٣ .

(٢) المختصر ، ص ٢١٤ .

(٣) المختصر ، ص ٢٤٥ .

جناية العبد المآذون (١٥٩)

من وجد قتيلا " في دار عبد مآذون له في التجارة، فإن كان عليه دين، دفعه مولاة بالجناية، أو فداه بالدية " .  
 وهو قول أبي يوسف الأخير .  
 وقال أبو حنيفة ومحمد : بأن الدية والقسامة على عاقلة مـولاه سواء كان عليه دين، أو لادين عليه .  
 (١)  
 وهو قول أبي يوسف الأول .

أثر موت الشهود أو غيابهم في الحد (١٦٠)

إذا ثبت على أحد حد الزنا بالشهادة " وكان محصنا، فلم يرجم حتى مات الشهود، أو غابوا "، فإنه يقام عليه الحد، ولا يبطله موت الشهود ولا غيابهم .  
 وهو رواية عن أبي يوسف .  
 وفي قول أبي حنيفة، ومحمد، وقول أبي يوسف الأول :  
 (١)  
 " بأنه قد سقط عنه الحد في ذلك " .

حد التعزير (١٦١)

التعزير بالجلد : " على ما يراه الإمام، فيما بينه وبين أقل حدود الأحرار، وهو ثمانون جلدة، ينقص من ذلك جلدة واحدة، أو مائة، مما هو أكثر منها " .  
 وهو قول أبي يوسف الجديد .  
 " وروى عنه أيضا أنه قال : هو على ما يراه الإمام بلا توقيت وقته فيه " .  
 وقال أبو حنيفة، ومحمد : " لا يبلغ بالتعزير أربعين سوطا " .  
 (٢)  
 وهو قول أبي يوسف القديم .

(١) المختصر، ص ٢٤٨ .

(٢) المختصر، ص ٢٦٤ .

(٣) المختصر، ص ٢٦٥ .

(١٦٢) المطالبة بحد القذف بعد العفو

" إذا قذف رجلاً، فعفا عنه المقدوف " فإنَّ عفوّه جائز، وأنه ليس له  
مطالبة القاذف به بعد ذلك " .

وهو رواية أصحاب الإملاء عن أبي يوسف .

وفي قول أبي حنيفة ومحمد : " إنَّ عفوّه باطل، وله أن يطالب به  
بالحد بعد ذلك " .

(١)

وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً ..

(١٦٣) الضمان في السرقات

" من سرق سرقات مختلفات، فرفعه أحد المسروق منهم، فقطع له كأن  
ذلك القطع للسرقات كلها " .

" ولا ضمان عليه فيما سرق للذي رفعه خاصة حتى قطع له، وعليه الضمان  
للآخرين " .

وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه .

وفي قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما : " لم يضمن شيئاً منها " (٢) .

(١٦٤) شق الثوب المسروق بداخل الحرز

إذا سرق ثوباً، ولم يخرج من حرزه حتى شقه بنمفين، فإنه لقطع عليه  
في ذلك ؛ سواء كان الثوب يساوي بعد شقه إياه ما يجب فيه القطع، أو كان  
لا يساوي ذلك، وذلك ؛ لأن السارق لم يخرج السرقة من حرزها، حتى وجب  
عليه ضمانها " .

وهو قول أبي يوسف، وقياس قول محمد رضي الله تعالى عنهما .

وأما في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : " فإن كان يساوي

(١) المختصر، ص ٢٦٥ .

(٢) المختصر، ص ٢٧٠ .

الثوب بعد شقه إياه ما يجب فيه القطع : قطع ، إذا طلب ذلك رب الثوب ولم يكن عليه فيما شق من ثوبه ضمان ، وإن كان لا يساوي ذلك لم يقطع — وكان رب الثوب بالخيار : إن شاء أخذ ثوبه مشقوقا وضمن الجاني قيمة ما نقصه ، وإن شاء سلم ثوبه إلى الجاني ، وضمنه قيمته صحيحا .  
 وإن قال رب الثوب : أنا أضمن الجاني قيمة ثوبي صحيحا ، وأسلم إليه ثوبي ، وقيمة ثوبه مشقوقا ما يجب فيه القطع ، كان له ذلك ، ورفع بذلك القطع عن السارق <sup>(١)</sup> .

#### (١٦٥) قطع الطريق في المدينة

السراق " إذا كبروا أهل مدينة من المدائن ليلا إلى مدينتهم ، كانوا في ذلك في حكم قطاع الطرق " .  
 وهو رواية أصحاب الاملاء عن أبي يوسف .  
 وفي قول أبي حنيفة ومحمد :  
 " لا يكون قطع الطريق في مصر من الأمصار ، ولا في مدينة من المدائن " .  
 وهو رواية عن أبي يوسف — رضي الله عنهم — أيضا <sup>(٢)</sup> .

#### (١٦٦) تحول العصير إلى حكم الخمر

" العصير خلال شربه ، إلا إذا غلى ، وإن لم يلق بالزبد فإنه قسـد صار خمرًا " .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وفي قول أبي حنيفة ومحمد : " إن العصير خلال شربه ، مالم يغسسل <sup>(٣)</sup> ويقدف بالزبد " .

(١) المختصر ، ص ٢٧٤ .

(٢) المختصر ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) المختصر ، ص ٢٧٩ .

( ١٦٧ ) تحول الخمر إلى مربي

" من كانت عنده خمر ، فطرح فيها سمكا وملحا حتى صارت مربي " :  
 فإن كانت الخمر هي الغلبة فلأبأس به : يحل ويظهر .  
 وإن كانت الغلبة للسك والملح ، فلا يحل ، ويكون نجسا .  
 وهو رواية أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضي الله عنه .  
 وفي قول أبي حنيفة : لأبأس بذلك إذا تحولت عن حال الخمر ، من غير  
 تفصيل . " ولم يحك محمد رضي الله عنه في ذلك خلافاً " <sup>(١)</sup> .

( ١٦٨ ) عقارات المسلم الساكن بدار الحرب إذا ظهر المسلمون عليها

" من أسلم من أهل الحرب في دار الحرب ، ثم ظهر المسلمون على  
 الدار التي هو منها ، ترك له ما كان في يده من ماله ومن متاعه ومن رقيقه " <sup>(٢)</sup>  
 وهل يترك له الدار والأرض التي له ؟  
 ذهب الطحاوي : " بأن الدور والأرضين اللاتي له في دار الحرب  
 أنها تكون له أيضا ، وأنه يكون محرزا لها بإسلامه كساخر أمواله سواها " .  
 وهو قول أصحاب الإملاء عن أبي يوسف ، " وليس هذا القول بالمشهور  
 عنه ، وبه نأخذ " .  
 وفي قول أبي حنيفة ومحمد ، والمشهور عن أبي يوسف :  
 " بأن ما كان له هناك من دار أو من أرض كان ذلك فيشأ للمسلمين " <sup>(٣)</sup> .

( ١٦٩ ) الكسوة في كفارة اليمين

إن اختار المكفر عن يمينه الكسوة : " كسا كل مسكين : ثوبا  
 إزارا ، أو رداء ، أو قميصا ، أو ثوبا ، أو كساء ، أى ذلك فعل أجراه " .  
 لكن إن كسا رجلا سراويل في ذلك : " لا يجزئه " . وهو قول أبي يوسف .  
 وقال محمد بن الحسن : " يجزئه ، ولم يحك في ذلك خلافاً " <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٢٧٩ ( مع التعليق )

(٢) المختصر ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٠

(٣) المختصر ، ص ٣٠٧

( ١٧٠ ) الحلف بشرب الماء الداهب قبل الوقت

" من حلف لي شرب هذا الماء الذي في هذا الكوز اليوم، فهراق قبل أن تغيب الشمس " : " فقد حنث " .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 (١)  
 وأما في قول أبي حنيفة ومحمد : فإنه لا يحنث .

( ١٧١ ) الحلف بنحر الابن أو غيره من الناس

" من حلف بنحر ولده ، أو غيره من بني آدم ، ثم حنث " : " فلا شيء عليه في ذلك كله " .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وأما في قول أبي حنيفة : " فعليه في حلفه بنحر ولده شاة ، وليس عليه في حلفه بنحر غير ولده شيء " .  
 وقول محمد مثل قول الإمام ، إلا أنه جعل الحلف : بنحر عبده السدي يملكه ، مثل الذي عليه في حلفه بنحر ولده إذا حنث (٢) .

( ١٧٢ ) حلف أن لا ينাম على هذا الفراش

إذا حلف أن لا ينام على هذا الفراش ، فجعل إليه فراشا آخر ، ثم نام عليه ، " فهو حانث " .  
 وهو مروي من قول أبي يوسف .  
 (٣)  
 وأما في قول الإمام ومحمد بن الحسن ، فإنه لا يحنث .

(١) المختصر ، ص ٣١٥ .

(٢) المختصر ، ص ٣١٦ .

(٣) المختصر ، ص ٣٢٢ .

مخالفة الشاهد في الشهادة لآخر (١٧٣)

" إذا شهد له شاهدان على رجل بقرض ألف درهم ، وشهد له أحدهما أنه قد قضا ، إياه ، لاتقبل شهادة الشاهد الذي شهد على القضا ، لأنه شهد على أن لاشيء للمدعي على المدعى عليه مما يطالبه به " .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وقال أبو حنيفة ومحمد : " قبل شهادتهما على القرض ، وقضى لــــه بالمال على المدعى عليه <sup>(١)</sup> " .

القمط بين مدعيين (١٧٤)

" لايفضى بوجه البناء ولا بظهره ، ولا يلتفت إلى شيء من ذلك " .  
 وكذلك الخصى إذا كان قمطه <sup>(٢)</sup> إلى أحد مدعييه <sup>(٣)</sup> :  
 فإنه يفتى به لصاحب القمط ، دون الآخر .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وفي قول أبي حنيفة ، ومحمد : " لايفضى به لصاحب القمط <sup>(١)</sup> " .

نقض الإقرار بالبينة (١٧٥)

من أقر بعبد في يده ، أنه لرجل ، فنقض به للمدعى له : " - بنكسول من المدعى عليه عن اليمين له - ، ثم أقام ( المدعي ) بينة على ائتياعه إياه قبل ذلك من المدعي :  
 " فإن القاضي يسمع من بينته في هذا ، ويقضي له بها " .

- 
- (١) المختصر ، ص ٣٤٣ .  
 (٢) الخصى : البيت من القصب ، وجمعه : أخصاص . المصباح (خص) .  
 (٣) القمط : هي الشرط جمع شريط ، وهو ما يعمل من ليف وخص ، وقيل ، القمط الخشب التي تكون على ظاهر الخصى أو باطنه ، يشد إليها حراوى القصب أو رؤوسه . المصباح ( قمط ) .  
 (٤) المختصر ، ص ٣٥٥ .



وهو رواية عن أبي يوسف .

وقال أبو حنيفة ومحمد : " بأن القاضي لم يلتفت إلى بينته ، وكان إقراره به للمدعي ، إكذاباً منه لبينته " <sup>(١)</sup> .

(١٧٦) قول السيد : إذا مت فانت حر على كذا

إذا قال السيد لعبده : إذا مت فانت حر على ألف درهم .

فالقبول في هذا لا يكون ، إلا في حياة المولى .

وهو رواية عن أبي يوسف .

وأما في قول أبي حنيفة ، ومحمد :

" فإن القبول لذلك إنما يكون بعد موت مولا ، لا في حياته " <sup>(٢)</sup> .  
وهو رواية أيضا عن أبي يوسف رضي الله عنهم .

(١٧٧) صلاة الجنازة في المساجد

لاكرامة في الصلاة على الجنازة في المسجد " إذا كان قد جعل لذلك

مولى " .

وهو رواية عن أبي يوسف .

وفي قول أبي حنيفة ، ومحمد ، وأبي يوسف أيضا : <sup>(٣)</sup>  
" يكره أن يعلى على الجنازة في المسجد " .

---

(١) المختصر ، ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٢) المختصر ، ص ٣٦٩ .

(٣) المختصر ، ص ٤٣٤ .

## الفصل الثاني

### مخالفات الطحاوى الإمام أبي حنيفة

- (١٥) مخالفة الإمام أبي حنيفة ،وموافقة الصاحبين .
- (١٦) مخالفة الإمام أبي حنيفة ،وموافقة أبي يوسف فقط .
- (١٧) مخالفة الإمام أبي حنيفة ،وموافقة محمد فقط .

(١٥) مخالطة الإمام أبي حنيفة ومواقفة الصاحبين

(١٧٨) نقض التيمم برؤية الماء أثناء الصلاة

إذا رأى المصلي بالتيمم الماء بعد ما قعد في صلاته مقدار التشهد فإنه والحالة هذه : " يخرج به من الصلاة ، ولا يجب عليه أن يعيدها ويتوضأ لما يستأنف " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وأما في قول أبي حنيفة : فإنه تنتقض الطهارة والصلاة ، وعليه أن يتوضأ ويستأنف الصلاة .<sup>(١)</sup>

(٢٧٩) تأشير ترك الوتر في صلاة الصبح

" من ذكر في صلاة الصبح أن عليه صلاة الوتر من ليلته الماضية " :

فلا يبطل عليه صلاة الصبح .

وهو قول الصاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : " بفساد صلاة الصبح عليه ، وطلى الوتر ، إلا أن يكون في آخر وقتها ، يخاف فوتها إن تشاغل بغيرها " .<sup>(٢)</sup>

(١٨٠) الصلاة في السفينة الجارية

الصلاة الغريفة في السفينة الجارية قاعدا من غير عذر غير مجزئة :

" ولا يملئها في السفينة إلا قائما ، وإن ملاحا قاعدا من غير عذر لم يجزه " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وقال أبو حنيفة : " من صلى فريضة في سفينة قاعدا وهو يطيسق<sup>(٣)</sup>

القيام ، ذلك يجزه " .

---

(١) المختصر ، ص ٢١ .

(٢) المختصر ، ص ٢٩ .

(٣) المختصر ، ص ٣٤ .

( ١٨١ ) عدد انعقاد الجمعة

- تنعقد الجمعة باثنين سوى الإمام<sup>(١)</sup>
- وهو قول أبي يوسف ومحمد<sup>(٢)</sup>
- وأما في قول أبي حنيفة : فإن الجمعة تنعقد بثلاثة سوى الإمام<sup>(٣)</sup>

( ١٨٢ ) الخروج للجمعة بعد صلاة الظهر

- إذا صلى يوم الجمعة الظهر في بيته ، ثم خرج بعد ذلك يريد الجمعة قبل فراغ الإمام منها ، فإنه لا يعود إلى حكمه ( كما لو لم يطلها ) حتى يدخل في الجمعة مع الإمام ، ويجزئه الظهر .  
وهو قول صاحبين .  
وذهب أبو حنيفة إلى القول : " بأنه يعود إلى حكمه ( كما لو لم يطلها ) بمجرد الخروج للجمعة " <sup>(٣)</sup> .

( ١٨٣ ) مقدار خطبة الجمعة

- إن الخطبة المجزئة للجمعة : هي التي تكون فيها كلام طويل ، ويسمى خطبة .  
وهو قول صاحبين .  
وذهب أبو حنيفة بأنه إذا خطب بتسبيحة واحدة ، أو بتهليل ، أو بتحميد ولقد به الخطبة ، أجزاء ذلك مع الكراهة <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) نسب الطحاوي هذا القول إلى أبي يوسف فقط ، ولكن بقية كتب الحنفية تنسبه إلى صاحبين .  
(٢) المختصر ، ص ٣٥ ، الكتاب ، ١١١/١ ، الهداية ( مع البناية ) ٨١٤٠٨١١/٢٠ .  
(٣) المختصر ، ص ٣٦ .  
(٤) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٦ ، المبسوط ، ٣٠/٢ ، البناية ، ٨٠٧/٢ ، حاشية ابن عابدين ، ١٤٨/٢٠ .

( ١٨٤ ) إتمام صلاة العيد بالتيمم

" من حضر ليصلي صلاة العيد وهو على غير وضوء ولأما بحضرته تيمم  
وعلى " على قول الجميع .

ولكن " إن دخل طاهرا ثم أحدث ولأما بحضرته " فهل يتم بقيتها  
بالتيمم ؟

اختار الطحاوي قول صاحبين : في عدم أجزاء الصلاة إلا أن يتوضأ  
والحالة هذه ؛ لأنه لا يخاف فوتها .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : بأنه يجزئه أن يتيمم ويعلي بقيتها (١) .

( ١٨٥ ) قطع التكبير في أيام التشريق لغير الحجاج

ولت قطع التكبير في أيام التشريق : عقيب صلاة العصر من آخر  
أيام التشريق .

وهو قول صاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : بقطع التكبير عقيب صلاة العصر من  
يوم النحر (٢) .

( ١٨٦ ) من يختص بتكبيره العيدين

إن تكبيرة العيدين على كل من صلى المكتوبة مطلقا - فور كمال  
فرض - سواء صلى في جماعة ، أو منفردا ، أو كان مسافرا ، أو النساء  
إذا أتمن بامرأة ، وكذلك أهل القرى .

وهو قول صاحبين .

وذهب أبو حنيفة بأن التكبير يختص بالرجال المقيمين من أهل  
الأمصار في الطلوات المكتوبة في الجماعة ، أو النساء إذا أتمن برجل  
فقط (٣) .

(١) المختصر ، ص ٣٧ .

(٢) المختصر ، ص ٣٨ .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٣٨ ، المبسوط ، ٤٤/٢ ، الناية ، ٨٩٠/٢ ، حاشية

ابن عابدين ، ١٨٠/٢ .

زكاة الزيادة على الأربعين من البقر (١٨٧)

البقر إذا بلغت ثلاثين وحال عليها الحول، ففيها تبيع <sup>(١)</sup> أو تبعة  
إلى تسع وثلاثين، فإذا كانت أربعين ففيها مسنة <sup>(٢)</sup> .  
ثم اختار الطحاوي قول صاحبين : بأن مازاد على الأربعين  
لا شيء ليها حتى تكون البقر ستين، فإذا كانت ستين ففيها تبيعان، ثم  
كذلك زيادتها : في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة، وهو رواية  
أسد من أبي حنيفة .  
وفي رواية لأبي يوسف عن أبي حنيفة : أن مازاد على الأربعين ففيها  
من الزكاة بحساب ذلك <sup>(٣)</sup> .

الخمس في المعدن المعثور في الدار (١٨٨)

إذا وجد معدن في داره، ففيه الخمس .  
وهو قول أبي يوسف ومحمد .  
وأما في قول أبي حنيفة : فإنه لا شيء عليه فيه <sup>(٤)</sup> .

الزكاة في الدين المقبوض من المليون المقر (١٨٩)

إذا قبض الدائن بعض الدين البالغ نمابا - على مليون مقر له -  
وحال عليه الحول - فإنه يزكى بربع عشر المقبوض مطلقا : قل أم كثر .  
وهو قول صاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : بأنه " لا يزكى ما قبض حتى تكون أربعين

- 
- (١) تبيع، وجمعه : أتبعة، والأنش تبعة، وجمعها : تباع، وسمي تبيعا :  
لأنه يتبع أمه، وهي التي طعنت في الثانية .  
(٢) مسن أو مسنة، والجمع : مسان، وهي التي طعنت في الثالثة . انظر :  
المصباح ( تبع ) الهداية ٩٩/١٠ .  
(٣) انظر : مختصر الطحاوي، ص ٤٤ .  
(٤) المختصر، ص ٤٩ .

فيزكي عنه درهما واحداً، ثم كذلك ما قبض منها حتى يقبضها كلها " (١) .

#### (١٩٠) قدر زكاة الفطر من الزبيب

زكاة الفطر صاع من زبيب، كالشعير .  
وهو قول الصحابين، ورواية عن أبي حنيفة .  
وقال أبو حنيفة ( في رواية أبي يوسف عنه ) : بأن زكاة الفطر  
نصف صاع من بر ، أو زبيب ، أو صاع من تمر أو شعير . (٢)

#### (١٩١) تقطير الصائم في احليله ذاكراً

إن " من قطر في احليله قطورا وهو صائم ذاكراً لمومه : فعليه  
القضاء ولا كفارة " ، وهو قول الصحابين .  
وقال أبو حنيفة : - بأنه لا قضاء عليه في ذلك ولا كفارة . (٣)

#### (١٩٢) مداواة جرح الرأس للصائم

من داوى جائفة (٤) أو مأمومة (٥)، وهو صائم في رمضان ذاكراً لمومه ، سواء  
كان الدواء يابساً أم رطباً : فإنه لا قضاء ولا كفارة عليه .  
وهو قول الصحابين .  
وذهب الإمام أبو حنيفة إلى القول :  
بأنه " إن كان داواها بدواء يابس ، فلا قضاء عليه ولا كفارة " .  
وإن كان داواها بدواء رطب فعليه القضاء بلا كفارة (٦) .

- 
- (١) مختصر الطحاوى، ص ٥١ .  
(٢) انظر مختصر الطحاوى، ص ٥١ .  
(٣) المختصر، ص ٥٦، ٥٧ .  
(٤) الجائفة : " الطعنة التي بلغت الجوف أو نزلته " . المقرب (الجائفة) .  
(٥) المأمومة : " هي الضربة على أم الرأس، وهي الجلدة التي تجمّع  
الدماغ " . المقرب (أمم) .  
(٦) المختصر، ص ٥٧ .

(١٩٣) الأعمى في فريضة الحج

الأعمى كالبصير ، في فريضة الحج .  
 وهو قول محمد بن الحسن ، ولم يحك خلافا في ذلك بينه وبين أحمد  
 من أصحابه .  
 وروى عن أبي حنيفة : " أن الأعمى كالمقعد في سقوط الفرض عنه  
 في الحج " <sup>(١)</sup> .

(١٩٤) النيابة في الإحرام

أخذ الطحاوي بقول صاحبين :  
 بأن من عجز عن الإحرام الذي يدخل به في الحج ، فإنه لا يجزئ النيابة  
 منه في ذلك ؛ " لأنه لا يكون من غير الرجل الذي يريد الإحرام بالحج " .  
 وذهب أبو حنيفة إلى جواز النيابة في ذلك <sup>(٢)</sup> .

(١٩٥) رجوع المتمتع إلى غير أهله

" التمتع الذي يوجب الهدى أو الصيام : هو الإحرام بالعمرة ( في  
 أشهر الحج ) وترك العود إلى الأهل حتى يحج في عامه ذلك " .  
 وأن من رجع من المعتمرين في أشهر الحج إلى مكان لأهله التمتع  
 والقران ثم أحرم بالحج من عامه ذلك ، " لم يكن متمتعا ، وكان ذلك  
 كرجوعه إلى أهله " .

وهو قول صاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى القول :

" بأن من رجع إلى غير أهله ، الذين كانوا أهله يوم انشاء العمرة  
 من الأفاق التي لأهلها التمتع والقران " فإنه على تمتعه <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٥٩ .

(٢) المختصر ، ص ٦٠ ، ٥٩ .

(٣) المختصر ، ص ٦١ ، ٦٠ .



١٩٦) صلاة الظهر والعصر بعرفة

على الحاج أن يدفع إلى عرفة في اليوم التاسع، فيقيم بها " حتى يطلي الظهر والعصر ( جمعا ) . في وقت الظهر مع الإمام ، فإن فاتتْ ساء أو إحداهما مع الإمام " فكيف يفعل ؟  
ذهب الطحاوي إلى القول : " بأنه يطيهما في رحله كما يطيهما مع الإمام " .  
وهو قول صاحبين .  
وقال أبو حنيفة : " على كل واحدة منهما لوقته " <sup>(١)</sup> .

١٩٧) توجه القارن إلى عرفة قبل طواف العمرة

على القارن أن يبدأ بنسك العمرة ، ثم يتوجه إلى عرفة لأداء نسك الحج ، فإذا توجه القارن إلى عرفة قبل أن يطوف لعمرته ، فهل يكون رافضا لعمرته ؟  
ذهب الطحاوي إلى القول : بأنه " لا يكون رافضا لعمرته حتى يقف بعرفة لحجته بعد زوال الشمس " . وهو قول صاحبين .  
ولذهب أبو حنيفة إلى القول : " بأنه قد صار رافضا لعمرته ، حين توجه إلى عرفة ، وعليه لرفضه دم ، وعمرة مكانها ، ويمضي في حجته " <sup>(٢)</sup> .

١٩٨) حلق المحرم لبعض رأسه

" المحرم إذا حلق بعض رأسه من غير ضرورة ، فإنه لادم عليه " حتى يحلق أكثر رأسه فيجب عليه دم " <sup>(٣)</sup> . وهو قول صاحبين .  
ولذهب أبو حنيفة إلى القول : بأن من حلق ربع رأسه فعليه دم <sup>(٤)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) المختصر ، ص ٦٦ .

(٣) لأن الدم لا يجب عندهما إلا في العضو الكامل ، وينزل الأكثر منزلة الكامل .

(٤) المختصر ، ص ٦٩ .

١٩٩) جزاء حلق المحاجم للمحرم

من حلق موضع المحاجم من الرأس فعليه إطعام لاغير . وهو قول  
الصاحبين .

حيث إن الدم لا يجب عندهما إلا في العضو الكامل .  
وقال أبو حنيفة : " إن على حلق المحاجم دم " <sup>(١)</sup>

٢٠٠) نحر هدى المحصر

على المحصر في حج أن يبعث بهدى إلى مكة ، ويؤاخذهم أن ينحروه  
عنه يوم النحر ، ولا يجوز له أن يؤاخذهم في غير يوم النحر - ويتحلل من  
إحرامه . وهو قول الصاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأنه يؤاخذهم أن ينحروه عنه في أى العشر  
شاء ، فإن نحروه عنه حل " .

وفي قولهم جميعا : لا ينحر عنه إلا في الحرم <sup>(٢)</sup>

٢٠١) اشعار البدن <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>

اشعار البدن مباح .

وهو قول الصاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى كراهة الاشعار <sup>(٥)</sup>

٢٠٢) مدة خيار الشرط في البيع

يجوز اشتراط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام " إذا كان إلى

(١) المختصر ، ص ٦٩ .

(٢) المختصر ، ص ٧٢ .

(٣) الاشعار : من أشعرت البدنة إشعارا : " خرزت سنامها ، حتى يسيـل  
الدم ، فيعلم أنها هدى ، فهي شعيرة " . المصباح ( شعر ) .

(٤) البدن : جمع بدنة : وهي الإبل خاصة . انظر : ( المغرب ، المصباح )  
( بدن ) .

(٥) المختصر ، ص ٧٣ .

نهاية معلومة " .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " لا يجوز اشتراط الخيار في البيع أكثر من <sup>(١)</sup> ثلاثة أيام " .

#### ( ٢٠٣ ) وجود العيب في بعض الدراهم المصروفة

إذا وجد الرجل درهما معيبا في دراهم صرفها، بعد ما افترق هو والذى صار في أيها، فإن كان زائفا أو شبهة، جاز رده واستبداله ولا يفارق صاحبه عن موطن البذل حتى يقبض البذل منه " وإلا انتقض الصرف في ذلك الدرهم خاصة، وكان شريكا في الدينار الذي صار به تلك الدراهم بذلك الدرهم " .

وكذلك إن وجد فيها أكثر من نصف الدراهم، فإنه يردها ويستبدلها ولو كانت كلها كذلك " .

وهو قول صاحبين .

وأما في قول أبي حنيفة : " فيرد ما وجد فيها كذلك، وكان شريكا في الدينار بحسابها <sup>(٢)</sup> " .

#### ( ٢٠٤ ) شراء صبرة كل قفيز بدرهم

" إذا اشترى صبرة طعام : <sup>(٤)</sup> على أن كل قفيز منها بدرهم <sup>(٥)</sup> فهل يلزمه الكل ؟

ذهب الطحاوي إلى القول :

- (١) انظر : المختصر، ص ٧٥ .
- (٢) البهرج : الدرهم الذي فضته ردية، وقيل : الذي الغلبة فيه للفضة .  
المغرب ( بهرج ) .
- (٣) المختصر، ص ٧٧ .
- (٤) الصبرة من الطعام : جمعها : صبر، يقال اشتريت الشيء صبرة : أي بلا كيل ولا وزن . المصباح ( صبر ) .
- (٥) القفيز : مكيال، وهو ثمانية مكاييك، والجمع ( أمقزة وقفزان ) .  
المصباح ( قفز ) .

بأنه والحالة هذه " يلزمه البيع فيها كلها، كل قفيز بدرهم " .  
وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأنه إنما وقع البيع على قفيز واحد بدرهم واحد ، فإذا كالهها البائع للمشتري ، كان المشتري بالخيار : إن شاء (١) أخذ بقيتها بعد القفيز الذي لزمه منها كل قفيز بدرهم ، وإن شاء ترك " .

#### ( ٢٠٥ ) الرجوع إلى البائع بنقصان عيب الطعام بعد هلاكه

" إذا اشترى طعاما ، فأكله ثم علم أنه كان معيبا عند بائعه " .  
فإنه يرجع على البائع بنقصان العيب " .  
وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأنه لا شيء له على البائع " (٢) .

#### ( ٢٠٦ ) التفريق بين الصغير وبين ذوى رحم في البيع

التفريق في البيع بين ذوى رحم محرمة فيها صغير : مكروه ، ولكن  
إن حمل البيع فهل يفسخ البيع ؟  
ذهب الطحاوى إلى القول : بأنه يفسخ البيع .  
وهو قول صاحبين .

وفي قول أبي حنيفة : لا يفسخ البيع بعد حموله (٣) .

#### ( ٢٠٧ ) السلم في شيئين بمال واحد

يجوز أن يسلم الرجل إلى الرجل في شيئين من جنسين مختلفين مالا  
واحدا . وهو قول صاحبين .

وذهب أبو حنيفة : إلى عدم جواز ذلك (٤) .

(١) المختصر ، ص ٧٩ .

(٢) المختصر ، ص ٨٠ .

(٣) المختصر ، ص ٨٥ .

(٤) المختصر ، ص ٨٨ .

( ٢٠٨ ) بيع عروض المديون

" إذا اشترى الرجل من الرجل سلعة شراء جائزا وقبضها منه بتسليمه إياها إليه، فمات " .

فإن سأل الغرماء القاضي ببيع عروض المديون في دينه، فهل لــــه ذلك ؟

ذهب الطحاوى إلى القول : بأن للقاضي أن يبيعها في دينه بــــؤال الغرماء ذلك .

وهو قول صاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : بأنه ليس للقاضي أن يبيعها في دينه (١) .

( ٢٠٩ ) الانتفاع بالجناح في الطريق النافذة

" إذا شرع رجل جناحا على طريق نافذة " هل له الانتفاع به ؟

ذهب الطحاوى إلى القول :

بأن لصاحب الجناح أن ينتفع به " إذا كان ذلك مما لا ضرر فيه " .  
وليس لأحد منعه منه ، " وكان له الانتفاع به منع ذلك أو لم يمنعه منه " . وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة :

" له الانتفاع به ما لم يمنعه من ذلك أحد ، أو يخاصمه فيه أحد فإن منعه من ذلك أحد أو خاصمه فيه ، لم يسه الانتفاع به ، وكان عليه نزعـه " (١) .

( ٢١٠ ) وجوه التوى في الحوالة (٣)

إذا أحال الرجل رجلا بـمال له عليه على رجل له عليه مثله ، فرضي

(١) المختصر ، ص ٩٦ .

(٢) المختصر ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) التوى : الهلاك ، يقال : توى المال : إذا ذهب وهلك . انظر :  
المغرب ، المصباح ( توى ) .

المحتال، والمحتال عليه بذلك، وضمن المحتال عليه للمحتال المال، وقبل ذلك منه المحتال، فقد يرى المحيل من مال المحتال، وصار مال المحتال على المحتال عليه، ولم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل بقيء ماله، ثم يتو المال على المحتال عليه، فإذا توى رج المحتال بماله على المحيل، وللتوى أوجه اختلف فقهاء الحنفية في بعضها :

أخذ الطحاوي في ذلك بقول صاحبين :

" بأن التوى وجه من كل واحد من ثلاثة أوجه :

(١) أن يجعد المحتال عليه المحتال الحوالة، ويحلف له عليها عنده

القاضي، ولا يكون للمحتال بها بينة .

(٢) أو يموت المحتال عليه معدما، لا يترك شيئا فيه وفاء الدين الذي أحيل

به عليه .

(٣) أن يقضي القاضي بعدم المحتال عليه ويطلقه من السجن " .

" فأى هذه الثلاثة الوجوه كان، رج المحتال بدينه على المحيل " .

وقال أبو حنيفة : " بأن التوى وجه من كل واحد من وجهين " .

(١) وذكر الوجهين الأوليين فقط .

#### (٢١١) الضمان والكفالة والحماية

يجوز الضمان والكفالة والحماية بغير قبول من المكفول له، ومن

المضمون له، ومن المتحمل له .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " لاتجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحماية، ولا تجب لسي

قوله إلا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل بها له، كان ذلك

من الضامن أو من المحيل أو من الكفيل مخاطبا له بذلك .

وإنما أجاز أبو حنيفة الضمان فيها بغير قبول ممن ضمن له، لسي

خلة واحدة : " وهي أن يحضر رجلا الوفاة، فيقول لورثته : إن علي

ديونا فاضمنوها عني فيضمنونها بغير محضر من أهلها، ثم يموت الذي هي

عليه لهم ، فيكون الضمان عنده بذلك جائزا استحسانا <sup>(١)</sup> .

#### ( ٢١٢ ) ضمان العهدة

" من ضمن لرجل عهدة في دار ابتاعها " .

" فالضمان في ذلك جائز ، وهو ضمان الدرك في الدار المباعة ، فـ\_\_\_\_\_ إن استحققت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها ، وبقيمة بناء \_\_\_\_\_ إن كان أحدث فيها قائمة على بائعه ، فإذا قضى له بذلك عليه ، كان لـ\_\_\_\_\_ أن يطالب به كل واحد من بائعه ومن الضامن له العهدة على بائعه " .  
وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " ضمانه باطل ، وقال : ضمان العهدة مندى إنما هو <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> ضمان المحيطة " .

#### ( ٢١٣ ) رضا الخصم في وكالة الخصومة

للموكل أن يوكل من شاء في خصومة لنفسه أو في خصومة فيما يطالبه غيره ، سواء رضي الخصم أو لم يرض .  
وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " ليس له أن يوكل أحدا في ذلك ، إلا برضا من يخاصمه بذلك . واستثنى حالتين وهما : " أن يكون الموكل مريضاً \_\_\_\_\_ لا يستطيع الحضور للخصومة ، أو أن يكون غائبا على مسيرة ثلاثة أيام \_\_\_\_\_ ولياليهن ، فإنه إن كان كذلك ، قبلت الوكالة منه في هذا <sup>(٤)</sup> " .

( ١ ) المختصر ، ص ١٠٤ .

( ٢ ) يعني به ضمان المك ، وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به .

( ٣ ) المختصر ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

( ٤ ) المختصر ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

## (٢١٤) عزل الوكيل

إن للموكل أن يعزل الوكيل متى شاء ، ويكون بعزله إياه خارجاً من وكالته ، وذلك " إذا خاطبه بذلك " ، أو أخبره بذلك أحد ، وكان خبره حقاً ، كان ذلك له عزلاً عن الوكالة .  
وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : بأن الوكيل يكون معزولاً عن الوكالة :  
" إذا خاطبه بذلك ، أو بلغه إياه عنه رجلان أو رجل عدل " (١) .

## (٢١٥) تصرف الوكيل في البيع

إذا باع الوكيل شيئاً ثم إن المشتري أصاب بالمبيع عيباً ، كان له رده على الوكيل وأخذ ثمنه منه ، ولم يكن للوكيل أن يرجع بالشئ على الأمر ، وكان للوكيل بيع العبد وأخذ ثمنه فيما كان غرمه للمشتري ، إلا أن يكون فيه فضل ، فيدفع إلى الأمر " .  
وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأنه ليس للوكيل بيع العبد في ذلك " (٢) .

## (٢١٦) وكالة الوصي في البيع والشراء

" لا يجوز شراء الوكيل من نفسه ولا بيعه منها " .  
فإن كان الوكيل وصياً ، فهل يجوز له ذلك ؟  
ذهب الطحاوي إلى القول :  
بعدم جواز شيء من البيع والشراء من الوصي ، سواء أكان بائعاً أم مبتاعاً . وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : بأن الوصي الذي من قبل الأب : " فإن كان ما فعل من ذلك خيراً للوصي جاز عليه ، وإن كان بخلاف ذلك لم يجز عليه " (٣) .

(١) المختصر ، ص ١٠٩ .

(٢) المختصر ، ص ١١٠ .

(٣) المختصر ، ص ١١٠ ، ١١١ .





( ٢٢٠ ) الحاق صفة بالإقرار بعد الإطلاق

إذا قال المقر : " أقرضتني ألف درهم ، ثم قال بعد ذلك : هو زيف أو نهبجة " .

صدق إذا وصل ، ولم يصدق إذا قطع .

وهو قول صاحبين .

وفي قول أبي حنيفة : لم يصدق مطلقا ، وصل أم قطع .<sup>(١)</sup>

( ٢٢١ ) ربط الإقرار بعقد سابق

" لو قال المقر : له علي ألف درهم ، ثم قال بعد ذلك ، هي مــــــن ثمن عبد باعنيه ولم أقبضه منه " .

ذهب الطحاوي فيها إلى التفصيل :

وذلك " أن صدق المقر له المقر أن الدراهم التي أقر له بها المقر من ثمن عبد باعه ، إياه كما ذكر ، كان القول قول المقر : أنه لم يقبض ذلك العبد . وإن قال المقر له : هي لي عليه ، لا من ثمن عبد بعته ، إياه كان القول قوله وكان له أخذ المقر بالدراهم ، وكان للمقر استحلاله على ما يدهي عليه ، مما قد أنكره من دعواه .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة في ذلك : " لأصدقته ، وألزمه الدراهم التي أقر بها للمقر له ، إلا أن يقول موصولا بإقراره : من ثمن هذا العبد ، لعبد قائم في يد المقر له ، فيكون القول في ذلك قوله " .<sup>(٢)</sup>

( ٢٢٢ ) ضمان زيادة المصوب

" إذا زاد المصوب في يد غاصبه ثم هلك في يديه ، قبل أن يــــرده على الذي غصبه ، إياه : كان عليه ضمان قيمته يوم غصبه للذي غصبه ، إياه

(١) المختصر ، ص ١١٥ .

(٢) المختصر ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

ولا ضمان عليه في زيادته، إلا أن يكون استهلكها، فيجب عليه ضمانها —  
 باستهلاكه إياها".

وهو قول صاحبين، ورواية من أبي حنيفة .

الرواية الثانية عنه أنه قال : " لا يجب على الغاصب ضمان الزيادة  
 وإن استهلكه، إلا أن يكون المضموب عبداً، فيقتله بعد الزيادة خطأ، فيختار  
 المضموب منه تضمين عاقلة الغاصب بالجناية، فإنه يضمنها قيمة العبد  
 ناشدة<sup>(١)</sup> .

#### (٢٢٣) ضمان النقصان في الدار المضمومة

إذا حال رجل بين المالك وبين داره، فحدث فيها في تلك الحال هدم  
 أو ما أشبهه من غير فعل الحائل بينه وبينها " فهل يضمن الحائل  
 النقصان ؟

ذهب الطحاوي فيها إلى القول :

بأنها تكون مضمونة، ويجب على الحائل الضمان في قيمة ما حدث فيها .  
 وهو قول أبي يوسف، ومحمد .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : بأنه لا ضمان على الحائل في ذلك .

وهذا مبني على أصل مذهبه : " أن الدور لا تغصب، وأنه لا يضمن  
 إلا ما يجوز تحويله ونقله من مكان إلى غيره<sup>(٢)</sup> " .

#### (٢٢٤) الاختلاف في ثمن الشفعة (بالعرض)

إذا اختلف المطلوب بالشفعة والشفيع : " في قيمة الذي هو شمس  
 الشفعة وكان ثمنها عرضاً، فالقول فيها : قول المشتري، مع يمينه إن طلب  
 الشفيع يمينه، وإن أقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى، ... فالبيينة  
 بينة المشتري لابينة الشفيع " . وهو قول صاحبين رحمهما الله تعالى .  
 وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : " البينة : بينة الشفيع في ذلك<sup>(٣)</sup> " .

(١) المختصر، ص ١١٧، ١١٨ .

(٢) المختصر، ص ١١٨ .

(٣) المختصر، ص ١٢٢ .

(١)  
(٢٢٥) السفر بمال المضاربة

" المضارب له أن يسافر بمال المضاربة حيث شاء في بر وبحر  
وإن لم يكن رب المال أمره بذلك .  
وهو قول صاحبين ، ورواية لأبي حنيفة .  
وفي رواية أخرى عنه : " أنه ليس له أن يسافر به " .  
وقال أبو يوسف : " له أن يسافر به إلى الموضع الذي يقدر على  
الرجوع منه إلى أهله ، فيبيت فيهم ، كنحو قطر بل من بغداد " (٢) .

(٢٢٦) أثر تعدد المضارب في مكان العمل

" إذا عقدت المضاربة على العمل بالكوفة خاصة ، لم يكن للمضارب  
أن يتعداها إلى غيرها " .  
" فإن تعداها إلى غيرها فعلم بالمال هناك كان ضامنا له ، ويأخذ  
الربح له ، ولا يؤمر أن يتصدق به " .  
وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن .  
وقول أبي حنيفة : بأنه يؤمر أن يتصدق به (٣) .

(٢٢٧) الاجرة عند عدم الاشتراط

" إذا استأجر الرجل من الرجل دارا أو عبدا أو شيئا سواهما ، وقبضه  
من المؤاجر بغير اشتراط من المؤاجر في الاجرة حلولا ولا غيره ، فإنه لا يجسب  
للمؤاجر أن يطلب المستأجر بالاجرة حالة ، ولكنه كل ما مضى من وقت  
الإجارة ، أخذه بأجرته .

- (١) المضاربة : مفاعلة من الضرب ، وفي الشرع : " عقد شركة في الربح  
بمال من رجل ، وعمل من آخر " . التعريفات ، ( باب الخاء ) .  
(٢) المختصر ، ص ١٢٥ .  
(٣) المختصر ، ص ١٢٦ .

وهو قول صاحبين ، وقول أبي حنيفة الجديد .

وأما قوله القديم :

فإنه " ليس له أن يأخذه بشيء من الأجرة ، حتى يستحقها كلها عليه  
(١)  
بمضي مدتها واستيفاء المستاجر الواجب له فيها " .

#### ( ٢٢٨ ) عشر الأرض العشرية

" إذا استأجر الرجل أرضاً سنة بأجرة معلومة على أن يزرعها —————

وهي أرض عشر فزرعها ، فعشر ما أخرجت فيما أخرجت " .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأن عشر ما أخرجت على رب الأرض " (٢) .

#### ( ٢٢٩ ) حريم النهر في الأرض الميتة

" من حفر نهراً في أرض ميتة بإذن الإمام أو بغير إذنه ، فإن له حريماً (٣)

وهو ملقى طينه " .

وهو قول صاحبين .

وأما في قول أبي حنيفة : " فإنه لا حريم له " (٤) .

#### ( ٢٣٠ ) ضمان اللقطة

إذا أخذ الرجل اللقطة ليعرف بها ، ثم ضاعت من يده ، " لاضمان عليه

فيها : أشهد على أنه إنما أخذها ليعرف بها أو لم يشهد ، بعد أن يحلف

بالله عز وجل : ما أخذها إلا ليعرفها " .

(١) المختصر ، ص ١٢٨ .

(٢) المختصر ، ص ١٣٣ .

(٣) حريم الشيء : هو " ما حوله من حقوقه ومراققه ، سمي بذلك ، لأنه يحرم

على غير مالكه أن يستبد بالانتفاع به " . المصباح ( حرم ) .

(٤) المختصر ، ص ١٣٥ .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : " إن كان أشهد على ذلك فلا ضمان عليه فيها ، وإن كان لم يشهد على ذلك ، كان عليه ضمانها <sup>(١)</sup> " .

### ( ٢٣١ ) الميراث بين الجد لأم وابنة الأخ لأم

المتوفى إن ترك جده : أبا أمه ، وابنة أخيه لأمه ، فإن المال لابنة الأخ لأم ، لأنها من ولد الأم .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : بأن المال للجد فقط <sup>(٢)</sup> .

### ( ٢٣٢ ) نصيب الموصى له مع أهل الفريضة

إذا أوصى لرجل بسهم من ماله ، وكانت الفريضة أقل من ستة أسهم أو كانت أكثر من ستة أسهم ، فكم نصيبه منها ؟

ذهب الطحاوي إلى القول :

بأن " له أخس سهام الورثة في هذه الوجوه كلها ، مالم يتجاوز ذلك الثلث ، فإن جاوز الثلث جاز له منه الثلث ، ولم يجز له ما سواه " .

وهو قول صاحبين .

وفعل أبو حنيفة فقال : " إن كانت الفريضة أقل من ستة أسهم ، كان له السدس ، وإن كانت أكثر من ستة أسهم ، كان له كأخس سهام الورثة <sup>(٣)</sup> " .

### ( ٢٣٣ ) التقديم في تصرفات المريضي

من حابى في مرضه في بيع ، وأعتق عبدا له ، " فإنه يبدأ بالعتق <sup>(٤)</sup> من حابى في مرضه في بيع ، وأعتق عبدا له ، " فإنه يبدأ بالعتق

(١) المختصر ، ص ١٤٠ .

(٢) المختصر ، ص ١٥٢ .

(٣) المختصر ، ص ١٥٧ .

(٤) الحباء : - بالمد والكسر - إعطاء الشيء بغير عوض . انظر : المصباح ( حبا ) .

في ذلك كله ، مقدما كان أو مؤخرا " وهو قول المأحين .

وقال أبو حنيفة :

(١) " إن كان بدأ بالمأحية على العتق ، وإن كان بدأ بالعتق تحـصـاص  
المعتقون ومأحب المأحية " (٢) .

#### (٢٣٤) الوصية لعبد المومي

الوصية إلى العبد - عبد المومي - باطلة مطلقا : سواء كانت الورثة  
مغارا ، أم فيهم كبير . وهو قول المأحين .

وقال أبو حنيفة : " إن كانت الورثة مغارا كلهم ، فالوصية جائـزة  
وإن كان فيهم كبير واحد فأكثر منه ، فالوصية باطلة " (٣) .

#### (٢٣٥) تصرف المومي الخاص

إذا وصى لرجل في خاص من ماله ، " يكون الرجل وصيا فيما أوصى  
به إليه خاصة دون سواه " .  
وهو قول المأحين .

وقال أبو حنيفة : يكون " وصيا في كل ماله وفي كل ما كان إليه  
من وصاية " (٤) .

#### (٢٣٦) نقل الوديعة من مودع لأخر

" إذا استودع رجلا وديعة ، فأودعها المودع رجلا آخر ، فضاعت منه " .  
فإن لمأحبها أن يضمها أيهما شاء : فإن ضمها الأول لم يرجع على الآخر

(١) تمام الغرماء : أي اقتسموا المال بينهم حصا . انظر : المفسر  
( حصص ) .

(٢) المختصر ، ص ١٦٠ .

(٣) المختصر ، ص ١٦١ .

(٤) المختصر ، ص ١٦٢ .

فإن ضمنها الآخر، رجع بها على الأول " وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة :

" إن لصاحبها أن يضمنها المستودع الأول، وليس له أن يضمنها  
المستودع الثاني <sup>(١)</sup> " .

#### (٢٣٧) يمين البكر في دعوى الصمت

إذا زوج الأب ابنته البكر البالغة العاقلة بغير إذنها، وبلغها ذلك، ثم اختلفت هي والذي عقد النكاح له عليها، فقالت : بلغني فرددت، وقال الذي عقد النكاح له عليها : بلغك فسمعت، فإن القول في ذلك : قولها، فإن طلب يمينها على ما ادعي عليها من صمتها، ففي يمين اليمين، فإذا حلفت برشت، وإن نكلت عن اليمين، ألزمت ذلك الذي عقد له النكاح عليها " . وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأنه لا يمين له عليها " في ادعاء صمتها <sup>(٢)</sup> .

#### (٢٣٨) تزويج الأب ابنته بدون مهر المثل

" إذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة من كفء بدون صداق مثلها أو زوج ابنه وهو صغير من امرأة بفوق صداق مثلها " : فإنه لا يجوز ذلك، إلا أن يكون النقيصة والزيادة في ذلك، مما يتغابن الناس فيه . وهو قول صاحبين .

ونذهب أبو حنيفة : إلى القول بجواز ذلك مطلقاً <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر، ص ١٦٤، ١٦٥ .

(٢) المختصر، ص ١٧٢ .

(٣) المختصر، ص ١٧٣ .



( ٢٣٩ ) أثر مكاتبة إحدى الأختين المملوكتين في الأخرى

" من ملك مملوكتين ممن لا يصح الجمع بينهما في النكاح ، لم يصح له الجمع بينهما في الوطء ، فإن وطئ إحداهما تم أرادوطء الأخرى لم يصح له ذلك حتى يحرم فرج الأولى عليه ، وإن كاتب الأولى لا يحل له وطء الأخرى — بمكاتبة الأولى — أيضا ، وهو قول أبي يوسف الجديد .

وذهب أبو حنيفة ومحمد : بأنه إن كاتب الأولى حلت له الأخرى ، وهو قول أبي يوسف الأول .<sup>(١)</sup>

( ٢٤٠ ) زواج الصابغات

<sup>(٢)</sup> النساء الصابغات حكمن في التزوج ، ووظهن بالملك ، كحكم المجوسيات ، " لا يحل منهن إلا ما يحل من نساء المجوسيات " . وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " نساء الصابغين كسائر أهل الكتاب سواهن — ولا بأس بتزويجهن ، ولا بأس بوظهن بالملك " .<sup>(٣)</sup>

( ٢٤١ ) نكاح الدمي بالدمية في دار الإسلام

الدمي إذا تزوج الدمية على غير صداق ، وذلك في دينه نكاح ؛ " فلها صداق مثلها إن لم يسم لها صداقا ، فإن طلقها قبل أن يدخل

(١) المختصر ، ص ١٧٧ .

(٢) الصابغة : جمع صابغ ، وهو المستحدث سوى دينه دينا .  
والصابغة : " قوم بين المجوس واليهود ولادين لهم " أو قوم " يعبدون الملائكة " . تفسير القرطبي ، ٣١٩/١ . قوم يعبدون الكواكب ، ويزعمون أنهم على ملة نوح ، ومدار مذهبهم على التعصب للروحانيين . انظر بالتفصيل عقائدهم ومذاهبهم : ابن حزم : الفصل في الملل ( بغداد : مكتبة المثنى ) ، ٩٨/١ ، وما بعدها ، وبهامش الفصل : الملل والنحل للشهرستاني ، ٩٥/٢ ، وما بعدها .

(٣) المختصر ، ص ١٧٨ .

بها كانت لها المتعة ؛ لأن النكاح وقع في دار الإسلام ، فحكم الإسلام جـار عليها " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .  
وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : بأنه والحالة هذه سواء " دخل بها ثم طلقها ، أو طلقها قبل أن يدخل بها أو مات عنها ، فلا صداق لها عليه " (١) .

#### ( ٢٤٢ ) أنكحة أهل الكتاب

إذا تزوج رجل من أهل الكتاب من ذات رحم محرمة منه ، أو جمع بأكثر من خمس نسوة في مقدة ، أو بين أختين في مقدة ونحو ذلك ، من الأمـــــور الجائزة في دينهم ، ( ومحرمة في دين الإسلام ) .  
" فلا تعرض لهما في شيء من ذلك ما لم يرفعه أحدهما إلى حاكم المسلمين ، فإذا رفعه أحدهما إلى حاكم المسلمين ، حكم فيه بينه وبين صاحبه بحكم الإسلام رضي بذلك صاحبه أو كرهه " . وهو قول صاحبين .  
وذهب أبو حنيفة إلى القول : بأنه لا بد من رضا الزوجين لإيقاع أحكام الإسلام فيهما ، " ولا يردان إليها برضا أحدهما دون الآخر " (٢) .

#### ( ٢٤٣ ) صداق الزوجة الأمة التي قتلها المولى قبل الدخول

" إذا تزوج أمة ، فلم يدخل بها حتى قتلها مولاه ، فإنه " على زوجها المداق في ذلك لمولاه " .  
وهو قول صاحبين .  
وقال أبو حنيفة : " لا صداق في ذلك على زوجها " (٣) .

(١) المختصر ، ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) المختصر ، ص ١٧٩ .

(٣) المختصر ، ص ١٨٢ .

( ٢٤٤ ) اختلاف الورثة في الصداق بعد وفاة الزوجين

" إذا مات الزوجان ثم ادعى ورثة المرأة الصداق أنه باق للمرأة على الزوج على حاله ، وأنكر ذلك ورثة الزوج - :

فيأنه لا يبطل شيئاً مما كان ثابتاً لها في الحياة من صداق ، وسواء كان ذلك " في الموت من الزوجين ومن أحدهما أو في حياتهما .

وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .

وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إلى استحسان إبطال الصداق في حالة وفاتهما ، وترك الغل بشيء حتى يثبت بالهينة على أهل التسمية كما كان يفرق بين طلب المرأة الصداق في حياة زوجها ، أو من تركته بعد وفاته ، وبين طلب ورثة المرأة بعد وفاتها من الزوج ، أو من تركته الزوج بعد وفاته .<sup>(١)</sup>

( ٢٤٥ ) الزواج على وصيف غير معين

من تزوج امرأة على وصيف أبييغ غير عينه كان ذلك جائزاً ، ويقع ذلك " على وصيف وسط لاتوقيت في قيمته ، ولكنه على ما يكون عليه في الأزمنة والبلدان التي يقع فيها النكاحات " .

وقال أبو حنيفة : " لها عليه خمسون ديناراً ، فإن أعطاها وصيفاً أبييغ يساوي ذلك كان لها ، وإلا أخذته بالخمسين ديناراً<sup>(٢)</sup> " .

( ٢٤٦ ) امتناع المرأة لاستيفاء الصداق

إذا تزوج امرأة على صداق عاجل ، كان لها أن تمنعه من الدخول بها ما بقي لها عليه منه شيء ، وإن دخل بها برضاها ، ثم أرادت منعه حتى يدفع صداقها إليها . " ليس لها ذلك " . وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " لها ذلك حتى يدفع صداقها إليها " .<sup>(٣)</sup>

(١) المختصر ، ص ١٨٥ .

(٢) المختصر ، ص ١٦٨ .

(٣) المختصر ، ص ١٨٨ .

(٢٤٧) نكاح الأمة في عدة الحرة

إذا تزوج أمة في عدة حرة منه من طلاق بائن، جاز له ذلك - باعتباره  
عدم جواز نكاح الأمة، فيما إذا تزوج الحرة والأمة في عقدة واحدة - وهو  
قول صاحبين رحمهما الله تعالى .  
وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : بأنه لا يجوز له ذلك .<sup>(١)</sup>

(٢٤٨) براءة الخلع من الحقوق<sup>(٢)</sup>

إذا خالعت الزوجة من زوجها، وكان لواحد من الزوجين على صاحبه  
حق بسبب النكاح الذي كان بينهما من صداق أو نفقة " فالخلع ليس ببراءة  
منه . وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .  
وفي قول أبي حنيفة رضي الله عنه : " الخلع براءة منه " .<sup>(٣)</sup>

(٢٤٩) إيقاع الطلاق بفيد الشرط

لو قال الزوج لزوجته : إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالقي  
فدخلت الدار " ، طلقت ثلاث تطليقات، يقعن عليها ما لا يتقدم بعضها  
على بعض " . وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .  
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه :  
إن دخلت الدار : طلقت واحدة : وهي الأولى منهن ، ولم تطلق  
في قوله غيرها " .<sup>(٤)</sup>

(١) المختصر، ص ١٩١ .

(٢) الخلع : هو النزاع لغة ، وفي الشرع : إزالة ملك النكاح بأخذ المال  
يقال : خالعت المرأة زوجها مخالعة : إذا افتدت منه ، وطلقها  
على الفدية .

انظر : التعريفات ( باب الخاء ) ، المصباح ( خلع ) .

(٣) المختصر، ص ١٩١ .

(٤) المختصر، ص ١٩٧ .

( ٢٥٠ ) تعليق الطلاق بالدخول

لو قال لزوجته : " إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق فتقع الأولى منها ، وتبين بها ، ويبطل عليها ما سواه منه ، ويكون ذلك كما لو قال لها : " إن دخلت الدار فأنت طالق تطليقة ، وبعدها تطليقة ، وبعدها تطليقة ، أو أنت طالق تطليقة ، وبعدها تطليقة ، وبعدها تطليقة ، إن دخلت الدار " وهو قول صاحبين ، لأن ( ثم ) في قولهما : " تعمل الكلام كـ... " تعمله الواو والغاء ، إلا أن الطلاق يقع بها بعرضه تاليا لبعض ، فتبين بأوله . ويبطل عليها ما سواه " .

وقال أبو حنيفة : " وقعت عليها الثانية حين قال لها ما قـ... وبانت بها منه ، وبطلت الثالثة ، فلم تقع عليها أبدا ، وكانت الأولى معلقة عليها ، فإن دخلت الدار وهي في نكاح ثان قد عقده عليها ، ولم تكن دخلتها قبل ذلك طلقتها ، إذ ( ثم ) لا تعمل الكلام عنده كما تعمله الواو والغاء " (١) .

( ٢٥١ ) طلاق ملء الكور

لو قال لزوجته : " أنت طالق ملء هذا الكور " .  
" كانت طالقا تطليقة يملك فيها الرجعة ، إلا أن ينوى ثلاثا فتكـ... طالقا ثلاثا " .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " هي طالق تطليقة باعنا ، إلا أن ينوى ثلاثـ... فتكون طالقا كذلك " (٢) .

( ٢٥٢ ) وقوع عدد الطلاق بالاختيار

لو قال لامرأته : " اختارى ، اختارى ، اختارى ، فقالت : قد اختسرت نفسي ، بالأولى ، أو بالوسطى ، أو بالآخرة " : " هي طالق واحدة " .  
وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .

(١) المختصر ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢) المختصر ، ص ٢٠٠ .

وقال أبو حنيفة : " هي طالق ثلاثاً " <sup>(١)</sup> .

#### (٢٥٣) تخيير المرأة في الطلاق بالدراهم

لو قال لامراته : " اختارى اختارى بألف درهم " .  
 " فإن اختارت نفسها بالآخرة : كانت طالقاً تطليقة واحدة ، وعليها  
 ألف درهم ، وإن اختارت نفسها بواحدة من الباقيتين : كانت طالقاً واحدة  
 ولا شيء عليها " .

وهو قول صاحبين .

وفي قول أبي حنيفة : إن اختارت نفسها بالأولى ، أو بالوسطى  
 أو بالآخرة ، كانت طالقاً ثلاثاً <sup>(٢)</sup> ، وكانت الألف الدرهم عليها " .

#### (٢٥٤) تخيير المرأة بالعطف في الطلاق بالدراهم

لو قال لامراته : اختارى واختارى واختارى بألف درهم ، فاختسارت  
 نفسها بالأولى أو بالوسطى ، أو بالآخرة ، " فلاتطلق ، لأنه أمرها أن تحرم  
 نفسها بألف درهم ، فحرمت نفسها عليه بأقل منها ، كرجل قال لامراته : طلقي  
 نفسك ثلاثاً بألف درهم ، فطلقت نفسها واحدة ، فلا تقع عليها شيء " .  
 وقال أبو حنيفة : " كانت طالقاً ثلاثاً " <sup>(٣)</sup> .

#### (٢٥٥) طلب الطلاق بألف أو على ألف درهم

إذا قالت المرأة لزوجها : طلقي ثلاثاً بألف درهم ، أو على ألف درهم  
 فطلقتها واحدة " هي طالق فيهما جميعاً واحدة بثلاث الألف باعناً " .  
 وهو قول صاحبين .

وفرق أبو حنيفة بين الصيغتين : فوافق في الأولى مع صاحبين  
 (بألف) ، وقال في الثانية : " هي طالق واحدة ، يملك فيها الرجعة بغير شيء " <sup>(٤)</sup> .

(١) المختصر، ص ٢٠١ .

(٢) المختصر، ص ٢٠١ .

(٣) المختصر، ص ٢٠٢، ٢٠١ .

(٤) المختصر، ص ٢٠٢ .



٢٥٩) إيلاء أهل الدمة

أهل الدمة في إيلاء من نسايتهم : بالحلف على قريبهم إياهن بطبلاق أو عتاق كأهل الإسلام ، وليسوا في الحلف بالله وبالحج وبالصيام على ذلك لأن ذلك لا يلزمهم إياه الحنت .

وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما .  
وقال أبو حنيفة : بأنهم " في الإيلاء من نسايتهم كأهل الإسلام فـي  
(١)  
الإيلاء من نسايتهم " .

٢٦٠) عتق العبد المشترك في كفارة الظهار

إذا أعتق في كفارة الظهار عبدا بينه وبين آخر ، يجزئه إذا كان  
(٢)  
موسرا ، ولا يجزئ له إذا كان (معسرا) .  
وهو قول صاحبين رحمهما الله تعالى .  
وفي قول أبي حنيفة : " لم يجزه موسرا كان أو معسرا " (٣) .

٢٦١) اللعان في حال الحمل

لو نفى رجل حمل امرأته ، " فإنه لالعان بينهما في حال الحمل  
وإن ولدته لما يعلم أنه كان محمولا به <sup>يؤم</sup> قذفها ، لاعن ، وإلا لم يلعن " .  
وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما .  
وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه : " لالعان بينهما في حال  
الحمل ، ولا بعد الولادة " .  
روى أصحاب الإملاء من أبي يوسف : " أنه يلعن بينهما بالحمل ، قبل

(١) المختصر ، ص ٢١١ .

(٢) في الأصل (موسرا) والصحيح (معسرا) . انظر : القدوري مع اللباب  
٧١/٣ ، الهداية مع البنائية ، ٧١٠/٤ .

(٣) المختصر ، ص ٢١٣ .



وضع المرأة إياه " .

قال الطحاوي : " وليس بالمشهور من قوله " <sup>(١)</sup> .

#### (٢٦٢) كيفية الخروج من العدة عند فقد الماء

عدة المطلقة الحرة ثلاثة قروء، فإن طهرت من الحيضة الثالثة وحيضها دون العشرة، فإذا كانت في سفر - في ذلك الوقت - ولما معها فكان حكمها : التيمم ، " فإن تيممت فقد خرجت من العدة " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما .

وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه :

" هي في العدة على حالها حتى تطي بتيممها ذلك " <sup>(٢)</sup> .

#### (٢٦٣) سفر المنقطة في عدة الوفاة مع محرم

إذا خرج الرجل بزوجه من بلده، يريد الحج بها، فمات عنها فسي بلد من البلدان، وبينها وبين بلدها الذي خرجت منه ثلاثة أيام فصاعدا " فإذا كان معها ذو محرم، فلابأس أن تخرج في عدتها؛ لأنها ليست فسي منزلها " . وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " فإنها لا تخرج إلى بلدها ولا إلى مكة، إلا مع

ذو محرم " بعد انقضاء عدتها، وأما في أشائها فلا <sup>(٣)</sup> .

#### (٢٦٤) زمن الرضاع المحرم

" إذا حملت المرأة ممن يلحق نسب ولدها به، فصار لها لبن، فأرضعت

به صبيا رضعة واحدة فما فوقها في الحولين، حرمت عليه، وصارت بذلك له

أما وصار أولادها له به اخوة " .

(١) المختصر، ص ٢١٦ .

(٢) المختصر، ص ٢١٧ .

(٣) المختصر، ص ٢١٩ .

وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى :

" إذا كان ذلك في الحولين ، أو في ستة أشهر بعد الحولين ، يعنسي في ثلاثين شهرا من يوم ولد ، فله هذا الحكم أيضا " .<sup>(١)</sup>

#### (٢٦٥) اختلاف الزوجين الحر والعبد في متاع البيت

إذا اختلف الزوجان في متاع البيت ، وكان أحدهما عبدا ، يكون المتاع للحر منهما في حياته ، ولورثته بعد وفاته ، ونحوه : العبد المأذون لـه في التجارة ، والمكاتب في ذلك : بمنزلة الحر . وهو قول صاحبين .  
وقول أبي حنيفة كذلك في الحر ، إلا العبد المأذون والمكاتب فلا يعدان منده في حكم الحر هنا .<sup>(٢)</sup>

#### (٢٦٦) وقوع السهم بعد ارتداد المرمي

" إذا رمى رجلا مسلما بسهم ، فارتد المرمى ، ثم وقع به السهم فقتله وهو كذلك " ، فإنه لا شيء عليه .  
وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأن على الرامي دية المرمى " .<sup>(٣)</sup>

#### (٢٦٧) استقلال الابن الكبير بالقصاص مع الصغير

إذا كان للمقتول عمدا : ابنان : أحدهما كبير ، والآخر صغير ، فإنه ليس للكبير ، أن يقتل القاتل قبل أن يكبر الصغير . وهو قول صاحبين .  
وقال أبو حنيفة : " بأن للكبير أن يقتل قبل أن يكبر الصغير " .<sup>(٤)</sup>

(١) المختصر ، ص ٢٢٠ .

(٢) المختصر ، ص ٢٢٩ .

(٣) المختصر ، ص ٢٣٥ .

(٤) المختصر ، ص ٢٣٩ .

(٢٦٨) موت المقتوع يده بالسريان بعد العفو عن الجاني

إذا قطع أحد يد رجل عمدا، فعفا المقتوع القاطع عن اليد، ثم مات منها، " فإنه لشيء على القاطع، والعفو من اليد عفو عنها وعما يحدث منها " .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة في ذلك : " بأنه قد بطل العفو، وعلى القاتل (١) (القاطع) الدية لورثة المقتول " .

(٢٦٩) قطع ولي المقتول يد القاتل قبل العفو

" إذا قتل رجلا عمدا، وللمقتول ولي، فقطع الولي يد القاتل ثم عفا منه " فإنه لشيء للقاتل على ولي الدم .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأن للقاتل على ولي المقتول دية يده من ماله " (٢) .

(٢٧٠) دية المقتول في دار نفسه

" من وجد قتيلا في دار نفسه، " قدمه هدر، ولا شيء فيه على عاقلته " ولا على من سواها " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وقال أبو حنيفة : " فديته على عاقلته " (٣) .

(٢٧١) الشهادة في المقتول المجهول قاتله

" من وجد قتيلا في قبيلة، فادعى أولياؤه قتله على رجل من غير تلك القبيلة، فشهد لهم على ذلك بعض أهل تلك القبيلة " .

(١) المختصر، ص ٢٣٩ .

(٢) المختصر، ص ٢٤٠ .

(٣) المختصر، ص ٢٤٧ .

" فشهادتهم في ذلك جائرة " .

وهو قول صاحبين .

وفي قول أبي حنيفة : " لاتجوز شهادتهم ، ولا شيء عليهم " <sup>(١)</sup> .

#### ( ٢٧٢ ) التسبب في الهلاك

" من قعد في مسجد فعطب به إنسان ، والجالس من العشيرة التي ذلك

المسجد فيها ، فإنه لا يضمن سواء كان جلس في صلاة ، أو جلس في غير صلاة " .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " فإن كان جلس في صلاة لم يضمن ، وإن كان جلس

في غير صلاة ضمن " <sup>(٢)</sup> .

#### ( ٢٧٣ ) قتل المدبر نفساً خطأ بعد القضاء عليه بقتل نفس

إذا قتل المدبر رجلاً خطأ ، فدفع المولى قيمته إلى ولي الجناية

سواء كان الدفع بقضاء القاضي ، أو بغير قضاء - ( لأنه دفعها إليه

ولاحق لأحد فيها غيره ) - ثم قتل آخر خطأ ، كان ولي الجناية الثانية

بالخيار ، إن شاء اتبع ولي الجناية الأولى ، فقامه ما كان أخذ من المولى

نعمين ، وإن شاء اتبع المولى بذلك فاخذه منه ثم عاد به المولى على ولي

الجناية الأولى ، فاخذه منه .

وهو قول صاحبين .

وفي قول أبي حنيفة : إن دفعها بقضاء القاضي : " فلولي الجناية

الثانية ، أن يتبع ولي الجناية الأولى ، حتى يأخذ منه تعديداً ما كان

أخذ من المولى " . وأما إن كان بغير قضاء فهو بالخيار : في اتبع

<sup>(٣)</sup>

ولي الجناية الأولى ، أو المولى ، كما ذكر في قول صاحبين .

( ١ ) المختصر ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٢٥١ .

( ٣ ) المختصر ، ص ٢٥٦ .

( ٢٧٤ ) المال المكتسب في أثناء الردة

المال الذي اكتسبه المرتد - في حال رده - الذي قتل أو مات على ذلك : هو ميراث لورثته من المسلمين ، كماله الذي كان في ملكه يوم ارتد .  
 وهو قول صاحبين .  
 (١) (٢)  
 وفي قول أبي حنيفة : " هو فيء " .

( ٢٧٥ ) عقوبة اللواط

من عمل عمل قوم لوط ، فعليه حد الزنا : إن محصنا فرجم ، وإن غير محصن فجلد . وهو قول صاحبين .  
 وذهب أبو حنيفة إلى القول ، بأنه : " يعزى ويحبس ، حتى يحدث توبة " .  
 (٣)

( ٢٧٦ ) رجوع أحد الشهود بعد القضاء قبل إقامة الحد

إذا شهد أربعة شهود بالزنا على أحد ، ففضى القاضي بشهادتهم ، وقبل إقامة الحد على المشهود عليه رجوع أحد الشهود عن شهادته : " يحد الراجع خاصة ، ولا يحد الباقون " .  
 وهو قول صاحبين .  
 (٤)  
 وقال أبو حنيفة : بأنهم " يحدون جميعاً " .

(١) الفئء : الرجوع ، وهو المال الذي أفاء الله تعالى على المسلمين بلا قتال ، وذلك : مثل الجزية وكل ماصولح عليه المسلمون من أموال من خالف دينهم ، من الأرضين التي قسمت بينهم ، وكذا خراج السبوات ونحوه .

انظر : الزاهر ، ص ٢٨٠ .

(٢) المختصر ، ص ٢٦١ .

(٣) المختصر ، ص ٢٦٣ .

(٤) المختصر ، ص ٢٦٧ .

( ٢٧٧ ) إرجاع المسروق المحول بعد القطع

" من سرق فضة أو ذهب يساوى عشرة دراهم ، فقطع في ذلك ، وقد عمل الفضة دراهم ، أو الذهب دنانير ، لا ترد الدراهم والدنانير على المسروق منه ، " ولا سبيل له عليهما " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .

وقال أبو حنيفة في ذلك : " تؤخذ الدراهم والدنانير فيردان على المسروق منه " <sup>(١)</sup> .

( ٢٧٨ ) السكر الموجب للحد

السكر الذى يوجب الحد : هو الذى كان أكثر كلام صاحبه الاختلاط .

وهو قول أبي يوسف الأخير ، وقول محمد .

وفي قول أبي حنيفة : " هو الذى لا يعقل صاحبه الأرض من السماء ولا المرأة من الرجل " <sup>(٢)</sup> .  
وهو قول أبي يوسف الأول .

( ٢٧٩ ) عبد المسلم الأبق في الغنيمة

" إذا لحق بدار الحرب من عبيد المسلمين أبقا ( هاربا ) إليهم ، ثم غنمهم المسلمون " : " فإن جاء مولا قبل أن يقسم ، كان له أن يأخذه بغير شيء ، وإن جاء بعد ما قسم ، لم يكن له أن يأخذه ، إلا بقيمته " .  
وهو قول صاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى القول : " بأن العبد يرد إلى مولا بغير شيء ، سواء اقتسموه المسلمون أو لم يقتسموه " <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) المختصر ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٢٧٨ .

( ٣ ) المختصر ، ص ٢٨٦ .

( ٢٨٠ ) ادخال الحربي المستامن عبدا مسلما بالشراء الى داره

إذا دخل الحربي إلى دار الإسلام بأمان ، " فاشترى عبدا مسلما ، كان شراؤه جائزا وبعناه عليه من مسلم " . ولكن إن لم يعلم به حتى أدخله دار الحرب ، فإنه لا يعتق عليه ، وهو قول صاحبين .  
وفي قول أبي حنيفة : " يعتق عليه " <sup>(١)</sup> .

( ٢٨١ ) أخذ الحربي بدار الإسلام

" إذا دخل رجل من أهل الحرب دار الإسلام ، فأخذه رجل من المسلمين " : فهو فيء لمن أخذه ، وعليه الخمس فيه .  
وهو رواية من صاحبين ، وعنهما أيضا : " أنه فيء لمن أخذه خاصة ولا خمس عليه فيه " .  
وقال أبو حنيفة : " هو فيء لجميع المسلمين ، لأنه إنما أخذه <sup>(٢)</sup> بقوتهم " .

( ٢٨٢ ) أخذ خراج السنة الماضية من الدمي

" من وجب عليه - من الدميين - خراج رأسه ، فلم يؤخذ منه حتى انقضت السنة التي وجب عليه فيها ، ودخلت سنة أخرى : يؤخذ منه لما مضى .  
وهو قول صاحبين رضي الله عنهما .  
وأما في قول أبي حنيفة رضي الله عنه : فإنه لا يؤخذ منه شيء <sup>(٣)</sup> لما مضى " .

(١) المختصر ، ص ٢٩١ .

(٢) المختصر ، ص ٢٩٢ .

(٣) المختصر ، ص ٢٩٤ .

(٢٨٣) انتقال أرض الردة إلى حرب

" كل أرض ارتد أهلها جميعا، فلم يبق فيها من المسلمين ولا من أهل دمتهم، الأمن قد غلب عليه المرتدون، وجرت عليه أحكامهم، فإنها قد صارت بذلك أرض حرب، اتطعت بدار الحرب، أو لم تتطع " .  
 وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .  
 وأما أبو حنيفة رضي الله عنه، فقال :  
 " لا تكون أرض حرب حتى تكون متاخمة أرض الحرب، لا دار بينها وبينها من أرض الإسلام، وحتى لا يبقى فيها مع ذلك مسلم آمن ولادمي، فإذا كانت كذلك، صارت أرض حرب، وإن قصرت عن ذلك لم تكن أرض حرب " .  
 (١)

(٢٨٤) ذبائح الصابئة وصيدهم

لا تؤكل ذبائح الصابئين ولا صيدهم ؛ لأنهم يدينون بكتاب لا نعرفه ولا نؤمن به .  
 وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : بأن ذبائح الصابئين وصيدهم " كذبائح النصارى وصيدهم ؛ لأنهم يدينون بكتاب " .  
 (٢)

(٢٨٥) الجنين إذا ذكيت الأم

" إذا ذبح شاة أو بقرة، أو نحر ناقة، فأصاب في بطنها جنينا ميتا فإنه تؤكل ؛ سواء أثمر الجنين أو لم يثمر .  
 وهو قول الصاحبين .  
 (٣)  
 وذهب أبو حنيفة إلى القول : بعدم الأكل .

(١) المختصر، ص ٢٩٤، ٢٩٥ .

(٢) المختصر، ص ٢٩٧ .

(٣) المختصر، ص ٢٩٨ .



٢٨٩) لبن الميتة

- إذا ماتت لأحد شاة أو ما أشبهها ، وفي ضرعها لبن ، فإنه لا يأكله —  
 لكونه مائعا ، " ولأنه لبن في وعاء ميت " .  
 وأما ان كان شيئا جامدا كالبيضة ، فله أكله .  
 وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن .  
 وقال أبو حنيفة : " لا بأس بأكله ؛ لأن اللبن لا يموت " (١) .

٢٨٧) وفاة الحالف بعدم السكنى

- من حلف أن لا يسكن دارا بعينها ، وأخذ في النقلة ساعة حلف ، فنقل بعضا  
 من متاعه ، وترك شيئا منه .  
 " فإن كان الذي نقل من سامته منها ، هو الذي تطلع السكنى به —  
 والذي خلفه فيها ، ما لتطلع السكنى به ، كان ذلك بر " من خلفه .  
 وهو قول صاحبين .  
 وقال أبو حنيفة : " ان ترك شيئا من متاعه ، وان قل فلم ينقله —  
 وتراخى عن ذلك ، فقد حنث بذلك " .  
 وهو رواية عن أبي يوسف أيضا (٢) .

٢٨٨) الأيام الكثيرة في الحلف

- " من حلف أن لا يكلم رجلا أياما كثيرة ، أو الأيام : " فأكثرها سبعة  
 أيام " .  
 وهو قول صاحبين .  
 وأما في قول أبي حنيفة : " فإن أكثر الأيام عشرة " (٣) .

(١) المختصر ، ص ٢٩٩ .

(٢) المختصر ، ص ٣٠٨ .

(٣) المختصر ، ص ٣١١ ، ٣١٠ .

( ٢٨٩ ) الشهور في الحلف

- " من حلف أن لا يكلم رجلا الشهور " : " فهو على اثني عشر شهرا " .  
وهو قول المأحبين .  
وقال أبو حنيفة : " هو على عشرة أشهر " <sup>(١)</sup> .

( ٢٩٠ ) الجمع في الحلف

- من حلف أن لا يكلم رجلا الجمع ، فهو على الأبد .  
وهو قول المأحبين .  
وأما فيقول أبي حنيفة : فهو على عشر جمع <sup>(٢)</sup> .

( ٢٩١ ) امتداد اللؤلؤ من الحلي

- " من حلف من النساء أن لا يلبس حليا ، فلبست لؤلؤا " : حنث ، سواء كان في اللؤلؤ ذهب ، أو لم يكن ، إذا اللؤلؤ علي وحده .  
وهو قول المأحبين .  
وقال أبو حنيفة في ذلك : " فان لبست لؤلؤا لم تحنث ، وليس ذلك بحلي ، إلا أن يكون فيه ذهب ، فإن كان فيه ذهب حنث " <sup>(٣)</sup> .

( ٢٩٢ ) المقمود بالرأس في الحلف

- " من حلف أن لا يشتري رأسا ، فهو على رؤوس الغنم خاصة " .  
وهو قول المأحبين .  
وأما في قول أبي حنيفة : فهو على رؤوس الغنم والبقر خاصة <sup>(٤)</sup> .

---

(١) المختصر ، ص ٣١١ .

(٢) المختصر ، ص ٣١١ .

(٣) المختصر ، ص ٣١٢ .

(٤) المختصر ، ص ٣١٣ .

(٢٩٣) الحلف بعدم أكل هذه الحنطة

" من حلف أن لا يأكل هذه الحنطة " : فإنه يحنث سواء قضمها قضمًا أو أكلها خبزًا .  
 وهو قول الصحابين .  
 وأما في قول أبي حنيفة : فإنه لا يحنث حتى يقضمها قضمًا فقط .<sup>(١)</sup>

(٢٩٤) الحلف بالمشي إلى الحرم

من حلف بالمشي إلى الحرم أو العطا والمروة ، ثم حنث ، فحلف — في ذلك كحلفه بالمشي إلى بيت الله عز وجل :  
 — " بأن يمشي ، وعليه حجة أو عمرة ، وإن ركب في ذلك أجزاءه ، وعليه دم " — وهو قول الصحابين .  
 وأما في قول أبي حنيفة : " فلا شيء عليه " .<sup>(٢)</sup>

(٢٩٥) الحلف في الفواكه

" من حلف أن لا يأكل فاكهة ، فأكمل عنبا ، أو رمانا ، أو رطبًا ، فإنه يحنث " .  
 وهو قول الصحابين .  
 وأما في قول أبي حنيفة : " فإنه لا يحنث بذلك " .<sup>(٣)</sup>

(٢٩٦) الحلف بالشرب من النهر

" من حلف أن لا يشرب من الفرات أو النيل ، فأخذ من مائه في إناء فشربه " ، فإنه يحنث بذلك " .

(١) المختصر ، ص ٣١٣ .

(٢) المختصر ، ص ٣١٤ .

(٣) المختصر ، ص ٣٢٠ .

وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " بأن الحالف " لا يحنث حتى يكرع به كرها " (١) (٢) .

#### (٢٩٧) تعديل الشهود

إذا شهد عند القاضي شهود لا يعرفهم فلا يقضي بشهادتهم ، حتى يسأل  
عنهم في السر ، فيعدلوا عنده ، ثم يذكروا عنده في العلانية ، سواء طعن  
الخصم فيهم أو لم يطعن .  
وهو قول صاحبين .

وأما في قول أبي حنيفة :

فإذا " لم يطعن فيه الخصم ، قضى بشهادته ، ولم يسأل عنه ... " .  
وان طعن الخصم عنده في الشهود عليه ، فلم يقض بشهادتهم حتى  
يعدلوا عنده في السر ، ويذكروا عنده في العلانية (٣) .

#### (٢٩٨) أثر تذكّر القاضي للشهود

" إذا وجد القاضي في ديوانه صحيفة ، فيها شهادة شهود ، لا يحفظ  
أنهم شهدوا عنده ، فإنه يقضي بما وجد في ذلك ، إذا وجد في قلمطبره  
وتحت خاتمه " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وأما في قول أبي حنيفة : فلا يقضي به حتى يذكره (٤) .

#### (٢٩٩) أجر القاسم

أجر القاسم الذي اتخذه القاضي للقسم - على الشركاء جميعاً على

(١) والكروع : هو أن يشرب بفيه من موضعه ، فإن شرب بكفيه أو بشيء آخر

فليس بكرع . انظر المصباح ، ( كرع ) .

(٢) المختصر ، ص ٣٢١ .

(٣) المختصر ، ص ٣٢٨ .

(٤) المختصر ، ص ٣٢٩ .

حسب مقادير أنصائهم .

وهو قول صاحبين .

وفي قول أبي حنيفة : أنه على حسب رؤسهم .  
(١)  
وجعل أجر القاسم في بيت المال أفضل .

### ( ٣٠٠ ) الحكم بعلم القاضي

مارأه القاضي من حقوق الناس في غير معره ، أو في معره " قبل أن يلي القضاء ، ثم ولي القضاء ، فخصم إليه فيه " : له أن يحكم فيه بعلمه .

وهو قول صاحبين .

(٢)  
وفي قول أبي حنيفة : ليس له أن يحكم فيه بعلمه .

### ( ٣٠١ ) الاستحلاف فيما يدعيه بعض الناس على بعض

يستحلف في النكاح ، والإيلاء ، والفيء ، والرجعة ، والنسب ، والطلاق .  
وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وأما في قول أبي حنيفة : فلا يستحلف في ذلك .

( وذلك : كأن يدعي رجل على امرأة نكاحا ، وأنكرت المرأة ، عليها —  
اليمين في قولهما ، ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة رحمهم الله —  
تعالى ) وهكذا في الكل .  
(٣)

### ( ٣٠٣ ) دعوى الخارج بالبينة على ذات اليد

إذا أقام المدعي " البينة عند القاضي على دار ادعاها في يد رجل منكر لدعواه ، مدع للدار لنفسه ، أن هذه الدار كانت لأبيه ، وأن أباه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه الفاضل ، لا وارث له غيرهما " : " يقضي

(١) المختصر ، ص ٣٣١ .

(٢) المختصر ، ص ٣٣٢ .

(٣) المختصر ، ص ٣٣٣ .

القاضي بنصفها لهذا الحاضر ، ويخرج النصف الثاني من يد الذي هي فـ في يده ، ويجعله في يد أمين للغائب " .  
وهو قول صاحبين .  
وأما في قول أبي حنيفة :  
فإن القاضي يقضي للحاضر بنصفها ، " ويترك النصف الباقي منها في يد الذي هي في يده ، ولم يستوثق منه " <sup>(١)</sup> .

#### ( ٣٠٣ ) اعتراف الشهود بعد القضاء ببطلان الشهادة

" إذا قال الشاهدان للقاضي بعد أن حكم بشهادتهما : إن الذي شهدنا به عندك ، باطل " : يعزرها .  
وهو قول صاحبين .  
وفي قول أبي حنيفة : " لم يضربهما " <sup>(٢)</sup> .

#### ( ٣٠٤ ) القضاء باختلاف الشهود

" إذا ادعى على رجل ألفي درهم ، فأنكر ذلك ، فأقام عليه شاهدين ، فشهد له أحدهما عليه : بألف درهم ، والآخر : بألفين " :  
" يحكم له بألف ، ويجعله على حجة في الألف الأخرى " .  
وهو قول صاحبين .  
وقال أبو حنيفة في ذلك : " لا أقبل ذلك ، ولا أحكم له به ، ولا بشيء منه " <sup>(٣)</sup> .

---

(١) المختصر ، ص ٣٤١ .

(٢) المختصر ، ص ٣٤٢ .

(٣) المختصر ، ص ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣٠٥) اختلاف الشاهدين في دعوى قدر المهر

إذا ادعت المرأة على الزوج أنه نكحها بألف وخمسمائة، فأنكسر الزوج ذلك، فأقامت عليه شاهدين، فشهد لها أحدهما بألف وخمسمائة والآخر بألف؛ كان ذلك باطلا، ولم يقض لها بشيء.

وهو قول أبي يوسف ومحمد.

وأما أبو حنيفة فيقول: " أقضي فيه للمرأة بألف درهم، وأجعلها على دعواها في الخمسمائة الباقية <sup>(١)</sup> " .

(٣٠٦) أثر رجوع الشهود المختلطين: (رجل ونسوة)

إذا شهد رجل وعشر نسوة على رجل بمال، فقفى القاضي بشهادتهم، ثم رجعوا جميعا عنها؛ فعلى الرجل نصف المال، وعلى النسوة نصفه.

وهو قول صاحبين.

وأما في قول أبي حنيفة: " فعلى الرجل سدس المال، وعلى النسوة <sup>(٢)</sup> خمسة أسداسه " .

(٣٠٧) اختلاف المدعين في المدعى

"من ادعى دارا في يد رجل أنها له، وادعى آخر: أن نصفها لـه والذى هي في يده، يدعيها لنفسه، وأقام كل واحد منهما البينة على دعواه " : " فيقضي بها أثلاثا : لصاحب النصف ثلثها، وللآخر ثلثاها " .

وهو قول صاحبين.

وقال أبو حنيفة: " أقضي بها للمدعين أرباعا : لصاحب النصف <sup>(٣)</sup> ربعها، وللآخر ثلاثة أرباعها " .

(١) المختصر، ص ٣٤٤ .

(٢) المختصر، ص ٣٤٧ .

(٣) المختصر، ص ٣٥٤ .

(٣٠٨) دعوى البتوة لعبده ثم لنفسه

إذا قال السيد : " لعبد صغير في يده : هذا ابن عبدى الغائب  
ثم قال : هذا ابني ، فإن العبد إن قدم فادعاه " : جعل ابنه ، وإن لم  
يدعه : جعل ابن مولاه .

وهو قول الصحابين .

وقال أبو حنيفة : إن لم يدع العبد " لم يجعل ابن مولاه " <sup>(١)</sup> .

(٣٠٩) استحقاق الجارية بعد ولادتها

" من اشترى جارية فأولدها ولدا ، ثم استحققت عليه ، كان لمستحقها  
أن يأخذ منه عقرها ، وقيمة ولدها يوم يختصمان .

وإن مات من ولدها قبل ذلك ، لم يكن عليه شيء من قيمته ، ثم يرجع  
الذى استحققت عليه الجارية على بائع ، إن كان ابتاعها منه بثمنها الذى  
كان ابتاعها به منه ، وقيمة ولدها ، ولا يرجع عليه بعقرها ، ويرجع البائع  
أيضا على بائعه بالثمن الذى كان ابتاعها به منه " ، ويرجع عليه بقيمة  
الولد التى غرمها " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وقال أبو حنيفة : " لا يرجع عليه بقيمة الولد التى غرمها " <sup>(٢)</sup> .

(٣١٠) أثر الاستحقاق في قيمة البناء

من اشترى من رجل دارا فبناها ، ثم استحققت عليه ، كان لمستحقها  
أن يأخذها ، وأن يأخذ مبتاعها بهدم ما ابتناه فيها ، ثم يرجع المبتاع بها  
على بائعه ، إياها بالثمن الذى ابتاعها به منـه  
وبقيمة البناء الذى كان ابتناه فيها قائما ، ثم يرجع بائعه أيضا على

(١) المختصر ، ص ٣٥٦ .

(٢) المختصر ، ص ٣٦٠ .



بأعنه ان كان باعه اياها بالثمن الذى كان ابتاعها به منه ، ويرجع عليه بقيمة البناء .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وأما في قول أبي حنيفة ، فإنه لا يرجع عليه بقيمة البناء <sup>(١)</sup> .

### ( ٣١١ ) عتق جزء من العبد

من أعتق من عبده جزءا " فإنه يصبح حرا كله ، ولا سارية عليه فـي الباقي " . وهو قول الصحابين .

وأما في قول أبي حنيفة : " فإنه يعتق منه ذلك الجزء ، ويسعى لـه في بقية قيمته <sup>(٢)</sup> " .

### ( ٣١٢ ) الجهل بعد ذكر الحرية

إذا قال السيد لعبده : أنت حر وعليك ألف درهم ، " فإن قبل ذلك العبد ، كان حرا ، وكان عليه المال الذى جعله مولاه عليه بالعتق " . وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وقال أبو حنيفة : يكون العبد حرا بغير شيء <sup>(٣)</sup> .

### ( ٣١٣ ) اعتاق العبد المشترك من أحد الشريكين

من أعتق عبدا بينه وبين آخر ، " كان العبد حرا كله ، فإن كان المعتق موسرا ، فمن لشريكه نصف قيمة العبد ، وإن كان معسرا سعى العبد لـي نصف قيمته للذى لم يعتق ، ولا يرجع العبد على المولى المعتق ، ولا يرجع المولى على العبد بشيء " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .

( ١ ) المختصر ، ص ٣٦١ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٣٦٧ .

( ٣ ) المختصر ، ص ٣٦٧ .

وفي قول أبي حنيفة : إن كان المعتق معسرا ، فشريكه بالخيار :  
 إن شاء اعتق ، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، فمضى أدى ذلك إليه  
 عتق ، وكان الولاء في الحالتين بينهما نصفين .

" وإن كان المعتق موسرا : كان شريكه بالخيار أيضا : إن شاء  
 اعتق ، وإن شاء استسعى الغلام في نصف قيمته ، فإذا أدى ذلك إليه عتق  
 وكان الولاء بينهما نصفين في الحالتين ، وإن شاء ضمن المعتق الأول قيمة  
 نصيبه ، كانت من العبد ، فإن ضمنه ذلك : رجع المضمن على العبد ، فاستعاه  
 فيه ، فإذا أدى ذلك إليه عتق ، وكان الولاء كله للمعتق الأول <sup>(١)</sup> .

#### ( ٢١٤ ) عتق أم ولد المشتركة

إذا أعتق أم ولد له ، ولرجل آخر ، : " فإن كان موسرا ضمن لشريكه  
 قيمة نصيبه منها ، وإن كان معسرا ، سعت المعتقة لشريكه في قيمة نصيبه  
 منها " .

وهو قول صاحبين .

وأما في قول أبي حنيفة : فلم يضمن المعتق لشريكه من قيمته —  
 شيئا ، ولم تسع المعتقة لشريكه أيضا في شيء من قيمتها ، سواء كان  
 المعتق موسرا أو معسرا <sup>(٢)</sup> .

#### ( ٢١٥ ) تدبير العبد المشترك من أحد الشريكين

إذا دبر العبد المشترك أحد موليه ، " صار العبد مدبرا كله بتدبير  
 الذي دبره من موليه ، وعلى الذي دبره لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه  
 موسرا كان أو معسرا " .

وهو قول صاحبين رضي الله تعالى عنهما .

وأما في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : " فشريكه بالخيار

(١) المختصر ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٢) المختصر ، ص ٣٧٠ .

إن شاء دبر كما دبر، فكان مدبرا لهما ، وإن شاء أعتق ؛  
فإن كان أعتق ، كان لشريكه أن يضمه قيمة نصيبه مدبرا ، أو إن شاء  
استسعى العبد في قيمة نصيبه منه ، فإذا أداها إليه عتق ، وكان لشريكه  
أن يستسعى العبد في قيمة نصيبه منه ، وليس له في هذا الوجه أن يضم  
شريكه قيمة نصيبه من العبد ، وإن شاء ترك العبد على ما هو عليه ، فكان  
شريكه منه مدبرا ، ونصيبه منه غير مدبر <sup>(١)</sup> .

### ( ٣١٦ ) موت أحد الشريكين عن أم ولد

إذا مات أحد مولاي أم الولد ، عتقت كلها ، وتسعى في نصف قيمتها —  
أم ولد ( للشريك الثاني ) .  
وهو قول أبي يوسف ومحمد .  
وأما في قول أبي حنيفة : فلاسعاية عليها للأخر في شيء <sup>(٢)</sup> .

### ( ٣١٧ ) اختيار السيد لتحرير إحدى الأمتين بفعل

إذا قال السيد لأمتيه : إحدكما حرة ، ثم جامع إحداهما ، فكان بذلك  
مختارا لها .  
وهو قول الصاحبين .  
وقال أبو حنيفة : " لم يكن بذلك مختارا لها " <sup>(٣)</sup> .

### ( ٣١٨ ) الشهادة على الحرية مع إنكار المولى والعبد بذلك

إذا شهد شاهدان على المولى بأنه : أعتق عبده ، والعبد ينكر ذلك  
والمولى ينكره أيضا : قبلت شهادتهما . وهو قول الصاحبين .  
وقال أبو حنيفة : " لم تقبل شهادتهما على ذلك " <sup>(٤)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٣٧١ .

(٢) المختصر ، ص ٣٧١ .

(٣) المختصر ، ص ٣٧٥ .

(٤) المختصر ، ص ٣٦٧ .

( ٣١٩ ) تعليق العتق بشهر قبل الموت

إذا قال السيد لعبده : أنت حر قبل موتي بشهر • فإن مضي شهر —  
والمولى حي ، ثم مات بعد ذلك ، فيقع العتق قبل موته بشهر كما قال —  
ويكون العبد في هذا حراً بعد موت مولاه من ثلث مال مولاه " •  
وهو قول صاحبين •

وأما في قول أبي حنيفة : " فإن كان المولى حينئذ صحيحاً ، كان العبد  
حراً في جميع ماله ، وإن كان مريضاً مرضاً مات منه ، كان حراً من ثلث<sup>(١)</sup>  
ماله " •

( ٣٢٠ ) كتابة نصف العبد

لو كاتب المولى نصف عبده على مال ، فيكون العبد كله مكاتباً على  
ذلك المال •  
وهو قول صاحبين •

وقال أبو حنيفة : " يكون نصفه مكاتباً على ذلك المال ، فإذا أدى إليه<sup>(٢)</sup>  
ذلك المال ، عتق ، وسعى له في بقية قيمته " •

( ٣٢١ ) مكاتبه العبد من أحد الشريكين

إذا كاتب السيد عبداً بينه وبين آخر ، وكانت المكاتبه وقعت من —  
هذا المولى على نصيبه من العبد •  
فتكون " هذه المكاتبه مكاتبه بجميع العبد ، وهو بها مكاتب لمولايه  
فإن كان مولاه الذي لم يكاتبه أذن لمولاه الذي كاتبه في قبض المكاتبه  
فقبضها ، عتق العبد من مولايه جميعاً ، وإن كان لم يأذن له في قبضها —  
لم يعتق بقبض الذي كاتبه ، إياها حتى يقبض المولى الآخر حصته منها " •

(١) المختصر ، ص ٢٧٨ •

(٢) المختصر ، ص ٢٨٨ •

وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما •

وفي قول أبي حنيفة رضي الله عنه :

إن ما أداه المكاتب إلى الذي كاتبه ، يكون مشتركا بين الـ———  
كاتب وبين الذي لم يكاتب ، " ثم يرجع الذي لم يكاتب على الذي كاتب  
فيأخذ منه نصفه ، ثم يرجع الذي كاتب بذلك على المكاتب ، حتى يسقى له  
فيه " •

وإذا أذن الشريك بالكتابة وقبض المكاتبه ، كان كذلك أيضا ، إلا أنه  
ليس للشريك الذي لم يكاتب أن يرجع بشيء إلى الذي كاتب ، فإذا قبض  
المكاتب جميع المكاتبه ، عتق المكاتب ، وكان حكمه كحكم عبد بين رجلين  
أعتقه أحدهما " •

وأما إن نهى الشريك شريكه عن قبض المكاتبه ، أو مات قبل قبض  
شريكه ، إياه انقطع إذنه بذلك ، وعاد حكم العبد إلى حكمه <sup>(١)</sup> •

#### ( ٣٢٢ ) بيع المكاتب لذوى أرحامه المحرمات

##### سوى الأهل والفرع

إن اشترى المكاتب - ( سرى والده وان علا ، وولده وإن سفل ) - من  
ذوى أرحامه المحرمات : ليس له أن يبيع أحدا منهم ، وهم في حكم من  
سواهم من ذوى أرحامه المحرمات •

وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى •

وأما في قول أبي حنيفة : " فله أن يبيعهم جميعا " <sup>(٢)</sup> •

#### ( ٣٢٣ ) بيع ذوى رحم المكاتب الميت

إذا مات المكاتب ، والمكاتبه باقية عليه ، وترك ممن اشترى من  
الوالد والولد ، وغيرهما من ذوى أرحامه المحرمات ( ممن له بيعه

(١) المختصر ، ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ •

(٢) المختصر ، ص ٣٩٢ •

أو ليس له على الخلاف ) " فكلهم يسعون في المكاتب على نجومها، فإن  
أدوها عتقوا، وعتق المكاتب الميت، وإن عجزوا عنها عادوا، وعاد المكاتب  
الميت رقيقاً " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وأما في قول أبي حنيفة : " فإنهم يباعون جميعاً، سواء في ذلك  
بين الوالدين وغيرهما، إلا في ولده، فإنه يقال له : إن أدت المكاتب  
حالة قبلناها منك وعتقت وعتق أبوك بعثاقلك، وإن أبيت ذلك كنت أنست  
وأبوك مملوكين <sup>(١)</sup> " .

#### (٣٢٤) بيع زوجة المكاتب بعد شرائه إياها

إذا ابتاع المكاتب زوجته، له أن يبيعها، " إلا أن يكون ابتاعها  
وولدا كانت ولدته منه، فإنه إن كان كذلك لم يبيعها " .  
ولو كان ابتاعها دون ولدها منه، فكذلك لم يكن له بيعها .  
وهو قول صاحبين .  
وقال أبو حنيفة : كان له أن يبيعها <sup>(٢)</sup> .

#### (٣٢٥) بيع مال الابن المفقود للحاجة

إذا فقد الرجل، وأبواه محتاجان، فليس لأبيه أن يبيع من ماله  
شيئاً، إلا أن يقضي له القاضي به .  
وهو قول صاحبين .  
وأما في قول أبي حنيفة : فلأبيه أن يبيع من مال ابنه فيما يكتفي  
وفيما يأكل من المتاع، ما خلا عقاره، فإنه لا يبيع منه شيئاً . وقوله هذا  
قياساً على الأبوين المحتاجين في مال ابنهما الغائب <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر، ص ٣٩٣ .

(٢) المختصر، ص ٣٩٣ .

(٣) المختصر، ص ٤٠٤ .

( ٢٢٦ ) ولاء ابن من لانسب له ولولا

" إذا أعتق الرجل أمة ، فتزوجها رجل مسلم ليس بعربي ، ولمولـى  
 متاقا لعربي ، فولدت منه ولدا " .  
 " فحكمه في هذا حكم أبيه ، ولولا عليه في هذا الموالى أمة " .  
 وهو قول صاحبين .  
 وأما في قول أبي حنيفة : " فولأه لموالى أمة ؛ لأن أباه لانسب له  
 ولولا عليه " <sup>(١)</sup> .

( ٢٢٧ ) قسمة الميراث بإقرار الكبار

" إذا كانت الدار بين ورثة كبار أصحاء ، فأقروا عند القاضي  
 أنها ميراث بينهم عن أبيهم ، وأرادوا منه قسمتها بينهم " :  
 " فإنه يلزمهم إقرارهم ، ويقضي به عليهم ، ويقسمها بينهم على  
 ذلك ، ويشهد أنه إنما قسمها بينهم بإقرارهم على أنفسهم ، وأنه لم  
 يقض في ذلك بشيء على أحد سواهم " .  
 وهو قول أبي يوسف ومحمد .  
 وفي قول أبي حنيفة : " أنه لا يجيبهم إلى ذلك ، إلا أن يقيموا عنده  
 بينة على ميراثهم إياها " <sup>(٢)</sup> .

( ٢٢٨ ) قسمة الدار بين الكبار والمغار والغيب

" إذا كانت الدار بين ورثة بالغين ، وفيهم صغير أو غائب ، " وطلب  
 البالغون الحاضرون وهم أصحاء ، منه قسمة الدار بينهم وبين المغــار  
 والغيب " .  
 " يلزمهم ما أقروا به عنده فيها ، ويقسمها على إقرارهم ، ويجعل

( ١ ) المختصر ، ص ٣٩٨ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٤١١ .

شركاءهم ومن سواهم من الناس على حججهم فيها، وبين في قسمته إياها —  
 الوجه الذي قسمها عليه، والإقرار الذي كان عنده ممن سألها قسمتها" .  
 وهو قول أبي يوسف ومحمد .  
 وفي قول أبي حنيفة : " لم يقسمها بينهم حتى تقوم البينة عنده  
 على أصل المواريث <sup>(١)</sup> " .

### (٣٢٩) قسمة الدارين بين قوم

الداران إذا كانتا بين قوم فطلبوا قسمتها :  
 " فيقسمان بينهما على الأصل لأهل القسمة ، فإن كان الأصل لهم جمح  
 الأنصاء منهما لكل واحد من أهلها ، حتى يجعل نصيب كل واحد منهم فـي  
 واحد منهما ، فعل ذلك ، وإن كان التفريق أصل ، فرقت الأنصاء فيهما —  
 وقسمت كل ذراع على حدة " .  
 وهو قول أبي يوسف ومحمد .  
 وأما في قول أبي حنيفة : " فيقسم كل دار منهما على حدة <sup>(٢)</sup> " .

### (٣٣٠) قسمة الرقيق

إذا كان الرقيق بين جماعة ، فطلب بعضهم القسمة : قسم الرقيق  
 كما يقسم ماسواه .  
 وهو قول المصاحبين .  
 وقال أبو حنيفة : " لا يقسم الرقيق <sup>(٣)</sup> " .

---

(١) المختصر ، ص ٤١١ ، ٤١٢ .

(٢) المختصر ، ص ٤١٣ .

(٣) المختصر ، ص ٤١٦ .



( ٣٣١ ) أثر الاستحقاق في الدار المقسومة

" إذا كانت الدار بين رجلين : نصفين ، فاقتسماها ، فأخذ أحدهما  
الثلث من مقدمها ، وقيمتها : ستعائة درهم ، وأخذ الآخر الثلثين من  
مؤخرها ، وقيمتها : ستعائة درهم ، ثم استحق نصف ما في يدي صاحب  
المقدم " :  
" يرد ما بقي في يده ، ويبطل القسمة ، ويكون ما بقي من الدار بينهما  
نصفين " .

وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وأما في قول أبي حنيفة : " فإن صاحب المقدم يرجع على صاحب  
المؤخر بربع ما في يده ، وإن شاء أبطل القسمة <sup>(١)</sup> " .

( ٣٣٢ ) عتق المولى لعبد عبده المأذون

إذا صار في يد المأذون له في التجارة عبد من تجارته ، فأعتقه  
مولاه : فعتقه جائز - ( سواء أكان على العبد دين يحيط بقيمته وبقيمة  
عبده الذي أعتقه مولاه ، وبما في يده سوى ذلك ، أم كان الدين أقل  
من ذلك ) - " وعلى المولى ضمان قيمة العبد المعتق لعبده المأذون له  
في التجارة " .

وهو قول صاحبين .

وفي قول أبي حنيفة : إن كان الدين يحيط بقيمته وقيمة العبد  
وماسواه : فعتقه باطل ، وإن كان الدين أقل من ذلك ، فعتقه جائز <sup>(٢)</sup> .

( ٣٣٣ ) إقرار العبد المأذون بدين

إذا حجر المولى على عبده المأذون في التجارة ، " ثم أقر العبد  
بعد ذلك بدين ، وفي يده شيء من كسبه الذي كان اكتسبه في حلال

( ١ ) المختصر ، ص ٤١٧ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٤٢٣ .

التجارة " : " فلا يجوز إقراره على حال " .

• وهو قول صاحبين .

وأما في قول أبي حنيفة : " فإقراره جائز في مقدار مافي يــــــده  
من كسبه الذي لم يأخذه مولاة منه " <sup>(١)</sup> .

#### ( ٢٢٤ ) الحجر على العبد الثاني بالحجر على الأول

إذا حجر المولى على عبده المأذون ، " وقد كان عبده قبل ذلك  
اشترى عبدا فأذن له في التجارة " .

" فإن العبد الثاني محجور عليه ، سواء كان على العبد الأول دين  
أو لم يكن " .

• وهو قول صاحبين .

وقال أبو حنيفة : " إن كان على العبد الأملى دين ، فالحجر عليــــه  
حجر على عبده ، وإن كان لاديين عليه ، كان عبده مأذونا له في التجارة " <sup>(٢)</sup> .

#### ( ٢٢٥ ) تأثير الردة في العبد المأذون

إذا أذن المولى لعبده في التجارة ، فارتد المأذون عن الإسلام  
لا يكون المأذون بردته محجورا عليه .

• وهو قول أبي يوسف ، وقياس قول محمد رضي الله تعالى عنهما .  
وفي قول أبي حنيفة : كان بالردة محجورا عليه <sup>(٣)</sup> .

#### ( ٢٢٦ ) لبس الثوب الحرير في الحرب

" لابس بلبس الحرير والديباج في الحرب " .

• وهو قول صاحبين .

(١) المختصر ، ص ٤٢٥ .

(٢) المختصر ، ص ٤٢٦ .

(٣) المختصر ، ص ٤٢٦ .

وفي قول أبي حنيفة : لبس الثوب الحرير مكروه ، سواء كان فـي  
(١)  
الحرب أو في غير الحرب .

---

(١) المختصر ، ص ٤٣٨ .

## (١٦) مخالفة الإمام أبي حنيفة وموافقة أبي يوسف فقط

(١)  
(٣٣٧) الخمس في الزئبق

- الزئبق لاشيء فيه ، قياساً على النفط .  
 وهو قول أبي يوسف ، وقول أبي حنيفة الأول .  
 وقال أبو حنيفة أخيراً : إنه فيه الخمس<sup>(٢)</sup> .

(٣٣٨) تثبت المن بعد تحركها بالضرب

- إذا ضرب من رجل فحركها ، استؤنى بها حولا ، فإن اشتدت وعادت كما كانت " ففيها حكومة الألم ، وإن سقطت أو اسودت ، كانت فيها ديتها " .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وقال أبو حنيفة : " إن اشتدت وعادت كما كانت ، فإنه لاشيء فيها " <sup>(٣)</sup> .

(٣٣٩) الموت بسريان جناية العبد

- إذا جنى العبد جناية لم تبلغ النفس ، وبرئ المجني عليه من الجناية ، " فغرم المولى أرشها ، وأمسك عبده ، ثم انتقضت الجناية ، فمات المجني عليه منها ، والعبد على حاله عند مولاه " .  
 فالمولى بالخيار : " إن شاء دفعه وأخذ ما أعطى ، وإن شاء فسداه بتمام الدية " .  
 وهو قول أبي يوسف الأخير ، وهو القياس .  
 وخالف أبو حنيفة القياس ، وقال : " ينبغي في القياس أن يكون هذا منه اختيار ، ولكني أدع القياس وأخيرّه الآن خياراً مستقبلاً " <sup>(٤)</sup> .

- (١) الزئبق : فارسي معرب ، " وهو عنصر فلزي سائل في درجة الحرارة العادية " . انظر : الصحاح (زبق) ، معجم الوسيط ، (زأبق) .  
 (٢) المختصر ، ص ٥٠٠ ، ٤٩ .  
 (٣) المختصر ، ص ٢٤٤ .  
 (٤) المختصر ، ص ٢٥٥ .

(٢٤٠) القطع في الطر

إذا طر ( شق ) من رجل دراهم ، كانت معه مما يجب في مثلها القطع ؛  
 قطع ، سواء كان طرها من خارج الكم ، أو من داخله .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وقال أبو حنيفة : <sup>(١)</sup> إن كان طرها من داخل الكم قطع ، وإن كان  
 طرها من خارج الكم لم يقطع .

(٢٤١) المجزئ في الأصاحي

" إذا قطع مما يضي به بعض آذنه ، أو بعض ذنبه ، أو بعض البيته " ؛  
 " فإن كان بقي بالمقطوع أكثر من النصف ، مما ذكر ، أجزأ أن يضحى  
 بها " .  
 وهو قول أبي يوسف ، وقال : " فذكرت قولي لأبي حنيفة رضي الله  
 تعالى عنه ، فقال : قولي مثل قولك " .  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه :  
 " إن كان الذي ذهب من ذلك الثلث فصاعدا ، لم يجز أن يضحى به —  
 وإن كان أقل من ذلك أجزأ أن يضحى بها " <sup>(٢)</sup> .

(٢٤٢) حلف أن لا يكلمه دهر

لو حلف أن لا يكلمه دهر ، ولم ينو في ذلك وقتا ؛  
 فإنه يعد مثل الحين والزمان : ( على ستة أشهر ) .  
 وهو قول أبي يوسف .  
 وقال أبو حنيفة : " لا أدري ما الدهر " <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٢٧١ .

(٢) المختصر ، ص ٣٠٣ .

(٣) المختصر ، ص ٣١٠ .

(١٧) مخالفة الإمام وموافقة محمد فقط(٣٤٣) الخيار في تزويج القاضي الصبي إذا بلغ

إذا زوج القاضي صبيًا لم يبلغ ، أو صبية دون البلوغ ؛  
 " فهو كتزويج الولي غير الأب ، وغير الجد ( أب الأب ) وغير من هو  
 فوقهما ؛ وفيه الخيار بعد البلوغ - بمعنى ( أن الزوجين إذا اختارا  
 المقام على ما هو عليه أقام ، وأيهما اختار رد ذلك عن نفسه رده عنها ) .  
 وهو قول محمد بن الحسن .  
 وروى عن أبي حنيفة : " بأن ذلك العقد من القاضي ، كعقد  
 الأب على الصغير وعلى الصغيرة ، ولأخيار فيه بعد البلوغ ، كما لأخيـ  
 (١)  
 في عقد الأب " .

(٣٤٤) وقوع السهم على العبد حال كونه حراً

" إن رمى عبداً بهم ، شاعته مولاة ، ثم وقع به السهم فقتله " ؛  
 " فعلى الرامي لمولى العبد ، ما بين قيمة عبد مرمى إلى قيمته غيسر  
 مرمى ، ولا شيء عليه سوى ذلك " .  
 وهو قول محمد بن الحسن .  
 " في قياس قول أبي حنيفة ؛ عليه قيمته عبداً لمولاة " .  
 (٢)  
 " إذ الأمل عنده ؛ اعتبار الأمل الذي كان عليه وقت الرمي " .

(٣٤٥) اختيار أحد الضررين

" إذا كان أحد من المسلمين في سفينة في البحر ، فرماها العدو  
 بالنار ، فعملت فيها النار " ؛

(١) المختصر ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢) المختصر ، ص ٢٢٥ .

فله حالتان : " إن كان يعلم أن النار تحرقه إن أقام في السفينة ويرجو أن ينجو من الغرق إن ألقى نفسه في البحر، فإنه يلقي نفسه في البحر، ولا يقيم في السفينة حتى تحرقه النار .  
وإن كان يعلم أن النار تحرقه إن أقام في السفينة، ويعلم أن الماء يفرقه إن ألقى نفسه في البحر، فإنه إذا ذهب نفسه في السفينة ذهب — بغير فعله —، وإذا ذهب بالقاء نفسه في البحر ذهب بفعله، فكان بذلك قاتلا لنفسه " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة :

" المبتلى بالخيار : " إن شاء صبر على النار حتى تحرقه، وإن شاء ألقى نفسه في الماء، وإن كان يعلم أنه يموت فيه فرقاً<sup>(١)</sup> " .

لبس الحرير والديباج واستعمالهما (٢٤٦)

يكره لبس الحرير والديباج، وكذلك توسدهما والنوم عليهما .

وهو قول محمد بن الحسن .

وأبو حنيفة : " يكره لبس الحرير والديباج، ولا يرى بأساً بتوسدهما وبالنوم عليهما<sup>(٢)</sup> " .

(١) المختصر، ص ٢٩٣ .

(٢) المختصر، ص ٤٣٦ .

### الفصل الثالث

#### مخالفات الطحاوي صاحبين

#### أو أحدهما

- (١٨) مخالفة صاحبين، وموافقة الإمام أبي حنيفة وزفر .
- (١٩) مخالفة صاحبين، وموافقة الإمام أبي حنيفة .
- (٢٠) مخالفة أبي يوسف، وموافقة الإمام أبي حنيفة ومحمد .
- (٢١) مخالفة أبي يوسف، وموافقة محمد فقط .
- (٢٢) مخالفة محمد، وموافقة الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف .
- (٢٣) مخالفة محمد، وموافقة أبي يوسف فقط .



## (١٨) مخالفة المصاحبين وموافقة الإمام أبي حنيفة وزفر

## (٢٤٧) تقسيم الوصية بين اثنين

" إذا أوصى لرجل بربع ماله ولاخر بنصفه ، فأجاز ذلك الورثة بعد موته كان للموصى لهما ما أوصى لهما به الموصي ، وكان ما بقي من المال - وهو رבעه - لورثة الموصي " وإن لم يجر الورثة ذلك ، فكيف تقسم بينهما الوصية ؟

اختار الطحاوي قول أبي حنيفة وزفر : " بأن الثلث بين الموصى لهما - يقسم - على سبعة أسهم : لصاحب النصف منه : أربعة أسهم ، ولصاحب الربع منه ثلاثة أسهم " .

وأما في قول المصاحبين : " فإن الثلث يكون بين الموصى لهما على ثلاثة أسهم : لصاحب النصف منه : اثنان ، ولصاحب الربع منه : سهم " (١) .

## (٢٤٨) القضاة بكتاب القاضي في الدار

لا ينبغي لقاضي أن يقبل كتاب قاضي إليه ، في دار حتى يحددها ، في كتابه : بأربعة حدود أو بثلاثة ، ولو نسبها إلى شيء معروف مما هو مشهور به ، لم يقبل ذلك " .

وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه .

وأما في قول المصاحبين ، فيقبل ذلك منه .

قال أبو جعفر الطحاوي : " القياس أنه لا يقبل الكتاب فيها حتى

يحددها بأربعة حدود وهو قول زفر " .

وقال من اختياريه لقول أبي حنيفة : " وبه ناخذ " (٢) .

(١) المختصر ، ص ١٥٨ .

(٢) المختصر ، ص ٢٢١ .

## (١٩) مخالفة الصاحبين وموافقه الإمام رحمهم الله تعالى

زكاة مازاد على النصاب في النقدين (٢٤٩)

(١) نصاب الذهب عشرون مثقالاً ، ونصاب الفضة خمس أواق من الورق ، وهي مائتا درهم ، فما زاد على النصاب ، لاشيء فيها ، حتى تبلغ الزيادة مئتين الورق أو مئة ، وهي أربعون درهماً ، فيكون فيها ربع عشرين ، وهو درهم واحد ثم كذلك تعتبر زيادتها لاشيء فيها حتى تكون أربعين ، وكذلك فـ في الذهب ، لاشيء في الزيادة منه على عشرين مثقالاً ، حتى تكون الزيادة أربعة مثاقيل ، فيكون فيها ربع عشرين ، ثم كذلك مازاد على كل أربعة مثاقيل فـ لاشيء فيه حتى تكون الزيادة أربعة مثاقيل ، وهو قول أبي حنيفة .  
(٢) وقال الصاحبان : إن مازاد في ذلك ففيه من الزكاة بحساب ذلك .

(٢٥٠) تعتمد إفتار من لم ينو صيام رمضان ليلاً

" من أصبح في يوم من شهر رمضان ولم ينو في الليلة التي قبله صومه ، ثم أكل أو شرب أو جامع متعمداً " فإن عليه القضاء بلا كفارة .  
وهو قول أبي حنيفة .  
وقال الصاحبان : " إن كان ذلك منه قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة ، وإن كان منه بعد الزوال فعليه القضاء ولا كفارة " .  
(٣)

(٢٥١) خروج المعتكف لغير قضاء الحاجة

المعتكف إذا خرج من مسجد معتكفه إلى جنازة أو إلى عيادة مريض أو إلى ما سوى ذلك ، سوى خروجه منه للغائط والبول والجمعة ، فإن ذلك ينقض اعتكافه " .

(١) نصاب الذهب مقدر = ٨٥ غراماً ، ونصاب الفضة مقدر = ٥٩٤ غراماً .

انظر الإيضاح والتبيان مع التعليق ، ص ٤٩ .

(٢) المختصر ، ص ٤٨ ، ٤٧ .

(٣) المختصر ، ص ٥٧ .

وهو قول أبي حنيفة .

وقال صاحبان : بأن الفروج " إن كان أقل من نصف النهار لـم ينقض اعتكافه ، وإن كان أكثر من ذلك نقض اعتكافه " <sup>(١)</sup> .

### صفة الإقالة (٢٥٢)

<sup>(٢)</sup> الإقالة في البيع : فسخ للبيع فيه ، سواء كانت ذلك قبل قبض المبيع أم بعد قبضه .

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

وقال صاحبان رحمهما الله تعالى :

بأن الإقالة قبل قبض المبيع فسخ للبيع ، " وبعد قبض المبيع بيع مستقل " <sup>(٣)</sup> .

### السلم في الأشياء التي لها حمل ومؤونة (٢٥٣)

<sup>(٤)</sup> " لا يجوز السلم في شيء من الأشياء له حمل ومؤونة ، أو لاحتل لـه ولا مؤونة ، إلا باشتراط المسلم على المسلم إليه موافاته به في مكان بعينه يذكره له في السلم ، وإن وقع بخلاف ذلك كان فاسدا " .  
وهو قول أبي حنيفة في القديم .

وقوله في الجديد : بأنه " لا يجوز السلم فيما لم يشترط فيه مكان قبضه إذا كان له حمل ومؤونة ، فإن لم يكن له حمل ولا مؤونة جاز السلم ووجب على المسلم إليه أن يوفيه في الموضع الذي تعاقدوا فيه السلم " .  
وقال صاحبان : " كل ما كان من السلم له حمل ومؤونة ، أو لاحتل لـه

(١) المختصر ، ص ٥٨ .

(٢) الإقالة لغة : الرفع والإزالة ، وفي الاصطلاح : رفع العقد ، وإلغاء حكمه وآثاره بتراضي الطرفين . انظر : المصباح ( قيل ) ، المغنسي ١٣٥/٤ ( مع الشرح ) ، البحر الرائق ، ١١٠/٦ .

(٣) المختصر ، ص ٧٩ .

(٤) السلم في اللغة : التقديم والتأخير ، وهو مثل السلف وزنا ومعنسى وفي الشرع ، قال الجرجاني : ( اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا ) . انظر : التعريفات ، المصباح : ( سلم ) .

ولامؤونة ، قد ذكر له موضع قبض في السلم جاز السلم وقبض هناك ، ومالـم يذكر له منه موضع قبض جاز السلم ووجب للمسلم قبضه من المسلم إليه (١) حيث تعاقدوا السلم .

#### (٣٥٤) أثر المقابلة في الاستبراء

" من ابتاع جارية ولم يفارق بائعها عن موطن البيع ، ولم يكسـن قبضها حتى تقايلا البيع فيها ، فلا يكون للبائع أن يطاها حتى يستبرئها (٢) وهو قول أبي حنيفة .

وفي رواية عنه أيضا أنه قال : " إن القياس أن لا يكون لـه أن يطاها حتى يستبرئها ، ولكن استحسن فأجل له وطئها من غير استبراء " . وقال أبو يوسف : " إنه إن وطئها بلا استبراء ، جاز له ؛ لأن علمه يحيط أنها لم توطأ " .

وروى عن محمد أنه قال : " أنه ليس عليه أن يستبرئها ، قال : وهو القياس ؛ لأن ملك المشتري لم يكن تم عليها " (٣) .

#### (٣٥٥) ضمان المضارب

" المضارب في المضاربة الفاسدة كالأجير فيها ، وإن ضاع منه المال وهو على ذلك ، فلا ضمان عليه " .

وهو قول أبي حنيفة .  
وفي قول الصحابين : " عليه الضمان " (٤) .

- 
- (١) المختصر ، ص ٨٦ ، ٨٧ .
  - (٢) الاستبراء لغة طلب البراءة ، وهو : طلب براءة المرأة من الحيض باستبراء الجارية ( طلب براءة رحمها من الحمل ) . انظر : المفسر المصباح ، ( برى ) .
  - (٣) المختصر ، ص ٩١ ، ٩٢ .
  - (٤) المضاربة : مفاعلة من الضرب وهو السير في الأرض ، وهو : عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر . التعريفات ، ( باب الميم ) .
  - (٥) المختصر ، ص ١٢٥ .

(٣٥٦) تضمين الأجير المشترك

" إذا استأجر رجلا على خياطة ثوبه، أو على قصارته، وقبضه، فتلـسـف في يده بغير فعله وبغير تعد منه فيه " ، فإنه لاضمان عليهم في ذلك ولاجرة لهم فيه ، وإن كانوا قد عملوا ما استؤجروا عليه " .  
وهو قول أبي حنيفة ؛ لأن قوله في الأجير المشترك : عدم التضمين في الشيء التالف .

وقال صاحبان : " هم ضامنون لذلك ، وإن كانوا قد عملوا ما استؤجروا عليه فيه ، فالمستأجر بالخيار : إن شاء ضمنهم قيمة ما دفعه إليهم يوم دفعه ، ولم يكن عليه أجر ، وإن شاء ضمنهم قيمته يوم ضاع ، وكان عليه أجر ما عملوه فيه " (١) .

(٣٥٧) القول في الاختلاف بين صاحب الشيء والأجير

" من استؤجر على خياطة ثوب أو على قصارته ، فزعم أنه قد رده على صاحبه ، وأنكر ذلك صاحبه ، وحلف على ذلك : فالقول قول المانع " .  
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .  
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى :  
" بأن القول في ذلك : قول رب الثوب " (٢) .

(٣٥٨) أجرة المشاع

" إذا استأجر من رجل حمته من دار ، وحمته فيها شائعة ، وذكر مقدارها في الإجارة ، إلى مدة معلومة بأجرة معلومة " . فهل يجوز إجارة المشاع ؟

- 
- (١) المختصر ، ص ١٢٩ .  
(٢) المختصر ، ص ١٣٠ .  
(٣) المشاع : مأخوذ من شاع الشيء يشيع شيوعا ، بمعنى الافتراق والامتزاج والمقصود هنا : هو جزء غير محدود في مال مشترك بين اثنين فأكثر .  
انظر : المصباح ( شيع ) .

ذهب الطحاوي إلى القول :

- بأنه لا يجوز الإجارة، إلا أن يكون المستأجر مالكا لبقية الدار، فيجوز .
- وهو قول أبي حنيفة .
- (١)
- وذهب صاحبان : إلى جواز ذلك كله .

#### (٣٥٩) صدقة دار على رجلين

- " من وهب أو تصدق بدار على رجلين لم يجز ذلك " .
- وهو قول أبي حنيفة .
- (٢)
- وفي قول صاحبين : هي جائزة .

#### (٣٦٠) مشاركة العصبة (٣)

- أقرب العصبات : ابن الصلب، ثم بنوهم الذكور لأصلا بهم كذا —————
- وإن سفلوا، فإذا لم يكونوا كان الأب هو العصبة، فإذا لم يكن كان ———
- قرب ممن فوقه من آبائه : هو العصبة .
- وهو قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه .
- وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما :
- فالإخوة للأب والأم، أو للأب يشاركون الجد في ذلك .
- غير أنه لا يكون الإخوة من قبل الأب والأم، ولأن من قبل الأب عصبته
- (٤)
- مع الجد في قولهما " .

(١) المختصر، ص ١٣١ .

(٢) المختصر، ص ١٣٩ .

(٣) العصبة : من عصبة الرجل، أي قرابته لأبيه، وبنوه، وسموا عصبته لأنهم عصبوا بنسب الميت، وأحاطوا به، واستعمل الفقهاء العصبة في الواحد إذا لم يكن غيره، لأنه قام مقام الجماعة في إخراج جميع المال . انظر : حلية الفقهاء، ص ١٥٧، المغرب، المصباح (عص) .

(٤) المختصر، ص ١٤٧ .

(٣٦١) الجد مع الإخوة

إذا كان مع الجد أحد من الإخوة والأخوات للأب والام، وليس معهم  
من له فرض معلوم : فالمال كله للجد، ولا يرث معه أحد من الإخوة والام—  
الأخوات، وأقامه في ذلك مقام الأب .

وهو قول أبي حنيفة .

وقال صاحبان في ذلك :

إن الجد يقاسم الأخ الواحد، والأخت الواحدة وأكثر من ذلك من الإخوة  
والأخوات من الأب والام، ما كان حظ الجد بالمقاسمة ثلث المال فصاعداً  
فإن نقص حظه بالمقاسمة من ثلث المال أكمل له ثلث المال، ثم قسم  
مابقي بين الإخوة والأخوات للأب والام، للذكر مثل حظ الأنثيين .<sup>(١)</sup>

(٣٦٢) ميراث الخنثى

إذا هلك الرجل من ولد خنثى وعن ابن غير خنثى، فإن الخنثى على  
أنه ابنه حتى يعلم ماسوى ذلك، وبعد أن يكون أسواً حال الخنثى فـ  
ذلك الميراث أن يكون أنثى .

وهو قول أبي حنيفة .

وفي قول أبي يوسف : " يكون المال بينه وبين الابن المعروف على  
سبعة : للابن المعروف منه : أربعة، وللخنثى منه ثلاثة، لأن الابن المعروف  
يضرب له في نصيب ابن كامل، ويضرب للخنثى بثلاثة أرباع نصيب ابن كامل" .  
وقال محمد بن الحسن : " يقسم الميراث بينهما على تنزيل الأحوال  
فيكون للخنثى منه خمسة من اثني عشر، وللمستقر : سبعة من اثني عشر" .

وقول أبي حنيفة في تعريف الخنثى : " إن بال الخنثى من حيث يبسول

(١) المختصر، ص ١٤٧، ١٤٨ .

(٢) الخنثى : الذى لا يخلص للذكر ولا أنثى، والخنثى : الذى خلق له فـ  
الرجل، وفرج المرأة، والجمع : خنثى، وخنثاء . انظر : اللسان  
المصباح ( خنث ) .

الرجل ، كان رجلا ، وإن بال من حيث تبول المرأة كان امرأة ، وإن بال منهما جميعا : فإنه لأعلم لي به " .

وقال أبو يوسف : " إن بال منهما جميعا ، فمن أيهما سبق البـــــــــــــــــول جلت له الحكم ، وإن بال منهما جميعا معا فلاعلم لي به " .<sup>(١)</sup>

### ( ٣٦٣ ) الودائع المشتركة

إذا استودع ثلاثة نفر دراهم ، أو ماسواها مما يقسم ، ثم جــــــــــــــــاء أحدهم يطلب نصيبه منها ، ولم يحضر صاحباها ، لم يكن عليه أن يعطيه منها شيئا .

وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه .  
وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : " عليه أن يعطيه ثلثها " .<sup>(٢)</sup>

### ( ٣٦٤ ) سهم الفرس

يلزم للرجال الأحرار البالغين من المحاربين ، سهم واحد ، من أربعة أخماس الغنيمة ، والذي معه فرس سهمان : سهم له ، وسهم لفرسه . وهــــــــــــــــو قول أبي حنيفة .

" وفي قول أبي يوسف ومحمد : يعطيه لفرسه سهمين " .<sup>(٣)</sup>

### ( ٣٦٥ ) نفى الولد عن الملامنة

" إن نفى الملامن ولد الملامنة بحفرة ولادتها إياه ، أو بعد ذلك بيوم أو يومين ، لاعنها به ، وانتفى الولد عنه وصار ابنا لها لأب له ، وإن لم ينشف بحفرة الولادة ، أو بالمقدار المذكور بعدها ، لم يكن له أن ينفيــــــــــــــــه بعد ذلك " .

( ١ ) المختصر ، ص ١٥٤ .

( ٢ ) المختصر ، ص ١٦٤ .

( ٣ ) المختصر ، ص ١٦٦ .



وهو قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه .  
وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما : فله أن ينفيه فيما  
بينه وبين مدة أكثر النفاس منذ ولد ، وهي أربعون يوما ، وإن مضت وقتـ<sup>(١)</sup>  
كان حاضرا للولادة ، لم يكن له أن ينفيه بعد ذلك " .

#### ( ٣٦٦ ) عدة نساء دار الحرب

إذا خرج من نساء دار الحرب إلى المسلمين " بإسلام أو بدمية  
وقد كان لها زوج في دار الحرب ليست بحامل ، فلا عدة عليها منه ، ولها  
أن تتزوج " .

وهو قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه .  
" وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما : فعليها  
العدة ، وليس لها أن تتزوج إلا بعد انقضائها " <sup>(٢)</sup> .

#### ( ٣٦٧ ) الرضاة أثناء الحمل من الزوج الثاني

إذا طلق الرجل امرأته ، ولها لبن من ولد كانت ولدت له منه ، فانقضت  
عدتها وتزوجت زوجا آخر ، وحملت منه ، ثم أرضعت صبيا ، كان ابنها وابن  
الأول ، واللبن للأول حتى تضع ، فإذا وضعت صار اللبن للثاني .  
وهو قول أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف : إذا عرف أن هذا اللبن الذي أرضعت به هذا  
الصبى من الثاني ، كان ذلك الصبي ابنا للثاني بذلك الرضاع " .  
وقال محمد استحسانا : إن هذا اللبن للزوجين جميعا ، ويكون به  
الصبى الموضع ابنا لهما ، وجعل بذلك اللبن في حال الحمل للزوجين جميعا  
حتى يكون الوضع <sup>(٣)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ٢١٦ .

(٢) المختصر ، ص ٢٥٦ .

(٣) المختصر ، ص ٢٢٢ ، ٢٢١ .

(٣٦٨) موت قاطع اليد بـسريان القصاص

" من قطع يد رجل عمدا، فاقتصل له منه الإمام، ثم مات المقتصل منه من القصاص " ، فإن دية نفس المقتصل منه على المقتصل له .  
وهو قول أبي حنيفة .  
وقال الصحابان : " بأنه لا شيء له عليه " .<sup>(١)</sup>

(٣٦٩) اختيار السيد الفتداه عبده من قتل الخطأ

" إذا قتل العبد رجلاً خطأ قيل لمولاه : ادفعه إلى ولي الجناية  
أو افده بالدية فإن اختار فداؤه بالدية : كان مأخوذاً بها حالة لولي  
المقتول ، فإن ثبت بعد ذلك إفساره بها " :  
" فإن الجناية قد زالت من عنق العبد باختيار مولاه ، أيـــــــــــــــــاه  
وصارت ديناً على مولاه في رقبة العبد الجاني " .  
وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه .  
وقال أبو يوسف رضي الله عنه : " إذا لم يكن للمولى من المال في  
وقت اختياره إياه مقدار الدية ، كان اختياره إياه باطلاً ، فكان حق ولي  
الجناية في رقبة العبد كما كان قبل الاختيار ، فيقال له : ادفع العبد إلى  
ولي الجناية أو افده منه بالدية " .  
" وقال محمد رضي الله عنه : الاختيار جائز ، معسراً كان المولى  
أو موسراً ، وتكون الدية في عنق العبد ديناً لولي الجناية ، يبيعه فيها  
مولاه لولي الجناية " .  
(٢)

(٣٧٠) توقيت التقادم في شهادة الحد

إذا شهد الشهود على أحد ، بأنه زنى قبل حين ، فلا يوقت للتقدم وقتاً  
وإنما هو على حسب ما يرى الإمام •

(١) المختصر، ص ٢٤٠.

(٢) المختصر، ص ٢٥٣، ٢٥٤ •

وهو قول أبي حنيفة .  
وقال أبو يوسف ومحمد : بأنه يوقت في ذلك شهرا .<sup>(٢)</sup>  
<sup>(١)</sup>

(٣٧١) هروب أحد الشريكين في السرقة

إذا سرق الرجلان سرقة ، ثم هرب أحدهما وأخذ الآخر ، فلا يقطعه  
الماخوذ .

وهو قول أبي حنيفة المرجوع منه .  
وقال صاحبان : " يقطع " وهو القول الجديد لأبي حنيفة رضي  
الله عنهم .<sup>(٣)</sup>

(٣٧٢) عدة المهاجرة باختلاف الدارين

إذا خرج إلى المسلمين " من نساء أهل الحرب بإسلام ، أو بدمية  
فصارت في دار الإسلام ، ولها زوج في دار الحرب ، فإنها قد بانت منه " .  
ثم إنه لعدة عليها ، ولا بأس بأن تتزوج ، ولكن لا يدخل بها زوجها  
إن كانت حاملا حتى تنفع حملها .  
وهو رواية عن أبي حنيفة .  
وفي رواية منه : أن الحامل عليها العدة ، وهي : وضع حملها  
وأنها لا تتزوج قبل ذلك .

وذهب صاحبان إلى القول : بأن عليها العدة حاملا كانت أو غير  
حامل ، وأنها لا تتزوج حتى تنقضي عدتها " .<sup>(٤)</sup>

---

(١) وأشار المرغيناني : إلى أن الحين عند محمد ستة أشهر .

انظر : الهداية ( مع البناية ) ، ٤٣٣/٥ .

(٢) المختصر ، ص ٢٦٤ .

(٣) المختصر ، ص ٢٧٠ .

(٤) المختصر ، ص ٢٨٩ .

( ٣٧٣ ) موت الموجب على نفسه أضحية

" إذا أوجب أضحية ، ثم مات بعد إيجابه إياها ، قبل أن ينفذها فيما أوجبها فيه " : فهي ميراث عنه .  
وهو قول أبي حنيفة .  
وقال صاحبان : " بأنه يذبح عنه بعد موته ، وهي كالوقف ، ولا تكون ميراثا <sup>(١)</sup> " .

( ٣٧٤ ) المراد بالشحم في الحلف

" من حلف أن لا يشتري شحما ، كان ذلك على شحم البطن خاصة ، دون غيره من الشحوم " .  
وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه .  
وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : شحم الظهر في ذلك ———ك <sup>(٢)</sup> كشحم البطن " .

( ٣٧٥ ) الشهادة في الولاة بالشهرة

لا يجوز للرجل أن يشهد على الولاة بالشهرة ، كما يجوز أن يشهد على النسب المشهور .  
وهو قول أبي حنيفة .  
وفي قول أبي يوسف ومحمد : يجوز ذلك بالشهرة ، وإن لم يعاين <sup>(٣)</sup> العتاق .

---

(١) المختصر ، ص ٣٠٢ .

(٢) المختصر ، ص ٢١٣ .

(٣) المختصر ، ص ٣٢٨ .

(٣٧٦) الميراث بالولاء بين جد وأخ المعتق

إذا توفي ممن عليه ولاء عتاق ، " وترك جد مولاه ، أباه أبيه ، وأخاه  
مولاه لأبيه وأمه أو لأبيه " .  
فميراثه لجد مولاه دون أخي مولاه لأبيه وأمه " .  
وهو قول أبي حنيفة .  
وقال صاحبان : " ميراثه بينهما نصفان ، والولاء للكبير " <sup>(١)</sup> .

---

(١) المختصر ، ص ٣٠٠ .

(٢٠) مخالفة أبي يوسف وموافقة الإمام أبي حنيفة ومحمد، أو أحدهما

### (٣٧٧) آذان الصبح قبل دخول الوقت

" لا يؤذن لصلاة من الطلوات إلا بعد دخول وقتها " .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد .

وقال أبو يوسف : " لا بأس بأن يؤذن لصلاة الصبح في الليل قبل

دخول وقتها " <sup>(١)</sup> .

### (٣٧٨) صفة صلاة الخوف فيما إذا كان

العدو في ناحية القبلة

صفة صلاة الخوف سواء كان العدو على جهة القبلة أو غيرها سواءً وذلك بأن يجعل الإمام الناس طائفتين ، فيملي بالطائفة الأولى ركعة ، فإذا رفع رأسه ذهبوا فوقفوا بإزاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فيملي بهم ركعة ويسلم ، ثم ذهبوا فوقفوا بإزاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فيمليهم الركعة الأولى بقراءة ، كما روى ابن مسعود عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف الأول .

وقال أبو يوسف أخيراً كما حكى أصحاب الإجماع عنه ، بأن صفة الصلاة عند كون العدو في جهة القبلة : أن يجعل الناس صفين ، فكبر وكبروا جميعاً ثم ركع وركعوا جميعاً ، ثم رفع ورفعوا جميعاً ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه والآخرين يحرسونهم ، ثم رفع ورفعوا ثم سجد الصف المؤخر ، والآخرين يحرسونهم ، فإذا رفعوا سجد الإمام والصف المقدم ، فإذا رفعوا سجد الصف المؤخر ، ويفعلون في الركعة الثانية هكذا أيضاً <sup>(٢)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٢٥ .

(٢) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٩ ، المبسوط ، ٤٧ ، ٤٦/٢ .

الزكاة في المستخرج من الجبال والبحار (٣٧٩)

- لزكاه فيما يوجد في الجبال ، ولا فيما يستخرج من البحار .  
 • وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 " وقال أبو يوسف : في الصنبر واللؤلؤ وكل حليه تخرج من البحر الخمس <sup>(١)</sup> .

رؤية الهلال نهارا (٣٨٠)

- إن رُئي هلال رمضان أو هلال شوال نهارا قبل الزوال ، أو بعد الزوال فهو ليلة الجائبة .  
 • وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو رواية أبي يوسف الأولى .  
 " وقال أبو يوسف بآخرة ، إن كان قبل الزوال ، فهو للماضية ، وإن كان بعد الزوال فهو للجائبة <sup>(٢)</sup> .

احتشاء حشيش الحرم (٣٨١)

- " لا ينبغي لأحد أن يحتش من حشيش الحرم ، ولا يرميه بهيره " .  
 • وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 " وأما في قول أبي يوسف ، فلا بأس أن يرميه بهيره <sup>(٣)</sup> .

المصراة (٣٨٢)

- إذا اشترى الرجل ناقة أو بقرة أو شاة على أنها لبون ، ثم حلبها مرة بعد مرة ، فتبين له بنقصان لبنها أنها مصراة ، فإنه يرجع على بائعها <sup>(٤)</sup>

- (١) المختصر ، ص ٤٩ .  
 (٢) المختصر ، ص ٥٦ .  
 (٣) المختصر ، ص ٧٠ ، ٦٩ .  
 (٤) المصراة : " هي الناقة - أو غيرها - تصر أخلافها ولا تحلب أياما حتى يجتمع اللبن في ضرعها ، فإذا حلبها المشتري استغزرها . الزاهر في غريب الفاط الشافعي ( الكويت : التراث الاسلامي ) ، ص ٢٠٦ .

- بنقصان عيبتها ، وليس له ردها عليه دون لبنها ولامع لبنها " .
- وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف القديم .
- وقال أبو يوسف بأخرة مما روى عنه أصحاب الاملاء :
- " إنه يردها بقيمة صاع من تمر ، ويحتبس لبنها لنفسه " <sup>(١)</sup>

(٢)  
(٢٨٣) الخيانة في المراجعة

- " إذا باع الرجل من الرجل شيئا مرابحة ، ثم علم المشتري بخيانته كانت من البائع له في ثمنه ، زادها عليه " .
- " فالمشتري بالخيار إن شاء حبسه ولا شيء له غير ذلك ، وإن شاء رده ونقص البيع فيه " .
- وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .
- وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : " بأن المشتري يرجع على البائع بالخيانة وبمحنتها من الربح " <sup>(٣)</sup>

(٣٨٤) بيـع المـعدود

- لا يجوز بيع المعدود ، " حتى يعده ، إن كان اشتراه عددا " .
- وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف في القديم .
- وقال أبو يوسف في الجديد :
- " له أن يبيعه قبل أن يعده ، إن كان قد قبضه " <sup>(٤)</sup>
- وهو رواية عن محمد بن الحسن .

---

(١) المختصر ، ص ٨٠ .

(٢) المراجعة : "نقل ماملكه بالعقد الأول ، بالثمن الأول مع زيادة ربح" .  
الكتاب ( مع اللباب ) ٣٣/٢٠ .

(٣) المختصر ، ص ٨٢ .

(٤) المختصر ، ص ٨٥ .



(٣٨٥) الزيادة في الرهن أو الدين

لاتجوز الزيادة في الرهن ، ولا تكون لاحقة بالدين ، وكذلك الزيادة في الدين ، " ولا يكون الرهن رهنا بها " .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .  
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى :  
 " إن الزيادة في الرهن جائزة لاحقة بالدين ، والزيادة في الدين كذلك <sup>(١)</sup> " .

(٣٨٦) الوكالة بإثبات البينات في الحدود

" لاتجوز الوكالة في الحدود ولا في القصاص " .  
 إلا في إقامة إثبات البينات عليها ، " فإذا وجبت إقامتها لم تقم إلا بحضور من الموكل بها " .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .  
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : " لاتقبل الوكالة في شيء من ذلك من خصومة فيها ، ولا من إثبات بينة عليها ، ولا من غير ذلك منها <sup>(٢)</sup> " .

(٣٨٧) القول في الطول والأجل

فيما لو قال المقر : كفلت له بعشرة دراهم إلى شهر ، فقال المقر له : بل كفلت لي بها حالة ، كان القول : قول المقر .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف القديم .  
 وقال في الجديد :  
 بأن " القول في ذلك قول المقر له مع يمينه بالله عز وجل على ما يدهي المقر من أجل إذا طلب المقر يمينه على ذلك <sup>(٣)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ٩٤ .

(٢) المختصر ، ص ١٠٩ .

(٣) المختصر ، ص ١١٣ .

( ٣٨٨ ) الاختلاف في ثمن الشفعة

" إذا اختلف المطلوب بالشفعة ، والشفيع في الثمن ، فالقول : قول  
المطلوب بالشفعة في ذلك ، مع يمينه بالله عز وجل عليه إن طلب الشفيع  
يمينه عليه ، وإن أقام كل واحد منهما على ما ادعى من ذلك بينة ، كانت  
البينة : بينة الشفيع " .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى :

" البينة بينة المشتري في ذلك <sup>(١)</sup> " .

( ٣٨٩ ) قيمة بناء المشتري في الشفعة

من اشترى داراً وقبضها فبنى فيها بناءً ثم حضر شفيعها فطلب  
أخذها بالشفعة ، قضى له بذلك فيها ، فما إذا يصنع في البناء ؟  
ذهب الطحاوي إلى القول :

" بأنه يقال للمشتري انقض بناءك ، لأنك بنيته فيما كان الشفيع  
أولى به منك ، إلا أن يثاء الشفيع أن يمنعه من ذلك ، ويعطيه قيمة بناءه  
منقوفاً ، فيكون ذلك له " .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو الصحيح من أبي يوسف .

وروى عن أبي يوسف أيضاً أنه قال : " إن شاء الشفيع أخذها بالثمن  
وبقيمة البناء قائماً ، وإن شاء ترك ، لا شيء له غير ذلك <sup>(٢)</sup> " .

( ٣٩٠ ) تورث بنات الإخوة المتفرقين

المتوفى إذا ترك ثلاث بنات إخوة متفرقين : فلبنت الأخ مـ  
الأم ، السدس ، وما بقي فلبنة الأخ من الأب والأم ، وسقطت ابنة الأخ من الأب .

( ١ ) المختصر ، ص ١٢١ ، ١٢٢ .

( ٢ ) المختصر ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف القديم .  
 وقوله الآخر : الميراث لابنة الأخ من الأب والأم خاصة وسقط من سواها  
 (١)  
 ممن ذكرنا .

### (٣٩١) الوصية للقاتل من المقتول

لاوصية لقاتل من المقتول ، إلا أن يجيز ذلك له الورثة .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 وقول أبي يوسف في ذلك :  
 " أنه لايجوز له ذلك ، وإن أجاز له الورثة " (٢) .

### (٣٩١) تصرف أحد الوصيين استقلالاً

إن جعل الوصي الوصية إلى رجلين ، فليس لأحدهما أن يستقل بالسراى  
 في شراء شيء للورثة دون رأى صاحبه ، إلا الطعام والكسوة ، إذا كانت  
 الورثة صفاراً . وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 كما يستثنى من الحكم العام أشياء ، يجوز لأحد الوصيين أن ينفرد  
 بالفعل فيها دون أمر صاحبه ، وهي : " شراء كفن الميت ، وقضاء ديونه  
 وانفاذ وصيته فيما أوصى به من صدقة ونحوها ، أو شيء لرجل كان لـ  
 بعينه في يد الميت يدفعه إليه ، وفي الخصومة فيما يدعى على الميت به  
 وفي الخصومة للميت فيما يدعيه له في الحقوق قبل الناس ، فأما غير  
 ذلك من شراء أو بيع ، فإنه لايجوز له دون صاحبه " .  
 وهذا قول محمد بن الحسن الأخير ، ووافقه أبو حنيفة في الاستثناء  
 الأول فقط .

وقال أبو يوسف : " فعل أحد الوصيين جائز كفعلهما جميعاً " (٣) .

(١) المختصر ، ص ١٥٢ .

(٢) المختصر ، ص ١٥٦ .

(٣) المختصر ، ص ١٦١ .

( ٢٩٣ ) الوصية للحي والميت

" إذا أوصى بثلث ماله لرجلين ، فكان أحدهما ميتا ، فالثالث كله للحي منهما ، علم الموصي بموت الآخر أو لم يعلم " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقول أبي يوسف القديم .

وقال أبو يوسف - بعد ذلك - فيما روى عنه أصحاب الإملاء :  
" إن كان يعلم بموته فالقول كذلك - ( الأول ) - ، وإن كان لا يعلم بموته فللحي نصف الثلث ، ويرجع نصفه الباقي إلى ورثة الموصي " (١) .

( ٢٩٤ ) القسمة للفرسين

المحارب الحر البالغ إذا كان معه فرسان ، لم يعط إلا لفرس واحد وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، والقول المشهور من أبي يوسف .  
وروى أصحاب الإملاء منه : بأنه يعطي لفرسين ، ولا يعطى لأكثر منهما (٢) .

( ٢٩٥ ) تزويج الفضولي

إذا زوج رجلا امرأة بغير إذنه ثم بلغ الرجل ذلك ، فأجاز النكاح فإنه لا يجوز ذلك " إلا أن يكون العاقد لما عقد النكاح قال له رجل قد قبلت منك ذلك لفلان ابن فلان ، ثم أجاز فلان النكاح كان جائزا " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .  
وقال أبو يوسف : النكاح جائز بالإجازة في الوجهين جميعا " (٣) .

(١) المختصر ، ص ١٦٢ .

(٢) المختصر ، ص ١٦٦ .

(٣) المختصر ، ص ١٧٤ .

(٣٩٦) اختلاف المهر

إذا تزوج امرأة على عبد بعينه ، فوجدته حراً ؛  
لها صداق مثلها عليه . وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما .  
وقال أبو يوسف : " لها قيمته لو كان عبداً " <sup>(١)</sup> .

(٣٩٧) الزيادة على الصداق

إذا تزوج امرأة على صداق معلوم ثم زادها فيه زيادة وقبلتها  
منه ، كانت الزيادة لاحقة بالصداق الذي تزوجها عليه ، وجرى فيها حكمه  
إلا أن يطلقها قبل الدخول فتبطل الزيادة " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف الأخير .  
وقال أبو يوسف في الأول : " إن الزيادة لاتبطل ، وإن نعطها يرجع  
إلى الزوج ، والنصف الباقي منها للمرأة " <sup>(٢)</sup> .

(٣٩٨) الفرقة بالمباراة

لو الترق الزوجان بالمباراة ، كانت كالخلع في أحكامها ، " ولكن  
لاتكون براءة مما لكل واحد من الزوجين على الآخر بسبب النكاح الذي كان  
بينهما " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وفي قول أبي يوسف : " كانت المباراة أيضا براءة منه " <sup>(٤)</sup> .

(١) المختصر ، ص ١٨٦ .

(٢) المختصر ، ص ١٨٨ .

(٣) يقال : بارأ الرجل المرأة ؛ إذا صالحها على الفراق من ذلك .  
انظر : تاج العروس ( برأ ) .

(٤) المختصر ، ص ١٩١ .

( ٣٩٩ ) الحاق النسب بعد الطلاق

" إذا طلق زوجته وهي ممن لا تحيض من صفر أو كبر ، ثم جاءت بولسد  
( ولم تتزوج بآخر ) : لزمه فيما بينه وبين أقل من تسعة أشهر " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف كما رواه محمد عنه .  
ورواية أبي يوسف عن أصحاب الإملاء :  
" أنه يلزمه فيما بينه وبين أقل من سنتين إلا أن تقر بانقضاء العدة  
قبل ذلك ، فيلزمه فيما بينه وبين أقل من ستة أشهر بعد إقرارها بانقضاء  
العدة <sup>(١)</sup> " .

( ٤٠٠ ) تعيين إحدى الزوجتين بالإيلاء

إذا قال لزوجتيه في الإيلاء : " والله لا أقرب إحداكما ، كان مولى —  
من إحداهما ، فإن أراد إيقاع الإيلاء على واحدة منهما بعينها في الأربعة  
الأشهر ، لم يكن له ذلك ، فإذا مضت الأربعة الأشهر كان عليه أن يوقض  
الطلاق على إحداهما ، ثم يكون مولى من الأخرى " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى :  
بعد متابعتها أبا حنيفة ومحمداً بأنه " إذا وقع الطلاق على إحداهما  
كانت هي التي لزمها الإيلاء ، وكان حكمها في ذلك حكم المقصود بالإيلاء —  
إليها ، ولم يلزمه في الباقية إيلاء بذلك القول أبداً " <sup>(٢)</sup> .

( ٤٠١ ) اطعام مسكين واحد في كفارة الظهار

" لو أظهم المظاهر من كفارته — مسكينا واحدا ، ثم كرر عليه —  
فأطعمه من الفد حتى فعل ذلك به ستين يوما " : فإنه يجزئه .

( ١ ) المختصر ، ص ٢٠٥ .

( ٢ ) المختصر ، ص ٢٧ .

وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد ، ورواية عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى .  
والرواية الثانية عن أبي يوسف : " أنه لا يجرئه عنه " <sup>(١)</sup> .

#### (٤٠٢) الفرقة باللعان

إذا فرق الحاكم بين المتلاعنين ( بعد إكمال اللعان منهما ) :  
وقعت الفرقة حينئذ : بتطبيقه بائنة .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .  
وفي قول أبي يوسف فيما روى عنه أصحاب الإملاء :  
" يكون ذلك فسخا بغير طلاق " <sup>(٢)</sup> .

#### (٤٠٣) زواج الحامل من الزنا

الزانية حاملا كانت من الزنا أو غير حامل ، فإنه لأعدة عليها ، ولها  
أن تتزوج ، إلا أن الحامل لا يدخل بها زوجها حتى تضع حملها .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
وقال أبو يوسف في الحامل بخاصة :  
" أنه لا يجوز لها أن تتزوج حتى تضع حملها " <sup>(٣)</sup> .

#### (٤٠٤) نفقة المطلقة الحامل لأكثر من حولين

إذا طلق امرأته ، فأنفق عليها في عدتها ، حتى مضى أكثر من حولين  
ثم جاءت بولد : " فتزد على زوجها نفقة ستة أشهر مما كان أنفق ———هـ  
عليها " . وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
وقال أبو يوسف : " لا ترد شيئا " <sup>(٤)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٢١٤ .

(٢) المختصر ، ص ٢١٥ .

(٣) المختصر ، ص ٢١٩ .

(٤) المختصر ، ص ٢٢٦ .

(٤٠٥) القصاص مع الحربي الداخل بأمان مسلم

لأقصاص بين المسلمين والذميين ، وبين الحربيين •  
 إلا أن يكون الحربي في أمان مسلم ، " فإنه له دية ما جنى عليه فـي  
 نفس كان ذلك ، أو فيما دونها " •  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف في رواية •  
 وفي رواية أصحاب الإملاء عنه : " أن الحربي في أمانه كالذمي فـي  
 دمه ، فيما يجب له من القصاص ، سواءً ما أصابه به مسلم أو ذمـي  
 في بدنه <sup>(١)</sup> " •

(٤٠٦) دية نصف الذراع

" لو قطع من رجل يده من نصف ذراعه عمدا ، فلأقصاص عليه في ذلك  
 وعلى القاطع : دية اليد ، وحكومة ، فيما قطع من الذراع " •  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف الأول رضي الله عنهم •  
 والرواية الأخيرة من أبي يوسف :  
 " أن عليه في ذلك : دية اليد ، لا شيء عليه فيه سواها " <sup>(٢)</sup> •

(٤٠٧) تعريف المتلاحمة

لأقصاص في المتلاحمة ، وإنما فيها حكومة عدل ، وموضعها موضع الموضحة <sup>(٣)</sup>  
 " والمتلاحمة : هي التي يلتحم فيها الدم ، وبالتحامه سميت متلاحمة " •  
 وهو قول محمد ، " ولم يحك في ذلك اختلافا " •  
 وقال أبو يوسف : " المتلاحمة : هي التي تشق الجلد ، ولا تأخذ من  
 اللحم شيئا " <sup>(٤)</sup> •

(١) المختصر ، ص ٢٣٠ •

(٢) المختصر ، ص ٢٣٦ •

(٣) " موضع الموضحة : الرأس ، والجبين ، واللحيان ، والذقن ، موضعها :

موضع العظام من الرأس ومن الوجه " •

(٤) المختصر ، ص ٢٣٨ •



(٤٠٨) خروج الجنين من بطن الأمة المقتولة

إذا قتلت أمة ثم خرج من بطنها جنين من غير مولاهما ؛  
 " فإن خرج حيا ثم مات ؛ فقيمته ، وإن خرج ميتا ؛ ( فإن كان ذكرا  
 كان فيه نصف عشر قيمته لو كان حيا ، وإن كان أنثى ؛ كان فيها نصف عشر  
 قيمتها لو كانت حية ) " . وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما .  
 وقال أبو يوسف ( في رواية أصحاب الإملاء عنه ) ؛  
 بأن الأمة إذا ألفت الجنين حيا وقد نقصتها الولادة فعليه ؛ " مانقصة  
 أمة ، كما يكون في جنين البهائم " <sup>(١)</sup> .

(٤٠٩) القسامة في العبد

" وفي العبد القسامة ، كما تكون في الحر ، ثم تكون قيمته على  
 المسلمين ، وعلى ناسر القبيلة أو المحلة التي وجد فيها " .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 وفي قول أبي يوسف ؛ " لا قسامة فيه " <sup>(٢)</sup> .

(٤١٠) توريث أهل البغي من أهل العدل بقتلهم إياهم

إذا قتل أهل البغي من ذوي أرحامهم من أهل العدل ؛  
 " فإن قالوا ؛ قتلناه على حق في رأيينا ، ونحن الآن على أن ذلك عندنا  
 حق ؛ ورثوه ، وإن قالوا ؛ قتلناه على باطل ، ونحن الآن على ذلك ، لــــم  
 نورثهم منه " .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما .  
 وقال أبو يوسف ؛ " لا يرث باغ من عادل على الوجوه كلها " <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٢٤٤ .

(٢) المختصر ، ص ٢٤٨ .

(٣) المختصر ، ص ٢٥٨ .

(٤١١) قتل البعير المائل

إذا مال بعير لرجل على أحد، فقتله الممضول عليه، " فعليه ضمان قيمته لمالكه " .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن .  
وقال أبو يوسف : " استقبح في هذا أن أضمنه قيمته " (٢) .

(٤١٢) الفرقة بين النعراي وزوجته التي أسلمت

إذا أبى الزوج النعراي الإسلام بعد إسلام زوجته النعرازية، فإن الفرقة تلغ بينهما : " فسخ بطلاق " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما .  
وفي قول أبي يوسف رضي الله عنه " فسخ بغير طلاق " (٣) .

(٤١٣) أثر ارتداد السكران

إذا ارتد المسلم وهو سكران : " لم يقتل بذلك ، ولم تبين زوجته منه " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما .  
ورواية أبي يوسف رضي الله عنه : " أن زوجته تبين منه بذلك " (٤) .

(٤١٤) شروط الإحصان

لا يكون الرجل محصنا بامراته ، ولا تكون المرأة محصنة بزوجه ، " حتى يكونا حرين ، مسلمين ، بالغين ، قد جامعها وهما بالغان " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف رضي الله عنهم .

- 
- (١) مال : وثب ، من مال الفحل يهول صولا . انظر : المصباح ، (صول) .  
(٢) المختصر ، ص ٢٥٨ .  
(٣) المختصر ، ص ٢٥٩ .  
(٤) المختصر ، ص ٢٦٠ .

وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف : " أن النصارى يحصن بعضهم بعضاً وأن المسلم يحصن النصارى ، وأنها لاتحصنه " .<sup>(١)</sup>

(٤١٥) صفة الجلد في الزنا

حد الزنا على غير المحصن الجلد ، وكيفية الجلد أن يضربه : " قائماً غير ممدود مجرداً ، وتضرب أعضاؤه كلها ، إلا الرأس والوجه والفرج " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
وقال أبو يوسف : " يضرب الرأس أيضاً " .<sup>(٢)</sup>

(٤١٦) إقامة الحد على الحربي المستأمن

إذا دخل الحربي إلى دار الإسلام بأمان ، ثم زنى فيها ، فلا يقام عليه الحد في ذلك .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
" وقال أبو يوسف : يحد فيه كما يحد الدمي " .

(٤١٧) هبة المسروق منه السارق بعد القضاة

السارق إذا قضي عليه بالقطع ، ثم وهب له المسروق منه السرقة فملكها بذلك عليه " ، فإنه لا يقطع " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، ورواية لأبي يوسف رضي الله عنهم .  
وقال أبو يوسف في رواية أصحاب الإملاء عنه : بأنه يقطع .<sup>(٣)</sup>

(٤١٨) القطع في الخشب

لاقطع في سرقة شيء من الخشب إلا الساج ، فإنه إذا ساقى عشرة

(١) المختصر ، ص ٢٦٢ .

(٢) المختصر ، ص ٢٦٤ .

(٣) المختصر ، ص ٢٧١ .

دراهم فصاعدا، ففيه القطع، وكذلك القنا (الرمح) فإنه يقطع فيه، كما  
يقطع في الساج " .

وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد، ورواية عن أبي يوسف الأولى .  
والرواية الثانية عنه :

أنه قال : " يقطع في الخشب كله إذا بلغت قيمته قيمة ما يقطع  
فيه <sup>(١)</sup> " .

#### (٤١٩) قطع النباش

النباش ( سارق الكفن ) لا قطع عليه .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما .  
وقال أبو يوسف : " يقطع كما يقطع فيما سرق من الحي <sup>(٢)</sup> " .

#### (٤٢٠) عقوبة قاطع الطريق

" إذا قطع القوم من أهل الإسلام ، أو من أهل الذمة الطريق على قوم  
من أهل الإسلام ، أو من أهل الذمة " :  
" فإن أخذوا المال وقتلوا ، قتلهم الإمام ، ولم يقطع لهم يدا ولا رجلا  
ولم يوجب عليهم فيما أخذوا من الأموال ضمانا " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما .  
وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أنه قال :  
" إنهم إذا أخذوا المال وقتلوا ، أن الامام بالخيار : إن شاء قطع  
أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ، وإن شاء قتلهم ولم يقطع أيديهم  
وأرجلهم " .  
ثم قال الطحاوي في اختياره : " والقول الأول أجود <sup>(٣)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ٢٧٢ .

(٢) المختصر ، ص ٢٧٣ .

(٣) المختصر ، ص ٢٧٦ .

(٤٢١) موضع الطلب من القتل

" الطلب المذكور في آية المحاربة " : ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ ) (١) " هو الطلب بعد القتل " .

وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه .

وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضي الله عنه أنه قال :

" الإمام بالخيار : إن شاء قتلهم ثم طلبهم ، وإن شاء طلبهم أحياء ثم قتلهم معلوبين " (٢) .

(٤٢٢) الإسهام لأكثر من فرس

لا يسهم في قسمة الغنيمة إلا للفرس واحد .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، والمشهور عن أبي يوسف رضي الله عنهم .

وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف :

" أنه يسهم للفرسين ولا يسهم لأكثر منهما " (٣) .

(٤٢٣) نصاب السرية

" إذا دخل المسلم دار الحرب وحده ، بغير إذن الإمام فغنم غنيمة

فإنها له بغير خمس فيها ، وكذلك الاثنان والثلاثة حتى يكون الداخلون

لهم منعة ، فيكونوا في ذلك في حكم السرية ، ويخمس ما أصابوا " .

وهو قول محمد رضي الله عنه ، ولم يحك فيه خلافا .

وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف : أن الداخلين حكمهم كالواحد

في التخمس ، " حتى يكون عددهم تسعة فماعداء ، فيكون حكمهم بذلك حكمهم

السرية ، فيخمس ما أصابوا " (٤) .

(١) سورة المائدة ، آية (٣٣) .

(٢) المختصر ، ص ٢٧٦ .

(٣) المختصر ، ص ٢٨٥ .

(٤) المختصر ، ص ٢٩٣ .

(٤٢٤) الحلف بالشرب من آنية فارغة

" من حلف ليشربن الماء الذي في هذا الكوز اليوم ، وليس في ذلك الكوز ماء ، لم يحنث " .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
(١)  
وأما في قول أبي يوسف : فيحنث .

(٤٢٥) الحلف بالتسرى

من حلف أن يتسرى جارية : فإن التسرى هو : " أن يحمن جاريته ويمنعها من الخروج والدخول ، ويظاها مع ذلك وطئا : يكون به طالبا لولدها ، أو غير طالب لولدها " .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
وفي قول أبي يوسف كذلك ، إلا أنه لا يكون متسريا : " حتى يكون فسي وطئه إياها طالبا لولدها " .  
(٢)

(٤٢٦) سقوط الشرط في الحلف

" من حلف أن لا يكلم رجلا حتى يأذن له زيد ، فعاد زيد قبل أن يأذن له " فقط سقطت يمينه ، فإن كلمه بعد ذلك لم يحنث " .  
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما .  
وقال أبو يوسف : " قد صارت يمينه مطلقة بعد موت زيد ، غير معلقة على شيء ، فمضى كلمه حنث " .  
(٣)

(٤٢٧) اعتداد السمك الطرى لحما

من حلف أن لا يأكل لحما ، فأكل سمكا طريا ، فلم يحنث .

(١) المختصر ، ص ٣١٥ .

(٢) المختصر ، ص ٣١٥ .

(٣) المختصر ، ص ٣١٨ .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو رواية عن أبي يوسف رضي الله عنهم .  
وفي رواية عن أبي يوسف أيضا : أنه يحث في ذلك .<sup>(١)</sup>

#### (٤٢٨) النذر بالملاة بمكان معين

" من جعل لله عز وجل عليه أن يطلي ركعتين في مسجد بعينه ، فملاهما في غيره فقد برت يمينه ، ولا شيء عليه بعد ذلك ، والواجب عليه في هذا : هو الملاة في أى الأماكن شاء ، وسواء أوجبها في المسجد الحرام فملاها في غيره ، أو أوجبها في غيره فملاها فيه " .

وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد ، والمشهور عن أبي يوسف رضي الله عنهم .  
وروى عن أبي يوسف أيضا أنه قال : " إذا أوجبها في مكان ثم ملاها في أفضل منه من الأماكن ، أو في مكان مثله في أفضل من الأماكن أجزاءه ، وإذا ملاها في مكان ليس بمثله في أفضل ، لم يجزه ذلك " .<sup>(٢)</sup>

#### (٤٢٩) كتاب القاضي إلى آخر بإثبات العبد

لو جاء إلى القاضي بكتاب قاض في عبد أو في أمة محلى موصوف أنه له ، لم يقبله " .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف الأول .  
وقال أبو يوسف في الجديد : " يؤخذ منه الكفيل في العبد وسلم العبد إليه ، ويختم في عنقه ، ثم يبحث به إلى القاضي الذى كتب إليه حتى يشهد الشهود عنده عليه بعينه ، ثم يكتب كتابا آخر له على ذلك إلى القاضي الذى كان كتب إليه ، فإذا أثبت عنده ، قبله وقضى به وسلم العبد إلى الذى جاءه بالكتاب ، وبرئ كفيله " ، هذا بالنسبة للعبد فقط ، وأما الأمة فلا يفعل فيها ذلك ، في قوله .<sup>(٣)</sup>

(١) المختصر ، ص ٣٢٠ .

(٢) المختصر ، ص ٣٢٤ .

(٣) المختصر ، ص ٣٣١ .

(٤٣٠) شهادة الأعمى

لا يقضي القاضي بشهادة الأعمى ، سواء كان بصيرا وقت التحمل ، أو كان أعمى .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد .

وقال أبو يوسف : " يقبل منه ما شهد به قبل أن يعمى ، ثم قسّام<sup>(١)</sup> بالأداة بعد أن عمى " .

(٤٣١) دعوى غلام في يده أنه عبده

" من ادعى غلاما أنه عبده ، فقال : لست بعبدك ، ولكني كنت عبدا لزيد فاعتقني ، وادعاه الذى هو في يده لنفسه " .

فإنه يقضي به للذى هو في يده .

وهو قول أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف : " استحسن أن أجل القول قوله ، ولا أقضي به للذى<sup>(٢)</sup> في يده " .

(٤٣٢) تعليق الحرية بالزمن ودخول الدار

لوقال السيد لعبده : أنت حر اليوم ، وإذا دخلت هذه الدار :

" فلا يعتق حتى يدخل الدار " .

وهو قول محمد بن الحسن ، " ولم يحك فيه خلافا " .

وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أنه قال :

" يعتق اليوم وإن لم يدخل الدار<sup>(٣)</sup> " .

---

(١) المختصر ، ص ٣٣٢ .

(٢) المختصر ، ص ٣٤٢ .

(٣) المختصر ، ص ٣٨٢ .



(٤٣٣) الميراث بالولاء بين أب وابن المعتق

إذا توفي ممن عليه ولاء عتاق، وترك ابن مولاة، وأبا مولاة :  
 " فميراثه لابن مولاة ، دون أبي مولاة " .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 وقال أبو يوسف :

" ميراثه بين أبي مولاة وابن مولاة على ستة أسهم : لأبي مولاة  
 من ذلك : سهم ، ولابن مولاة من ذلك خمسة أسهم <sup>(١)</sup> " .

(٤٣٤) عتق المسلم الحربي بدار الحرب

إذا أعتق من المسلمين في دار الحرب عبدا له هناك حربيا ، " أخرجنا  
 إلى دار الإسلام بعد ذلك مسلمين " :  
 " كان عتاقه باطلا ، ولم يستحق به ولاءه ؛ لأن له أن يسببه بعد ذلك  
 فيسرقه " ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 " وقال أبو يوسف في هذا يكون مولاة ، إذا خرجنا إلينا مسلمين  
 استحسانا وليس بقياس " <sup>(٢)</sup> .

(٤٣٥) إبطال الغرماء لبيع المديون عبده

إذا باع المولى عبده ، وعليه دين ، فلغرمائه إبطال بيعه ، وإن باعه  
 وسلمه إلى مبتاعه منه ، ثم غاب فلاخومة بين الغرماء وبين المبتاع .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد .  
 وقال أبو يوسف : " هو خصم لهم ، ويقضى لهم في بيع العبد ، ما كان  
 يقضى به لهم منه ، لو كان مولاة حاضرا " . وهذا إذا كانت الديون حالة .  
 فإن كانت آجلة : " فللغرماء إبطال بيعه بدينهم الآجل ، كما يكون  
 لهم إبطاله بدينهم العاجل " وهو قول محمد في نواتره . هذا هو المختار

(١) المختصر ، ص ٤٠٠ .

(٢) المختصر ، ص ٤٠٢ .

لدى الطحاوى .

وروى عن أبي يوسف : " في المأذون الكبير ، أنه ليس للفرعاء سبيل إلى إبطال بيع المولى ، فإذا حلت ديونهم كان لهم تضمين المولى قيمة العبد إذا كان دينهم يبلغها " (١) .

#### (٤٣٦) العبد المأذون في تزويج عبده

العبد المأذون ، ليس له أن يزوج عبده ، ولا أمته .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد .

وفي قول أبي يوسف : " ليس له أن يزوج عبده ، ولكن له أن يزوج أمته " (٢) .

#### (٤٣٧) الانتفاع بشعر الخنزير

يكره الانتفاع بشعر الخنزير للخرابين وغيرهم ، ولا يملح لهم بيعه

وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، ورواية لأبي يوسف .

وفي رواية عنه : لا بأس بالانتفاع به للخرابين .

فقال أبو جعفر في بيان اختياره : " ونحن نكره ذلك للخرابين

كما نكره لمن سواهم ، ولا يملح لهم بيعه " (٣) .

(١) المختصر ، ص ٤٢٤ .

(٢) المختصر ، ص ٤٢٥ .

(٣) المختصر ، ص ٤٤٠ .

## (٢١) مخالفة أبي يوسف وموافقة محمد فقط

## (٤٣٨) الخراج والعشر مما سقي من الأنهار

" من ملك شيئاً من الموات بإقطاع أو بإحياء - ( على الاختلاف ) -  
حتى صار مرزوماً بماء ساقه إليه - ( الذي أحياه أو أقطعه إليه ) -  
من مياه الأنهار العظام التي هي لله عز وجل ، كالنيل والفُـسـرات  
وما أشبههما : فهو من أرض العشر ، وإن كان ساقه إليه من نهر حفره الإمام  
من مال الخراج : فهو من أرض الخراج " .

وهو قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى .

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : إن ساق الماء من نهر —  
أنهار المسلمين ، " فإن حكمه حكم الأرض التي فيها ذلك النهر : فـإن  
كانت من الأرض الخراج : فهو من الأرض الخراج ، وإن كانت من الأرض العشر :  
فهو من الأرض العشر <sup>(١)</sup> " .

## (٤٣٩) الإقرار بالبيع الفاسد

(٢)  
إذا أقر المقر بقوله : " له علي ألف درهم من متاع ستوق —  
أو رصاص ووصل ذلك بإقراره ، " فالقول في ذلك قوله ، ويصدق فيه ، لأنه لم  
يقتر إلا ببيع فاسد ، وعليه اليمين على ما ادعى عليه المقر له ، لأنه يدعي  
عليه بيعاً صحيحاً " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو يوسف في ذلك :

" له عليه ألف درهم جياداً ، وقال : لأصدقته على ما ادعى مما ذكرنا  
لأنني لو صدقته على ذلك أفسدت البيع <sup>(٣)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ١٣٥ .

(٢) الستوق بالفتح أردأ من البهرج ، " وعن الكرخي : الستوق عندهم ما كان  
من الصخر أو النحاس وهو الغالب الأكثر " . المغرب ( ستق ) .

(٣) المختصر ، ص ١١٥ .



(٤٤٢) ولاية الابن في نكاح الأم مع وجود أبيها

- إن كان للمرأة أب وابن ، فوليتها في النكاح : أبوها دون ابنها .  
 وهو قول محمد بن الحسن .  
 وقال أبو يوسف : " وليها منهما ابنها دون أبيها <sup>(١)</sup> " .

(٤٤٣) اختلاف الزوجين في العداق

- إذا اختلف الزوجان في العداق ، بعد أن طلقها قبل أن يدخل بها :  
 " فالقول قول المرأة فيما بينه (العداق ) وبين متعة مثلها ، والقول  
 قول الرجل في زيادة على ذلك ، إن أقر لها به " .  
 وهو قول محمد ، قياساً على قول أبي حنيفة رحمهما الله تعالى .  
 وقال أبو يوسف : " القول قول الزوج في مقدار العداق ، <sup>(٢)</sup> ~~طلبه~~  
 أو لم يطلق ، إلا أن يأتي من ذلك بشيء قليل مستنكر جداً فلا يصدق <sup>(٣)</sup> " .

(٤٤٤) الرضاة بلبن امرأتين

- إذا خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى ، " فغلب أحد اللبنين لكثرتيه  
 ولقلة اللبن الآخر ، ثم أوجر به صبي " :  
 " يكون ذلك الصبي بذلك اللبن ابناً للمرأتين جميعاً ، ويستوى لـ <sup>(١)</sup>  
 ذلك القليل من ذينك اللبنين والكثير منهما " .  
 وهو قول محمد بن الحسن .  
 وقال أبو يوسف : " الحكم في ذلك اللبن : للغالب من اللبنين <sup>(٢)</sup>  
 ويكون الصبي ابناً لصاحبه ، دون الأخرى " <sup>(٣)</sup> .

(١) المختصر ، ص ٦٩ .

(٢) المختصر ، ص ١٨٥ .

(٣) المختصر ، ص ٢٢٢ .

(٤٤٥) الإقرار بالزنا بعد الشبوت بالشهادة

" من شهد عليه أربعة بالزنا ، فقصي عليه بذلك ، ولم يقم عليه —  
الحد حتى أقر بالزنا " .

" فالشهادة على حالها ، ويحد بها بعد إقراره كما كان يحد به —  
قبل إقراره ، إلا أن يقر تنمة أربع مرات في مجالس مختلفة ، فيحد بالإقرار  
ويرتفع عنه حكم الشهادة " .

وهو قول محمد بن الحسن رضي الله عنه .

وأما في قول أبي يوسف : فإن الشهادة بطلت عليه بذلك ، " وماذا إلى  
حكم المقر به ، فإن أقر به تنمة أربع مرات في مجالس مختلفة حد ، وإلا لم  
يحد <sup>(١)</sup> " .

(٤٤٦) حلف أن لا يكلمه الدهر

لو حلف أن لا يكلمه الدهر :

فهذا كحلفه : أن لا يكلمه الحين أو الزمان ( ستة أشهر ) .

وهو قول محمد بن الحسن ، ورواية عن أبي يوسف رضي الله عنهما .

وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف : " أن ذلك على الأبد <sup>(٢)</sup> " .

(٤٤٧) القضاء على القضاء السابق

" من ادعى عند القاضي قضاء له بشيء ، وهو لا يذكر ذلك ، وسأل —

المدعي له إحقار بينة تشهد له على ذلك " .

فإنه يجيبه إلى ذلك ، ويسمع من بينته عليه ، ويقضي به ، إن شئت

عنده " . وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو يوسف : " بأن القاضي " لا يجيبه إلى ذلك ، ولا يسمع من بينته

(١) المختصر ، ص ٢٦٤ .

(٢) المختصر ، ص ٣١٠ .

إن شهدت عنده على ذلك ، لأنها شهدت عنده ، على أنه كان منه ما لا يعلمه  
من نفسه <sup>(١)</sup> .

(٤٤٨) التقادم في التملك

إذا ادعى مدعيان على دار ، أحدهما : أنها له منذ سنة ، وأقام على  
ذلك بيينة .

" وادعى الآخر : أنها له بلا وقت ذكره في دعواه ، وأقام على  
ذلك بيينة " : " فيقضى بها للآخر الذي لا وقت في دعواه ؛ لأن ذلك يوجب  
القضاء له بأصلها " .

وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أبو يوسف : " أقضى بها لصاحب الوقت " <sup>(٢)</sup> .

---

(١) المختصر ، ص ٢٢٧ .

(٢) المختصر ، ص ٢٥٢ .

(٢٢) مخالفة محمد وموافقة الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف

(٤٤٩) إطالة الركعة الأولى من الظهر

ركعتا الظهر الأوليان سواء في الإطالة ، إذ لا تطال الأولى على الثانية ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .  
وقال محمد : " يطيل الأولى من الطلوات كلها أحب إلي " (١) .

(٤٥٠) طهارة بول مايؤكل لحمه

بول مايؤكل لحمه من الحيوانات يعد نجسا ، ومفسدا للصلاة ، إذا أصاب الثوب ، وكان كثيرا فاحشا .  
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) .  
وأما محمد ، فذهب إلى طهارة بول مايؤكل لحمه (٣) .

(٤٥١) إدراك المسبوق الجمعة

المسبوق إذا أدرك الإمام في صلاة الجمعة ، في التشهد أو فيما سواه ( بنى عليها الجمعة ) : " صلى ما أدرك معه وقضى ما فاتته كما صلى الإمام " .

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .  
" وأما في قول محمد : فإن أدرك معه ركعة قضى أخرى ، وإن دخل معه في التشهد ، صلى أربعاً ، لا بد له من القعود في شائتيه مقدار التشهد فإن لم يفعل صلى الظهر أربعاً " (٤) .

(١) المختصر ، ص ٢٨ .

(٢) واختلفا في تقدير الكثير الفاحش : ذهب أبو حنيفة : بأنه ربع الثوب المصاب ، وذهب أبو يوسف بأنه : ذراع في ذراع .

(٣) المختصر ، ص ٣١ .

(٤) المختصر ، ص ٣٥ .



(٤٥٢) دفع الزكاة لغير أهلها ظنا أنه أهلها

أخذ الطحاوي بقول أبي يوسف :

في عدم إجزاء الزكاة فيما إذا دفعها " إلى رجل يرى أنه مسلم ثم علم أنه كافر ، أو دفعها إلى رجل يراه أجنبيا منه ثم علم أنه أبوه أو ابنه " . وهو روايته عن أبي حنيفة .  
 وذهب محمد إلى القول بأنه يجزئه .  
 وهو رواية محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وقال : ( وهو قولنا ) .  
 " قال أبو يوسف من رأيه في الروايتين جميعا : إن ذلك لا يجزئه " .<sup>(١)</sup>

(٤٥٣) الخيانة في التولية

إذا اشترى الرجل من الرجل شيئا تولية<sup>(٢)</sup> ، ثم علم المشتري بخيانته كانت من البائع له في ثمنه .  
 فإن البائع يحط الخيانة من المشتري ، ويلزمه المبيع .  
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .  
 وقال محمد : لا يحط منه شيء ، والمشتري بالخيار : إن شاء حبسه ولا شيء له غير ذلك ، وإن شاء رده ونقضى البيع فيه .<sup>(٣)</sup>

(٤٥٤) مدة بقاء الشفعة للشفيع

" إذا أشهد الشفيع على شفيعه ، ثم تراخى بعد ذلك ، عن طلبها ، وقد أمكنه ذلك ... فهو على شفيعه أبدا ما لم يسلمها " .  
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما .

(١) المختصر ، ص ٥٣ .

(٢) التولية : " نقل مملكته بالعقد الأول ، بالثمن الأول من غير زيادة

ربح " . الكتاب ، ٢٢/٢٠ .

(٣) المختصر ، ص ٨٢ .

وقال محمد رضي الله عنه :

" إن طلبها فيما بينه وبين شهر قضي له بها، وإن تركها حتى يمضي لها شهر لا يطلبها فيه ، لم يقض له بها " <sup>(١)</sup> .

#### (٤٥٥) اسلام من تزوج باختين

إذا تزوج الحربي في دار الحرب أختين ، ثم أسلم وأسلمتا ، فإن كان تزوجهما في عقدة واحدة فرق بينه وبينهما ، وإن كان تزوجهما في عقدتين كانت الأولى منهما امرأته ، وفرق بينه وبين الأخرى .

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما الله عليهما .

وقال محمد : " يخير فيهما ، فيمسك إحداهما ويفارق الأخرى " .

من غير تفريق بين تزويجه إياهما في عقدة واحدة أو في عقدتين <sup>(٢)</sup> مختلفتين .

#### (٤٥٦) امتناع الإنفاق على البهائم

يؤمر مالكو البهائم بالإنفاق عليها ، فيما تحتاج إليه من علف وما لا تقوم أنفسها إلا به ، فإن أبوا ذلك ، فإنه يجبر أرباب البهائم على النفقة عليها أو على بيعها .

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

وقال محمد : فإن أبوا على الإنفاق ، " يقال لمالكيها : اتقوا الله وأنفقوا عليها ، فإن أبوا ذلك لم يجبروا عليه " <sup>(٣)</sup> .

#### (٤٥٧) الفرقة في ارتداد أحد الزوجين

إذا ارتد أحد الزوجين دون صاحبه ، وقعت الفرقة بينهما ، " فإن كانت المرأة هي المرتدة ، فإن الفرقة بينهما فسخ بغير طلاق ، وإن كان الرجل

(١) المختصر ، ص ١٢١ .

(٢) المختصر ، ص ١٨٠ .

(٣) المختصر ، ص ٢٢٨ .

- هو المرتد " : فإن الفرقة تقع أيضا بغير طلاق .
- وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف رضي الله عنهما .
- وقال محمد بن الحسن رضي الله عنه : " هي فرقة بطلاق <sup>(١)</sup> " .

(٤٥٨) الحلف في استعمال حاجة تابع المحلوف منه

- " من حلف أن لا يركب دابة لرجل ، فركب دابة عبد لذلك الرجل ———
- مأذون له في التجارة ، سواء كان عليه دين أو لادين عليه : فلم يحنث " .
- وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .
  - (١)
  - وقال محمد بن الحسن ، بأنه يحنث .

(٤٥٩) صلاة وصيام النذر قبل الوقت

- " من أوجب على نفسه أن يعطي صلاة في غد ، فملاها اليوم " .
- أو أن يصوم يوم الخميس ، فصام يوم الأربعاء الذي قبله ، أجزأه ذلك .
- وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .
  - (٢)
  - وأما في قول محمد : " فلم يجزئه ذلك " .

(٤٦٠) إجابة الدعوة الخاصة للقاضي

- على القاضي أن لا يجيب الدعوة الخاصة .
- وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .
- (١)
- وقال محمد بن الحسن : " لا بأس أن يجيب الدعوة الخاصة للقراءة " .

---

(١) المختصر ، ص ٢٥٩ .  
(٢) المختصر ، ص ٣٢٠ .  
(٣) المختصر ، ص ٣٢١ ، ٣٢٠ .  
(٤) المختصر ، ص ٣٢٦ .

(٤٦١) قبول قول القاضي في القضاء

" إذا قال القاضي : قد أقر عندي هذا الرجل لهذا الرجل بالـ  
درهم ، والرجل ينكر ذلك " : فقول القاضي مقبول في ذلك .  
وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وقول محمد الأول ، رضي الله  
تعالى عنهم .  
وفي قياس قول محمد الثاني (١) : لا يقبل منه ذلك على إطلاقه . (٢)

---

(١) إذا القول الثاني المقاس عليه : أنه لا يسمع القاضي أن يقطع  
السارق بقوله : " ثبت عندي أنه سرق ما يجب عليه فيه القطع  
وقضيت عليه بذلك " ، " حتى يكون القاضي عنده هدولا ، وحتى يشهد  
على ذلك عنده رجل آخر " ، وهكذا في الزنا خلافا لهما .  
(٢) المختصر ، ص ٢٢٧ .

(٢٣) مخالفة محمد وموافقة أبي يوسف فقط(٤٦١) أثر تغير النية في الهبة ونحوها

" لو وهبت الزوجة لزوجها سلعة، أو خلع عليها زوجته، أو صالح عليها من دم عمد، وهو ينوى بها في ذلك كله التجارة، أو كانت امرأة فزوجت عليها، وهي تنوى بها التجارة ٠٠٠، ففي ذلك كله يكون للتجارة، كالسدى يشتره وهو ينوى به التجارة " .  
وهو قول أبي يوسف .

" وقال محمد بن الحسن : " لا يكون شيء من ذلك للتجارة، وهو —————  
كالسلعة الموروثة " <sup>(١)</sup> .

(٤٦٢) شركة العنان بالفلوس

(٢) لاتجوز شركة العنان بالفلوس .  
وهو قول أبي يوسف الأخير .  
ودهب محمد بن الحسن :  
إلى جواز الشركة عليها . وهو قول أبي يوسف القديم . <sup>(٤)</sup>

(٤٦٤) الطلاق الحسن

لو قال لزوجته : " أنت طالق تطليقة حسنة أو جميلة " : كانت طالقاً تطليقة للسنة، كما لو قال لها : " أنت طالق تطليقة أحسن التطليقات " .

- 
- (١) المختصر، ص ٥٠ .  
(٢) شركة العنان : " أن يشتركا في شيء خاص معلوم " دون سائر أموالهما كأنه من لهما شيء فاشترياه مشتركين فيه . انظر : المغنم —————  
الصالح (عن) .  
(٣) الفلوس : وهي ما يتعامل به الناس، " وهي من أخس مال الرجل السدى يتبايع به " . انظر : الزاهر، ص ٢٢٦، المصباح ( فلس ) .  
(٤) المختصر، ص ١٠٧، ١٠٨ .

وهو رواية عن أبي يوسف .

وقال محمد : " هي طالق تطليقة يملك فيها رجعتها ، حاشا كانت  
أو غير حاشا ، ولم تكن هذه التطليقة للسنة " .<sup>(١)</sup>

(٤٦٥) بيع أحد الشريكين حصته

إذا كانت ثياب بين رجلين ، أو غنم أو ما أشبه ذلك ، مما يقسم  
فباع أحدهما حصته ، من ذلك :

• كان لشريكه أن يبطل ذلك عليه .

• وهو رواية الحسن بن زياد .

وفي رواية محمد بن الحسن : لم يكن للشريك أن يبطل البيع عليه .<sup>(٢)</sup>

---

(١) المختصر ، ص ٢٠١ .

(٢) المختصر ، ص ٤١٨ .

#### الفصل الرابع

تلفيق الطحاوى بين روايات الأئمة الحنفية

وتخريجاته على أصولهم

(٢٤) اختيار إحدى الروايتين، من روايتي أحد الأئمة، أو التلقيق

بين الروايتين المرويتين من إمامين .

(٢٥) تخريجات الطحاوى على أصول الأئمة الحنفية، أو أحدهم

رحمهم الله تعالى .

(٢٤) إختيار احدى الروائيتين من روايتي أحد الأئمة

(٤٦٦) ظهور خطأ القاضي في القضاء

إذا قضى القاضي بشهادة شاهدين لرجل على رجل بقود، ثم علم أنهم —  
عبدان ، أو محدودان في قذف ، وقد كان المحكوم له بالقود قد اقتصر —  
المحكوم عليه به .

فإن ضمان الدية على عاقلته .

وهو رواية عن أبي حنيفة .

والرواية الأخرى منه : " بأن ضمان الدية في مال المشهود له " (١) .

(٤٦٧) إعادة السن المبانة

يباح إعادة السن المبانة إلى مكانها .

وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، وعنه أنه قال :

( العظم لا يموت ) .

وروى عنه أيضا :

أنه كان " يكره لمن بانت منه سنه أن يعيدها ، ، ، ، وكان يقول :

" قد صارت ميتة " .

(٤٦٨) جزاء قتل الصيد للمحرم

من محظورات الإحرام قتل الصيد ، فإن قتل المحرم صيدا ، فكيف يكفر

منه ؟

ذهب أبو حنيفة : " بأنه يحكم عليه في ذلك ذوا عدل فقوماه — في

المكان الذي أصابه فيه ، إن بلغت قيمته ثمن هدى ، صرفها في هدى —



وإن شاء ابتاع بها طعاما فأطعم كل مسكين نصف صاع من بر، وإن شاء قومها  
طعاما، ثم صام عن كل نصف صاع بر منه يوما " .

وهو بالخيار في ذلك .

وذهب محمد : " بأنه يحكم به ذوا عدل ، فإن حكما هديا نظر إلى  
نظيره من النعم الذي يشبهه في المنظر ولم ينتظر إلى قيمته ، فيكون عليه  
في الظبي شاة ٠٠٠٠ " .

فأخذ الطحاوي هنا من كل قول طرف ، فقال :

"وقول أبي حنيفة في القيمة أجود، وقول محمد في الاختيار أنــــه  
إلى الحكمين على قاتل الصيد أجود" (١) .

---

(١) المختصر ، ص ٧١ .

(٢٥) تخريجات الطحاوى على أصول الأئمة الحنفية(٤٦٩) الرجوع إلى غير ميقات المتجاوز

إذا مر أحد بميقات من هذه المواقيت، فلم يحرم منه، وهو يريـد الحج، وجاوزه ثم رجع إلى وقت غيره من المواقيت قبل أن يقف بعرفة .  
 " فروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما : أنه إن كان رجع إلى ميقات يحاذى الميقات الأول، فهو كرجوعه إلى الميقات الأول، وإن رجع إلى ميقات بين الميقات الأول، وبين الحرم لم يسقط عنه ذلك الدم " .

ورواية محمد عن أبي حنيفة : " بأن الدم قد سقط عنه " .  
 ثم قال الطحاوى مخرجا : " والقياس على أصولهم ما روى أصحاب الإماء <sup>(١)</sup> " .

(٤٧٠) عيب العرض الذى وقع عليه الطلح

" إذا ادعى الرجل على الرجل مالا من دراهم، فأنكره ذلك، وصالحه منه على عرض بعينه، وقبضه، ثم أصاب به عيبا : كان له أن يرده على المدعى عليه وينتقض الطلح بذلك، ويرجع على دعواه، هذا إن كان صالحه على إقرار " .

" فإن كان صالحه على إنكار " ( فإن الطحاوى قد فصل فيه بالعيب الفاحش وغيره بتخريج على أصول المذهب ) فقال : " إن كان العيب فاحشا فإن الجواب في ذلك كذلك أيضا، وإن كان غير فاحش، كان المصلحة ماضيا، ثم قال : " قال أبو جعفر : وهذا التفصيل بين العيب الفاحش وبين العيب الغير الفاحش ليس بموجود في كتبهم، ولكنه مما تدل عليه مذاهبهم <sup>(٢)</sup> " .

(١) المختصر، ص ٦٢ .

(٢) المختصر، ص ١٠١ .

## (٤٧١) صلاحية الوكيل في البيع

لا يجوز بيع الوكيل فيما وكل ببيعه ، إلا بما يتفان الناس فيه  
 لا بما سواه ، وهو قول صاحبين .  
 وذهب أبو حنيفة ، إلى القول : " بجواز بيع الوكيل ما وكل ببيعه  
 بما يتفان الناس فيه وبما لا يتفانون فيه " .  
 ثم خرج الطحاوي من أصول مذهب الحنفية المقدار الذي يتفان فيه  
 الناس ، فقال : " والمقدار الذي يتفان الناس فيه : نصف العشر فأقل  
 منه ، وهذا غير منصوص عنهم ، ولكن مذاهبتهم تدل عليه <sup>(١)</sup> " .

## (٤٧٢) إقرار بعض الورثة بوارث مجهول

إذا توفي الرجل وترك ابنين فأقر أحدهما " بأخوين له لأبيهم  
 فعنده أخوه في أحدهما ، وكذبه في الآخر " :  
 " فيأخذ المصدق به من يد المقر به وبالأخر ، خمس مافي يده ، فيضمه  
 إلى مافي يد المقر به خاصة ، فيقاسمه إياه نعتين ، ويرجع المكذب به  
 على المقر به ، وبالأخر ، فيقاسمه مابقي في يده نعتين " .  
 وهو قول محمد بن الحسن ، ورواية عن أبي حنيفة .  
 وفي قول أبي يوسف : " يأخذ المصدق منهما من الذي أقر بهما  
 ربع مافي يده ، فيضمه إلى مافي يده الذي أقر به خاصة ، فيقتسم  
 ذلك نعتين ، ويرجع المكذب به إلى الذي أقر به خاصة ، فيقاسمه مابقي في  
 يده نعتين " ، ثم قال : " وهذا قياس قول أبي حنيفة " .  
 وقال الطحاوي عن القول الأول : " وقد روى الحسن بن زياد هذا  
 القول عن أبي حنيفة وهو الصحيح على مذاهبتهم ، وبه نأخذ <sup>(٢)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ١١١ .

(٢) المختصر ، ص ١٥٢ ، ١٥٤ .

(٤٧٣) اختتان الخنثى

إذا احتاج الخنثى إلى الختان :  
 "فإن الإمام يزوجه امرأة ختانة ، فتختنه ، فإن كان ذكرا كانت زوجته ، وحل لها النظر إلى فرجه ، وإن كانت أنثى كان مباحا لها ذلك " .  
 وهذا القول قياس ابن أبي عمران .  
 وعلى قولهم : " إن احتاج إلى الختان ، فإن كان له مال اشترى له منه جارية ختانة فتختنه ، وإن لم يكن له مال اشترى له الإمام من بيت مال المسلمين ختانة ، فإذا اختنته باعها ورد ثمنها في بيت مال المسلمين ولم يحك محمد في ذلك خلافا بينه وبين أبي يوسف <sup>(١)</sup> " .

(٤٧٤) الاختلاف في مقدار المكاتب

" إذا اختلف المولى ومكاتبه ، فيما كاتبه عليه " :  
 " فالقول قول المكاتب في مقدار المكاتبه مع يمينه على ذلك ولا يتحالفان " .  
 وهو قول أبي حنيفة الثاني .  
 وقال أبو يوسف ومحمد : " يتحالفان ويترادان المكاتبه " .  
 وهو قول أبي حنيفة الأول .  
 وقال الطحاوي مخرجا قول صاحبين : " وهو صحيح على أصولهم <sup>(٢)</sup> " .

(٤٧٥) نجاسة موضع السجود

إذا صلى في مكان ، وفي موضع سجوده نجاسة ، أفسد ذلك صلاته ، وهو قول صاحبين ، ورواية لأبي حنيفة .  
 وروى عنه أيضا : " أن ذلك لا يفسد عليه صلاته " .  
 وقال الطحاوي : " والقول الأول أصح عنه <sup>(٣)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ١٥٦ .

(٢) المختصر ، ص ٣٨٦ .

(٣) المختصر ، ص ١٠١ .

(٤٧٦) أثر صيغ الثوب المغموب

إذا غصب ثوبا أبيض من رجل فصيفه بأسود :  
 " فصاحب الثوب بالخيار : إن شاء سلمه إلى الغاصب وضمنه قيمته  
 أبيض يوم غصبه ، وإن شاء احتبسه وضمن للغاصب ما زاد الصبغ " .  
 وهو قول صاحبين .  
 وأما أبو حنيفة " فإنه يضمن الغاصب نقصان قيمته بما أحدثه فيه " .  
 بمعنى : " إن شاء صاحب الثوب سلمه إلى الغاصب كذلك ، وضمنه قيمته  
 أبيض يوم غصبه ، وإن شاء احتبسه ولم يفرم للغاصب شيئا " .  
 وقال الطحاوي : " وقياس قوله أنه يضمن الغاصب نقصان قيمته بما  
 أحدثه فيه <sup>(١)</sup> " .

(٤٧٧) أثر البيع للدار المتساجرة

" إذا استأجر دارا ثم باعها قبل انقضاء مدة الإجارة فيها ، فـمـان  
 للمستأجر منع المشتري منها ، ونقض البيع عليه فيها ، فإن نقضه كان منتقضا  
 ولم يعد بعد ذلك ، وإن لم ينقضه حتى فرغت الدار من الإجارة تم ذلك  
 البيع فيها .  
 وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول أبي يوسف القديم ، رضي الله  
 تعالى عنهم .

وروى محمد وغيره عن أبي حنيفة أيضا :  
 " أنه ليس للمستأجر نقض البيع فيها ، ولكنه إن أجاز البيع كـمـان  
 في ذلك ، بطل ما بقي من إجارته " .  
 وقال الطحاوي عن الرواية الأولى المختارة لديه : " وهو الأولـى  
 بأبي حنيفة على أصوله التي لم يختلف عليه فيها ، وبه نأخذ " .  
 وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف أنه قال :  
 لاسبيل للمستأجر إلى نقض البيع فيها ، والإجارة فيها كالعيب فيها

فإن كان المشتري عالما به فقد برىء البائع منه ، وللمشتري قبض السداد بعد انقضاء الإجارة فيها ، وإن لم يكن له علم بذلك ، كان بالخيار : إن شاء نقض البيع فيها للعيب الذي وجد به ، وإن شاء أمضاه <sup>(١)</sup> .

#### (٤٧٨) التحبيس في مرض الموت

" لا يجوز تحبيس الرجل داره ولا أرضه ولا وقفه لهما ولا صدقته لهما — وإن جعل آخرهما لله عز وجل في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، إلا أن يكون فعل ذلك في مرضه الذي مات فيه ، فيخرج مخرج الوصايا ، ويجوز كـ — تجاوز الوصايا .

وقد روى عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز منه في مرضه ، كما لا يجوز منه في صحته ، وأنه لا يخرج مخرج الوصايا ، وهو الصحيح على أصوله <sup>(٢)</sup> .

#### (٤٧٩) وصية أحد الوصيين للآخر

" إن مات أحد الموصي إليهما ، وقد كان في حياته جعل صاحبه وصيته فيما كان الميت أوصى به إليه " ، فإن هذه الوصية غير جائزة ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، وذلك : " لأن الميت إنما كان رد أموره إلى رأيي — فإن جازت وصية أحد الوصيين إلى صاحبه رجعت إلى رجل واحد " . وهذا القول للطحاوي مستخرج قياسا على أصول أبي حنيفة . بين ذلك بقوله : " وهذا هو القياس على أصوله ، وبه نأخذ " . وقال محمد : " هذا جائز ، وهو قياس قول أبي حنيفة <sup>(٣)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) المختصر ، ص ١٣٧ .

(٣) المختصر ، ص ١٦١ .

(٤٨٠) أثر خلوة المجبوب بامرأته

" إذا فرق بين المجبوب وبين زوجته بعد خلوته بها " :  
 لها نصف العداق ، ولأعده عليها في القياس .  
 وهو قول صاحبين ، إلا أنهم قالوا : " وعليها العدة استحسانا " .  
 واختار الطحاوي القول بالقياس وقال : " وبالقياس نأخذ " .  
 وقال أبو حنيفة : " لها عليه جميع العداق ، وعليها العدة فليس  
 قياس قوله <sup>(١)</sup> " .

(٤٨١) أقل مدة العدة

" إذا قالت المطلقة الرجعية : قد انقضت عدتي ، فقال لهما  
 الزوج : قد راجعتك قبل ذلك ، لم يعدق وكانت بائنا منه ، وإنما تعدق  
 المرأة في هذا فيما قد يجوز فيه ما قالت " .  
 وأقل العدة التي تعدق فيها في ذلك : " تسعة وثلاثين يوما ؛ وذلك  
 أنها تكون حائضا ثلاثة أيام ، وطاهرا خمسة عشر يوما ، وحائضا ثلاثة أيام  
 وطاهرا خمسة عشر يوما ، وحائضا ثلاثة أيام " .  
 وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .  
 وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأن أقل العدة التي تعدق فيها :  
 ستون يوما ، إلا أنه اختلف في تفسيره عنه :  
 فذكر أبو يوسف عنه أنه قال : " أجلها حائضا خمسة أيام ، وطاهرا  
 خمسة عشر يوما ، وحائضا خمسة أيام وطاهرا خمسة عشر يوما ، وحائضا  
 خمسة أيام " .  
 وأما الحسن اللؤلؤي فذكر عنه أنه قال : " أجلها حائضا عشرة  
 أيام ، وطاهرا خمسة عشر يوما ، وحائضا عشرة أيام ، وطاهرا خمسة عشر يوما  
 وحائضا عشرة أيام " .  
 قال أبو جعفر الطحاوي : " وهذا أشبه بقوله <sup>(٢)</sup> " .

(١) المختصر ، ص ١٨٣

(٢) المختصر ، ص ٢٠٦

(٤٨٢) اليمين بالتحريم

إذا قال لامرأته : " إن قربتك فأنت علي حرام " .  
سئل عما نوى بتلك الحرمة ، فإن قال : " نويت بها يميناً " ، فلا يكون  
مولياً .

وهو قول أبي يوسف ومحمد ، ورواية الحسن عن أبي حنيفة ، رضي  
الله عنهم .

قال الطحاوي : " وهو الصحيح على أصله ، لأنه يرجع إلى حكم من قال  
لامرأته : إن قربتك فوالله لا أقربك " .  
ورواية محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : " أنه قال : يكون بذلك  
مولياً " (١) .

(٤٨٣) الإطعام في كفارة الظهار

الإطعام في كفارة الظهار - ( لغير القادر على العتق والصيام ) -  
لستين مسكيناً ، ويطعم كل مسكين من الزبيب صاعاً ، وهو قول صاحبـــــــــــــــــ  
ورواية عن أبي حنيفة ، رحمهم الله تعالى .  
وقال الطحاوي : " وهو الصحيح على أصله " .  
وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة : أن ذلك نصف صاع (٢) .

(٤٨٤) تسبب العامل في المسجد بالهلاك

" إن علق رجل في المسجد قنديلاً ، فعطب به عايط ، لم يضمن ، سواء  
كان المعلق من العشيرة ، أو كان من غيرها .  
(٣)  
وهذا هو القياس على قول صاحبين .

(١) المختصر ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) المختصر ، ص ٢١٤ .

(٣) حيث قال في مسألة قبلها : فيما إذا قعد في المسجد انسان ، وعطب به  
آخر ، فإن الجالس لا يضمن المعطوب ، سواء كان الجالس من العشيرة التي  
ذلك المسجد فيها ، أو لم يكن منها ، وسواء كان جلس في صلاة أو فـــــــــــــــــي =



وذهب أبو حنيفة إلى القول : " بأنه إن كان معلق القنديل مـسـنـ<sup>(١)</sup>  
العشيرة ، لم يضمن ، وإن كان من غيرهم ضمن " .

#### (٤٨٥) خروج التبن في المزارعة

من دفع أرضه مزارعة على وجه من الأوجه التي تجوز المزارعة عليها، ثم خرج من زرعها تبن ، " فإن المزارعة لا تجوز، حتى تكون معقودة لـكـل واحد من المزارع ، ومن رب الأرض بجزء من التبن معلوم ، فإن قعرا عن ذلك كانت المزارعة فاسدة ، وهو قول أبي يوسف ، وقول محمد بن الحسن الأخير .  
وقول محمد بن الحسن الأول : " التبن لصاحب البذر دون الآخر ، حيث جعل محمد بن الحسن في هذه الرواية التبن لصاحب البذر إلا أن يقطع الشرط بينهما فيه بخلاف ذلك " .

وجعل أبو يوسف : التبن في هذه الرواية كالصنفين من البذر ، يعقد المزارعة عليها ، " فلا يجوز انفراد من رب الأرض ومن المزارع بأحدهما " .  
وقال الطحاوي مبينا رجوع محمد إلى قول أبي يوسف ، ثم تخريجـه على أصوله : " ثم وجدنا لمحمد بعد ذلك ما يدل على رجوعه عن قوله الذي ذكرناه عنه ، إلى ما قال أبو يوسف في الإملاء ، وهو الصحيح على أصلـه<sup>(٢)</sup> وبه نأخذ " .

• غيرها •

وفي قول أبي حنيفة : الجالس يضمن إذا كان من العشيرة ، وكـمـان جالسا في غير صلاة ، والا فلا •

(١) المختصر ، ص ٢٥١ •

(٢) المختصر ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ •

### الخاتمة

الآن وقد وصل البحث إلى نهايته ، فالسؤال المطروح منذ بدايته هو : هل الإمام أبو جعفر الطحاوي مقلد أم مجتهد ؟ أما الافتراض الأول فلامجال له أمام هذا الواقع العلمي الذي جرى عرضه على مدى طول البحث : من استقلال في الرأي ، واستدلال بالأحكام ينبو به عن التقليد .

ولو أردنا أن نطبق عليه المعايير المعتبرة للاجتهد ، بالشروط التي يشترطها الأصوليون في ذلك ، لوجدناها متوفرة بصورة متفوقة ، ووجود متميز ، وواقع حي ملموس ، تشهد به مؤلفاته القيمة ، ذات المعارف النادرة ، والفوائد الجليلة التي تعد من أنفس ما أنتجه الفكر الإسلامي على مدى عصوره ، سواء في ذلك ماله صلة بالدراسات القرآنية ، أو السنة النبوية الشريفة ، أما قدراته اللغوية ، وتمكنه في أصول الفقه ، فتشهد له بها استدلالاته واستنباطاته التي لا تنتهياً ، إلا لعالم طليح سلس له قيادها . كل هذه القدرات العلمية تجلت واضحة ، وبصورة عملية تطبيقية فسي تعريجاته بموقفه تجاه آراء أئمة المذهب الحنفي بعامة ، والإمام أبي حنيفة بخاصة .

وهو مما يبين جانب شخصيته الاجتهادية بوضوح وجلال ، ولا يمارس مثلاً هذا في أحكام الشرع إلا من توافرت فيه آلات الاجتهاد وتحققت شروطه . كما أن مناقشاته لآراء أولئك الأئمة مناقشة الند للند ، دليلاً الثقة والاعتداد العلمي الذي ينبىء من قدره ، إذ يخالف تارة ، ويمسح أو يبطل أخرى ، مستخدماً كل ما واثته به قدراته العلمية والجدلية فسي تأييد رأيه والموقف الذي يتخذه :

صرح بمخالفة أئمة الحنفية ، وذلك في القول بجواز صلاة ركعتين الطواف بعد صلاة الفجر والعصر بقوله :

” فهذا هو النظر عندنا في هذا الباب على ما قال عطاء وإبراهيم ومجاهد ، وعلى ما قد روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، وإليه نذهب ”

وهو قول سفيان ، وهو خلاف قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله تعالى<sup>(١)</sup> .

وكذلك في قوله بسنية القعود الأخير فقال : " فهذا هو النظر عندنا في هذا الباب ، لا ما قال الآخرون ، ولكن أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمد رحمهم الله تعالى ذهبوا في ذلك إلى قول الذين قالوا أن القعود الأخير مقدار التشهد من صلب الصلاة ... " <sup>(٢)</sup>

وتارة يذهب إلى نفي قولهم ، وإبطاله ، وذلك كما في مسألة أهـل المواقيت فقال : " وجل أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد رحمهم الله تعالى حكم أهل المواقيت ، كحكم من كان من ورائهم إلى مكة ، وليس النظر في هذا - عندنا - ما قالوا " ثم أوضح أن حكمهم كحكم ما قبلها ، فقال : " ثبت أن حكم المواقيت كحكم ما قبلها ، لا كحكم ما بعدها ، فلا يجوز لأهلها من دخول الحرم إلا ما يجوز لأهل الأمصار التي قبل المواقيت فانتفى بهذا ما قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد رضي الله عنهم في حكم أهل المواقيت " <sup>(٣)</sup>

وقال أيضا في مخالفة أصحابه الحنفية : في تعريف حاضري المسجد الحرام : " وهذا أيضا خلاف قول أصحابنا ، ولكنه النظر - عندنا - على ما قد ذكرنا وبينا ، وحاضرو المسجد الحرام عندنا أهل مكة خاصة ، وقد قال هذا القول الذي ذهبنا إليه - في هذا - نافع مولى ابن عمر - ( رضي الله عنهما ) - وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج " <sup>(٤)</sup>

وفي مسألة رد العاطي على المشمت :

ذهب الحنفية بأن العاطي يرد بقوله : ( يغفر الله لكم ) .

وقال الطحاوي بأنه يرد بقوله : ( يهديكم الله ويصلح بالكم ) .

وبعد تأييد قوله بالأدلة والبراهين ، قال مبطلا قول مخالفه :

" فثبت بذلك انتفاء ما قال إبراهيم ، وكان ماروي من هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أصح مجيئاً ، وأظهر ماروي في خلافه ، فهو أحب إلينا مما خالفه " <sup>(٥)</sup>

(١) معاني الآثار ، ١٨٩/٢ ، مسألة (٣) .

(٢) معاني الآثار ، ٢٧٧/١ ، مسألة (٤) .

(٣) معاني الآثار ، ٢٥٩/٢ ، مسألة (٩) .

(٤) معاني الآثار ، ٢٦٤/٢ ، مسألة (١٠) .

(٥) معاني الآثار ، ٣٠٣/٤ ، مسألة (١٨) .

وفي مسألة الوصية للفرابة :

أبطل قول أبي حنيفة بقوله : " فبطل بذلك أيضا ما ذهب أبو حنيفة رحمه الله " كما أبطل قول صاحبيه أيضا بقوله : " فبطل بذلك قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وثبت القول الآخر " .

ونحو هذه الاجتهادات المشيرة الى قدره ، والمبينة عن موقفه من آراء أئمة الاجتهاد - كثيرة - وبخاصة في كتابه الجليل ( الشـرـوط الصغير ) .

فنجد الطحاوي الشروطي هناك ، ينقد كل رأى في كل مسألة ، ويوضح موقفه من آراء مخالفيه ، مدلا ومعللا لجميع الآراء المعروضة ، بما لا يترك مجالا للشك في بلوغه درجة الاجتهاد .

كما أن المسائل التي استدل لها تبين بوضوح مناه في الاستنباط واستخراج أحكام المسائل من أدلتها من غير اتباع لمذهب أحد من المجتهدين .

كل هذه دلائل على وضعه في مصاف المجتهدين ، وتنظي نسبتـه الى طبقة المجتهدين في المسائل (٢) .

وكيف يمكن أن يحكم عليه بالتقليد أو تصنيفه بين طبقة المشايخ الحنفية وقد بلغ تعداد - ماخالف فيها أئمة الحنفية جميعا أو ماخالف فيها أبا حنيفة ووافق صاحبيه أو أحدهما ، أو خالف صاحبيه ووافق أبا حنيفة وكذا من تخريجاته على أصولهم - خمسا وثمانين وأربعمائة مسألة .

وذلك فقط فيما توفر لدينا من كتبه .

وليس أدل على اجتهاده من رجوعه عن قول ظهر له ضعف دليله بعد القول به والاحتجاج له ، فالمجتهد كثيرا ما يذكر حكما في مسألة بحسب ما ظهر له من الأدلة في حينها ، ثم يظهر له بعد ذلك عند مراجعة الأدلة أو اطلاعه على دليل لم يكن له به علم ، رأى آخر على خلاف المرة السابقة فيرجع عن قوله الأول تبعا للدليل ، ويتجدد لديه الحكم حينئذ .

(١) معاني الآثار، ٣٨٩/٤، مسألة (١٩) .

(٢) سبق التعريف بطبقات الفقهاء في المذهب الحنفي في ص

ففي مسألة ( ما يحل للزوج من الاستمتاع من امرأته الحائض ) يرجح أولا قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ، وهو جواز المباشرة بما تحست الإزار إذا اجتنب الفرج .

ثم يرجع عن هذا القول ويبيّن ضعفه ، ويرجح قول أبي حنيفة فسبب ذلك : وهو عدم جواز الاستمتاع من الحائض بما تحت الإزار ، وليس للرجل إلا ما فوق الإزار .

فذكر أولا قول محمد بن الحسن بعد دراسة أدلة الطرفين ، فقال :  
 " فثبت بما ذكرنا أن حكم ماتحت الإزار أشبه بما فوق الإزار منه بالجماع في الفرج ، فالنظر على ذلك أن يكون كذلك في حكم الحائض ، فيكون حكمه حكم الجماع فوق الإزار ، لا حكم الجماع في الفرج ، وهذا قول محمد بن الحسن رحمه الله عليه ، وبه نأخذ <sup>(١)</sup> .

ثم حينما ظهر له خلاف هذا القول عند مراجعة الأدلة ، صرح بذلك :  
 " قال أبو جعفر رضي الله عنه : ثم نظرت بعد ذلك في هذا الباب وفي تصحيح الآثار فيه ، فإذا هي تدل على ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله عليه ، لا على ما ذهب إليه محمد " .  
 وبعد أن فعل أدلة هذا القول ، وأنواعها صرح بما ذهب إليه مرة أخرى تأكيدا للرجوع :

" فثبت بذلك ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله عليه من هذا ، بتصحيح الآثار ، وانتفى ما ذهب إليه محمد رحمه الله عليه <sup>(٢)</sup> .

وكذلك في مسألة قول السيد لعبده : أنت حر قبل قدوم فلان بشهر — ثم قدم بعد مضي شهر من ذلك .

(١) معاني الآثار ، ٣٩/٣ .

(٢) معاني الآثار ، ٤٠/٣ ، راجع مسألة (٥٩) من الرسالة .

ومما يجدر بالذكر هنا أن ترجيح الطحاوي الأول على قول محمد بن الحسن ، ذكره بعض شراح الحديث منهم : ابن حجر ، وأبو الطيب العظيم آبادي ، باعتبار أنه القول الذي رجحه الطحاوي ، ولم ينبّهوا على رجوعه عنه ، ورغم ذكر رجوع الطحاوي في الصفحة نفسها التي ذكر فيها القول الأول ، والقول الأخير هو المنصوص عنه في المختصر .

انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٢٢ ، فتح الباري ، ٤٠٤/١ ، عون المعبود

فقول الطحاوى الأول هنا :

بأنه يكون حرا قبل قدومه بشهر.

ثم رج عنه ، وقال في قوله الأخير : بأن يكون حرا بعد القدوم .

فقال موضحا رجوعه عن القول الأول :

" قال أبو جعفر : والقول عندى أنه يكون حرا قبل قدومه بشهر

وهو قول زفر، ثم رأيت بعد ذلك أن القول كما قال أبو يوسف ومحمد <sup>(١)</sup> رضي الله تعالى عنهما فيه " .

لم يكن الطحاوى في هذا بدعا من الفقهاء المجتهدين قبله وفي عصره :

للإمام الشافعي رحمة الله عليه قولان : القول القديم ، والقول الجديد

وكذلك الإمام أحمد رحمة الله عليه ، في تعداد أقواله ورواياته .

إن هذه الحقائق في حياة الإمام الطحاوى الفقهية تحكم له بالاجتهاد

بلا تردد .

وبعبارة أخرى أو بتعبير الفقهاء أنه بذلك ( بلغ درجة الاجتهاد ) .

كما ظهر بوفوح من خلا، عرض ودراسة المسائل السابقة أنه كان يستنبط

الأحكام الفرعية من الأدلة مباشرة من غير تقيد بقول أحد معين من أئمة

الحنفية .

فليس غريبا من كان هذا شأنه في الفقه والاجتهاد أن يجيب على

المعتز - ( بأن فتواه مخالف لقول الإمام أبي حنيفة ) - " أو كل ما قاله <sup>(٢)</sup> أبو حنيفة أقول به " .

ثم أكد تحرره من التقليد المذهبي بقوله : " وهل يقلد إلا عصي

أو فبي " .

فيكون قد أثبت اجتهاده وبرهن عليه بالقول والفعل .

فإذا توصلنا إلى هذه الحقيقة التي لا غبار عليها، فما هي درجة

اجتهاده بين المجتهدين :

هل كان مجتهدا منتسبا، أو مطلقا ؟

(١) مختصر الطحاوى ، ص ٣٧٨ .

(٢) لسان الميزان ، ٢٨٠/١٠ .

فباستقراء وتتبع الأصول التي بنى عليها الطحاوي آراءه وأحكامه  
نجد أنه كان يلتزم بأصول أبي حنيفة في استنباطه الأحكام ، بل يعد  
هذا الالتزام خصصة من خصائص الفكر الطحاوي .

ومن ثم تدرك المكانة التي يتبوأها الإمام الطحاوي في مسـد ارج  
الفقهاء ، بأنه فقيه مجتهد مطلق ومنتسب في نفس الوقت : مجتهد مطلق  
في تحرر فكره في الاستنباط ، وعدم تقيده بقول أحد معين من أئمة  
المذاهب .

ومنتسب : باعتبار اتباعه لأصول الإمام أبي حنيفة رحمة الله عليهما .  
ويمكن أن يفهم هذا التعبير في ظل الحجر الذي فرضه العلماء  
على توقف ( الاجتهاد المطلق ) وحصره في الأئمة الأربعة ومن في طبقتهم  
وأصبح لا يعترف بالاجتهاد المطلق بعد لأحد ، فمن ثم أبى المصنفون على  
الإمام أبي جعفر الطحاوي وأمثاله من المجتهدين ، أن يصنفوا في مرتبة  
الاجتهاد المطلق ، ولكن الدراسة المنطقة ، والواقع الحي من اجتهاداتهم  
لا ياباها عليهم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل  
العظيم .

والحمد لله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات ، ف ( له الحمد في  
الأولى والآخرة ) (١) .

وملوات الله وسلامه على خاتم أنبيائه ورسله ، وصفيه من خلقه  
سيدنا ونبينا محمد ، وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

---

(١) سورة القصص ، من آية (٧٠) .

## الفهارس

- فهرس الآيات الكريمة •
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة •
- فهرس الآثار المروية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم •
- فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة •
- فهرس المسائل على ترتيب الأبواب الفقهية •
- قائمة مصادر البحث •



فهرس الآيات الكريمة

<u>المفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	
<u>سورة البقرة:</u>		
٤٧٨	١٧٧	( ليس البر أن تولوا وجوهكم )
٥٤٦	١٧٨	( كتب عليكم القصاص في القتلى )
٣٨٩	١٨٠	( الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف )
١٨٥	١٨٧	( كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض (٠٠٠) )
٦٣٧، ٦٣٤، ٣١٨	١٩٦	( ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى <sup>محلّه</sup> )
٣٠٨	١٩٦	( ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام )
٦٧٢	٢٢١ /	( ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا )
٧٨٣، ٧٨٠	٢٢٢	( فاعتزلوا النساء في المحيض )
٢٠٣	٢٢٢	( فأتوهن من حيث أمركم الله )
٣٤٨	٢٢٨	( وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا )
٦٦٧	٢٣٠	( وإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره )
٤٤٥	٢٣١	( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف )
٣٤٨	٢٣١	( ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا )
		( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن
٦٦٨، ٤٤٦	٢٣٢	ينكحن أزواجهن )
٦٧٣	٢٣٢	( فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن )
		( وإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في
٦٦٨	٢٣٤	أنفسهن بالمعروف )
		( وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرغتم
٦٧٤	٢٣٧	لهن فريضة )
٦١٠	٢٦٧	( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم )
٣٧٧	٢٦٧	( ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيهِ )
٢٠٥	٢٧٥	( وأحل الله البيع )
٦٨١	٢٨٢	( فليملل وليه بالعدل )

سورة آل عمران :

(رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ

وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ ۖ) ١٤ ٤٨٤

(فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ) ١٩٥ ٥٨٥

سورة النساء :

(وَأَتُوا النِّسَاءَ مَدَقَاتَهُنَّ نَحْلَةً) ٤ ٧٤٣

(فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مَا تَرَكَ) ١١ ٧٢٩

(وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً) ١٢ ٧٢٩

(وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَاسْتَشْهِدُوا

عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ) ١٥ ٦٩٨

(وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) ٢٢ ٦٩٨

(فَإِنْ كُنْتُمْ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ) ٢٥ ٦٧٣

(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) ٢٤ ٧٦٥

(وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) ٤٣ ٣٦٢، ٣٥٩

(وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا) ٨٦ ٣٨٥

(إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لِيَسْرِهِ وَلَدٌ) ١٧٦ ٧٢٩

سورة المائدة :

(وَإِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا ) ٢ ٢٠٤

(أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيْبَاتِ) ٤ ٢٠٥

(فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ) ٦ ٤٣٨

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ٣٨ ٤٣٠

سورة الأنعام :

( أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ) ٩٠ ٧٩٠

(وَقَدْ فَعَلْنَا لَكُمْ مَا حَرَّمْنَا عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ بِإِلَيْهِ ) ١١٩ ٧٧٥، ٧٧٣

(وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) ١٤١ ٦١١

### سورة الاعراف :

٤٧٢	٩٦	(ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا...)
٣٧٣	١٥٧	(ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث)
٧٦٩	١٥٧	(ويحرم عليهم الخبائث)
٣١١	١٦٣	(واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر)

### سورة الأنفال :

٤٩٨، ٨١٣	٤١	(واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول)
٧١٠	٦٧	(ماكان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض)
٧١٠	٦٨	(لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم)
٧١٧	٦٩	(فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا)

### سورة التوبة :

٣١١	٣	(وأذان من الله ورسوله)
٣١١	٤	(إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام)
٧٠٩	٥	(فأقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)
٧٠٩	٢٩	(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)
٢٨١	٣٤	(والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها...)
٤٩٣	١٠٣	(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم...)

### سورة يونس :

١٨٤	١٥	(قل ما يكون لي أن أبدله)
١١٧	٢٢	(وهو الذي يسيركم في البر والبحر...)

### سورة الرعد :

٣١٥	٢٥	(أولئك لهم اللعنة)
-----	----	--------------------

### سورة الحجر :

١١٨	٢٢	(وأرسلنا الريح لواقع)
-----	----	-----------------------

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	
		<u>سورة النحل :</u>
٥٧٨	٥	(والأنعام خلقها لكم فيها دفاً ومنافع)
٥٨١، ٥٧٨	٨	(والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة)
٣٩٠	٩٠	(إن الله يأمر بالعدل والإحسان)
		<u>سورة الإسراء :</u>
٣١٥	٧	(إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم)
٥٤٦	٣٣	(ومن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً)
٥٠٩	٣٤	(ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن)
٦٠٦	٧٨	(أقم الصلاة لذلوك الشمس إلى غسق الليل)
		<u>سورة مريم :</u>
٦٩٠	٥	(وإني خفت الموالي من ورائي)
		<u>سورة الأنبياء :</u>
١١١	٢٣	(لَيُسْأَلُنَّ عَمَّا يُفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ)
٥٩٢، ٥٨٨	٢٥	(إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام)
		<u>سورة الحج :</u>
٢٠٤	٢٨	(فكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا)
٣٢٢	٢٩	(وليَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)
٢٢٤	٣٢	(ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)
٦٩٤، ٢٣٢	٧٨	(وما جعل عليكم في الدين من حرج)
		<u>سورة النور :</u>
٦٧٢	٣٢	(وانكحوا الأيامى منكم والمالحين من عبادكم)
		<u>سورة الشعراء :</u>
٣٩١، ٣٨٩	٢١٤	(وأنذر عشيرتك الأقربين)

الصفحة	رقم الآية	
		<u>سورة النمل :</u>
٥٨٩	٩١	(إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذى حرّمها)
		<u>سورة الأحزاب :</u>
١٨٤	٦	(وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض)
٤٩٨	٢٣	(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)
٦٩١	٢٨	(فلما قفى زيدٌ منها وطرا زوجناكها)
٧٤٤	٥٠	(وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ...)
٧٥٣	٥٠	(خالمة لك من دون المؤمنين)
		<u>سورة (ص) :</u>
٤٩٣	٨٦	(قل ما أسألكم عليه من أجر)
		<u>سورة القتال :</u>
		( فإذا لقيتم الذين كفروا فغرب الرقاب حتى إذا
٧١٤	٤	أثخنتموهم فشدوا الوثاق )
٧٠٩	٤	(فإمّا منّا بعد وإمّا فداةٌ)
٣٩٠	٢٣، ٢٢	(وتقطّعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله)
		<u>سورة الفتح :</u>
٥٨٦	٢٢	(ولو قاتلكم الذين كفروا لوّلوا الأدبار)
٥٨٦	٢٤	(وهو الذى كف أيديهم)
		<u>سورة (ق) :</u>
١٧٩	٢٢	(هذا ما توعدون لكل أبواب حفيظ)
		<u>سورة النجم :</u>
٩٦	٢٨	(وإن الظن لا يغني من الحق شيئا)
		<u>سورة الواقعة :</u>
١٨٧	٧٧	(إنه لقرآن كريم )

الصفحة	رقم الآية	
١٨٧	٧٨	(في كتاب مكنون)
"	٧٩	(لا يمس إلا المطهرون)
		<u>سورة الحشر :</u>
٣٩١	٧	( ما أناء الله على رسوله من أهل القرى )
٥٩٦، ٥٨٥	٨	(للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم)
		<u>سورة الممتحنة :</u>
٥٨٥	٩	(إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين)
٧١٢	١٠	(فلاترجعوهن إلى الكفار)
		<u>سورة الجمعة :</u>
٢٠٤	١٠	(إذا قُضيت الصلاة فانتشروا في الأرض)
		<u>سورة الطلاق :</u>
٣٤٩	١	(إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن)
		<u>سورة نوح :</u>
٤٧٠	١٠	(استغفروا ربكم إنه كان غفارا)
٤٧٠	١١	(يرسل السماء عليكم مدرارا)
		<u>سورة القيامة :</u>
١١٠	٢٢	(وجوه يومئذ ناضرة)
١١٠	٢٣	(إلى ربها ناظرة)
		<u>سورة عبس :</u>
١٨٧	١١	(كلا إنها تذكرة)
"	١٢	(فمن شاء ذكره)
"	١٣	(في صف مكرمة)
"	١٤	(مرفوعة مطهرة)
"	١٥	(بأيدي سفرة)

المصفحة	رقم الآية	
١٨٧	١٦	(گرام برره) سورة العانيات :
٦٨٧	٦	(إن الانسان لربه لکنود)
٦٨٧	٧	(وانه على ذلك لشهيد)
٦٨٧	٨	(وانه لحبّ الخير لشديد)

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

<u>الصفحة</u>	
٦٠٦	آخر وقت المغرب إذا اسود الأفق
٤٤٨	أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم
٣٥٦	أبى جنون ٠٠٠٠
	أتى يسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا
٥٦١	يارسول الله إن هذا سرق
	أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فقال يارسول الله
٦٣٢	إني أفضت قبل أن أخلق
٧٢٨	الاثنان فما فوقهما جماعة
٣٨٢	اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبي صلى الله عليه وسلم
٣٩٣	اجعلها في فقرا * قرابتك
٣٦٥	ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم
٢٤٧	إذا رفع المصلي رأسه من آخر صلاته
٢٤٦	إذا رفع رأسه من آخر السجود فقد مضت صلاته
٢٤٩	إذا صلى أحدكم فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعا
٣٨١	إذا عطس أحدكم، فليقل : الحمد لله
٤٥٦	إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين
٤٥٥	إذا قال سمع الله لمن حده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد
٢٤٦	إذا قضى الإمام الصلاة، فتعد فأحدث هو أو أحد ممن ..
٢٥٠	إذا قمت إلى الصلاة فكبر
٢٥١	إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم
	أذكر أنني أخذت ثمرة من تمر الصدقة فجعلتها في في ٠٠٠
٤٨٨	(إننا آل محمد لا يحل لنا الصدقة)
٧٧٢، ٧٦٩	استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه
٧١٢	أسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠
٨٠٥	أسلمت وتحتي خمس نسوة، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم



	أسلمت وعندي آختان فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
٧٩٧	فقال : طلق أيتهما شئت
٧١١	أصبنا سبياً فأردنا أن نغادي بهن
٧٨٣	اصنعوا كل شيء ما خلا الجماع
٧٥٤	اعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداقي
٦١٤، ٥٦٨	واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها
٥٤٩	اقتلت امرأتان من هذيل فضربت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها
٥٤٨	الآن قتل خطأ العمد بالسوط، والعصا والحجر فيه دية
٥٩٠	الآن مكة حرام منذ خلق الله السموات والأرضين
٨٠٧	ألك ولد غيره ؟ فقال نعم فقال : الأسويت بينهم
١١٧	اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً
٧٦٥، ٧٥٩	إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذنوا بحرب
١٣٦	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم
١٢٣	أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه
٤٤٤	أقني جبرائيل عليه السلام مرتين عند باب البيت
٤٥٢	أنا أشبهكم بملاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان إذا قال ٠٠٠
٦٠٩	أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء الأخيرة
٤٠٩	انزع عنك الجبة، واغسل عنك المفرة
٥٣٨	إن شئت حبست أصلها : لاتباع ولا توهب ولا تورث
١٨٨	أن لا يمسي القرآن إلا طاهر
٢٨٨	إن آل محمد لا يحل لهم المدقة
	أن أباء سقطت شنيته فأمره النبي صلى الله عليه وسلم
٥٧٠	أن يشدها بذهب
٦٧٣	إن أخته كانت تحت رجل فطلقها، ثم أراد أن يرأبها
	إن الزبير وعبد الرحمن شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
٧٧٣	القمل فرخص لهما في قميص الحرير
٢٢٨	إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان

٤٨٨، ٢٨٨	إن الصدقة لاتنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس
٣٧٥	إن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك
٢٧٤	إن القوم إذا صلوا مع الإمام حتى ينصرف كتب لهم قيام تلك الليلة
٣٧٥	إن الله عز وجل لم يهلك قوماً ٠٠٠ فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبة
١٥٥	إن الله لا يقدس آلة لا يؤخذ الحق لضعيفها
٢٧٢	ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجر حجرة ٠٠٠ ما زال بكم ٠٠٠
٧٤٤	ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جويرية في غزوة بني المصطلق
٧٥١	ان النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وخطبها وتزوجها وأمهرها
	ان النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له فب فلم يأكله ٠٠٠٠
٣٧٢	أتعطينه ما لتأكلين
	ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدى الأنصاري
٦٤٧	فاستعمله على خيبر
٢٩٠	ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً عاملاً على اليمن، فأتى بركاز
٢٢٨	ان النبي صلى الله عليه وسلم توطأ ومسح على جوربيه
	ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين صلاتين بجمع ولم
٤٠١	يناد في واحدة منهما
٥٠١	ان النبي صلى الله عليه وسلم رغب للرماء أن يتعاقبوا
٧١١	ان النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين
٢٦٠	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قضى التشهد في الصلاة
٧٣٩	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوطأ بالمكوك
	ان النبي صلى الله عليه وسلم وعظ النساء بالمدقة، فقال
٦٢٣	تعدقن ولو من حليكن
٢٩٤	ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة
٧٨٣	إن اليهود كانوا لا يأكلون ولا يشربون ولا يقيمون مع الحيف
٦٧٠	إن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أبي نعم الأب
	إن امرأتين ضربت إحداهما الأخرى بعمود الفسطاط فقتلتها
٥٤٩	فقض رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٧٤	إن أمة فقدت ،فأله أعلم
٣٧٤	إن أمة من بني اسرائيل مسخت دواب الأرض
٧٢٨	أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته
١٤٧١	أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر
٤٥٨	أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل
	أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أظلي في مراهض
٧٧٢	الغنم ؟ قال نعم
٥٧١	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ذهب
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلس اعترف اعترافا...
٥٦١	( ما أخالك سرت ) ...
٧٤٩	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفيّة ،وجعل عتقها صدقتها
٢٨٧	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عليا إلى اليمن مصدقا
٤٦٣	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة في كسوف الشمس
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يستسقى فحول إلى
٤٦٨	الناس ظهروه
٢٥٠	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فعلمنا وبين لنا سنتنا
٤٧٦	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل فقال :هي لثلاثة
٤١٣	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لبى بعمره
٦٣٣	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن خلق قبل أن يذبح
٦٣١	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل رجل في حجته
٣١٩	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وهو على بعير
٣٤١	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة قال:
٤١٩	وجهت وجهي للذي فطر السموات ...
٤٥٣	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الركوع قال...
٢٥٣	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطم عن يمينه وعن شماله
٦٠١	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصفي الإناء للهر

- ٥٧٢ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتما من ذهب  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتى المزدلفة صلى  
٣٩٩ بها المغرب والعشاء  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه، وإن الله لينفع  
٣٧١ به غير واحد  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتها، إلا صلاهما  
٢٣٧ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبرين  
٧٦٩ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة  
٦٤٢ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال  
٥٧٧ أن عبدا سرق وديا من حائط رجل  
٤٢٧ إن فيلان أسلم وتحتة عشر نسوة ٠٠٠٠ فخذ منهن أربعا  
٧٩٧ إن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت الى  
٤٩٠ أبي بكر رضي الله عنه تسأله ميراثها  
٧٧١ إن في أموال الإبل والبانها ثلثا لدرية بطونهم  
٥٩٤ ان قريشا وبشت أوباشها وأتباعها ٠٠٠  
١٨٥ إنك لعريض الوساد  
٤٤٧ إن للصلاة أولا وآخرا  
٤٤٧ إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم ما بين العصر إلى مغرب الشمس  
٣٥٨ إنما الأعمال بالنيات  
٢١٣ إنما أنا لكم مثل الوالد، أعلمكم  
٢١٩ إنما نهى من ذلك في الفضاء (من ابن عمر)  
٢١١ إن ناسا يقولون : إذا قعدتك لحاجتك  
٥٣٢ أنه أصاب أرضا بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره  
٥٦٩ أنه أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية  
٦٠٠ إنها ليست بنجس، إنها من الطوائف عليكم  
أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ٠٠٠  
٤٣٩ أمعك يا ابن معود ما ؟

٢١٢	أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مستقبل القبلة
٢٩٧	أنه رخص للحاطبين أن يدخلوا مكة بغير أحرام
	أنه سأل سعدا عن السلت بالبيضاء فقال شهدت رسول الله
٦٤١	صلى الله عليه وسلم
٤٦٨	أنه صلى الله عليه وسلم صلى الاستسقاء كصلاة العيدين
٤٥٩	أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن
٤٤٥	أنه صلاها في اليوم التالي حين كان ظل كل شيء مثله
٥٦٢	أنه قدم المدينة فنام في المسجد ٠٠٠ (أسرقت ردا ١ هذا؟)
٤٥١	أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : اللهم ربنا لك الحمد
٤٢٤	أنه كان يصلي الركعتين إلفي بيته
٤٥٩	أنه كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة
٤٥٧	أنه كان يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صوته من الركوع
٤١٤	أنه مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو متخلق فقال : إنك امرأة
١١٨	أنه نصر بالصبا
٤٣٣	أنه نهى عن المكامة
٢١٤	إنه نهانا أن يستنجي أحدا بيمينه
٥٤٧	أن يهوديا رض رأس صبي بين حجرين
٢١١	أوقد فعلوها ؟ حولوا مقعدتي نحو القبلة
٦٤٣	أوكل ثمر خيبر هكذا
٦٦٩	الأنيم أحق بنفسها من وليها
٦٧٤، ٧٠٤، ٦٩٧، ٦٨٢	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها
٦٤٧، ٦٤٥	أينقص الرطب إذا جف ؟ فقالوا نعم ، قال : فلا إذا
٦١١	بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني
٣٥٧	بقر حمزة خواصر شافري ، فطلق النبي صلى الله عليه وسلم يلوم حمزة
٣٨٢	بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم
٣٧١	ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضب تقذرا
٢٤٨	التشهد انقضاء الصلاة

الصفحة	
٦٣٤	تعلموا مناسككم
٦٤٣	التمر بالتمر
	توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان
٥٩٠	ورباع مكة تدعى السواشب
٢٣٨	ثلاثة أوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نملي فيها
٤٤٧	شم آخر الظهر حتى كان قريبا من العصر
٦٨٧	الشَّيْبَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ فِي نَفْسِهَا
٧٢٠	جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى النبي صلى الله عليه وسلم
٧٢٧	جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يملي حتى قمت عن يساره
٤٠٦، ٤٠٢	جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع
٥٣٤	حبس أهلها وسبل الشجرة
٥٣٦	حبس الأمل وسبل الشجرة
٥٣٨	حبس ما دامت السموات والأرض
٥٧٣	حرامان على ذكور أمتي
٧٩٨	خذ منهن أربعاً، وفارق سائرهن
	خرجنا إلى خيبر في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي
٧٦٣، ٧٦٠	يومئذٍ صلح
٤٣٦	خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طائفة من النهار
	خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا الناس في رمضان
٢٧٥	يصلون في ناحية المسجد.....أصابوا ونعم ما صنعوا
٤٦٨	خرج نبي الله صلى الله عليه وسلم يوماً يستقي
٤٥٣	خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلى بالناس
	دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة أبي سلمة
	فخطبني إلى نفسي.....فقال : إنه ليس منهم شاهد ولا غائب
٦٦٩	يكره ذلك
	دخلنا على عائشة فاستمقنا بعضنا..كان النبي صلى الله عليه
٧٣٣	وسلم يغتسل بمثل هذا

٢٨٩	دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا فاجتمعوا فعم وخض
٢٢٤	دع مايريبك الى ما لا يريبك
	دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان
٤٠٠	بالشعب نزل فبال
٣٢٩	ذهب حقلك
٥٠٣	الراعي يرمى بالنهار ويرمي بالليل
٧٨١	ربما باشرني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا حاشف فوق الأزار
٣٢٩	الرهن بما فيه، إذا هلك وعميت قيمته
٦٩١	زوجكن أهاليكن وزوجني الله عز وجل من فوق سبع سموات
	سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين الجمرتين عن رجل
٦٣٢	خلق قبل أن يرمي، قال : ( لا حرج )
٧٦٤، ٧٥١	سبى النبي صلى الله عليه وسلم صفية فأعتقها وتزوجها
٨٠٨	سوا بين أولادكم في العطية فلو كنتم مفضلا ..
٨٠٧	سوا بينهم في العطية، كما تحبون أن يسوا لكم في البر
٧٢٠	سمع النبي صلى الله عليه وسلم جلبة خصام عند بابه
٤٠٩	الشعث التفل
٦٠٧	الشفق الحمراء، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة
٤٨٤	صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أراد فرس الغازی
٢٤٩	صلى الظهر خمسا، فلم يسلم
	صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف، لانسمع
٤٦٤	له صوتا
	صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء بجمع
٣٩٩	بأذان وإقامة واحدة
٤٥٧، ٢٥٣	صلوا كما رأيتموني أصلي
	صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء
٤٠٢	بإقامة واحدة
	صليت هاتين الصلاتين مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا
٤٠١	المكان ليس معها أذان

٢٥٢	صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمنا حين سلم
٣٢٢	صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ٠٠٠ واحلق رأسك
٢٧٠	الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون
٣٧١	الضبط لست آكله ولا أحرمه
	طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت والمفا والمروة
٣٢١	راكبا من غير مرض
	طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بعيره
٣٢١	يستلم الركن
	طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالمفا
٣٢١	والمروة ٠٠٠٠ على راحلته
٥٩٨	ظهور الإناء إذا ولغ فيه الهر أن يغسل ٠٠٠
٣٢١، ٢٣٧	الطواف بالبيت صلاة
٣٢٠	طوفي من وراء الناس وأنت راكبة .
٦٥٣	عادى الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعدى
	عرفت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع
٥٠٩	عشرة سنة
	عرفني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عمر يوم بدر
٥١٣	فاستمغرنا
٣٨١	عطس رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٨٠، ٤٧٥	مفوت لكم من صدقة الخيل والرقيق
٢٥٢	علام تؤمنون بأيديكم ، كأنها أذناب خيل شمس
	علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فقال :
٤٥٥	إذا كبر الإمام فكبروا
٥٧٩	غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر
٢٥١	فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله
٢٤٨	فإذا فعلت ذلك أو قضيت هذا فقد تمت صلاتك
٢٢٥	فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه



الصفحة	
٢٦٧	فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالفطر
٧٢١	فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذ
٤٩٢	فجئت فقال : أهديه أم صدقة ؟
	فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لهنتين مستقبلا
٢١٥	بيت المقدس لحاجته
	فرّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي عجلان، وقال
٧٢٢	لهما : حسابكما على الله ...
٥١١	فلما فرض النبي لغللمان الأنصار ولم يفرض له ..... فقال (صارعه)
	فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدمه رجل
٦٣٥	قبل شيء .....
٢٢٤	فمن اتقى الشبهات قد استبرأ لدينه وعرضه
١٥٦	فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك
٨٠٨	فهلا عدلت بينهما
٤٧١	فوالله ما نرى من السماء من سحب ولا قزعة
٤٧٧	في الخيل السائمة في كل فرس دينار تؤديه
٢٨٢	في الرقة ربع العشر
٤٧٨	في المال حق سوى الزكاة
٦١٩	فيما سقت السماء العشر
٤٣٣	قالوا : يا رسول الله أينحني بعضنا لبعض إذا التقينا
٢٧٣	قد ترى ما أقرب بيتي من المسجد
	قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه
٤٣٢	وسلم في بيتي
٧٧٠	قدم ناس من مريضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
٥٤٧، ٥٥٣	قضى في الجنين بغرة
	كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها
٣٦٧	واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بالشيء سأل
٤٨٩	أهديه هو أم صدقة ؟

٥٥٥	كان النبي صلى الله عليه وسلم يسمّى يوم النحر بمئىٔ ٠٠٠
	كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل أن يهني المسجد
٧٧٢	في مرائب الغنم
٣٧١	كان أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يأكلون ضبا
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع
٤٢٠	يديه حذو منكبيه ثم يكبر
٧٨٧	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر آخيا الليل
٣٨١	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطس حمد الله
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يفرغ من صلاة الفجر
٤٥٢	من القراءة
٧٨١	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر إحدانا أن تتزجر وهي حائض
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر المرأة من نساءه
٧٨١	وهي حائض
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشرني وأنا في شعار
٧٨٤	واحد وأنا حائض
٧٣٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد وهو رطلان
٧٣٦	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع
٧٣٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ برطلين
٧٣٦	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ من مد، فيسبغ الوضوء
٢٦٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الحيض
٦٠٧	كان صلى الله عليه وسلم يملئ العشاء بعد مضي ثلث الليل
٥٢١، ٥١٩	كان لرجال منا فضول أرضين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٠٥	كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبكك اله الحق
	كانت إحدانا إذا كانت حائضا فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٧٨١	أن يباشرها أمرها أن تتزجر
	كانت الدور على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠٠ ماتباع
٥٩٠	ولا تكرر

٢٨٢	كانت اليهود يتعاطسون عند النبي صلى الله عليه وسلم
	كانني أنظر إلى وبيص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه
٤١١	وسلم وهو محرم
٤٨٨	كخ كخ ، القها القها ، أما علمت أنا لناكل الصدقة
٥٤٩	كل شيء خطأ إلا السيف
٣٥٩	كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمعتوه
	كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٧٧٦	وكنت فتى شاباً مزبياً
٦٠٠	كنت أقتل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الإناء الواحد
٧٣٤	كنت أقتل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد
٢٦٩	كنا أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق
٥٢٢	كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثلاث
٣٧٤	كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصاب الناس ضباباً
٣٧١	كنا معشر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لأن يهدى إلى أحدنا ضب
٥٨١، ٥٧٧	كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٥١٨	كنا نخابر ولا نرى بذلك بأساً
٤٤٩	كنا نطلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالهاجرة
٥٦٦	لا أخالك سرقت
٣٧٤	لا أدري لعله من القرون الأولى التي مسخت
٦٠٧	لا تزال أمتي بخير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء
٦٧٥	لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها
١١٧	لا تسبوا الريح ، فإذا رأيتم منها
٢١٢	لا تستقبلوا القبلة لغائط ولا لبول
٣٧٧	لا تفعلوا فإنكما أهل نجد تأكلونها
٤٩٠	لا تقسم ورثتي ديناراً ، ما تركت بعد نفقة أهلي وقوت عاملي فهو صدقة
٢٥١	لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام
٥٣٤	لا حبس على فراش الله

المفحة	
٦٥٢	لاحمى إلا لله ولرسوله
٢٤٨	لاصلاة إلا بتشهد
٢٣٦	لاصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
٤٢٦	لاقطع إلا ما آواه الجرين
٤٢٧	لاقطع في ثمر ولاكثر
٦٧٤، ٦٦٩	لانكاح إلا بولي
٥٢٤	لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له
٣٠٠	لايجاوز أحد الوقت إلا المَحْرَم
٥٨٩	لايحل بيع بيوت مكة ولا إجارتهما
٣٣٣	لايفلق الرهن ، الرهن من صاحبه الذي رهنه
٧١٧	لاينفلت منهم أحد إلا بفداء أو ضربة عنق
٣٠٢	لبيك إن العيش عيش الآخرة
١١٩	لتأطرنه على الحق أطرا
٧٨٢	لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأملها
	لقيت خالي ومعك الراية ، فقلت أين تذهب ، فقال أرسلني
٦٩٩	رسول الله صلى الله عليه وسلم
٦٢٥	لك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم فانفقي عليهم
٤٧٧	لم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها
	لما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق
٧٤٦	وقعت جويرية بنت الحارث في سهم لشابت بن قيس
٦٨٥	لما امتنع معقل بن يسار من تزويج أخته لزوجها أبي البداح
	لما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم من عند النجاشي
٤٣٢	تلقاني فامتنقني
٧١٨	لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح
٥٦٤	لولا خليتكم سبيله
٧١٠	لو نزل من السماء عذاب لما نجا إلا عمر
٣٧٣	ليت عندنا قرصة من برة سمراء مقلية بسمن ولبن

الصفحة	
٢٤٦	ليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض
٤٧٥	ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة
٦١٢	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
٢٨٠	ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة
٦٦١	ليس لعرق ظالم حق
٣٥٧	ليس لمجنون ولا لسكران طلاق
٦٥٩، ٦٥٣	ليس للمرأة إلا ما طابت به نفس إمامه
٦٦٩	ليس للولي مع الشيب أمر
	ما اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس
٤٨٨	إلا بثلاث أشياء
٢٧٣	ما زال بكم الذي رأيتم من منيعكم منذ الليلة
	ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ممن قدم شيئا
٦٢٣، ٦٢١	قبل شيء
٦١٢	ما سقت السماء أو كان سحا أو بعلافيه العشر
٤٦٤	ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف حرفا
٧٨٢	ما للرجل من امرأته إذا أحدث ؟
	ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه
٧٨٢	وسلم ما فوق الإزار
٣١٩	مر أختك فلتركب ولتخمر، ولتعم ثلاثة أيام
٣٤٩	مره فليراجعها ثم ليطلقها وهي طاهر أو حامل
٣٤٩	مره فليراجعها حتى تطهر
٢٥٢	مفتاح الصلاة الطهور
٦٥٥	من أحاط حائطاً على أرض فهي له
٦٥٥	من أحاط على شيء فهي له
٦٥٥	من أحيا أرضاً مواتاً من أرض فهي له
٦٥٥، ٦٥١	من أحيا أرضاً ميتة فهي له
٦٥٣	من أحيا شيئاً فهي له

٢٨٢	من السنة أن يضم الذهب إلى الفضة
٥٩٢	من دخل دار أبي سفيان فهو آمن
٧٩٤	من رتع حول الحمى يوشك أن يواقعه
٢٧٥	من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قنوت بقية ليلته
٥٥٦	من قتل رجلا بحجر فلا تؤد عليه
٥٤٦	من قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين
٦٣٦	من قدم من نسكه شيئا أو آخره فلا شيء عليه
٤٢٤، ٤٢٣	من كان مصليا منكم بعد الجمعة فليصل أربعاً
٥١٩	من لم يذر المخابرة فليؤذن بحرب من الله من وجل
٦٩٨	من وقع على مُحْرَمٍ فاقتلوه
٦٥٣	مَوَاتٍ الأرض لله ولرسوله
٥٧٧	نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٧١١	نفلني أبو بكر امرأة من فزارة أتيت بها من الغارة
٤١٤	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل
٥١٨	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمحاكلة
٥١٨	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة
	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم
٥٨١	الحرر الأهلية
٣٧٢	نهى من أكله: (الضب)
٥٣٥	نهى من الحبس - بعد ما أنزلت سورة النساء وأنزل فيها الفرائض -
٦٤٢	نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا
٥٧٧	نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الحرر الأهلية
٥٩٩	النهر سبع
٥٩٦	هل ترك لنا عقيل من رباع
٢٨٧	هو عليها صدقة، وهو لنا هدية
٤٣٢	وافق قدوم جعفر فتح خيبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا أدري..
٧٥٩	وجد عبد الله بن سهل قتيلا في قليب من قليب خيبر

- ١٢٠ يا أبا بكر كيف قال حسان ...
- ٢٣٥ يا بني عبد المطلب لا تمنعوا أحدا يطوف بهذا البيت
- ٣٩٣ يا بني هاشم، ويا بني عبد المطلب، ويا بني عبد مناف ..
- ٥٨٦ يا رسول الله أتنزل في دارك بمكة فقال : وهل ترك لنا عقيل
- يا رسول الله إن بأرضنا أعنابا نعتمرها، فنشرب منها قال : ذاك
- دا، وليس بشفاء
- ٧٧١
- ٥٩١ يا عائشة : إنها مناخ لمن سبق
- يا معشر النساء، ما رأييت من ناقصات عقل ودين، أذهب بعقول
- ٦٢٥ ذوى الألباب منكن ....
- ٣٩٣ يا معشر قريش اشترُوا أنفسكم من الله
- ١٢٢ يجوز الجذع من الضأن أضحية
- ٥٠٦ يسأل أيام منى ، فقال رجل رميت بعد ما أمسيت ...
- ٦٠١ يغسل الإناء من الهر كما يغسل من الكلب
- يغفر الله لرافع أنا والله كنت أعلم بالحديث منه ...
- ٥٢٣ (إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع)
- ٥٨٦ اليوم يوم الرحمة

فهرس الآثار المروية من الصحابة  
والتابعين رضي الله عنهم

الصفحة	المروى عنه	الآثار
٤٨٣	يعلي بن أمية	ابتاع عبدالرحمن أخو يعلي من رجل من أهل اليمن فرسا
٥٨٧	عمر وعثمان	ابتاع عمر وعثمان مازاداه في المسجد من دور مكة وتعلك أهلها أثمانها
٥٨٧	معاوية	ابتاع معاوية دار الندوة في الإسلام وجعلها دار الامارة
٥١٥	المغيرة	احتلمت وأنا ابن ثنتي عشرة سنة
٦٣٣	أنس	أخطاتم السنة ولا شيء عليكم
٧٤٩	علي	إذا أعتق الرجل أم ولده فجعل متقها صداقتها
٣٣٠	علي	إذا رهن الرجل الرجل رهنا
٣٥٩	علي	إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى
٣٥٩	ابن المسيب سليمان بن يسار	إذا طلق السكران جاز طلاقه
٦٠٢	ابن المسيب والحسن	اغسل الإناء ثلاثا ( من الهر )
٧٧٧	ابن عمر	اغسل ما أصابك منه
٤١٥	عثمان بن أبي العاص	افسلوا رؤوسكم بهذا الخطمي الأبيض
٦٦٢	أبوبكر	أقطع أبو بكر طلحة بن عبيدالله أرضا وكتب له بها كتابا
٥١٧	موسى بن طلحة	أقطع عثمان نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
٧٧١	عائشة	اللهم لا تشف من استشفى بالخمير
٤٠٩	عمر	أنا أقسمت عليك لترجعن اليها فتفعله عندها



الأشهر	المروى عنه	الصفحة
أنت ماكف، ثم قرأ (سواء العاكف فيه والباد)	سعيد بن جبير	٥٩٢
أن ابن عمر صلى الجمعة فلما سلم قام فطيركتين	ابن عمر	٤٢٢
إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم		
إذا التقوا تصافحوا	الشعبي	٤٣٢
إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم	ابن مسعود	٧٧٤، ٧٧١
إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه آناة	عمر	٣٦٧
إن الناس قد تباعوا في شرب الخمر واستحقروا		
حد العقوبة	عمر	٣٦٧
إن تابا وأملحا جعلتهما من الخطاب	علي	٦٩٧
أن رجلا أقر عنده بسرقة مرتين فقال : قد		
شهدت على نفسك شهادتين	علي	٥٦١
أن رجلا تزوج امرأة في عدتها، فضربها عمر		
دون الحد	عمر	٦٩٧
أن سارقا سرق في زمان عثمان أترجة، فقومت		
بثلاثة دراهم	عثمان	٤٢٨
أن طليحة نكحت في عدتها فأتى بها عمر،		
فضربها ضربات بالمخفقة	عمر	٦٩٦
أن عليا جهر بالقراءة في كسوف الشمس	حنش	٤٦٣
أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من		
الفرس عشرة	أنس	٤٧٧
أن فيلان طلق نساءه وقسم ماله فبلغ ذلك عمر		
فأمره أن يرتجع نساءه وماله	عمر	٧٩٨
إن كان بأقل ردوا عليه	عمر	٣٣٠
إنك لضخم اللحية	ابن عمر	٦٣٣
أنها أنكحت رجلا من بني أخيها جارية من		
بني أخيها	عائشة	٦٨١
أنه أجاز طلاق السكران	معاوية	٣٥٩

الأثر	المروى عنه	الصفحة
أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير	عائشة	٦٦٨
أنه اعتنق عبد الله بن أنس	جابر	٤٣٢
أنه جعل وقفه في يد ابنته حفصة رضي الله عنها	عمر	٥٤١
أنه خرج من مكة يريد المدينة فلما بلغ قديدا	ابن عمر	٢٩٨
إن هذا البلد ليس كماثر البلدان	أبو الدرداء	٢٣٦
أنه رأى رجلا يريد أن يحرم وقد دهن رأسه	عثمان	٤١٠
أنه رفع اليه بأن رجلا طلق امرأته وهو سكران	عمر	٣٥٩
أنه صلى مع عمر بن الخطاب صلاتين مرتين بجمع	الأسود	٤٠٠
أنه كان لا يتوفا بفضل الكلب والهر	ابن عمر	٦٠٢
أنه كان لا يصلي خلف الإمام في رمضان	ابن عمر	٢٧٤
أنه كان يصلي أربعاً	ابن مسعود	٤٢٤
أنه كان يعطي الأرض على الشطر	أبي بكر	٥١٧
أنه كان يكره أجور بيوت مكة	عطاء	٥٩٠
أنه كبر فرجع صوته، وقال (دعاء الاستفتاح)	عمر	٤٢٠
إنني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل	عمر	٢٧٥
إنني أمسه، إنه لا يمسه إلا المطهرون	ابن مسعود	١٨٧
أو على الخيل صدقة	سعيد بن المسيب	٤٧٥
بسم الله الرحمن الرحيم .. هذا ما أومى		
به أمير المؤمنين	عمر	٥٣٩
بسم الله الرحمن الرحيم .. هذا ما تمدق		
عبد الله علي أمير المؤمنين	علي	٥٣٩
بعد الصبح وبعد العصر، ولم ما كنت في وقت	عبد الله	٢٤٠
جوف مكة (حاضري المسجد الحرام)	شافع	٣٠٩
الحجاجي صاع عمر رضي الله عنه	موسى بن طلحة	٧٣٧
حجبت مع عمر - فأتاه أشراف من أشراف أهل الشام	حارثة بن مضرب	٤٧٩
خرجت مع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى		
مكة فلما أتى جمعا صلى الصلاتين كل واحدة منهما عبد الرحمن بن يزيد ٤٠٠		

المرورى عنه	الصفحة	الأثر
من عمر	٦٥٨	خرج رجل من أهل البصرة إلى عمر...
الأسود	٧٣٠	دخلت أنا وعمي على عبد الله بالهجرة
حميد الطويل	٥٧٠	رأيت الحسن شد أسنانه بالذهب
عبيد الله بن		رأيت القاسم وسالما ونافعا ينصرفون من المسجد
عمر بن حفص	٢٧٤	في رمضان
		رأيت أنا وعطاء ابن عمر طاف بعد الصبح قبل
عمرو بن دينار	٢٣٧	أن تطلع الشمس
		رأيت أنس بن مالك يطوف بين المفا والمروة
الأحوص بن كليم	٣٢١	راكبا على حمار
طعمة بن عمرو	٥٧٠	رأيت صفرة الذهب بين ثنانيا موسى بن طلحة
عبد العزيز بن		رأيت عبد الله بن الزبير يطوف بعد الفجر
رفيع	٢٣٧	ويصلي ركعتين
		(سواء العاكف فيه والباد) وقال: خلق الله
ابن عباس	٥٩٢	فيه سواء
عبادة بن الصامت	٦٠٧	الشفق شفقان : الحمرة ، والبياض
شداد بن أوس		
		ماع مالك بن أنس معيّر على ماع رسول الله
مالك	٧٤٢	صلى الله عليه وسلم
ابن أبي ليلى	٧٤١	الماع يزيد على الحجاجي مكيالا
الشعبي	٢١٨	صدنا والله ، أما حديث أبي هريرة فعلى
ابن عمر	٢٧٤	صل في بيتك
عبد الرحمن بن		طاف عمر رضي الله عنه بالبيت بعد الصبح
	٢٣٧	فلم يركع
ابراهيم النخعي	٢٣٩	طف وصل ما كنت في وقت
ابن عباس	٢٥٩	طلاق السكران جائز
ابن عباس	٢٨٦	عافا الله وإياكم من النار، يرحمكم الله
ابراهيم النخعي	٧٣٧	ميرنا ماع عمر فوجدناه حجاجيا

الأشهر	المروى عنه	الصفحة
فقدمننا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو القبلة	أبو أيوب	٢١٣
فمه، رأيت أن عجز واستمحق	ابن عمر	٣٤٩
في كل شيء أخرجت الأرض صدقة	ابراهيم النخعي	٦١٥
فيما قل منه أو أكثر : العشر ونصف العشر	مجاهد	٦١٥
قدم علينا عبدالله فكان يملئ بعد الجمعة أربعاً	أبو عبد الرحمن السلمي	٤٢٣
قضى الرهن بما فيه	شرح	٣٣٠
قلت لأبي عبيدة أكان عبدالله بن مسعود مع		
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن؟	معرو بن مرة	٤٤٠
كان ابن عمر ما يزيد في التلبية على التلبية		
المشهورة	نافع	٣٠٥
كان ابن عمر يطوف بعد العصر ويملي ما كانت		
الشمس بيضاء حية	مجاهد	٢٣٩
كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يأمر		
الناس بقيام شهر رمضان	عروة الشافعي	٢٧٦
كان عمر بن الخطاب يفرق بينهما ويوجه ضرباً	أنس بن مالك	٣٦٨
كانوا يستشفون بأبوال الأبل لا يرون بها بأساً	ابراهيم	٧٧٢
كان يقال : الزانية هي التي تنكح نفسها	أبو هريرة	٦٨٤
كان يكره أن يملئ بعد صلاة الجمعة مثلها	عمر	٤٢٣
كان ينهي أن تبوب دور مكة لينزل الحاج		
في مرمايتها	عمر	٥٨٨
كل شيء إلا فرجها	عائشة	٧٨٤
كنت أشبع رأس سعد بن أبي وقاص لحرمه بالطيب	عائشة بنت طلحة	٤١١
كنت أشبعه بالغالية، أغلف رأس عائشة رضي		
الله تعالى عنها	درة	٤١١
لا أجدد نكاحك، الشاهدان زوجاك	علي	٧٢٣
لأهل لك ولا لأحد من أهل بيتي أن يستحل		
هذا المكان	عائشة	٥٩١

الأشهر	المروى عنه	المفحة
لاتوضئوا من سؤر الحمار ولا الكلب ولا السنور	ابن عمر	٦٠٢
لاحبس على فرائض الله	شريح	٥٣٥
لاخرج فيمن قدم أو آخره	ابن عباس	٦٣٥
لاعمرة على المكي إلا أن يخرج من الحرم فلايدخله		
إلا حراما	ابن عباس	٢٩٦
لايجاوز أحد ذات عرق حتى يحرم	ابن عباس	٣٠٠
لايحل بيع ربايعها ولاإجارة بيوتها	مجاهد	٥٩٠
لايدخل أحد الحرم إلا بإحرام	ابن عباس وعطاء	٢٩٦
لايدخل مكة تاجر ولاطالب حاجة إلاوهو مُحرم	ابن عباس	٢٩٦
لايرث المؤمن الكافر	عمر	٥٨٧
لبيك عدد الحمى والتراب	ابن مسعود	٣٠٥
لم أكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن	ابن مسعود	٤٤١
لنا رقاب الأرض	عن عمر	٦٥٨
لولا أنني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله		
عليه وسلم ٠٠٠ لرددتها	عمر	٥٣٤
لو لم يكن معي الاسورتين لرددتهما، أحب الي ٠٠٠	النخعي	٢٧٤
ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة	ابن عباس	٤٨٤
ما أحب أن أحم محرما ينضح مني ريح الطيب	ابن عمر	٤١٢
ماكنت أرى النضج شيئا حتى بلغني عن سبعة		
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم	ابن سيرين	٧٧٧
ماهكذا كنا نلبي على عهد رسول الله	عبد بن أبي	
صلى الله عليه وسلم	وقاص	٣٠٥
المسح على الجوربين كالمسح على الخفين	عن ابن عمر	٢٢٩
مكة / وضمنان / وذو طوى / وما أشبهها من حاضرو		
المسجد الحرام	عطاء	٣٠٩
من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلايرم حتى		
تزول الشمس من الغد	ابن عمر	٥٠٦

الأشهر	المروى عنه	الصفحة
من قدم شيئا من حجه أو آخره فليهرق دما	ابن عباس	٦٣٤
من قدم نسكا في حجه أو آخر فليهد دما	ابن عباس	٥٠٣
من كان مصليا بعد الجمعة فليمل ستا	علي	٤٢٣
الناس بمكة سواء ليس أحد أحق بالمنازل من أحد	مجاهد	٥٨٩
الناس في البيت سواء ليس أحد أحق به من أحد	عطاء	٥٩٢
نور الله على عمر قبره كما نور علينا مساجدنا	علي	٢٧٨
هذا أشبه للحد بين الذراري والمقاتلة	عمر بن عبد العزيز	٥٠٩
هل كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة		
الجن أحد	علقمة	٤٤١
هكذا فعلوا ولا تملوا كما يمل فلان	ابن مسعود	٧٣٠
هو من بعد النبي صلى الله عليه وسلم في مثل		
هذا، أنه يجدد لها صداقا	ابن عمر	٧٤٤
هي لاتحل له حتى تنكح زوجا غيره	عمر	٣٦٨
يا أهل مكة لاتتخذوا لدوركم أبوابا	عمر	٥٨٨
يعمد أحدكم فيضرب أخاه مثل أكلة اللحم	عمر	٥٥٨
يهديكم الله ويصلح بالكم ٠٠ من مقالة الخوارج	النخعي	٣٨٢

فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة

المصفحة

٧٢	ابراهيم بن اسحاق الحربي
٨١	ابراهيم بن محمد المهدي
٣٦٣	ابراهيم بن يحيى بن محمد الشجرى
١٤٤	أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث
٧١	الأثرم : أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني* الطائي
١٠٥	أحمد بن ابراهيم بن حماد
٦٤	أحمد بن حنبل الشيباني
٤٥	أحمد بن طولون
١٠٥	أحمد بن محمد بن منصور
٦٣	اسحاق بن راهويه
١٣٤	الاسفراثيني : أبو اسحاق ابراهيم بن محمد
١٥٦	اسماعيل بن اسحاق الأزدي
٣٣٨	الأسود بن يزيد بن قيس النخعي
٥٦	أشهب بن عبدالعزیز
٧٨٠	أصبغ بن الفرغ
٤٩٦	الاصطخرى : الحسن بن أحمد
١١٩	الأممعي : عبدالملك بن قريب الباهلي
٣٠٨	الأعرج : عبدالرحمن بن هرمز
٢٥٨	امام الحرمين : أبو المعالي عبدالملك الجويني
١٧٦	الأوزاعي : أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو
٧٤٥	أيوب بن كيسان السخثياني
٦٥٤	البيابرقي : محمد بن محمد بن محمود
١٠٢	بحر بن نصر بن سابق الخولاني
٥٧	البخارى ، محمد بن اسماعيل
٦٦	البردعي : أبو سعيد أحمد بن الحسين

الصفحة

١٠٢	البرلسي : ابراهيم بن أبي داود سليمان الأدي
٢٠٤	البرزدوى : علي بن الحسين بن عبدالكريم
٣٦٠	ابن بطلال : علي بن خلف بن بطلال البكري
٦٦	بكار بن قتيبة بن أحمد الشافعي
٥٨	بكار بن قتيبة القاضي
١٩٠	البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسن
١١٨	ابن تفرى بردى : يوسف بن تفرى الظاهري
١٥٧	تكين بن عبدالله الحربي
١٢٨	التميمي : تقي الدين بن عبدالقادر
٣٢٤	ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم الحراني
٢٨٣	ثعلب : أحمد بن يحيى الشيباني
٦٥	ابن الثلجي : محمد بن شجاع
١٧٦	الثوري : سفيان بن سعيد بن مسروق
٢٢٩	ابن جبير : سعيد بن جبير بن هشام
٨٢	الجروى : عبدالعزيز بن الوزير بن ضابي
٦٧٧	الجماص : أبو بكر أحمد بن علي
١١٣	الجزى : الربيع بن سليمان بن داود
٦٦	الحاكم الشهيد : محمد بن محمد بن أحمد المروزي
١٣٥	أبو حامد : الحسن بن حامد بن علي البغدادي
٦٨٢	حجاج بن أرطاة
٣٦٢	حجاج بن أرطاة
٢١٩	ابن حجر : أحمد بن علي بن محمد العسقلاني
٨٧	هربوية : علي بن الحسين بن حرب
١٨٩	ابن حزم : علي بن أحمد بن سعيد
١٧٦	الحسن بن صالح بن حي
٦٩	أبو حفص هرمة بن يحيى بن عبدالله التجيبي
٢٥٥	الحكم بن عتيبة
٥٨	ابن الحكم ، عبدالرحمن بن عبدالله



الصفحة

١٢٥	الحميدى : محمد بن أبى نصر فتوح الأزدي
١٠٨	أبوحنيفة : النعمان بن ثابت بن زوطي
٥٥	حيوه بن شريح التجيبي
١٤٤	خارجة بن زيد بن ثابت
٦٦	أبو خازم : عبد الحميد بن عبد العزيز البهرى
٧٢	الخرقي : أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله
٦٦	الخصاف : أبو بكر أحمد بن عمر الشيباني
٤٨٧	الخطابي : أبو سليمان حمد بن محمد البستي
١٢٥	الخطيب : أبو بكر أحمد بن علي البغدادي
٧٢	الخلال : أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون
٩٠	ابن خلكان : أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي
١١٩	الخليل بن أحمد الفراهيدي
١٣٢	ابن خيران : الحسين بن صالح
٥٥	أبو الخير مرثد بن عبدالله اليزني
١٨٩	الدارقطني : أبو الحسن علي بن عمر البغدادي
١٩٠	الدارمي : عبدالله بن عبدالرحمن التميمي
١٢١	أبو داود : سليمان بن الأشعث
٦٤	داود الظاهري : داود بن علي الأصبهاني
٤٩٥	الدردير : أحمد بن محمد العدوى المالكي
٢٣١	ابن دقيق العيد : تقي الدين محمد بن علي
٦٢٠	الدهلوى : أحمد بن عبدالرحيم العمري
١٤٩	الدهلوى : عبدالعزيز بن أحمد ولي الله
١٢٤	الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان التركماني
٦١٦	الرازي : محمد بن عمر بن الحسين
٤٩٦	الرافعي : عبدالكريم بن محمد القزويني
٥٨	الربيع بن سليمان المرادي
١٠٣	الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المؤذن

الصفحة

١٤٥	ربيعة الرأي : أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن
٤٨٦	ابن رسلان : عمر بن رسلان بن نصير
٨١	الرضي : علي بن موسى بن جعفر
١٠٣	روح بن الطرع القطان أبو الزنباع
١٦٠	ابن زبر : عبد الله بن أحمد
٦٩٣	الزركشي : محمد بن بهادر المصري
٦٩	الزعفراني : أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح
١٣١	زفر بن الهذيل بن قيس العنبري
٣٢٧	الزهري : محمد بن مسلم بن شهاب
١٨٠	أبو زيد : أحمد بن زيد الشروطي
٤٤٠	الزيلعي : جمال الله عبد الله بن يوسف
١٤٤	سالم بن عبد الله بن عمر
١١٣	السبكي : عبد الوهاب بن علي تاج الدين
٦٧	سحنون : أبو سعيد سحنون بن عبد السلام التنوخي
٢٠٥	السرخسي : محمد بن أحمد بن أبي سهل
٨١	السري بن الحكم بن يوسف
٧٠	ابن سريج : أبو العباس أحمد بن عمر البغدادي
٤٣٤	سفيان بن عيينة الهلالي
٩٣	السلفي : أحمد بن محمد بن أحمد أبو طاهر
٧٧٥	سليمان الشيباني
١٠٦	سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني
١٤٤	سليمان بن يسار
٧٩	السمعاني : عبد الكريم بن محمد التميمي
٣٣٧	ابن سيرين : محمد بن سيرين أبو بكر
٨٣	السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر المصري
٦٩٣	الشاطبي : إبراهيم بن موسى اللخمي
٣٥٥	ابن شبرمه : عبد الله بن شبرمه

الصفحة

٢٧٩	شريك بن عبدالله النخعي
٢٠٩	الشعبي : هاجر بن شراحيل
٥٥٤	الشوكاني : محمد بن علي بن علي
٩٢	الشيرازي : ابراهيم بن علي بن يوسف
٧٢	صالح بن الامام أحمد بن حنبل
١٣٤	ابن الصلاح : عثمان بن عبدالرحمن الكردي
٧١	الصيرفي : أبو بكر محمد بن عبدالله
١٤٩	طاشكبري زاده : أحمد بن مصطفى بن خليل
١٢٥	الطبراني : أبو القاسم سليمان أحمد بن أيوب اللخمي
٦٥	الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير
٧٥	الطحاوي : أحمد بن محمد بن سلامه
١٤٨	ابن عبدالبهر : يوسف بن عبدالله بن محمد النمرى القرطبي
٦٨	ابن عبدالحكم : أبو عبدالله محمد بن عبدالله
١٠٦	عبدالرحمن بن أحمد بن يونس
١٦٢	عبدالرحمن بن اسحاق الجوهري
٥٥	عبدالرحمن بن حجيره
٥٥	عبدالرحمن بن سيلة الصابحي
٧٢	عبدالله بن الامام أحمد بن حنبل
٦٨٨	عبدالله بن المبارك المروزي
٢٦٩	عبدالله بن صالح
٥٤	عبدالله بن عمرو بن العاص
٥٦	عبدالله بن وهب
٦٨	أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عتبة العتبي
٦٨	أبو عبدالله محمد بن سحنون بن عبدالسلام التنوخي
٢٢٨	عبيدالله بن الحسن العنبري
١٤٤	عبيدالله بن عتبة بن مسعود
١١٧	أبو عبيد : القاسم بن سلام

الصفحة

١٠٦	عبدالله بن علي الداودي القاضي
٣٣٨	عبدة بن عمرو السلماني
١٥٣	أبو عثمان أحمد بن ابراهيم بن حماد
١٧٦	عثمان البتي : أبو عمرو عثمان بن سليمان
٥٦	عثمان بن الحكم الجذامي
٢٩٥	العراقي : زين الدين عبدالرحيم بن الحسين
٢١٠	ابن العربي : محمد بن عبدالله المعافري
١٤٤	عروة بن الزبير بن العوام
٨٠	ابن مسافر : أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي
٢٢٨	مطاء بن أبي رباح
٥٤	مقبة بن الحارث الفهري
٣٣٧	ملقمة بن قيس بن عبدالله النخعي
١٣٥	أبو علي السنجي : الحسين بن شعيب المروزي
١٠٦	علي بن أحمد بن محمد بن سلامة
٢٣٠	علي بن المديني
١٠٣	علي بن عبدالعزيز البغدادي
٦٦	ابن أبي عمران : أبو جعفر أحمد
٢٧١	عمر بن عبدالعزيز
٦٧	أبو عمرو الحارث بن مسكين بن محمد
٣٣٨	عمرو بن شرحبيل الهمداني
٧٠	أبو عوانه يعقوب بن اسحاق النيسابوري
٨٣	عيسى بن ابراهيم المشرودي
٧٨	العيني : محمود بن أحمد بن موسى
١٣١	الغزالي : محمد بن محمد، أبو حامد
١٠٦	غندر : محمد بن جعفر بن الحسين البغدادي
٧٩٧	قيروز الديلمي
١٤٤	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق

المفحة

- ٥٦ ابن القاسم : عبد الرحمن بن القاسم العتقي
- ١٣٢ القاضي حسين : الحسين بن محمد بن أحمد المروزي
- ٤٣٥ القاضي عياض : أبو الفضل عياض بن موسى
- ٤٩٧ القاضي يعقوب بن إبراهيم البكري
- ٢٧٩ قتادة بن دعامة السدوسي
- ٢٨٣ ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم الدينوري
- ٢٦٥ ابن قدامة : عبد الله بن أحمد المقدسي
- ٩٣ القدوري : أحمد بن محمد أبو الحسين
- القرافي : شهاب الدين أحمد بن أبي العلاء
- ٧٩ القرشي : محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد
- ٦٧٢ القرطبي : محمد بن أحمد بن أبي بكر
- ١٥١ القضاي : محمد بن سلامة بن جعفر
- ١٣٢ القفال الشاشي : أبوبكر محمد بن علي بن اسماعيل
- ٢٤٥ ابن القيم : محمد بن أبي بكر بن أيوب
- ٥١٠ الكاساني : علاء الدين أبوبكر بن مسعود
- ١٢٥ ابن كثير : اسماعيل بن عمر، أبو الفداء
- ١٢٣ الكرابيسي : الحسين بن علي بن يزيد البغدادي
- ٦٩ الكرابيسي : أبو علي الحسين بن علي بن يزيد
- ٦٧ الكرخي : أبو الحسن عبيد الله بن الحسين
- ١٢٨ ابن كمال باشا : أحمد بن سليمان الرومي
- ٩٢ الكوثري : محمد بن زاهد بن الحسن
- ١٢٩ اللكنوي : محمد بن عبد الحي الهندي
- ٦٨٢ ابن لهيعة : عبد الله بن عقبة الحضرمي
- ٥٦ الليث بن سعد المصري
- ٦٧ الليثي : أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير
- ١٧٦ ابن أبي ليلى : أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري
- ١٢١ ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد

٥٦	مالك بن أنس
٢٥٨	الماوردي : علي بن محمد بن حبيب
٢٣٤	مجاهد بن جبر المكي
٥٧	محمد بن ادريس الشافعي
١٠٩	محمد بن الحسين الشيباني
١٠٧	محمد بن المظفر بن موسى أبو الحسين
١٦٠	محمد بن بدر بن عبدالعزيز
١٠٣	محمد بن جعفر بن محمد بن أمين
٨٢	محمد بن سلامة بن عبد الملك
١٠٤	محمد بن شاذان القاضي
١٠٤	محمد بن عبدالله بن عبد الحكم المصري
١٠٧	محمد بن عبده بن حرب البصري
٦٥	محمد بن مقاتل الرازي
٥٧	محمد بن نصر المروزي
٤٩٦	محمد بن يحيى النيسابوري
٥٩	محمد بن يوسف الكندي
١٠٤	محمود بن حسان النحوي
٧٠	المرادي : أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار
١٣٠	المرجاني : شهاب الدين بن بهاء الدين
٢٦٥	المرفيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل
٦٧	أبو مروان : عبد الملك بن حبيب السلمي
٧٠	المروزي : أبو عبدالله محمد بن نصر
٦٩	المزني : أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى
١٢٦	المزى : يوسف بن الزكي عبدالرحمن القضاعي
٧٨٠	مسروق بن الأجدع الهمداني
٥٧	مسلم بن الحجاج القشيري
١٤٥	مسلم بن خالد الزنجي

المفحة

١٠٧	مسلمة بن القاسم بن ابراهيم القرطبي
٧٨٢	ابن مفلح : ابراهيم بن محمد الحنبلي
١٠٥	المقدسي : عبدالغني بن عبدالواحد الحنبلي
١٦٢	ابن مكرم : عبدالله بن ابراهيم ، أبو يحيى
٤٨٢	ملا علي القارى ، علي بن سلطان بن محمد
	ابن المنذر ، أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى ٥٧
٦٤٥	المنذرى : عبدالعظيم بن عبدالقوى
٥١	أبو منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي
٢١٩	ابن المنير : علي بن محمد بن منصور الجذامي
٢٥٥	ميمون بن مهران
٥٥	نافع مولى ابن عمر
٢٦٤	ابن نجيم : زين الدين بن ابراهيم المصرى
٥٩	النحاس : أحمد بن محمد بن اسماعيل أبو جعفر
١٤٤	النخعي : ابراهيم بن يزيد بن الأسود
١٤٨	ابن النديم : محمد بن اسحاق بن محمد
٥٨	النسائي : أحمد بن شعيب
٢٣٠	النورى : أبو زكريا يحيى بن شرف الشافعي
١٢١٠، ١٠٤	هارون بن سعيد الايلي
٥٩٨	ابن هبيرة : يحيى بن محمد الوزير
١٧٩، ٦٥	هلال بن يحيى الراى
٤٠٢	ابن الهمام : محمد بن عبدالواحد الكندرى
٥٩	ابن ولاد أحمد بن محمد بن الوليد التميمي
٤٩٦	الونشريسي : أحمد بن يحيى
٧٧	ياقوت : أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي
١٠٤	يحيى بن زكريا بن يحيى النيسابورى
٢٥٥	يحيى بن سعيد الأنصارى
٢٢٠	يحيى بن معين

المصحة

٥٥	يزيد بن أبي حبيب
٧١	أبو يعقوب اسحاق بن منصور المروزي الكوسج
١٠٢	أبو يعقوب الوراق المنجنيقي : اسحاق بن ابراهيم
١٣٥	أبو يعلى : محمد بن الحسين بن محمد الفراء
١٧٩	يوسف بن خالد بن عمر السمطي
١٠٨	أبو يوسف : يعقوب بن ابراهيم بن حبيب
٧٠	يونس : أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة
٥٨	ابن يونس : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الأعلى



فهرس المسائل على ترتيب  
الآبواب الفقهية

كتاب الطهارة :

رقم المسألة	
٢٦	الوضوء بنبيذ التمر
٤٣	سور الهر
١	استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة
٥٥	تقدير وزن الصاع
١٣١	نقض الوضوء بخروج البلغم
١٣٢	التيمم بغير التراب
١٧٨	نقض التيمم برؤية الماء أثناء الصلاة
٢	المسح على الجوزب
٥٩	الاستمتاع بالحاض
٨	الكدرة في أيام الحيض

كتاب الصلاة :

٢٧	آخر وقت الظهر
٤٤	الشفق الذي يوجب دخول صلاة العشاء
٣	ركعتا الطواف بعد الفجر والعصر
٣٧٧	أذان الصبح قبل دخول الوقت
١٣٤	النافلة على الراحة في العصر
٢٢	الزيادة على دعاء الاستفتاح
٢٨	جمع الاسام بين التسميع والتحميم
٤٤٩	اطالة الركعة الأولى من الظهر
٤	القعدة الأخيرة والسلام
١٨٠	تأثير ترك الوتر في صلاة الصبح
٤٧٥	نجاسة موضع السجود

رقم المسألة	
٤٥٠	طهارة بول ما يؤكل لحمه
٥٤	المامومان وموقفهما من الامام
١٨٠	الصلاة في السفينة الجارية
٤٥١	ادراك المسبوق الجمعة
١٨١	عدد انعقاد الجمعة
٨٢	اقامة الجمعة بمسجدين في مصر واحد
١٨٢	الخروج للجمعة بعد صلاة الظهر
١٨٣	مقدار خطبة الجمعة
٢٣	ركعات التطوع بعد الجمعة
٢٩	عدد الركعات التي ينبغي أن تطل في الليل بتكبيرة واحدة
٦	الأفضل في صلاة التراويح
٨٣	موضع التعوذ من القراءة في العيدين
٥	صلاة العيد في اليوم الثاني
١٨٤	اتمام صلاة العيد بالتيمم
١٨٥	قطع التكبير في أيام التشريق لغير الحاج
١٨٦	من يختص بتكبيرة العيدين
٣٧٨	صفة صلاة الخوف فيما اذا كان العدو في ناحية الخلف
٣٠	هل القراءة في صلاة الكسوف جهرية أو سرية
٣١	مشروعية صلاة الاستسقاء
٨٤	المقتول المظلوم بغير الحديد
١٣٥	موقف الامام في الصلاة على الجنازة

#### كتاب الزكاة :

١٣٦	زكاة خمس وعشرين من الابل
١٨٧	زكاة الزيادة على الأربعين من البقر
١٣٧	زكاة الحملان والفلان والفحاحيل
٣٢	زكاة الخيل
٤٥	اشتراط النصاب في زكاة ما يخرج من الأرض

رقم المسألة	
٨٥	نصاب العمل في الزكاة
٣٤٩	زكاة مازاد على النصاب في النقدين
٧	اكمال نصاب أحد النقدين بالآخر في اخراج الزكاة
٣٧٩	الزكاة في المستخرج من الجبال والبحار
١٣٨	الركاز في الدور المختطة
١٨٨	الخمس في المعدن المعثور في الدار
٣٣٧	الخمس في الزئبق
٤٦٢	أثر تغير النية في الهبة ونحوها
١٨٩	الزكاة في الدين المقبوض من المولى المقر
٨٦	الزكاة في الدين المقبوض من المقر المعدم
١٩٠	قدر زكاة الفطر من الزبيب
٧٥	زكاة فطر الابن الصغير الغني الذي له أب فقير
٨	عمل الهاشمي في الزكاة
٣٣	صرف الزكاة لآل البيت
١٤٠	دفع مدقة الفطر الى الكفار
٤٦	امطاء الزوجة زكاة مالها لزوجها الفقير
١٣٩	دفع الزكاة لفقير، ثم تبين غناه
٤٥٢	دفع الزكاة لغير أهلها فها أنه أهلها

#### كتاب الصيام :

٨٧	الكفارة من أيام فطر المريض
٣٨٠	رؤية الهلال نهارا
١٩١	تقطير الصائم في احليله ذاكرا
١٩٢	مداواة جرح الرأس للصائم
٣٥٠	تعمد افطار من لم ينو صيام رمضان ليلا
٣٥١	خروج المعتكف لغير قضاء الحاجة

#### كتاب الحج :

١٩٣	الأعمى في فرضية الحج
-----	----------------------

رقم المسألة	
١٩٤	النيابة في الاحرام
٦٢	حاضرو المسجد الحرام
١٩٥	رجوع المتمتع الى غير أهله
٩	سكان المواقيت في دخول الحرم
١٠	سكان دون المواقيت في دخول الحرم
٦٦	الرجوع الى الميقات للاحرام قبل الوقوف
٤٦٩	الرجوع الى غير ميقات المتجاوز
٢١	التطيب عند الاحرام
١١	الزيادة على التلبية المأثورة المشهورة
٨٨	تسليم وتقبيل الركن اليماني
١٩٦	صلاة الظهر والعصر بعرفة
١٤٠	صلاة الجمع دون مزدلفة
٢٠	الأذان والاقامة في الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة
١٣	الطواف راكبا
٣٤	تأخير رمي جمرة العقبة
٤٧	تقديم نسك قبل نسك
١٩٧	توجه القارن الى عرفة قبل طواف العمرة
٨٩	الوقاع مرارا قبل الوقوف
١٩٨	حلق المحرم لبعض رأسه
١٩٩	جزاء حلق المحام للمحرم
٣٨١	احتشاء حشيش الحرم
٤٦٨	جزاء قتل الصيد للمحرم
٢٠٠	نحر هدى المحصر
١٤٢	تحليل المحصر من الاحرام
١٤٣	الأذان لخطبة يوم عرفة
٢٠١	اشعار البدن

رقم المسألةكتاب البيوع :

مدة خيار الشرط في البيع	٢٠٢
بيع التمر بالرطب	٤٨
بيع الحيوان باللحم	٩٠
وجود العيب في بعض الدراهم المصروفة	٢٠٣
اشتراط ترك الثمرة الى الجذاذ	٩١
صفة الاقالة	٣٥٢
شراء مبرة كل قفيز بدرهم	٢٠٥
المصراة	٣٨٢
الرجوع بالأرش الى البائع بعد هلاك المبيع	١٤٤
الرجوع الى البائع بنقصان عيب الطعام بعد هلاكه	٢٠٥
الخيانة في المزابحة	٣٨٣
الخيانة في التولية	٤٥٣
اختلاف المتبايعين في الثمن مع فوات المبيع	٩٢
البيع قبل القبض في العقار	٩٣
بيع المعدود	٣٨٤
التفريق بين المغير وبين ذوى رحمه في البيع	٢٠٦

باب السلم :

السلم في الأشياء التي لها حمل ومؤونة	٣٥٣
السلم في شيئين بمال واحد	٢٠٧

كتاب الاستبراء :

الاستبراء الثاني للأمة التي استبرحت الأولى لدى البائع	١٤٥
الاستبراء في حالة ارتفاع الحيض بدون حمل	٦٧
آثر المقابلة في الاستبراء	٣٥٤

رقم المسألة	
<hr/>	
كتاب الرهن :	
١٤	تلف الرهن
٣٨٥	الزيادة في الرهن أو الدين
<hr/>	
كتاب المدائنات :	
٢٠٨	بيع مروض المديون
<hr/>	
كتاب الحجر :	
٣٥	تحديد سن البلوغ
٩٤	سؤال الغرماء الحجر على المديون
٩٥	الحجر على البالغ الرشيد
<hr/>	
كتاب الملح :	
٢٠٩	الانتفاع بالجناح في الطريق النافذة
١٤٦	نقضى الشرط الذى وقع عليه الملح
٤٧٠	عيب العرض الذى وقع عليه الملح
<hr/>	
كتاب الكفالة والحوالة والضمان :	
٢١٠	وجوه التوى في الحوالة
٢١١	الضمان والكفالة والحوالة
٢١٢	ضمان العهد
<hr/>	
كتاب الشركة :	
٤٦٣	شركة العنان بالفلوس
<hr/>	
كتاب الوكالة :	
٢١٣	رضاء الخصم في وكالة الخصومة
٢١٤	عزل الوكيل
٢٨٦	الوكالة باثبات البينات في الحدود
١٤٨	وكالة الصبي والعبد المحجورين
٢١٥	تصرف الوكيل في البيع

رقم المسألة	
٢١٦	وكالة الصبي في البيع والشراء
٤٧١	صلاحية الوكيل في البيع
٢١٧	شراء الوكيل لجزء من الأمور به
٢١٨	نوع الثمن في شراء الوكيل
١٤٨	مدى تصرف الوكيل في البيع
١٤٩	تعيين المصرف في توكيل شراء الدار

#### كتاب الاقترارات :

٣٨٧	القول في الحلول والآجال
٦٨	مايتعين بالاقترار فيما بين العددين
٧٦	الاستثناء من الاقترار بخلاف جنس الاقترار
٢١٩	الاضافة في الاقترار مباشرة
٤٣٩	الاقترار بالبيع الفاسد
٢٢٠	الحاق صفة بالاقترار بعد الاطلاق
٢٢١	ربط الاقترار بعقد سابق

#### كتاب المصوب :

٢٢٢	ضمان زيادة المصوب
٢٢٣	ضمان النقصان في الدار المصوبة
٧٧	ضمان التالف الذي لامثل له
٤٧٦	أشرب صبغ الثوب المصوب

#### كتاب الشفعة :

٩٦	قضاء القاضي بالشفعة
٤٥٤	مدة بقاء الشفعة للشفيع
٣٨٨	الاختلاف في ثمن الشفعة
٢٢٤	الاختلاف في ثمن الشفعة بالعرض
٣٨٩	قيمة بناء المشتري في الشفعة

رقم المسألة	
٩٧	تسليم شفعة الصغير لوليه
٤٤٠	قيام الوكيل مقام المشتري في الشفعة
	كتاب المضاربة :
٣٥٥	ضمان المضارب
٢٢٥	السفر بمال المضاربة
٢٢٦	أثر تعدد المضارب في مكان العمل
	كتاب الاجارات :
٢٢٧	الأجرة عند عدم الاشتراط
٣٥٦	تضمين الأجير المشترك
٣٥٧	القول في الاختلاف بين صاحب الشيء والأجير
٤٨٠	أثر البيع للدور المستأجرة
٣٥٨	اجارة المشاع
	كتاب المزارعة :
٣٦	مقد المساقاة والمزارعة بجزء معين من النتاج
٢٢٨	عشر الأرض العشرية
٤٨٥	خروج التبن في المزارعة
	كتاب أحكام الأرض الموات :
٤٩	أحياء الأرض الموات
٤٣٨	الخراج والعشر مما سقي من الأنهار
	كتاب العطايا والوقوف :
٣٧	ملكية العين الموقوفة
٢٢٩	حريم النهر في الأرض الميتة
٤٧٨	التحبيس في مرض الموت
٦١	المفاضلة في العطية بين الأولاد
١٥٠	حكم الرقبى



رقم المسألة	
٣٥٩	صدقة دار بين رجلين
كتاب اللقطة :	
٢٣٠	ضمان اللقطة
كتاب الفرائض :	
٣٦٠	مشاركة العصبة
٣٦١	الجد مع الاخوة
٦٢	النسب والميراث مع ولد بنت الملامنة
٤٤١	توريث ذوى الأرحام
٣٩٠	توريث بنات الاخوة المتفرقين
٢٣١	الميراث بين الجد لأم وابنة الأخ لأم
٤٧٢	اقرار بعض الورثة بوارث مجهول
٣٦٢	ميراث الخنثى
٤٧٣	اختتان الخنثى
كتاب الوصايا :	
٣٩١	الوصية للقاتل من المقتول
١٩	الوصية في القرابة
٢٣٢	نصيب المومي له مع أهل القرابة
٣٤٧	تقسيم الوصية بين اثنين
٩٨	افعال المرتد في أششاء الردة
٢٣٣	التقديم في تصرفات المريضي
٢٣٤	الوصية لعبد المومي
٣٩٢	تصرف أحد الوصيين استقلالاً
٤٧٩	وصية أحد الوصيين للآخر
٢٣٥	تصرف الوصي الخاص
٣٩٣	الوصية للحي والميت

رقم المسألةكتاب الوديعة :

طلب الودائع المشتركة	٢٦٣
نقل الوديعة من مودع لآخر	٢٦٦

كتاب قسم الغنائم :

قسم الخمس	٦٣
سهم الفرس	٣٦٤
القسمة للفرسين	٣٩٤
الأرض العشرية إذا تحولت ليد الذمي	٩٩
انتقال مالك الأرض الى دين آخر	١٠٠
أراضي بني تغلب	١٠١

كتاب النكاح :

ولاية الابن في نكاح الأم مع وجود أبيها	٤٤٢
الكفاءة في النكاح	١٥١
زواج المسلم بكافرة بشهادة كافرين	٧٨
النكاح بغير ولي	٥٠
يمين البكر في دعوى الصمت	٢٣٧
تزويج الأب ابنته بدون مهر العثل	٢٣٨
الخيار في النكاح بعد البلوغ	١٥٢
الخيار في تزويج القاضي الصبي إذا بلغ	٢٤٣
تزويج الفضولي	٢٩٥
جعل العتق مقام المداق في نكاح المعتقة	٥٦
أثر مكاتبة إحدى الاختين المملوكتين في الأخرى	٢٣٩
زواج الصابغات	٢٤٠
نكاح الذمي بالذمية في دار الاسلام	٢٤١
أنكحة أهل الكتاب	٢٤٢
اسلام من تزوج بأختين	٤٥٥

رقم المسألة	
١٠٢	أثر اسلام الذمي المتزوج على محرم
١٠٣	أثر عيوب الرجل في النكاح
٢١٠	صداق الزوجة الأمة التي قتلها المولى قبل الدخول
٤٨٠	أثر خلوة المجهوب بامراته
٤٤٣	اختلاف الزوجين في الصداق
٢٤٤	اختلاف الورثة في الصداق بعد وفاة الزوجين
٣٩٦	اختلاف الصفة في المهر
٢٤٥	الزواج على وصيف غير معين
١٠٤	كيفية الرجوع في الصداق الزائد
٢٤٦	امتناع المرأة لاستيفاء الصداق
٣٩٧	الزيادة على الطلاق
١٥٣	العزل عن الأمة
٢٤٧	نكاح الأمة في عدة الحرة
٢٤٨	براءة الخلع من المحقوق
٣٩٨	الفرقة بالمباراة

#### كتاب الطلاق :

١٦	طلاق السكران
١٥	التطليق المشروع لمن طلقت في حيض
١٠٥	طلاق الحامل للسنة
١٥٤	طلاق المدخول بها ثلاثا للسنة
٢٤٩	ايقاع الطلاق بغير الشرط
٢٥٠	تعليق الطلاق بالدخول
٢٥١	طلاق ملء الكوز
٤٦٤	الطلاق الحسن
٢٥٢	وقوع عدد الطلاق بالاختيار
٢٥٣	تخير المرأة في الطلاق بالدراهم
٢٥٤	تخيير المرأة بالعطف في الطلاق بالدراهم

رقم المسألة	
٢٥٥	طلب الطلاق بآلف أو على ألف درهم
٢٥٦	إذا قال : أنت طالق إذا لم أطلقك
٢٥٧	الطلاق بقوله : كيف شئت
١٠٦	ما يملك من الطلاق في المطلقة الرجعية بعد نكاحها بآخر
١٠٧	إضافة صفة إلى الطلاق السابق الرجعي
٢٥٨	مدة المطلقة في مرض الموت
٣٩٩	الحاق النسب بعد الطلاق
٤٨١	أقل مدة العدة
	<u>باب الإيلاء :</u>
١٠٨	الإيلاء بعلة
٤٨٢	اليمين بالتحريم
١٥٦	التعليق في الإيلاء
٤٠٠	تعيين إحدى الزوجتين بالإيلاء
١٠٩	تكرار الإيلاء ثلاث مرات في مجلس واحد
٢٥٩	إيلاء أهل الذمة
	<u>باب الظهار :</u>
٢٦٠	متى الصبد المشترك في كفارة الظهار
٤٨٣	الإطعام في كفارة الظهار
٤٠١	إطعام مسكين واحد في كفارة الظهار
١٥٧	وقاع المظاهر أثناء التكفير بالميام
	<u>باب اللعان :</u>
٤٠٢	الفرقة باللعان
٢٦٥	نفي الولد عن الملاعنة
٢٦١	اللعان في حال النحل

رقم المسألةباب العدد :

كيفية الخروج من العدة عند فقد الماء	٢٦٢
زواج الحامل من الرضا	٤٠٣
سفر المنقطعة في عدة الوفاة مع محرم	٢٦٣
عدة نساء دار الحرب	٣٦٦

باب الرضاع :

زمن الرضاع المحرم	٢٦٤
الرضاعة أثناء الحمل من الزوج الثاني	٣٦٧
الرضاعة بلبن امرأتين	٤٤٤

باب النفقة :

انفاق الزوج على خادمي الزوجة	١٥٥
------------------------------	-----

باب أحكام المطلقات :

نفقة المطلقة الحامل لأكثر من الحولين	٤٠٤
--------------------------------------	-----

باب نفقة البهائم :

امتناع الانفاق على البهائم	٤٥٦
----------------------------	-----

باب الزوجين يختلفان في متاع البيت :

اختلاف الزوجين الحرين في متاع البيت	٦٩
اختلاف الزوجين : الحر، والعبد في متاع البيت	٢٦٥

كتاب القصاص والديات والجراحات :

القصاص مع الحربي الداخل بأمان مسلم	٤٠٥
القود في القتل بالمشقل	٣٨
الدية المقلظة في الابل	١١٠
وقوع السهم بعد ارتداد الرجل المرمي	٢٦٥
وقوع السهم على العبد حال كونه حرا	٣٤٤
موت المقتول يده بالسريان مسلما، بعد ارتداده بعد القطع	١١١

رقم المسألة	
١١٢	موت العبد المقطوع يده بالسريان بعد الحرية
٤٠٦	دية نصف الذراع
٤٠٧	تعريف المتلاحمة
٢٦٧	استقلال الابن الكبير بالقصاص مع الصغير
٢٦٨	موت المقطوع يده بالسريان بعد العفو عن الجاني
٢٦٨	موت قاطع اليد بسريان القصاص
٢٦٩	قطع ولي المقتول يد القاتل قبل العفو
١١٣	دية قطع الكف
٤٠٨	خروج الجنين من بطن الامة المقتولة
٢٣٨	تثبت السن بعد تحركها بالضرب
١٥٦	ثبت سن مكان المقلوعة بالضرب
١١٤	سقوط الكف بقطع الاصبع
	باب القسامة :
٥٧	هل تجب القسامة على المستأجر والمستعير من السكان ؟
٢٧٠	دية المقتول في دار نفسه
٢٧١	الشهادة في المقتول المجهول قاتله
٤٠٩	القسامة في العبد
١٥٩	جناية العبد المأذون
١١٥	القسامة في التنازع على القاتل
	باب جناية الراكب والسائق :
٢٧٢	التسبب في الهلاك
٤٨٤	تسبب الصامل في المسجد بالهلاك
١١٦	الامابة في اغراء الكلب
	باب حكم الحائط المائل :
٦٤	الضمان في الامابة بسقوط حائط الشركاء

## رقم المسألة

## باب جنابة العبد :

اختيار السيد اقتداءً عبده من قتل الخطأ	٣٦٩
الموت بسرمان جنابة العبد	٣٣٩
قتل المدبر نفماً خطأ بعد القضاء عليه بقتل نفس	٢٧٣

## كتاب قتال أهل البغي :

توريث أهل البغي من أهل العدل بقتلهم إياهم	٤١٠
قتل البعير المائل	٤١٣

## كتاب المرتد :

الفرقة في ارتداد أحد الزوجين	٤٥٧
الفرقة بين النصراني وزوجته التي أطمت	٤١٢
أثر ارتداد السكران	٤١٣
المال المكتسب في أثناء الردة	٢٧٤

## كتاب الحدود :

شروط الإحصان	٤١٤
عقوبة اللواط	٢٧٥
الدخول بالمحارم بعقد الزواج	٥١
مفة الجلد في الزنا	٤١٥
توقيت التقادم في شهادة الحد	٣٧٠
أثر موت الشهود أو غيابهم في الحد	١٦٠
الإقرار بالزنا بعد الثبوت بالشهادة	٤٤٥
حد التعزير	١٦١
المطالبة بحد القذف بعد العفو	١٧٢
إقامة الحد على الحربي المستأمن	٤١٦
رجوع أحد الشهود بعد القضاء قبل إقامة الحد	٢٧٦

رقم المسألةكتاب السرقة :

الضمان في السرقات	١٦٣
هروب أحد الشريكين في السرقة	٣٧١
هبة المسروق منه السارق بعد القضاء	٤١٧
القطع في الطريق	٣٤٠
ارجاع المسروق المحول بعد القطع	٢٧٧
القطع بالاقترار	٣٩
القطع في سرقة الثمر والكثير	٢٤
القطع في الخشب	٤١٨
قطع النباش	٤١٩
شق الثوب المسروق بداخل الحرز	١٦٤
اقرار العبد المحجور عليه بالسرقة	٧٩
مقوبة قاطع الطريق	٤٣٠
موضع الملب من القتل	٤٢١
قطع الطريق في المدينة	١٦٥

كتاب الأشربة :

نقيع الزبيب والتمر الممعتق	١١٧
السكر الموجب للحد	٢٧٨
تحول المصير الى حكم الخمر	١٦٦
تحول خمر الى مربي	١٦٧

كتاب السير والجهاد :

الاسهام لأكثر من فرس	٤٢٢
عبد المسلم الأبق في الغنيمة	٢٧٩
اقتداء أسرى المسلمين بأسرى المشركين	٥٢
أسلم وله أكثر من أربع نسوة	٦٠
عدة المهاجرة باختلاف الدارين	٣٧٢
عقارات المسلم الساكن بدار الحرب اذا ظهر المسلمون عليها	١٦٨



رقم المسألة	
٢٨٠	ادخال الحربي المتآمن عبدا مسلما بالشراء الى داره
٢٨١	أخذ الحربي بدار الاسلام
٤٢٣	نصاب السرية
٣٤٥	اختيار أحد الضربين
٢٨٢	أخذ خراج السنة الماضية من الدمي
٢٨٣	انتقال أرض الردة الى حرب

#### كتاب الصيد والذبائح :

٢٨٤	ذبائح الصابئة وصيدهم
١١٧	أكل المتردية
٢٨٥	الجنين اذا ذكيت الأم
٢٨٦	لبن الميتة

#### كتاب الضحايا :

٣٧٣	موت الموجب على نفسه أضحية
٣٤١	المجزي في الأضاحي
١٦٩	الكسوة في كفارة اليمين
٢٨٧	وفاء الحالف بعدم السكنى
٣٤٢	حلف أن لا يكلمه دهرًا
٤٤٦	حلف أن لا يكلمه الدهر
٢٨٨	الأيام الكثيرة في الحلف
٢٨٩	الشهور في الحلف
٢٩٠	الجمع في الحلف
١١٩	الادام الذي يحض به الحالف
٢٩١	اعتداد اللؤلؤ من الحلي
٢٩٢	المقصود بالرأس في الحلف
٣٧٤	المراد بالشحم في الحلف
٢٩٣	الحلف بعدم أكل هذه الحنطة

رقم المسألة	
٢٩٤	الحلف بالمشي الى الحرم
١٧٠	الحلف بشرب الماء الذهاب قبل الوقت
٤٢٤	الحلف بالشرب من آنية فارغة
٤٢٥	الحلف بالتسرى
١٧١	الحلف بنحر الابن وغيره من الناس
٤٢٦	سقوط الشرط في الحلف
١٢٠	أثر التبع في الشرط
٢٩٥	الحلف في الفواكه
٤٢٧	اعتداد السمك الطرى لحما
٤٥٨	الحلف في استعمال حاجة تابع المحطوف منه
٤٥٩	صلاة وصيام النذر قبل الوقت
٢٩٦	الحلف بالشرب من النهر
١٧٢	حلف أن لا ينام على هذا الفراش
٤٢٨	النذر بالصلاة بمكان معين
٧٠	ايجاب الصوم في أيام النهي عنه

#### كتاب أدب القاضي :

٤٦٠	اجابة الدعوة الخاصة للقاضي
١٢١	ظهر للقاضي أن مالم يقض به كان أولى مما قضى به
٥٣	نفوذ قضاء القاضي
٢٩٧	تعديل الشهود
٨٠	تعديل وتجريح الواحد
١٢٢	عدد المترجمين في القضاء
١٢٣	عدد السائلين عن الشهود
٢٩٨	أثر تذكر القاضي للشهود
٣٤٨	القضاء بكتاب القاضي في الدار
٤٢٩	كتاب القاضي الى آخر باثبات العبد
٢٩٩	أجر القاسم

رقم المسألة	
١٢٤	شهادة القاسم في قسمته
٣٠٠	الحكم بعلم القاضي
٤٣٠	شهادة الأعمى
٣٠١	الاستحلاف فيما يدعيه بعض الناس على بعض
٧١	القضاء بالنكول بالقصاص في نفس وفيما دونها
٤٤٧	القضاء على القضاء السابق
٤٦١	قبول قول القاضي في القضاء
٣٧٥	الشهادة في الولاة بالشهرة
٣٠٢	دعوى الخارج بالبينة على ذات اليد
٤٣١	دعوى غلام في يده أنه عبده
٣٠٣	اعتراف الشهود بعد القضاء ببطلان الشهادة
٣٠٤	القضاء باختلاف الشهود
١٧٣	مخالفة الشاهد في الشهادة لآخر
٣٠٥	اختلاف الشاهدين في دعوى قدر المهر
٣٠٦	آثر رجوع الشهود المختلفين : رجل ونسوة
١٢٥	رجوع الشاهدين الأصليين ، وثبوت الناقلين على الشهادة
٤٦٦	ظهور خطأ القاضي في القضاء

#### كتاب الدعوى والبينات :

٤٤٨	التقادم في التملك
٨١	دعوى صاحب اليد والخارج الشراء كل من الآخر
٣٠٤	اختلاف المدعين في المدعى
١٧٤	القسط بين المدعين
٣٠٨	دعوى البنوة لعبده ثم لنفسه
١٧٥	نقض الاقرار بالبينة
٣٠٩	استحقاق الجارية بعد ولادتها
٣١٠	آثر الاستحقاق في قيمة البناء
٦٥	قيمة ولد الجارية في بيع الدرك

رقم المسألة	
كتاب العتق :	
عتق جزء من العبد	٣١١
الجعل بعد ذكر الحرية	٣١٢
موت السيد أو العبد قبل استيفاء شرط الحرية	١٢٦
قول السيد : إذا مت فأنت حر على كذا	١٧٦
اعتاق العبد المشترك من أحد الشريكين	٣١٣
عتق أم ولد المشتركة	٣١٤
تدبير العبد المشترك من أحد الشريكين	٣١٥
موت أحد الشريكين عن أم ولد	٣١٦
دعوى البنوة في ولد المدبرة من أحد الشريكين	٧٢
اختيار السيد لتحرير إحدى الأمتين بفعل	٣١٧
تعليق العتق بولادة غلام	١٢٧
الشهادى على الحرية مع انكار المولى والعبد بذلك	٣١٨
تعليق العتق بشهر قبل الموت	٣١٩
تعليق الحرية بالزمن ودخول الدار	٤٣٢
الاختلاف في مقدار المكاتب	٤٧٤
كتابة نصف العبد	٣٢٠
مكاتبه العبد من أحد الشريكين	٣٢١
بيع المكاتب لذوى أرحامه المحرمات سوى الأهل والفرع	٣٢٢
بيع ذوى رحم المكاتب الميت	٣٢٣
بيع زوجة المكاتب بعد شرائه إياها	٣٢٤
مكاتبه العبد في مرض السيد بأقل من قيمته	١٢٨
عتق أحد الشريكين نصيبه من المكاتب	١٢٩
كتاب الولاء :	
ولاء ابن من لا نسب له ولاولاء	٣٢٦
الميراث بالولاء بين أب وابن المعتق	٤٣٣

رقم المسألة	
٣٧٦	الميراث بالولاء بين جد وآخ المعتق
٤٣٤	عتق المسلم الحربي بدار الحرب
كتاب المفقود :	
٣٢٥	بيع مال الابن المفقود للحاجة
كتاب الاكراه :	
٧٣	القصاص في الاكراه
٧٤	الاكراه في الزنا
٣٢٧	قسمة الميراث باقرار الكبار
٣٢٨	قسمة الدار بين الكبار والصغار والغيب
١٣٠	قسمة العلو والسفل في الدار
٣٢٩	قسمة الدارين بين قوم
٣٣٠	قسمة الرقيق
٣٣١	أثر الاستحقاق في الدار المقسومة
٤٦٥	بيع أحد الشريكين حصته
كتاب المأذون له في التجارة :	
٣٣٢	عتق المولى لعبد عبده المأذون
٤٣٥	ابطال الغرمان لبيع المديون عبده
٤٣٦	العبد المأذون في تزويج عبده
٣٣٣	اقرار العبد المأذون بدين
٣٣٤	الحجر على العبد الثاني بالحجر على الاول
٣٣٥	تأثير الردة في العبد المأذون
كتاب الكراهية :	
٤٠	شد السن المتحرك بالذهب
٥٨	بول مايؤكل لحمه
٤١	أكل لحم الخيل

رقم المسألة	
١٧٧	صلاة الجنائز في المساجد
٣٤٦	لبس الحرير والديباج واستعمالهما
٤٦٧	إعادة السن المبانة
٣٣٦	لبس ثوب الحرير في الحرب
٢٥	المعانقة
١٨	رد العاطس بعد التشميت
٤٢	بيع رباة مكة وأجارتها
٤٣٧	الانتفاع بشعر الخنزير
١٧	أكل الضب

قائمة مصادر البحث

( ١ )

- آدم • متز
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو (عصر النهضة في الإسلام)
- تعريب : محمد عبد الهادي
- الطبعة الرابعة، بيروت : دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ •
- الأمدى، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي (م ٥٦٣ هـ)
- الأحكام في أصول الأحكام - ٤ ج •
- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ •
- إبراهيم مصطفى وآخرون •
- معجم الوسيط، ٢ ج، مصر : مطبعة مصر، ١٣٨٠ هـ •
- الأبى : صالح عبد السميع الأزهرى •
- جواهر الكليل، شرح مختصر خليل، ٢ ج •
- القاهرة : عيسى الحلبي •
- ابن الأثير • أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيبانسي
- الجزري (م ٥٦٣ هـ)
- (أ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٧ ج •
- القاهرة : دار الشعب، ١٩٧٠ م •
- (ب) الكامل في التاريخ، ١٢ ج •
- بيروت : دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٥ هـ •
- (ج) اللباب في تهذيب الأنساب، ٣ ج •
- بيروت : دار صادر، ١٤٠٠ هـ •
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (م ٥٦٠ هـ)
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥ ج •
- تحقيق : طاهر الزاوي، محمود الطناحي •
- مصرة - مكة المكرمة - دار الباز •

- أحمد أمين  
ظهر الاسلام ٣٠ ج •  
الطبعة الثانية • القاهرة : لجنة التأليف والترجمة، ١٣٦٥هـ •
- أحمد بن حنبل  
مسند الامام أحمد بن حنبل ٦٠ ج •  
تصوير بيروت : المكتب الاسلامي ، دار صادر •
- أحمد علي ، محمد ابراهيم  
المذهب عند الطففة  
مكة المكرمة : مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ، جامعة  
أم القرى •
- الأزهرى : ابو منصور محمد بن أحمد ( ٣٧٠هـ ) •  
الزاهر في غريب الفاظ الشافعي •  
تحقيق : د. محمد جبر الألفي  
الطبعة الأولى - الكويت : إدارة الشؤون الإسلامية ( التراث الاسلامي )  
١٣٩٩هـ •
- الأسنوى ، جمال الدين عبدالرحمن ( م ٧٧٢هـ )  
نهاية السؤل ( مع شرح البدخشي ) ٣ ج •  
مصر : محمد علي صبيح •
- الأفغاني ، عبدالحكيم  
كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ( بهامشه شرح متن الوقاية ) ٢ ج •  
الطبعة الاولى • مصر : المطبعة الأدبية ، ١٣١٨هـ •
- أمير بادشاه ، محمد أمين با محمود البخارى ( حوالي م ٩٨٧هـ ) •  
تيسير التحرير على كتاب التحرير ٤٠ ج •  
مصر : مصطفى الحسبي ، ١٣٥٠هـ •
- ابن أمير الحاج ( ٨٧٩هـ )  
التقرير والتخبير شرح التحرير ٢٠ ج •  
الطبعة الأولى ، القاهرة : الأميرية ببولاق ، ١٣١٦هـ •



- الأنصاري ،عبدعلي محمد نظام الدين  
فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ( مع المستمقى للغزالي)  
الطبعة الاولى ،مصر : الأميرية بولاق ،١٣٢٢هـ .

( ب )

- البابر تي ،أكمل الدين محمد بن محمود ( م ٨٧٨٦هـ )  
شرح العناية على الهداية ( مع شرح فتح القدير)  
الطبعة الاولى ،مصر : مصطفى الحلبي ،١٣٨٩هـ .
- الباجي : أبوالوليد طيمان بن خلف الأندلسي (٨٩٤هـ )  
المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة سيدنا ما ك هـ ،٧ ج .  
الطبعة الأولى،القاهرة : مطبعة السعادة ،١٣٣١هـ .
- البخاري ،أبو عبدالله محمد بن اسماعيل الجعفي، ( م ٢٥٦هـ )  
الجامع الصحيح البخاري ، (مع شرح فتح الباري)  
القاهرة : المكتبة السلفية .
- البخاري ،علاء الدين عبدالعزيز أحمد ( م ٧٣٠هـ )  
كشف الأسرار من أصول البرزوي  
تصوير ،بيروت : دار الكتاب العربي ،١٣٩٤هـ .
- ابن بدران ، عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى الحنبلي الدمشقي ( م ١٣٤٦هـ )  
( أ ) تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ( ٥٧١هـ ) ٧ ج .  
الطبعة الثانية ،بيروت : دار المسيرة ،١٣٩٩هـ .  
( ب ) المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل  
مصر : ادارة الطباعة المنيرية .
- البرزنجي : عبداللطيف عبدالله عزيز ( معاصر )  
التعارض والترجيح بين الادلة الشرعية ، ٢ ج .  
الطبعة الأولى ،بغداد : وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ط ١  
الكتب الحديثة ، ١٤٠١هـ .

- بروكلمان ،كارل

(أ) تاريخ الأدب العربي ، ٥ ج •

تحرير : د. رمضان عبدالنواب ، وآخر •

مصر : دار المعارف ، ١٩٧٥م •

(ب) تاريخ الشعوب الإسلامية

تحرير : نبيه أمين، منير البعلبكي

الطبعة السادسة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٤م •

- البغدادي : صفى الدين عبدالعزيم بن عبدالحق (٥٧٣٩)

مرامد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ، ٣ ج •

تحقيق : علي محمد البجاوي •

الطبعة الاولى : القاهرة : عيسى الحلبي (١٣٧٣هـ) •

- البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء (م ٥١٦هـ)

شرح السنة ، ١٦ ج •

الطبعة الاولى ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، محمد زهير الشاويش

بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠هـ •

- البكري : عبدالله عبدالعزيز الاندلسي (٤٨٧هـ)

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع ، ٢ ج •

تحقيق : مصطفى السقا •

مصورة : بيروت ، عالم الكتب •

- البلاذري : أبو الحسن أحمد بن يحيى البغدادي (٢٩٩هـ)

فتوح البلدان

الطبعة الاولى ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى (١٣٥٠هـ) •

- البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس (م ١٠٥١هـ)

(أ) شرح منتهى الارادات

مصورة : بيروت : عالم الكتب •

(ب) كشف القناع عن متن الاقناع ، ٦ ج •

الرياض : مكتبة النصر الحديثة •

- البيضاوى ، أبو سعيد عبدالله بن عمر الشافعى ( م ٤٨٥هـ )
  - منهاج الوصول فى علم الأصول ( مع شرح الأسنوى والبدخشى ) ٣ ج •
- البيهقى ، أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي ( م ٤٥٨هـ )
  - ( أ ) السنن الكبرى ، ١٠٠ ج •
  - الطبعة الأولى • حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف النظامية ١٣٤٤هـ •
  - ( ب ) معرفة السنن والآثار ، ١ ج •
  - تحقيق : السيد أحمد صقر ، مصر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية •
  - ( ج ) مختصر الخلافات ( البيهقى ) ( قسم العبادات )
  - رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور ذياب عبد الكريم • كليــــــــــــــــة الشريعة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة •

( ت )

- الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ( م ٢٧٩هـ )
  - الجامع الصحيح ( سنن الترمذى ) ٥ ج •
  - الطبعة الأولى • تحقيق أحمد محمد شاكر ، وآخرون •
  - مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦هـ •
- ابن تفرى ، بردى : جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تفرى بردى الأتابكى ( ٨٧٤هـ )
  - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، ١٣ ج •
  - الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الكتب المصرية ( ١٣٤٨هـ ) •
- التميمي : تقي الدين بن عبد القادر الدارى المصرى ( ١٠٠٥هـ )
  - الطبقات السنية فى تراجم الحنفية
  - تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو
  - القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩٠هـ •
- التهانوى : ظفر أحمد العثمانى ( ١٣٩٤هـ )
  - اعلاء السنن ، ١٨ ج •
  - تحقيق : محمد تقي عثمان •
  - كراتشى : ادارة القرآن والعلوم الإسلامية •

- ابن تيمية : أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

الحراني (٥٧٢٨هـ)

(أ) الحسبة في الاسلام

تحقيق محمد زهري النجار

الرياض، مؤسسة السعودية، ١٩٨٠م .

(ب) مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية

جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ٣٧ ج .

تموير الطبعة الأولى : بيروت : دار العربية، ١٣٩٨هـ .

( ث )

- الشعالبي ، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن اسماعيل (م ٤٢٩هـ)

يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، ٤ ج .

تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد . مصر : مطبعة السعادة، ١٣٧٧هـ .

( ج )

- الجرجاني ، الشريف علي بن محمد بن علي (م ٨١٦هـ)

التعريفات

مصر : مصطفى الحلبي، ١٣٥٧هـ .

- ابن جزى ، محمد بن أحمد الفرناطي (م ٥٧٤هـ)

القوانين الفقهية

طبعة جديدة . بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٧٤م .

- الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي (م ٣٧٠هـ)

(أ) أحكام القرآن، ٣ ج .

مصورة بيروت : دار الكتاب العربي .

(ب) شرح مختصر الطحاوي (مخطوط)

مكتبة أحمد ثالث

- ابن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (م ٥٩٧هـ)

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ١٠ ج .

الطبعة الأولى . حيدر آباد دكن : دائرة المعارف العثمانية

١٣٥٩هـ .

- الجوهري ، اسماعيل بن حماد الفارابي ( م ٣٩٢هـ )
  - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦، ج ٠
  - الطبعة الثانية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- الجويني ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ( م ٤٧٨هـ )
  - البرهان في أصول الفقه ٢، ج ٠
  - الطبعة الأولى ، تحقيق د. عبد العظيم الديب . قطر : مطابع الدوحة الحديثة ، ١٣٩٩هـ .

( ح )

- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني ( م ١٠٦٧هـ )
  - كشف القنون عن أسامي الكتب والفنون ٢، ج ٠
  - استانبول : المطبعة البهية ، ١٣٦٠هـ .
- الحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ( م ٤٠٥هـ )
  - المستدرک علی الصحيحين في الحديث ٤، ج ٠
  - الرياض : مكتبة النصر الحديثة .
- الحجوي ، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي ، ( م ١٣٧٦هـ )
  - الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ٢، ج ٠
  - الطبعة الأولى . تعليق : عبدالعزيز القاري - المدينة المنورة
  - المكتبة العلمية ، ١٣٩٦هـ .
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي الطاهري ( ٤٥٦هـ )
  - ( أ ) الفصل في الملل والأهواء والنحل ( وبهامشه كتاب الملل
  - للشهرستاني ) ٥، ج ٠
  - مصورة . بغداد : مكتبة المثنى .
  - ( ب ) المحلى ١٣، ج ٠
  - طبعة جديدة مصححة زيدان أبو المكارم : القاهرة : مكتبة
  - الجمهورية العربية ، ١٣٨٧هـ .
- حسن ، حسن ابراهيم
  - تاريخ الاطلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٤، ج ٠
  - الطبعة الاولى ، مصر : النهضة المصرية ، ١٩٦٧م .

- الحسيني ، أبوبكر بن هداية الله ( م ١٠١٤هـ )  
طبقات الشافعية  
الطبعة الأولى . بيروت : دار الآفاق العلمية ، ١٩٧١م .
- الحمكفي ، محمد علاء الدين بن علي ( م ١٠٨٨هـ )  
( أ ) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ٢ ج .  
مصر : دار الطباعة العامرة ، ١٢٧٧هـ .
- ( ب ) در المنتقى في شرح المنتقى ( مع مجمع الأنهر في شرح المنتقى ) ٢ ج  
تركيا : معارف نظارات جليّة ، ١٣١٩هـ .
- الخطّاب ، أبو عبد الله محمد بن محمد الرعيني ( م ٩٥٤هـ )  
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل  
ليبيا : طرابلس ، مكتبة النجاح .
- ( خ )
- الخرخشي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي ( م ١١٠١هـ )  
حاشية الخرخشي على مختصر خليل ( مع حاشية العدوي ) ٨ ج .  
تموير بيروت : دار صادر .
- الخزرجي ، صفى الدين أحمد بن عبد الله الأنصاري ( م ٩٢٣هـ )  
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال  
حلب : مكتبة المطبوعات الإسلامية .
- الخصاف ، أبوبكر أحمد بن عمرو الشيباني ( ٢٦١هـ )  
أحكام الأوقاف  
الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة ديوان عموم الأوقاف ، ١٣٢٢هـ .
- الخضري ، محمد الخضري بك  
( أ ) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ( الدولة العباسية )  
الطبعة الرابعة . القاهرة : مكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٣هـ .
- ( ب ) تاريخ التشريع الإسلامي  
الطبعة التاسعة . مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٩٠هـ .

- الخطابي، حمد بن محمد بن ابراهيم (م ٥٣٨٨)
  - معالم السنن ( مع مختصر سنن أبي داود ) ٨ ج •
  - تحقيق : محمد حامد الفقي ، القاهرة : مكتبة السنة المحمدية •
- الخطيب ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٥٤٦٣)
  - تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، ١٤ ج •
  - بيروت : دار الكتاب العربي •
  - الفقيه والمتفقه ، ٢ ج •
  - طبعة منقحة - بيروت : دار احياء السنة ، ١٣٩٥ هـ •
- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (م ٥٦٨١)
  - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ٨ ج •
  - تحقيق : د. احسان عباس • بيروت : دار صادر ، ١٣٩٨ هـ •

( د )

- الدارقطني ، علي بن عمر (م ٥٣٨٥)
  - سنن الدارقطني (مع التعليق المغني على الدارقطني) ٤ ج •
  - تصحيح وترقيم : السيد عبدالله هاشم اليماني •
  - القاهرة : دار المحاسن للطباعة •
- داماد أفندي ، عبدالرحمن بن محمد بن سليمان
  - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، ٢ ج •
  - تركيا : معارف نظارات جلييلة ، ١٣١٨ هـ •
- أبو داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث الأزدي (٥٢٧٥)
  - سنن أبي داود ، ٤ ج •
  - تعليق : محمد محيي الدين عبدالحميد •
  - القاهرة : دار احياء السنة النبوية •
- الدردير ، أحمد بن محمد بن أحمد ، (م ١٢٠١ هـ)
  - الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، ٥ ج •
  - مصر : المعاهد الازهرية ، ١٣٨٦ هـ •
- الدسوقي ، محمد بن أحمد بن مرفة (١٢٣٠ هـ)
  - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤ ج •
  - القاهرة : عيسى الحلبي •

- الدهلوى ، شاه ولي الله أحمد بن عبدالرحيم الفاروقى ( م ١١٧٦هـ )

الانصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية

الطبعة الثانية ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٨هـ .

- ابن دقيق العيد : تقي الدين أبو الفتح ( ٧٠٢هـ )

احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، ٤ ج .

مصورة . بيروت : دار الكتب العلمية .

( د )

- الذهبي : أبو عبدالله تميم الدين الذهبي ( ٧٤٨هـ )

تذكرة الحفاظ

حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف العثمانية .

مصورة ، بيروت : دار احياء التراث العربي .

سير اعلام النبلاء ، ٢٢ ج .

تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرون .

الطبعة الثانية . بيروت : مؤسسة الرسالة ( ١٤٠٢هـ ) .

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعمار ، ٢ ج .

تحقيق بشار عواد وشعيب الأرناؤوط .

الطبعة الأولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ .

( ر )

- الرازى : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ( م ٦٠٦هـ )

المحمول في علم أصول الفقه

تحقيق د . طه جابر فياض ، ٢ ج .

الطبعة الأولى . الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٣٩٩هـ .

- الرازى ، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر ( م ٦٦٠هـ )

مختار الصحاح

القاهرة الأميرية بولاق ، ١٢٥٧هـ .

- ابن رشد ( الجد ) محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي ( ٥٢٠هـ )

البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة ، ١٨ ج



تحقيق : د. محمد حجي

بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٤ هـ .

مقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة

بهامش المدونة المصورة (٤ج) بيروت : دار الفكر .

- ابن رشد (الحفيد) أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي  
( م ٥٩٥ هـ )

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ٢ ج

مصر : مصطفى الحلبي ، ١٢٧٩ هـ .

- ابن الرقعة ، أبو العباس نجم الدين الأنصاري ( م ٥١٠ هـ )

الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان

تحقيق : د. محمد أحمد اسماعيل الخاروف

دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .

- الرملي ، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ( م ١٠٠٤ هـ )

نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ٨ ج .

الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٦ هـ .

( ز )

- الزحيلي : د ١ وهبة

الفتاوى الاسلامي وأدلتها ، ٨ ج .

الطبعة الثانية ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ .

أشار الحرب

- الزرقاء ، أحمد الزرقاء

شرح القواعد الفقهية

راجعه د. عبدالستار أبو فده .

الطبعة الأولى ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٣ هـ .

- الزركشي ، بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي ( ٧٩٤ هـ )

أعلام الساجد بأحكام المساجد

- تحقيق أبي الوفاء مصطفى المراغي •  
القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٤ هـ •  
المنشور في القواعد ، ٣ ج •  
تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود •  
الطبعة الأولى • الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ( أعمال  
موسوية مساعدا ) ( ١٤٠٢ هـ ) •  
- الزركلي ، خير الدين ( م ١٣٩٦ هـ )  
الأملا ( قاموس تراجم ) ٨ ج •  
الطبعة الخامسة • بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ م •  
- الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ( م ٥٣٨ هـ )  
الكشاف من حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ٤ ج  
الطبعة الأولى • مصر : مكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٤ هـ •  
- الزيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الحنفي ( م ٧٦٢ هـ )  
نصب الراية لأحاديث الهداية ، ٤ ج •  
الطبعة الأولى • مصر : دار المأمون ، ١٣٥٧ هـ •  
- الزيلعي ، فخر الدين عثمان بن علي الحنفي ( م ٧٤٣ هـ )  
تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ٦ ج •  
تموير الطبعة الأولى • بيروت : دار المعرفة ، ١٣١٣ هـ •

( س )

- السبكي ، تاج الدين عبدالوهاب بن علي ( م ٨٧١ هـ )  
طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠ ج •  
الطبعة الأولى • تحقيق : محمود الطناحي ، عبدالفتاح محمد الحلو •  
مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٨٣ هـ •  
متن جمع الجوامع ( مع حاشية البناني على شرح المطى ) ٢ ج •  
الطبعة الثانية • مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ •

- سحنون ، أبو سعيد عبدالسلام بن سعيد التنوخي المالكي (٢٤٠هـ)  
المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس (مع مقدمات ابن رشد بالهامش) ٤ج  
بيروت : دار الفكر ، طبعة مصورة .  
• طبعة أخرى مصورة دار صادر بيروت . من طبعة دار السعادة بمصر ، ٦ج .
- السخاوي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن (م ٩٠٢هـ)  
(أ) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ١٢ج .  
بيروت : دار مكتبة الحياة .  
(ب) العقائد الحسنة  
مصر . بغداد : الخانجي ، المثنى . ١٣٧٥هـ .
- السرخسي ، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (م ٤٨٣هـ) وقيل غير ذلك .  
(١) أصول السرخسي ، ٣ج .  
تحقيق أبي الوفاء الألفغاني . مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٢هـ .  
(ب) شرح كتاب السير الكبير (للشيباني) ، ٥ج .  
تحقيق د. صلاح الدين المنجد .  
(ج) المبسوط ، ٣٠ج .  
تصوير الطبعة الثانية . بيروت : دار المعرفة .
- ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (٢٣٠هـ)  
الطبقات الكبرى ٩ج .  
مصورة : بيروت : دار صادر .
- السمرقندي ، ملاء الدين (م ٥٥٢هـ)  
تحفة الفقهاء ، ٣ج .  
الطبعة الأولى . تحقيق محمد زكي عبدالبر .  
دمشق . جامعة دمشق ، ١٣٧٧هـ .  
ميزان الأصول في نتائج العقول  
الطبعة الأولى . تحقيق : د. محمد زكي عبدالبر - الدوحة : مطابع  
الدوحة ، ١٤٠٤هـ .

- السمعاني ، أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي ( م ٥٦٢ هـ )  
الأنساب

الطبعة الأولى . حيدر آباد دكن : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٦ هـ .

- السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ( م ٩١١ هـ )

( أ ) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية

الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٨ هـ .

( ب ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ٢ ج

الطبعة الأولى . تحقيق محمد أبو الفضل .

مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٨٤ هـ .

( ج ) تاريخ الخلفاء

تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد

الطبعة الرابعة ، القاهرة : التجارية الكبرى ، ١٣٨٩ هـ .

( د ) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ٢ ج

الطبعة الثانية . تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف

مصر : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٥ هـ .

( هـ ) الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير

الطبعة الرابعة . مصر : مصطفى الحلبي .

( و ) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ٢ ج

القاهرة : المطبعة الشرفية ، ١٣٢٧ هـ .

( ز ) طبقات الحفاه

تحقيق علي محمد .

الطبعة الأولى . القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٣٩٣ هـ .

( ش )

- الشاشي ، سيف الدين أبوبكر محمد بن أحمد القفال ( م ٥٠٧ هـ )

حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء

الطبعة الأولى . تحقيق د . ياسين أحمد ابراهيم درادكه .

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠ هـ .

- الشاطبي : أبو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي (٥٧٩٠هـ)  
• الاعتصام ٢٠ ج  
• بيروت : دار المعرفة  
• الموافقات في أصول الشريعة، ٤ ج  
• (مع شرح الشيخ عبداللهدران)  
• القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى  
- الشافعي ، الامام محمد بن ادريس (م ٢٠٤هـ)  
• (١) أحكام القرآن ٢٠ ج  
• (جمع الامام البيهقي) تقديم الكوثري، تحقيق : عبدالغني عبيد الخالق • تصوير : بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ  
• (ب) الام ٨ ج  
• تصوير بيروت • دار المعرفة  
- الشربيني ، محمد بن أحمد الخطيب (م ٩٧٧هـ)  
• مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، ٤ ج  
• مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٧هـ  
- الشرنبلالي ، حسن بن عمار بن علي (م ١٠٦٩هـ)  
• مراقي الصلاح شرح نور الايضاح  
• الطبعة الاخيرة • مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٦٦هـ  
- الشرواني ، عبدالحميد  
• حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ( لابن حجر الهيتمي ) ، ١٠ ج  
• تصوير بيروت : دار صادر  
- الشعراني : أبو المواهب عبدالوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري (٩٧٣هـ)  
• الميزان الكبرى ٢ ج  
• الطبعة الأولى • القاهرة : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٩هـ  
- شمس الدين : أبو الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة (٢٨٢هـ)  
• الشرح الكبير على متن المقنع  
• مصورة (بهامش المغني) ١٢ ج • بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢هـ  
• الشنقيطي : محمد الأمين محمد المختار  
• أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن ٨ ج  
• مصورة من الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ ، مصر : المؤسسة السعودية ، ١٤٠٠هـ

- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد ( م ١٢٥٠هـ )  
ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول  
الطبعة الأولى . القاهرة : مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦هـ .  
النذر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ٢ ج .  
الطبعة الأولى . القاهرة : مطبعة السعادة ( ١٣٤٨هـ )  
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، ٨ ج .  
الطبعة الأخيرة مصر : مصطفى الحلبي .
- الشيباني ، أبو عبدالله محمد بن الحسن ( م ١٨٩هـ )  
( ١ ) كتاب الأصل ، ٤ ج .  
الطبعة الأولى . تحقيق أبي الوفاء الأفغاني .  
حيدر اباد الدكن : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٦هـ .  
( ب ) الجامع الصغير مع النافع الكبير  
كراتشي . لدارة القرآن والعلوم الاسلامية .  
( ج ) الجامع الكبير  
الطبعة الأولى ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني .  
مصر : مطبعة الاستقامة ، ١٣٥٦هـ .  
( د ) موطأ الامام مالك ( برواية الامام محمد )  
تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف .  
بيروت : المكتبة العلمية .  
( هـ ) كتاب الحجة على أهل المدينة ، ٤ ج .  
تحقيق السيد مهدي حسن الكيلاني .  
تموير بيروت : عالم الكتب .
- ابن أبي شيبه ، عبدالله بن محمد بن ابراهيم الكوفي العبسي ( م ٢٣٥هـ )  
الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، ١٥ ج .  
تحقيق : عامر العمرى الأعظمي ( بومباي : الدار السلفية ) .
- الشيرازي ، أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي ( م ٤٧٦هـ )  
( ١ ) التبصرة في أصول الفقه  
تحقيق د . محمد حسن هيتو . دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ .

(ب) التنبيه

الطبعة الأخيرة • مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٠ هـ •

(ج) اللمع

مصر : مصطفى الحلبي •

(د) المذهب في فقه الامام الشافعي، ٢ ج

الطبعة الثانية • مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩ هـ •

(هـ) كتاب النكت في المعائل المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة

قسم المعاملات

تحقيق الدكتور زكريا المصري (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى

كلية الشريعة بمكة ١٤٠٥ هـ •

( ص )

- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (م ٦٤٢ هـ)

(أ) أدب المفتي والمستفتي ( مع فتاوى رسائل ابن الصلاح ) ٢ ج

الطبعة الأولى ، بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٦ هـ •

(ب) مقدمة ابن الصلاح، في علوم الحديث

دمشق : دار الحكمة ، ١٣٩٢ هـ •

- الصنعاني ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (م ٢١١ هـ)

المصنف ١١ ج

الطبعة الاولى ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي •

بيروت : دار القلم ، ١٣٩٢ هـ •

- الصنعاني ، محمد بن اسماعيل الكحلاني (م ١١٨٢ هـ)

سبل السلام شرح بلوغ المرام، ٤ ج

الطبعة الرابعة • مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩ هـ •

- الصيمري ، أبو عبد الله حسين بن علي (٤٣٦ هـ)

أخبار أبي حنيفة وأصحابه

مصورة (الطبعة الثانية، حيدر آباد : احياء المعارف النعمانية، ١٣٩٤)

بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٦ م •

- طاش كبرى زاده ، أحمد بن مصطفى ( م ١٩٦٨هـ )
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، ج ٣ ،  
تحقيق : كامل بكري ، عبدالوهاب أبو النور •  
مصر : دار الكتب الحديثة •
- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ( م ٢١٠هـ )
- ( أ ) كتاب اختلاف الفقهاء  
الطبعة الثانية ، تصحيح د. فريدريك •  
تصوير بيروت : دار الكتب العلمية •
- ( ب ) جامع البيان من تأويل آي القرآن ( تفسير الطبري ) ج ٣٠ •  
الطبعة الثالثة • مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٨هـ •
- الطحاوي ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحنفي ( م ٢٢١هـ )
- ( أ ) أحكام القرآن  
( مخطوط ) مكتبة وزير كبرى برقم ( ٨١٤ ) بتركيا •
- ( ب ) اختلاف الفقهاء  
تحقيق : د. محمد صفيير المعصومي • اسلام آباد : معهد البحوث  
الاسلامية ، ١٣٩١هـ •
- ( ج ) السنن الماثورة  
تحقيق د. عبدالمعطي قلنجي  
الطبعة الأولى • بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٦هـ •
- ( د ) شرح معاني الآثار ، ج ٤ •  
تحقيق : محمد زهري النجار • تصوير بيروت : دار الكتب العلمية •
- ( هـ ) الشروط المغير مذيلا ب معاشر عليه من الشروط الكبير ، ج ٢ •  
تحقيق : د. روجي أوزجان •  
بغداد - احياء التراث الاسلامي ، ديوان الأوقاف •
- ( و ) مشكل الآثار  
الطبعة الاولى • حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف النعمانية  
• ١٣٣٣هـ •



(ز) مختصر الطحاوى

تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني • القاهرة : دار الكتاب

العربي ١٣٧٠ هـ •

( ع )

- ابن عابدين، محمد أمين (م ١٢٥٨هـ)

حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار، ج٦

الطبعة الثانية • مصر : شركة مصطفى الحلبي ١٣٨٦ هـ •

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر التمرى القرطبي (م ٤٦٣هـ)

(١) الاستذكار لمذاهب فقهاء الامصار

تحقيق علي النجدي ناصف •

القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٩٧٠ م •

(ب) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج٤ •

مصورة بهامش الاصابة لابن حجر، بيروت : دار احياء التراث العربي

١٣٢٨ هـ •

- عبد المجيد محمود • معاصر

أبو جعفر الطحاوى وأثره في الحديث

القاهرة : وزارة الثقافة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ١٣٩٥ هـ

- أبو عبيد : القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)

(الأموال) الشرعية وبيان جهاتها ومصارفها

تحقيق : محمد خليل هراس

الطبعة الأولى : القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٨ هـ •

غريب الحديث، ج٤٠

تصحيح محمد عظيم الدين • حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف

العثمانية (١٣٩٦ هـ) •

- العثماني، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي (في القرن الثامن)

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة

الطبعة الأخيرة • مصر : مصطفى الحلبي ١٣٨٦ هـ •

- العراقي، زين الدين أبو الفضل مبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ)

طرح التثريب في شرح التثريب، ج ٨

مصورة : بيروت : دار احياء التراث العربي •

- ابن العربي ، أبوبكر محمد بن عبدالله المعافى الأندلسي ( م ٥٤٢هـ )  
أحكام القرآن، ٤ج  
الطبعة الأولى . تحقيق : علي محمد البجاوي .  
الطبعة الأولى . مصر : شركة عيسى الحلبي ، ١٣٧٦هـ .
- ابن أبي العز : علي بن علي بن محمد الدمشقي ( ٧٩٢هـ )  
شرح العقيدة الطحاوية  
تحقيق جماعة من العلماء ، تخريج الألباني .  
الطبعة الثامنة . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٤هـ .
- العسقلاني : أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ( ٨٥٢هـ )  
(١) الإصابة في تمييز الصحابة، ٤ج  
(بهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٤٦٣هـ)  
مصورة من الطبعة الأولى ١٢٢٨هـ .  
(ب) تقريب التهذيب ، ٢ج  
تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف  
الطبعة الثانية : بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥هـ .  
(ج) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ٤ج  
المدينة المنورة . السيد عبدالله هاشم اليماني ، ١٣٨٤هـ .  
(د) تهذيب التهذيب ، ١٢ج  
الطبعة الأولى ، حيدر اباد الدكن ، دائرة المعارف النظامية  
( ١٣٢٥هـ ) .  
(هـ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، ٤ج  
المدينة المنورة . السيد عبدالله هاشم اليماني .  
(و) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ١٤٠ج  
مصورة . ترقيم : محمد فؤاد عبدالباقي . مصر : المكتبة  
السلفية .  
(ز) لسان الميزان ، ٧٠ج  
مصورة من طبعة دائرة المعارف النظامية ( ١٣٢٩هـ ) .  
بيروت : مؤسسة الأعلمي ( ١٣٩٠هـ ) .

- العلّيمي ، أبو اليمان مجير الدين عبد الرحمن بن محمد ( ٩٢٨هـ )  
المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، ٢ ج  
تحقيق محمد محيي الدين ، مراجعة : عادل نويهض .  
الطبعة الأولى . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ .
- ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحق بن العماد الحنبلي ( ١٠٨٩هـ )  
شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ٨٠ ج  
بيروت : دار الأفاق الجديدة .
- العيني : بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد ( م ٨٥٥هـ )  
( أ ) البناء في شرح الهداية ، ١٠ ج  
الطبعة الأولى . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ .  
( ب ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ٢٥ ج  
مصورة ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩هـ .

( غ )

- الغزالي ، محمد بن محمد ( م ٥٠٥هـ )  
( أ ) المستصفى من علم الأصول ( مع فواتح الرحموت ) ، ٢ ج  
الطبعة الأولى . مصر : الأميرية بولاق ، ١٣٢٢هـ .  
( ب ) الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي ، ٢ ج  
مصر : مطبعة الآداب ، ١٣١٧هـ .

( ف )

- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ( م ٣٩٥هـ )  
( أ ) حلية الفقهاء  
تحقيق د . عبد الله عبد المحسن التركي  
الطبعة الأولى : بيروت : الشركة المتحدة ، ١٤٠٣هـ .  
( ب ) معجم مقاييس اللغة ، ٦ ج  
تحقيق : عبد السلام محمد هارون  
الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الطيبي ، ١٣٨٩هـ .

(ج) مجمل اللغة، ٤ج

تحقيق زهير عبدالمحسن

الطبعة الاولى، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ .

- أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (م ٧٣٢هـ)

تقويم البلدان

تحقيق : رينود، بارون ماك

باريس : دار الطباعة السلطانية (١٨٤٠هـ) .

- الفراء : القاضي أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين البغدادي

الحنبلي (٥٢٦هـ)

طبقات الحنابلة، ٤ج

مع الذيل، لابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبدالمبارك بن شهاب الدين

أحمد الحنبلي (٧٩٥هـ)

معصرة : بيروت : دار المعرفة .

- ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمرى (٧٩٩هـ)

الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب

وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأبي العباس سيدي أحمد بن

أحمد بابا التنبكتي (١٠٣٦هـ)

بيروت : دار الكتب العلمية .

- الفيروز آبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (م ٨١٧هـ)

القاموس المحيط، ٤ج .

الطبعة الثانية، مصر : المكتبة الحسينية، ١٣٤٤هـ .

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ (م ٧٧٠هـ)

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي

مصر : مصطفى الحلبي .

( ق )

- القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور (بالملا) (م ١٠١٤هـ)

مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح، ١٠ج

ملتان : مكتبة امدادية .

- القاضي، عبد الجبار بن أحمد ( م ٥٤١٥ )  
شرح الأصول الخمسة، تعليق : أحمد بن الحسين بن أبي هاشم  
الطبعة الأولى، تحقيق د. عبد الكريم عثمان .  
مصر : مكتبة وهبة ، ١٣٨٤ هـ .
- القاضي، عياض : أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي ( ٥٥٤٤ )  
ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج٣  
تحقيق د . أحمد بكير محمود  
بيروت ، طرابلس ، دار مكتبة الحياة ، دار مكتبة الفكر ( ١٣٨٧ هـ ) .
- ابن قدامة ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ( م ٦٢٠ هـ )  
الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، ج٤  
تحقيق زهير الشاويش  
الطبعة الثانية : بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩ هـ .  
المغني على مختصر الخرقى ، ج١٠  
تحقيق : محمود عبد الوهاب فايد وفيه .  
القاهرة : مكتبة القاهرة .
- القدوري ، أبو الحسين أحمد بن محمد البغدادي ( م ٤٢٨ هـ )  
متن القدوري، في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة  
الطبعة الثانية . مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٧ هـ .
- القرافي ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس ( ٦٨٤ هـ )  
الذخيرة  
القاهرة : الجامعة الأزهرية ، كلية الشريعة ( ١٣٨١ هـ )  
الفروق ( وبهامشه عمدة الملحقين وتهذيب الفروق ) ج٤  
مصورة ، بيروت : دار المعرفة .
- القرضاوى : الدكتور يوسف ( معاصر )  
فقه الزكاة، ج٢  
الطبعة السابعة . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ هـ .

- القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى ( م ٥٦٧١هـ )  
الجامع لأحكام القرآن ٢٠٠ ج  
الطبعة الثالثة ، القاهرة : دار القلم ، ١٣٨٦هـ .
- ابن قطلوبغا ، أبو العدل زين الدين قاسم ( م ٨٧٩هـ )  
تاج التراجم في طبقات الحنفية  
بغداد : مكتبة المثنى ، ١٩٦٢م .
- قليوبي ، شهاب الدين  
حاشية قليوبي على شرح المحلى على المنهاج ، ٢ ج  
مصر : ميسى الحلبي .
- القونوى : الشيخ قاسم ( ٩٧٨هـ )  
أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء  
تحقيق د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي  
الطبعة الأولى . جدة : دار الوفاء ، ١٤٠٦هـ .
- القيرواني ، أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني ( ٣٨٦هـ )  
رسالة ابن أبي زيد القيرواني (مع الثمر الداني في تقريب المعاني)  
مصر : ميسى الحلبي .
- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ( م ٧٥١هـ )  
( أ ) زاد المعاد في هدى خير العباد ، ٤ ج  
مصر : شركة مصطفى الحلبي ، ١٣٩٠هـ .  
( ب ) أعلام الموقعين من رب العالمين ، ٤ ج  
طبعة جديدة ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٨هـ .

( ك )

- الكاساني ، علاء الدين أبوبكر بن مسعود ( م ٥٨٧هـ )  
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ١٠ ج  
مصر : زكريا علي يوسف
- الكاندهلوى ، محمد يوسف بن محمد الياس ( ١٣٨٤هـ )  
( مقدمة آماني الأخبار في شرح معاني الآثار )  
مطبوعة مع شرح معاني الآثار .

- ابن كثير ، أبو الفداء اسماعيل بن عمر ( م ٧٧٤هـ )
- (١) البداية والنهاية ١٤٠ ج
- تحقيق : أحمد بن ملح و زملاؤه
- الطبعة الأولى • بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ •
- (ب) تفسير القرآن العظيم ٨ ج
- تحقيق : عبدالعزيز غنيم وآخرون • مصر : الشعب ، ١٣٩٧ هـ •
- كحاله ، عمر رضا (معاصر)
- (١) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة
- الطبعة الثانية ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٨ هـ
- (ب) معجم المؤلفين
- بيروت : دار احياء التراث العربي •
- الكندي : أبو عمر محمد بن يوسف ( ٣٥٠هـ )
- الولاية والقضاة
- ومعه ملحق ( لاستيفاء أخبار القضاة الذين ولوا بمصر بـ )
- ( ٢٣٧ - ٤١٩ هـ )
- للحافظ ابن حجر العسقلاني ( ٨٥٢هـ )
- تحقيق : رفن كست ، بيروت : مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٠٨ م •
- الكوثري ، محمد زاهد ( ١٣٧١ هـ )
- (١) بلوغ الأماني في سيرة الامام محمد بن الحسين الشيباني
- حمص : راتب حاكمي ١٣٨٩ هـ •
- (ب) الحاوي في سيرة الامام أبي جعفر الطحاوي
- القاهرة ، الأنوار المحمدية •
- (ج) حسن التقاضي في سيرة الامام أبي يوسف القاضي
- حمص : راتب حاكمي ، ١٣٨٨ هـ •
- (د) فقه أهل العراق وحديثهم
- تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة ، حلب : المطبوعات الاسلامية •
- (هـ) لمحات النظر في سيرة الامام زفر
- حمص : راتب حاكمي ، ١٣٨٨ هـ •

( ل )

- اللكنوى ، أبو الحسنات محمد عبد الحى الهندى ( م ١٣٠٤هـ )  
الفوائد البهية في تراجم الحنفية  
بيروت : دار المعرفة .

( م )

- ابن ماجه ، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ( م ٢٢٧٥هـ )  
سنن ابن ماجه ، ٢ ج  
تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي . مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٧٢هـ .
- مالك بن أنس الأصبحي ( م ١٧٩هـ )  
الموطأ ، ٢ ج  
تخريج وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي ، مصر : عيسى الحلبي .
- محب الدين الطبري : أبو العباس أحمد بن عبدالله بن محمد ( ٦٩٤هـ )  
القرى لقاصد أم القرى  
الطبعة الثانية . القاهرة : مصطفى الحلبي ، ١٣٩٠هـ .
- المحلي ، جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد ( م ٨٦٤هـ )  
شرح المحلي على منهاج الطالبين ( مع حاشيتي قليوبي وعميرة ) ٤ ج  
مصر : عيسى الحلبي .
- المرداوى - علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان ( م ٨٨٥هـ )  
الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل  
أحمد بن حنبل ، ١٢ ج  
تحقيق : محمد حامد الفقي .
- الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ( ١٣٧٤هـ ) .
- المرفيناني ، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الراشداني ( م ٥٩٣هـ )  
الهداية شرح بداية المبتدى ، ٤ ج  
الطبعة الأخيرة . مصر : مصطفى الحلبي .
- المرزني ، أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى ، ( ٦٤هـ )  
مختصر المرزني ( ملحق بالأم ) .  
تصوير : بيروت ، دار المعرفة .



- مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ( م ٢٦١هـ )  
صحيح مسلم : ٥ ج  
الطبعة الأولى . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي  
مصر : عيسى الحلبي ، ١٣٧٤هـ .
- المشاط ، حسن بن محمد ( ١٣٩٩هـ )  
الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة  
تحقيق د. عبد الوهاب بن ابراهيم أبو سليمان  
الطبعة الأولى . بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٦هـ .
- المطرزي ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي ( م ٦١٠هـ )  
المغرب في ترتيب المغرب  
بيروت : دار الكتاب العربي .
- ابن مفلح : أبو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله  
الحنبلي ( ٨٨٤هـ )  
المبدع في شرح المقنن ، ١٠ ج  
بيروت ، المكتب الاسلامي ، ١٣٩٤هـ .
- مع ملاحظة أن الآداب الشرعية ليس له وانما هو لجده .
- ابن مفلح ، أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد ( ٧٦٣هـ )  
الآداب الشرعية والمنح المرعية  
مصر : المنار ، ١٣٤٨هـ .
- المقدسي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري ( م ٣٧٥هـ )  
أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم  
ليدن : مطبعة بريل ، ١٩٠٦م .
- المقرئ : تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر ( ٨٤٥هـ )  
خطط المقرئ ( المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ) ، ٣ ج  
طبعة بولاق ، القاهرة : دار التحرير ، ١٣٧٠هـ .
- ابن الملقن : عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ( ٨٠٤هـ )  
تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج ، ٢ ج  
الطبعة الأولى . مكة المكرمة : دار حراء ، ١٤٠٦هـ .

- المناوى ، محمد عبدالرؤف بن تاج الدين ( م ١٠٣١هـ )  
فيض القدير ، شرح الجامع الصغير ، ج٦  
الطبعة الأولى . مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٦هـ .
- المنبجي : أبو محمد علي بن زكريا ( ٦٨٦هـ )  
اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ، ج٢  
تحقيق د. محمد فضل مراد  
الطبعة الأولى . جدة : دار الشروق ، ١٤٠٣هـ .
- ابن المنذر : أبو بكر محمد بن ابراهيم النيسابورى ( ٣١٨هـ )  
الأشراف على مذاهب أهل العلم  
تحقيق أبو حماد صغير أحمد  
الطبعة الأولى . الرياض : دار طيبة .
- المنذرى ، عبدالعظيم بن عبدالقوى بن عبدالله ( م ٦٥٦هـ )  
مختصر سنن أبي داود ( مع معالم السنن )  
تحقيق : محمد حامد الفقي ، القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .
- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ( م ٧١١هـ )  
لسان العرب ، ج١٥  
تصوير بيروت : دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٨٨هـ .
- الموصلى ، عبدالله بن محمود بن مودود الحنفي ( م ٦٨٣هـ )  
الاختيار شرح المختار  
الطبعة الأولى . مصر : مصطفى الحلبي ( ١٣٥٥هـ ) .
- الميداني ، عبدالغني الغنيمي الدمشقي ( م ١٢٩٨هـ )  
اللباب في شرح الكتاب ، ج٤  
تحقيق : محمود أمين النواوى . بيروت : دار الحديث .

( ن )

- ابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحى الحنبلى  
( م ٩٧٢هـ )  
شرح الكوكب المنير ، ج٤  
تحقيق : د. محمد الزحيلي . د. نزيه حماد .  
مكة المكرمة : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى .

- دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .
- منتهى الارادات، في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، ج ٢ ،  
تحقيق : عبدالغني عبدالخالق .  
القاهرة : مكتبة دار العروبة .
- ابن نجيم ، زين بن ابراهيم بن محمد بن محمد ( م ١٢٥٢ هـ )  
( ١ ) الأشباه والنظائر  
مصر : مطبعة وادي النيل ، ١٢٩٨ هـ .
- ( ب ) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ج ١٠ ،  
الطبعة الثانية ، تصوير بيروت : دار المعرفة .
- النسائي ، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي ( م ٢٠٣ هـ )  
سنن النسائي ( مع شرح السيوطي ، وحاشية السندی ) ج ٨٠ ،  
تصوير بيروت : دار الكتاب العربي .  
عمل اليوم والليلة  
تحقيق د. فاروق حمادة .
- الطبعة الثانية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـ .
- النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف الشافعي ( م ٦٧٦ هـ )  
( ١ ) روضة الطالبين ، ج ١٢ ،  
بيروت : المكتب الاسلامي .
- ( ب ) المجموع شرح المذهب ، ج ٩ ،  
مصر : زكريا علي يوسف .
- ( ج ) منهاج الطالبين وعمدة المفتين ( بهامشه ) منهج الطلاب للأنصوري  
مصر : م مطفى الحلبي ( ١٣٨٨ هـ ) .
- النعفي ، نجم الدين بن حفص ( م ٥٣٧ هـ )  
طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية  
تصوير : بغداد : مكتبة المثنى .
- نظام ، الشيخ نظام ، وجماعة من علماء الهند  
الفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان ، ج ٦ ،  
صورة الطبعة الثالثة . تركيا : المكتبة الاسلامية ، ١٣٩٣ هـ .

( ه )

- ابن هبيرة، عون الدين أبو المظفر يحيى بن محمد ( م ٥٦٠هـ )  
الافصح عن معاني الصحاح ٢٠ ج  
الرياض : المؤسسة السعودية .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك ( م ٢١٨هـ )  
السيرة النبوية ، ٤٤ ج  
الطبعة الثانية . تحقيق : مصطفى السقا وآخرون . مصر : مصطفى الحلي .
- ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد السيواسي الكندري ، ( م ٨٦١هـ )  
( أ ) التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية  
( مع شرح تيسير التحرير ) لأمير بادشاه  
مصر : مصطفى الحلي ، ١٣٥٠هـ .
- ( ب ) شرح فتح القدير ( مع شرح العناية للباهرتي ) ١٠ ج  
الطبعة الأولى . مصر : مصطفى الحلي ، ١٣٨٩هـ .
- الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر ( م ٨٠٧هـ )  
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، ١٠ ج  
الطبعة الثانية . بيروت : دار الكتاب ، ١٩٦٧م .
- موارد الظمان الى زوائد ابن حبان  
تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة .  
بيروت : دار الكتب العلمية .

( و )

- الواقدي ، محمد بن عمر ( م ٢٠٧هـ )  
كتاب المغازى ، ٣ ج  
تحقيق : د . مارسدن جونس . بيروت : عالم الكتب .
- أبو الوفاء ، يحيى الدين أبو محمد عبدالقادر القرشي ( م ٦٩٦هـ )  
الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، ٤ ج  
تحقيق د . عبدالفتاح الطو ، القاهرة : عيسى الحلي ، ١٣٩٨هـ .

- الونشريسي : أحمد بن يحيى (٥٩١٤هـ)  
المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس  
والمغرب، ١٣٠ج  
خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي  
بيروت : دار الغرب الاسلامي ١٤٠١هـ .

( ي )

- ياقوت الحموى ، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومى  
البغدادى (م ٦٢٦هـ)  
معجم البلدان  
بيروت : دار الكتاب العربى .  
- أبويوسف ، يعقوب بن ابراهيم الأنصارى (م ١٨٢هـ)  
كتاب الخراج  
الطبعة الرابعة . القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٢هـ .